الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم التسير
مخبر التوطين: تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
الاختصاص: مالية المؤسسة

من إعداد:
وداد بوغازي

بعنوان

تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية
– دراسة مجموعة من البنوك –

بتاريخ: **2024/10/03** أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد سليم مجلخ	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 –قالمة	رئيسا
السيد الدراجي لعفيفي	أستاذ محاضر –أ–	بجامعة 8 ماي 1945 –قالمة	مشرفا
السيدة ليلى لراري	أستاذ محاضر –أ–	بجامعة 8 ماي 1945 –قالمة	ممتحنا
السيدة فضيلة بوطورة	أستاذ التعليم العالي	بجامعة العربي التبسي –تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية: **2023–2024**

"لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

(286)"

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 286

الإهداء

إلى من رباني منذ عهد الصغر، وجعل الله عقوقه إحدى الكبر

أبي الغالي

إلى من أوجب الرحمان برّها وطاعتها، وأعلى الله قدرها ومكانتها

أمي ثم أمي ثم أمي

إلى من قاسموني آلاعيب الصغر وهموم الكبر

إخوتي

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل من تتلمذت وتعلمت على أيديهم

إلى كل من ساهم في نجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

في البداية أشكر الله تعالى الذي من علي بإتمام هذا العمل المتواضع راجيًا من الله تعالى أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

وأخص بأسمى عبارات التقدير والامتنان والشكر لأستاذي الفاضل الدكتور "لعفيفي الدراجي" الذي قبل دون تكلف الإشراف على هذه الأطروحة والذي تفضل بتوجيهاته وملاحظاته القيمة والبناءة في سبيل إخراج هذا البحث على أحسن وجه، فقد كان له صبر وسعة صدر طيلة فترة البحث مما كان له الأثر الواضح في إنجاز هذا العمل، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الطيبة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام لما خصصوه من وقتهم الثمين لقراءة هذا العمل وتقييمه وقبولهم لمناقشة هذه الأطروحة، وكذا جميع أساتذتي الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين أفادوني بعلمهم طيلة فترة تكويني بالكلية لهم مني تحية شكر وعرفان.

وشكر موصول بالمحبة والامتنان والفضل لأمي وأبي وإخوتي سندي في كل خطوة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذه الأطروحة فأعانني بجهده أو وقته أو دعائه، فلهم مني كل الشكر والمحبة والتقدير.

بوغازي وداد

الملخص:

إن وجود البنوك الإسلامية في القطاع البنكي يعتبر أحد الدعامات المعمول بها في بعض الاقتصاديات الحديثة، والتي تهدف أساسا إلى تفعيل النشاط الاقتصادي على نحو يضمن التوازن الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، وفي الوقت الذي تتجه فيه جل الأنشطة الاقتصادية لتحقيق الاستدامة، تسعى البنوك الإسلامية إلى تحسين مستويات أدائها من ناحية وممارسة مسؤوليتها الاجتماعية من ناحية أخرى.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية العربية والتي تكونت من ثمانية (8) بنوك خلال الفترة (2012-2021)، حيث تم استخدام التكاليف التي تنفقها البنوك على أنشطتها الاجتماعية لقياس المسؤولية الاجتماعية، في حين تم التعبير عن الأداء المالي من خلال مؤشرات الربحية والتي تمثلت في: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع وهامش الربح. ولتحقيق هدف الدراسة تم استعمال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بواسطة تطبيق ثلاث نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود علاقة معنوية طردية بين المسؤولية الاجتماعية وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، هامش الربح والعائد على الودائع، وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء المسؤولية الاجتماعية المزيد من الاهتمام من قبل إدارة البنوك الإسلامية محل الدراسة وأصحاب القرار لما لها من أثر إيجابي على الأداء المالي للبنوك، والتأكد من قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، البنوك الإسلامية، الأداء المالي، مؤشرات الربحية.

Abstract:

The existence of Islamic banks in the banking sector is considered one of the pillars employed in some modern economies, basically aimed at activating economic activity in a way that ensures both social and economic balance. When most economic activities are geared towards sustainability, Islamic banks seek to balance between performance levels and their social responsibilities.

The study aimed to determine the impact of implementing social responsibility on the financial performance of a group of Arab Islamic banks, consisting of eight banks during the period 2012-2021. The study used the costs payed by banks on their social activities to measure social responsibility, while financial performance was expressed through profitability indicators such as return on assets, return on equity, return on deposits, and profit margin. To achieve the study's objective, panel data analysis was conducted using three models: pooled regression, fixed effects, and random effects.

The study uncovered several key findings, notably establishing a substantial positive correlation between social responsibility and key financial metrics such as return on assets, return on equity, profit margin, and return on deposits. As a result, the study proposed a heightened emphasis from Islamic bank management and decision-makers on social responsibility, underlining its beneficial influence on banks' financial performance. This emphasis ensures the comprehensive fulfillment of social obligations to their maximum potential.

Keywords: Social Responsibility, Islamic Banks, Financial Performance, Profitability Indicators

فهرس المحتويات

البيان		الصفحة
إهداء		
شكر وعرفان		
الملخص		I
فهرس المحتويات		III
قائمة الجداول		VII
قائمة الأشكال		X
قائمة الملاحق		XIII
مقدمة		أ -ح
الفصل الأول: الأداء المالي للبنوك الإسلامية		02
تمهيد		02
المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية		03
المطلب الأول	نشأة وتطور البنوك الإسلامية	03
المطلب الثاني	مفهوم البنوك الإسلامية	05
المطلب الثالث	أهمية وأنواع البنوك الإسلامية	07
المطلب الرابع	أهداف البنوك الإسلامية	09
المبحث الثاني: أنشطة البنوك الإسلامية		13
المطلب الأول	مصادر أموال البنوك الإسلامية	13
المطلب الثاني	استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية	16
المطلب الثالث	الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية	20
المطلب الرابع	التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية	24
المبحث الثالث: أساسيات حول تقييم الأداء المالي		25
المطلب الأول	مفهوم الأداء المالي	25
المطلب الثاني	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	26
المطلب الثالث	تقييم الأداء المالي وعناصره أو مكوناته	28
المطلب الرابع	الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك	30
المبحث الرابع: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي		34
المطلب الأول	مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة	34
المطلب الثاني	مؤشرات توظيف الأموال والربحية	38
المطلب الثالث	نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA)	40
المطلب الرابع	نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي	43

	خلاصة الفصل الأول	46
	الفصل الثاني: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية	48
	تمهيد	48
	المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	49
المطلب الأول	التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية	49
المطلب الثاني	مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	52
المطلب الثالث	الاتجاهات الفكرية للمسؤولية الاجتماعية بين مؤيد ومعارض	55
المطلب الرابع	المواصفة القياسية ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية	57
	المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	59
المطلب الأول	عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	59
المطلب الثاني	أبعاد واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	61
المطلب الثالث	أهمية وفوائد تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	63
المطلب الرابع	اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية وعوامل نجاح تطبيقها في المؤسسات	65
	المبحث الثالث: ماهية المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية	68
المطلب الأول	الإطار التاريخي للمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية	68
المطلب الثاني	مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية	69
المطلب الثالث	دوافع ممارسة البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية	72
المطلب الرابع	أهداف المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية	75
	المبحث الرابع: الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية	77
المطلب الأول	الخدمات الاجتماعية في البنوك الإسلامية	77
المطلب الثاني	أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية	80
المطلب الثالث	متطلبات نجاح البنوك الإسلامية في أداء مسؤوليتها الاجتماعية	82
المطلب الرابع	العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية	84
	خلاصة الفصل الثاني	86
	الفصل الثالث: تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية العربية	88
	تمهيد	88
	المبحث الأول: تقديم البنوك الإسلامية محل الدراسة	89
المطلب الأول	البنوك الإسلامية الأردنية	89
المطلب الثاني	البنوك الإسلامية السعودية	91
المطلب الثالث	البنوك الإسلامية الفلسطينية	92
المطلب الرابع	بنك قطر الإسلامي	93
	المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية محل الدراسة	95

المطلب الأول	المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة	95
المطلب الثاني	المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة	99
المطلب الثالث	المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة	101
المطلب الرابع	المسؤولية الاجتماعية في مصرف قطر الإسلامي	104
المبحث الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية محل الدراسة		106
المطلب الأول	تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة	106
المطلب الثاني	تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة	120
المطلب الثالث	تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة	133
المطلب الرابع	تقييم الأداء المالي لبنك قطر الإسلامي	145
المبحث الرابع: دراسة قياسية لتأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نماذج بيانات بانل		152
المطلب الأول	تقديم نموذج الدراسة	152
المطلب الثاني	دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح (PM)	160
المطلب الثالث	دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية (ROE)	163
المطلب الرابع	دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA)	166
المطلب الخامس	دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع (ROD)	169
خلاصة الفصل الثالث		173
خاتمة		175
قائمة المراجع		184
الملاحق		200

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مراحل نشأة البنوك الإسلامية	04
(2-1)	تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS	43
(1-2)	عناصر المسؤولية الاجتماعية	60
(2-2)	جوانب اختلاف المسؤولية الاجتماعية ما بين الفكر الغربي والإسلامي	70
(1-3)	البنوك الإسلامية محل الدراسة وفق البلد	89
(2-3)	تطور القرض الحسن والتبرعات في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	96
(3-3)	تطور نفقات التدريب ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	97
(4-3)	تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021)	98
(5-3)	تطور التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	100
(6-3)	تطور التكاليف الاجتماعية في الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	102
(7-3)	تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	103
(8-3)	تطور التكاليف الاجتماعية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)	104
(9-3)	تطور الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	106
(10-3)	تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	108
(11-3)	تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	110
(12-3)	تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	112
(13-3)	تطور مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	113
(14-3)	تطور الموجودات النقدية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	115
(15-3)	تطور مؤشري نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	116
(16-3)	تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	117
(17-3)	تطور مؤشرات التوظيف في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	119
(18-3)	تطور الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة	121

	للفترة (2012-2021)	
(3-19)	تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	123
(3-20)	تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	124
(3-21)	تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	126
(3-22)	تطور مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	127
(3-23)	تطور مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	129
(3-24)	تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	130
(3-25)	تطور مؤشرات التوظيف في البنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	132
(3-26)	تطور الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	133
(3-27)	تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	135
(3-28)	تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	137
(3-29)	تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	139
(3-30)	تطور مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	140
(3-31)	تطور مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	141
(3-32)	تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	143
(3-33)	تطور مؤشرات التوظيف في البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)	144
(3-34)	تطور الموجودات وحقوق الملكية، حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)	145
(3-35)	تطور الإيرادات والتكاليف والأرباح الصافية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)	146
(3-36)	تطور مؤشرات كفاية رأس المال لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)	147
(3-37)	تطور مؤشرات السيولة لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)	148
(3-38)	تطور مؤشرات الربحية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)	149
(3-39)	تطور مؤشرات التوظيف لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)	150

(40–3)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	158
(41–3)	نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	159
(42–3)	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح (PM) باستخدام النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)	160
(43–3)	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة	161
(44–3)	الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة	161
(45–3)	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح (PM) باستخدام التأثيرات الثابتة	162
(46–3)	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية (ROE) باستخدام النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)	163
(47–3)	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة	164
(48–3)	الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة	164
(49–3)	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية (ROE) باستخدام التأثيرات العشوائية	165
(50–3)	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA) باستخدام النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)	166
(51–3)	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة	167
(52–3)	الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة	167
(53–3)	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA) باستخدام التأثيرات الثابتة	168
(54–3)	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع (ROD) باستخدام النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)	169
(55–3)	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة	169
(56–3)	الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة	170
(57–3)	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع باستخدام (ROD) باستخدام التأثيرات العشوائية	171

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أنواع البنوك الإسلامية	9
(2-1)	الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية	11
(3-1)	مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	16
(4-1)	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	28
(5-1)	الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك	33
(6-1)	مخطط نموذج العائد على حقوق الملكية	41
(1-2)	هرم المسؤولية الاجتماعية حسب Carroll	62
(2-2)	اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية	66
(3-2)	أركان المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي	71
(1-3)	تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021)	99
(2-3)	تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2012-2021)	101
(3-3)	تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021)	103
(4-3)	تطور التكاليف الاجتماعية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2022)	105
(5-3)	تطور موجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021)	107
(6-3)	تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021)	110
(7-3)	تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021)	111
(8-3)	تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021)	112
(9-3)	تطور إجمالي الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2012-2021)	121
(10-3)	تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2012-2021)	123
(11-3)	تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	125
(12-3)	تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021)	127
(13-3)	تطور إجمالي الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة(2012-2021)	134
(14-3)	تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021)	136
(15-3)	تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021)	138
(16-3)	تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021)	139
(17-3)	تطور الموجودات وحقوق الملكية، حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار، الإيرادات والتكاليف والأرباح الصافية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)	147
(18-3)	أنموذج الدراسة	154
(19-3)	تطور التكاليف الاجتماعية (SC) للفترة (2012-2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة	154

(**20–3**)	تطور العائد على الأصول (ROA) للفترة (2012-2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة	155
(**21–3**)	تطور العائد على حقوق الملكية (ROE) للفترة (2012-2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة	156
(**22–3**)	تطور العائد على الودائع (ROD) للفترة (2012-2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة	157
(**23–3**)	تطور هامش الربح (PM) للفترة (2012-2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة	158

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)	200
02	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)	200
03	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)	201
04	نتائج اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة	201
05	نتائج اختبارBreuch and Pagan-LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية	201
06	نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	202
07	اختبار Wooldridge لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى	202
08	اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لاختبار عدم ثبات تباين البواقي	202
09	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)	203
10	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)	203
11	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)	204
12	نتائج اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة	204
13	نتائج اختبارBreuch and Pagan-LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية	204
14	نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية	205
15	اختبار Wooldridge لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى	205
16	اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لاختبار عدم ثبات تباين البواقي	205
17	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)	206
18	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)	206
19	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)	207
20	نتائج اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة	207
21	نتائج اختبار Breuch and Pagan-LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية	207
22	نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	208
23	اختبار Wooldridge لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى	208
24	اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لاختبار عدم ثبات تباين البواقي	208

25	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)	209
26	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)	209
27	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)	210
28	نتائج اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة	210
29	نتائج اختبارBreuch and Pagan-LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية	210
30	نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	211
31	اختبار Wooldridge لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى	211
32	اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لاختبار عدم ثبات تباين البواقي	211
33	نتائج استقرارية متغيرات الدراسة وفقا لاختبار Levin-Lin-Chu	212
34	نتائج استقرارية متغيرات الدراسة وفقا لاختبار Im-Pesaran-Shin	214
35	نتائج استقرارية متغيرات الدراسة وفقا لاختبار Harris-Tzavalis	217

مقـــدمـــة

تمهيد

على الرغم من أن البنوك الاسلامية تعتبر مؤسسات مصرفية حديثة النشأة، باشرت أعمالها في بيئة تسيطر عليها الصيرفة التقليدية إلا أنها استطاعت أن تقدم خدماتها المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى عدد كبير من المتعاملين، إذ أحرز العمل المصرفي الإسلامي– الذي بدأ متواضعا– تقدما ملحوظا خلال فترة قصيرة، ويستدل على ذلك بنمو حجم المعاملات الإسلامية وتميزها بالجدوى والكفاءة واتساع نشاطها، كما تمكنت البنوك الإسلامية وبسرعة كبيرة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها حتى غدت حقيقة فعلية في أسواق المال، وحققت انتشارا واسعا في معظم أقطار العالم. فهي تحظى بدور بالغ الأهمية لما لها من تأثير على مجرى الحياة الاقتصادية.

ويعد من مسلمات الاقتصاد الإسلامي وجود ارتباط بنيوي متين بين الأسس العقائدية والأخلاقية وبين أنشطة وأعمال وتوجهات البنوك الإسلامية، وبحكم طبيعة نشاط البنوك الإسلامية تتعدد علاقاتها بعناصر وفئات المجتمع إلى جانب اختلاف طبيعة هذه العلاقة، فهي ليست علاقات دائنة ومديونية فقط كالتي تحكم أنشطة البنوك التقليدية وإنما هي علاقات تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة الإسلامية، وبالتالي تتسع دائرة التأثير المتبادل بين البنك الإسلامي والبيئة المحيطة. إذ أن البنوك الإسلامية من منطلق مرجعيتها لا تقتصر وظيفتها على تحقيق مصالح مالكي الأموال أو الالتزام بقواعد الحلال والحرام فقط، وإنما تراعي أيضا حق المجتمع في هذه الأموال فهي لا تسعى لتحقيق العوائد لإرضاء رغبات المساهمين فقط، بل إلى جانب ذلك تقدم مجموعة من الخدمات الاجتماعية. حيث تزايد اهتمام البنوك الإسلامية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية مهمة، خاصة في ظل ما تواجهه هذه البنوك من تحديات مختلفة قد تؤثر على مسيرة عملها وتعيق نموها، لذلك كان لابد لها من التفاعل مع المجتمعات التي تعمل بها وتتحمل مسؤوليتها اتجاهها، بما يكفل تحقيق أهدافها.

تحاول البنوك الإسلامية من خلال برامجها واستراتيجياتها المختلفة الموازنة بين الربح الاقتصادي والطبيعة الاجتماعية لنشاطها المقتبس من التكافل الاجتماعي وتحقيق الاستدامة، الأمر الذي يتقاطع مع التطورات الحاصلة في نشاط المؤسسات بمختلف أنواعها والذي أضحى مرتبطا بمدى ممارستها للمسؤولية الاجتماعية .وقد حاولت العديد من الدراسات إبراز الأثر المتبادل بين ممارسة المؤسسات على وجه عام والبنوك بوجه خاص للمسؤولية الاجتماعية وبين أدائها المالي. ولأن البنوك الإسلامية تولي أهمية بالغة للنشاطات الاجتماعية، بات من الواجب دراسة هذا النوع من العلاقات في سبيل تحسين وتطوير أدائها.

1. إشكالية الدراسة

إن البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية مطالبة بممارسة المسؤولية الاجتماعية، بل هي معنية بها أكثر كونها تنشط وتسير عملها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، فهي تهدف أساسا الى تفعيل النشاط الاقتصادي على نحو يضمن التوازن الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، ويتجلى ذلك في العديد من صور وآليات التنمية الاجتماعية. فتطبيق البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يؤثر على أدائها المالي سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021)؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021)؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي ممثلا بالعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة خلال الفترة (2012-2021)؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي ممثلا بالعائد على الودائع في البنوك الإسلامية التي شملتها الدراسة للفترة (2012-2021)؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي المقاس بهامش الربح في البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة عن التساؤل الرئيسي لإشكالية الموضوع تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021)؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة خلال الفترة (2012-2021)؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الودائع في البنوك الإسلامية التي شملتها الدراسة للفترة (2012-2021)؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح في البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021).

3. أهداف الدراسة

يمكن عرض أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ التعرف على المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، أركانها، أهدافها، متطلباتها ومختلف أنشطتها ومجالاتها؛
- ✓ معرفة المؤشرات التي تستخدم في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛
- ✓ بيان ممارسات البنوك الإسلامية محل الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية؛
- ✓ تفسير طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية العربية للفترة (2012-2021).

4. أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تنبع أساسا من أهمية المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت أحد دعائم استدامة الأنشطة الاقتصادية، إضافة الى الدور الذي يمكن أن يؤديه تضمين الأنشطة الاقتصادية لأبعاد اجتماعية تضمن تحسين صورة البنك وتنافسيته وصولا الى التأثير على أرباحه وأدائه المالي. كما تكمن أهمية الدراسة في الواقع الذي فرضته التطورات الجديدة على أنشطة المؤسسات عموما والبنوك الإسلامية خصوصا التي تحاول تحقيق التوازن بين الهدف الاقتصادي والاجتماعي لها. وهو ما جعل مستوى المساهمة الاجتماعية للبنوك الإسلامية تجاه بيئتها المحيطة بها من أهم المؤشرات –بعد مؤشر الربح– التي تقيم مدى فاعلية ونجاح تلك البنوك.

كما يمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة إدارة البنوك في التنبؤ بالآثار المتفاوتة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، وبالتالي المساعدة في وضع استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية أكثر ملاءمة من ناحية تطبيقها في البنوك الإسلامية.

5. أسباب إختيار الدراسة

كان لاختيار دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مبررات عدّة تتمثل في:

- الرغبة في البحث في موضوع المسؤولية الاجتماعية وكذا موضوع الأداء المالي، هذا الأخير الذي عادة ما تتم دراسته من خلال ربطه بمعايير مالية بحتة، أما محاولة إيجاد علاقة بين المؤشرات المالية والمؤشرات الاجتماعية يعتبر من أحدث المواضيع في علم المالية؛
- محاولة إيجاد العوامل المساهمة في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية خاصة لتواكب التطورات المصرفية في العالم.

6. حدود الدراسة

تمثلت حدود هذه الدراسة في:

- **حدود زمانية:** غطت الدراسة فترة زمنية دامت لعشرة (10) سنوات والتي امتدت من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021.
- **حدود مكانية:** شملت الدراسة التطبيقية مجموعة من البنوك الإسلامية من دول عربية مختلفة وهي الأردن، السعودية، فلسطين، قطر.
- **حدود موضوعية:** تعالج الدراسة موضوع تأثير تطبيق البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية على أدائها المالي بالتطبيق على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة (2012-2021).

7. منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى تطلعات الدراسة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وكذا الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة وكذلك على منهج دراسة حالة عند دراسة وتحليل البيانات المالية للبنوك محل الدراسة. بالإضافة إلى الاعتماد على الأساليب الكمية والاحصائية المناسبة لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال استخدام نماذج بانل (Panel Data) بالاستعانة ببرنامج stata 15، بناءا على المعطيات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنوك والمؤشرات التي تم حسابها.

8. الدراسات السابقة

قبل القيام بهذه الدراسة تم إجراء مسح بيبليوغرافي للعديد من الدراسات التي خاضت في نفس الموضوع أو في أحد متغيراته، وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

❖ **الدراسات باللغة العربية**

- **دراسة بن عزوز إيمان (2015) أطروحة دكتوراه**، جاءت تحت عنوان "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2009–2013)**"، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أدائها المالي لعينة مكونة من 51 مؤسسة اقتصادية جزائرية خلال الفترة (2009-2013)، وقد تم تحديد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال أربع عناصر أساسية تمثلت في: المحافظة على البيئة، والاهتمام بالعاملين، والتفاعل بالمجتمع وحماية المستهلك، واستخدمت لقياس الأداء المالي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات. ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم تصميم استمارة استبانة لقياس المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات محل الدراسة بالإضافة إلى استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية، وتلخصت نتائج الدراسة في وجود علاقة سلبية بين المحافظة على البيئة والعائد على الأصول وكذا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أي من متغيرات المسؤولية الاجتماعية وكل من العائد على المبيعات والعائد على حقوق الملكية.
- **دراسة فضالة خالد (2019) أطروحة دكتوراه**، بعنوان "**دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية–دراسة حالة بنك البركة الجزائري**". وهدفت إلى تبيان تميز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي مقارنة بالفكر الغربي، وأيضا لتحديد مدى ممارسة البنوك الإسلامية في الجزائر لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بمبادئ الاقتصاد الإسلامي، وقد تم اختيار بنك البركة الجزائري لعرض تجربته. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه وبالرغم من وجود مؤشرات وأرقام تدل على اهتمام بنك البركة الجزائري بالمسؤولية الاجتماعية إلا أن المقادير التي يساهم بها ضئيلة ولا تصل إلى المستوى المطلوب، حيث أظهرت نتائج تحليل البيانات أن البنك محل الدراسة يختلف في الالتزام بمجالات مسؤوليته الاجتماعية بدرجة متفاوتة، فهو يولي اهتماما

بممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والمتعاملين معه باعتبار هذين المجالين من أكثر عناصر المسؤولية الاجتماعية لديه، على عكس المسؤولية الاجتماعية في المجال البيئي التي يعتبرها البنك خارج نطاقه ومسؤولياته.

- **دراسة الدواليب علي حسن مهدي (2022) رسالة ماجستير**، بعنوان "**أثر تطبيق محاسبة المسؤولية على الأداء المالي للبنوك الأردنية**"، هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي الى معرفة أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية والبالغ عددها 15 بنك خلال الفترة (2015-2020)، استخدمت الدراسة لقياس المسؤولية الاجتماعية للبنوك البعد الاقتصادي والبعد الخيري في حين تم التعبير عن الأداء المالي من خلال مؤشري الربحية وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتم استخدام أسلوب Panal data Analysis وتحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج. وتوصلت الدراسة إلى أن بعد المسؤولية الاجتماعية الاقتصادي والخيري لهما أثرا إيجابيا على الأداء المالي للبنوك.
- **دراسة وزاني جميلة (2022) مقال** بعنوان "**أثر تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة قياسية للفترة (2012-2019)**"، إذ سعت الباحثة إلى تبيان أثر ممارسة البنوك لمسؤوليتها الاجتماعية على أدائها المالي وذلك باستعمال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعشرة بنوك إسلامية منتمية لمجموعة البركة المصرفية وملتزمة ببرنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية خلال الفترة (2012-2019)، وبعد تقدير النماذج الثلاث لبيانات البانل بينت اختبارات المفاضلة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأمثل، والذي اتضح من خلاله وجود علاقة معنوية سالبة بين متغير المسؤولية الاجتماعية (برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، في حين ظهر عدم وجود أثر بين متغيري المسؤولية الاجتماعية (برنامج العمل الخيري ، برنامج القرض الحسن) و العائد على الأصول (ROA).
- **دراسة حوراء زكي حميد كاظم (2022) أطروحة دكتوراه**، تحت عنوان "**دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة المصرف عبر مؤشرات الأداء المالي دراسة مقارنة لعينة من المصارف الأردنية والكندية للمدة (2005-2019)**"، حاولت الباحثة في هذه الدراسة إلى توضيح كيفية قيام المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة المصرف عبر اعتماد مؤشرات الأداء المالي في بعض المصارف الأردنية والكندية والخروج بنتائج، ولقد استخدم لتحليل علاقات الارتباط معامل الارتباط(Pearson) ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS)، ولتحليل تأثير المتغير الوسيط تم استخدام برنامج (JASP)، وخلصت الدراسة إلى علاقة ارتباط موجبة بين المسؤولية الاجتماعية والقيمة السوقية كذلك عائد المساهمين والسعر إلى الربح يفسر ذلك كلما زاد المصرف من أنشطته الاجتماعية زادت حصته السوقية وربحيته فيرتفع العائد على السهم وبالتالي قيمته السوقية ترتفع أيضا.

❖ **الدراسات باللغة الأجنبية**

- **دراسة (2004) Tsoutsoura Margaritaبعنوان: Corporate Social Responsibility and Financial Performance**

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي الشركات، وشملت العينة 422 شركة من الشركات الأمريكية المصنفة ضمن مؤشر (S&P 500) وذلك خلال الفترة (1996-2000)، استخدمت الدراسة لقياس المسؤولية الاجتماعية تصنيف (KLD) و(DSI 400) وتم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات، أدخلت الدراسة على نموذجها ثلاث متغيرات ضابطة وهي حجم الشركة والخطر والقطاع. حللت الدراسة البيانات باستخدام نماذج الانحدار الخاصة بالبيانات المقطعية (Panel data)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات.

- **دراسة (2015) Gérard Hirigoyen, Thierry Poulain-Rehmبعنوان:**

"Relationships between Corporate Social Responsibility and Financial Performance: what is The Causality ?"

سعت هذه الدراسة الى البحث في العلاقة السببية بين مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات وبين الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، واستندت الدراسة على عينة مكونة من (329) شركة مدرجة في عدة مناطق جغرافية (الولايات المتحدة وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ) خلال (2009-2010)، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي واختبار السببية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وأظهرت النتائج أن زيادة المسؤولية الاجتماعية لا تؤدي الى تحسين الأداء المالي.

- **دراسة (2017) Dakito Alemu Kesto بعنوان:**

The Impact of Corporate Social Responsibility Practices on Financial Performance of Banking Sector in Ethiopia

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين مسؤولية الشركات الاجتماعية والأداء المالي للمصارف في إثيوبيا، وقد شملت العينة 10 مصارف وذلك خلال الفترة (2009-2014)، حيث تم إجراء تحليل محتوى للتقارير المالية للمصارف لتحديد درجة إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية متمثلة بأربعة أبعاد: الموظفين والمجتمع، الزبائن والبيئة. وتم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات، وأظهرت النتائج أنه لا توجد أي علاقة ذات دلالة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمصارف الأثيوبية.

- **دراسة (2017) Sudip Wagle بعنوان:**

Corporate Social Responsibility on Firms Financial Performance: Evidence of Banking Sectors of Nepal

هدفت الدراسة إلى إيجاد اتجاه وعلاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالأداء المالي للبنوك في نيبال حيث أصبح الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات إلزاميا في نيبال، واستخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات لقياس الأداء المالي وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، صافي الدخل بينما كانت المسؤولية الاجتماعية هي المتغير المستقل. وتم

تطبيق الدراسة على 27 بنكا تجاريا مدرجا خلال الفترة (2015-2019) إذ تم تحليل البيانات وتفسيرها باستخدام (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة عكسية بين نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات والعائد على الأصول، بينما لا توجد علاقة مع العائد عل حقوق الملكية وصافي الدخل.

نرى من خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة أن هناك تباين واضح في تفسير العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وذلك لأن وجهات النظر بالنسبة للباحثين تختلف حسب البيئة التي تمت فيها الدراسة وكذلك لاختلاف منهجية الدراسات من حيث اختيارها لطريقة قياس المسؤولية الاجتماعية والأداة المستخدمة في القياس والعينة التي تم تطبيق الدراسة عليها (مؤسسات، بنوك).

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث:

- ✓ طبيعة مجتمع الدراسة وفترة الدراسة حيث تم إجراء هذه الدراسة على مجموعة من بنوك إسلامية من دول عربية مختلفة أي اقتصاديات مختلفة خلال الفترة (2012-2021)، إذ أن الدراسات التي حاولت تبيان أثر تطبيق البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية على أدائها المالي قليلة؛
- ✓ الطريقة التي تم بها قياس المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى أن الدراسات السابقة اكتفت بدراسة الأثر على الأداء المالي للبنوك من خلال مؤشرين فقط على عكس هذه الدراسة التي كشفت الأثر على معظم مؤشرات الربحية.

9. صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهناها عند إعدادنا لهذه الدراسة هي:

- ✓ نقص المراجع التي تتحدث عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية؛
- ✓ قلة البنوك الإسلامية التي تقوم بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية؛
- ✓ صعوبة توحيد طريقة قياس المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية محل الدراسة.

10. هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان" **الأداء المالي للبنوك الإسلامية**"، ويتناول في مبحثه الأول "عموميات حول البنوك الإسلامية "، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه " أنشطة البنوك الإسلامية"، بينما المبحث الثالث فتم تخصيصه للحديث عن " أساسيات حول تقييم الأداء المالي "، وأخيرا المبحث الرابع الذي نتحدث فيه عن "مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي".

ليأتي الفصل الثاني من هذا العمل تحت عنوان "**المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاسلامية**"، والذي تم تقسيمه هو الآخر إلى أربعة مباحث كما يلي: المبحث الأول أخذ عنوان" ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان " أساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "، ليكون المبحث الثالث من هذا الفصل تحت عنوان "ماهية المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية " أما المبحث الرابع نتناول فيه" الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية".

وأخيرا الفصل الثالث التطبيقي والذي جاء تحت عنوان " **تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية العربية** " والذي تم تقسيمه إلى أربع مباحث هو كذلك المبحث الأول جاء تحت عنوان "تقديم البنوك الإسلامية محل الدراسة"، أما المبحث الثاني فجاء تحت مسمى " المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية محل الدراسة "، والمبحث الثالث بعنوان " تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية محل الدراسة "، وأخيرا تضمن المبحث الرابع دراسة "تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نماذج (Panel Data)".

الفصل الأول

الأداء المالي للبنوك الإسلامية

تمهيد

تشكل البنوك حجر الأساس في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، فهي تقوم بالربط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الاقتصادية صاحبة العجز هذا ما يجعلها تلعب دورا هاما في تنمية وتطوير التمويل والاستثمار، حيث خطت البنوك الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي ويظهر ذلك جليًا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، فهي أصبحت منافسا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل والأسس التي تقوم عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقه، والبنوك الإسلامية كأي مصرف يملك موارد مالية من مصادر مختلفة داخلية كانت أو خارجية يسعى إلى تنميتها من خلال أساليب توظيف مختلفة لا تهدف فقط إلى تحقيق الربح، وإنما كذلك إلى تحقيق التكافل الاجتماعي .

ونظرا للحداثة النسبية للبنوك الإسلامية كان من البديهي توجيه الباحثين اهتماماتهم لتقييم هذه التجربة (التي برهنت على نجاحها رغم قصر مدتها مقارنة بالمصرفية التقليدية) من عدة نواحي وبالأخص الجانب المالي، للوقوف على مواطن القوة وتعزيزها وإبراز نواحي القصور وإيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها، إذ يعتبر تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار البنوك فإنه أضحى موضوعا ذي أهمية بالغة خاصة في الوقت الراهن، ويستلزم ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، ومن هذه الأساليب التحليل باستخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى العديد من النماذج.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب الأداء المالي للبنوك الإسلامية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تتناول العناصر التالية:

- **المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية**
- **المبحث الثاني: أنشطة البنوك الإسلامية**
- **المبحث الثالث: أساسيات حول تقييم الأداء المالي**
- **المبحث الرابع: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي**

المبحـــــــث الأول

عموميات حول البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية جزء من القطاع المصرفي العالمي وجزء هام من السوق المصرفية في الكثير من الدول الإسلامية، ونظرا لما يشهده العالم اليوم من تغيرات متتالية في عالم المؤسسات المالية والمصرفية، يقع على عاتق البنوك الإسلامية تحديات كبيرة للإسراع في عملية التطوير اللازمة لملاحقة تلك المستجدات من دون الخروج عن طبيعة عملها والهدف الذي جاءت من أجله.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

إن ظهور البنوك الإسلامية يعد جزءا من الظروف العامة التي سادت في الدول الإسلامية خاصة بعد حرب 1973م، فهذه البنوك برزت بحدة وتطورت تطورا ملحوظا من أجل المساعدة على استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة، كما صاحب ظهورها تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث الذي يركز على إعادة النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل يلغي فيه نظام الفوائد، ليحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فالبنوك الإسلامية أتت لكي تكرس هذا المبدأ عن طريق ممارستها لمختلف العمليات والخدمات المصرفية(العامري, 2013, ص. 478).

ويعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية(الوادي وسمحان, 2014, ص.42) . وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تستقبل الودائع من الأغنياء بدون عائد لتعيد إقراضها إلى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي بلا فوائد، إلا أن التجربة المذكورة لم يكتب لها النجاح بسبب الافتقار إلى جهاز إداري ومالي كفء(سمحان, 2016, ص.43)، وبنفس النوع كانت تجربة الدكتور "أحمد عبد العزيز النجار" في مصر سنة 1963، فقد أنشأ أول بنك للادخار المحلي بمدينة "ميت غمر" المصرية يعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية بلا فوائد على الودائع وعلى أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتعد هذه التجربة من بين المحاولات الهامة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات البنكية الربوية، لكن هذه التجربة لم تستمر إلا لعدة سنوات(Raquibus & Movassaghi, 2001, p. 32).

وفي 03 ديسمبر 1971 تأسس "بنك ناصر الاجتماعي" في مصر والذي بدأ نشاطه في سنة 1973، كما تم في سنة 1974 انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية للدول الإسلامية الذي وافق على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية وبهذا أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعية. وبعد ذلك فتح الباب للبنوك الإسلامية إذ تم إنشاء عدة بنوك إسلامية في سنوات السبعينيات والثمانينات فبعد إنشاء البنك الإسلامي للتنمية تم تأسيس "بنك دبي الإسلامي" في سنة 1975، وتوالى بعد ذلك إنشاء "بنك فيصل الإسلامي السوداني" و"بنك فيصل الإسلامي المصري" وكذلك "بيت التمويل الكويتي" في عام 1977، و"البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" 1978 و"البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية" بالقاهرة 1981، "بنك فيصل البحريني" عام 1982 ثم جاء "البنك العربي الإسلامي الدولي" والذي تأسس في سنة 1997، وهكذا عرفت البنوك الإسلامية انتشارا واسعا في باقي الدول العربية الإسلامية والدول الأجنبية(الشرع, 2008, ص. 24).

وعموما يمكن القول بأن التقدم الكبير في عالم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يرجع إلى عدة أسباب منها(جرودي, 2020, ص 6):

- ✓ محاولة إيجاد الباحثين بدائل للمؤسسات البنكية الربوية؛
- ✓ النجاح العملي لتجارب الكثير من البنوك الإسلامية نتيجة تبلور فكرة إنشائها؛
- ✓ نضوج فكرة وإنشاء وتكوين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتفعيلها على المستوى العربي الإسلامي؛
- ✓ كفاءة وفعالية ونجاعة البنوك الإسلامية باعتبارها الحل الأمثل للمشاكل والصعوبات التي تواجه البنوك التقليدية، وكثرة المؤتمرات الدينية والسياسية والاقتصادية على مستوى العالم الإسلامي وقيام الاتحادات الدولية الخاصة بهذا المجال.

وفي الوقت الحالي انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع لها أو بنوك إسلامية، وهذا ما يؤكد نجاعة النظام الاقتصادي الإسلامي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة. ويمكن تقسيم مراحل إنشاء وتطور البنوك الإسلامية فيما يلي:

الجدول رقم (1-1): مراحل نشأة البنوك الإسلامية

المرحلة	الفترة	أهم مميزاتها
التأسيس	1965-1976	تأسيس عدد من البنوك الإسلامية في بعض الدول، وإنشاء المنظمة الإسلامية لتعزيز التعاون والدعم بين الدول الإسلامية.
الانتشار	1977-2002	إنشاء العديد من البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، تغير النظام المالي إلى نظام مالي إسلامي لإتمام الخدمات البنكية الإسلامية في إيران والسودان وباكستان.
الاعتراف الدولي	2003-2009	القبول العالمي للبنوك الإسلامية واعتراف منظمات أمريكية بها، (الاهتمام المتزايد من البنوك العالمية في أوروبا والولايات المتحدة واليابان في مجال التمويل الإسلامي).
التطور	من 2009 إلى الآن	الارتفاع الكبير في حجم الأصول الإسلامية مقارنة مع أصول البنوك التقليدية حيث أن أصول هذه الأخيرة تراجعت خلال الأزمة العالمية، كما أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثرا بالأزمة العالمية.

Source: Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking: How To Manage Risk And Improve Profitability**, John Wiley, United States, 2011, P10.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

تعددت مفاهيم البنوك الإسلامية والبحوث المتناولة لها لكنها تصب في مجرى واحد، وهو أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تتقيد في أنشطتها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وللتعرف على البنوك الإسلامية سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريفها وخصائصها بالإضافة إلى قواعد عملها.

1. تعريف البنوك الإسلامية

هناك مجموعة من التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية نذكر منها ما يلي:

- يعرف البنك الإسلامي على أنه "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية بوصفها تعاملا محرما شرعا"(الجمل, 2016, ص. 25).
- يقصد بالبنوك الإسلامية" تلك المؤسسات المالية التي تستقبل أموال العملاء وتستثمرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية"(بن نهار, 2020, ص. 8).
- البنك الإسلامي هو" مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فاعلا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها"(البريكي, 2018, ص.65).
- كذلك يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه "أي مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المحافظة على القيم والأخلاق السامية وتحقيق أقصى عائد اقتصادي، واجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية"(العلاونة, 2016, ص. 73).

إنطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مالية مصرفية تقوم بالوساطة المالية، وتلتزم في جميع أعمالها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة الإسلامية.

2. خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية عن باقي البنوك الأخرى بجملة من الخصائص نذكر منها:

1.2. استبعاد التعامل بالفائدة (الربا): الربا هو الزيادة ويعني زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال وهو نوعين ربا الفضل وربا النسيئة(Husain & Giashi, 2011, p. 34)، ولأن الإسلام يحرم التعامل بالربا فإن هذه الخاصية تشكل المعلم الرئيسي للبنوك الإسلامية وبدونها تصبح مثلها مثل البنوك التقليدية، فهي تهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة (الغنم والغرم)، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة. ويمثل عدم التعامل بالفائدة المحرمة شرعا سمة مميزة للبنوك الإسلامية، ووجودها يتفق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي وتضفي على أعماله حوافز ودواعي عقائدية، تجعل القائمين عليها يشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي والمتمثل في الربح فقط(خصاونة, 2008, ص. 62).

2.2. الاستثمار في المشاريع الحلال: من المعروف أن البنوك الإسلامية بنوك تنموية بالدرجة الأولى وباعتبار أن هذه البنوك تقوم على إتباع منهج الله المتمثل في أحكام الشريعة الإسلامية، لذا فهي ستكون ملزمة في جميع أعمالها وأنشطتها بما أحله الله والتقيد بذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام مما يترتب عليه ما يلي:

- ✓ الاستثمار في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تلبي وتشبع الحاجات السوية للمجتمع الإسلامي؛
- ✓ المنتج سواء كان سلعة أو خدمة يقع في دائرة الحلال؛
- ✓ تجري أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور، نظام عمل) متوافقة مع دائرة الحلال؛
- ✓ النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد يكون بعد تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة.

2 .3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: يتسم البنك الإسلامي بالصفة الاجتماعية وذلك لأن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين، وباعتبار البنك الإسلامي مؤسسة مصرفية اقتصادية مالية اجتماعية تقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية فالبنك الاسلامي يهتم بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي، وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تفرض الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام(قادري وآخرون, 2014, ص ص. 29-30).

4.2. إحياء نظام الزكاة: تعتبر الزكاة من الأدوات الفعالة لتطهير المال من أي معاملات مشكوك فيها عملا بقوله تعالى "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"(سورة التوبة، الآية رقم 103)، وتنميته وفي الوقت ذاته لتعميق الحس الديني وتحقيق الأهداف الاجتماعية للبنك، فالبنوك الإسلامية تعمل على تنشيط هذه الأداة المالية عن طريق إنشاء حسابات خاصة للزكاة لديها، وتشجيع المودعين والمستثمرين على دفع الزكاة الواجبة عليهم وهي بذلك تؤدي حق الله على هذه الأمة، إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال هذه الفريضة إذا ما قامت باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها، أي مراعاة التوازن بين الأهداف الاستثمارية والاجتماعية للبنك(منصوري, 2018, ص ص. 29-30).

3. قواعد عمل البنوك الإسلامية

تستند البنوك الإسلامية إلى مجموعة من المبادئ والضوابط تسمح لها بتسيير أفضل لمعاملاتها المالية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث يقوم عمل البنوك الإسلامية على ثلاث مبادئ أساسية هي:

1.3. الإستخلاف: أي أن المال ملك لله عزوجل، وأن الإنسان مستخلف في تنظيم ملكيته ووسائل كسبه واستثماره في مجالات تعود بالنفع على الفرد وعلى المجتمع، وهذا المبدأ يجعل الفرد المسلم يكون رقابة ذاتية على سلوكه في التصرف في هذا المال، كما يحثه على العمل المنتج الطيب في الدنيا(منصوري, 2018, ص. 157).

2.3. الغنم بالغرم: تعني هذه القاعدة أن الحق في الحصول على نفع الشيء يكون بقدر تحمل الضرر الحاصل منه، أي لا يمكن استحقاق الربح (الغنم) إلا بتحمل المخاطرة (الغرم)، وهذه القاعدة هي أساس قيام العمل البنكي الإسلامي،

سواء ما يخص المعاملات البنكية –خاصة تلك القائمة على المشاركات أو المعاوضات– أو باعتبار أن العميل المودع هو شريك البنك فإن له الحق في الربح بقدر استعداده لتحمل الخسارة(بورقبة وزرارقي, 2015, ص. 27).

3.3. الخراج بالضمان: ويقصد بها "أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد"، وهذا يعني أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تبعة الخسارة إن وقعت(عباد, 2018, ص. 9).

المطلب الثالث: أهمية وأنواع البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية بأنواعها المختلفة أهمية كبيرة إذ تعد الحل الأمثل لمن يريد التعامل وفق الأسس والمبادئ والإسلامية.

1. أهمية البنوك الإسلامية

أوجدت البنوك الإسلامية نمطا من التعامل المصرفي لم يكن متاحا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، فقد أدرجت البنوك الإسلامية أسسا للتعامل بين البنك والعميل تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل البنك والعميل، بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على المديونية. حيث وجدت البنوك الإسلامية أساليب للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الإسلامية التي تصلح للاستعمال في كافة الأنشطة. وترجع أهمية حتمية ووجود البنوك الإسلامية إلى ما يلي:

- ✓ إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية؛
- ✓ تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات وأساليب للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة؛
- ✓ تعتبر المرآة التي تعكس التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي(عريقات وعقل, 2010, ص. 120).

بالإضافة إلى ما سبق فإن البنوك الإسلامية تعمل بشكل مستمر على استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة، سواء في مجالات الموارد والودائع، أو في مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار، وبالشكل الذي يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر.

2.أنواع البنوك الإسلامية

إن امتداد نشاط البنوك الإسلامية وازدياد حجم معاملاتها أدى بالضرورة إلى تنوعها وتخصصها في أنشطة معينة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي:

1.2. وفقا لطبيعة أعمالها: تنقسم البنوك الإسلامية حسب طبيعة أعمالها إلى ما يلي(بورقبة, 2013, ص ص. 90-91):

- ❖ **بنوك إسلامية اجتماعية بالدرجة الأولى:** تعني عبارة –بالدرجة الأولى–أن الهدف الأساسي لهذه البنوك هو هدف اجتماعي وهذا ما يميزها عن البنوك الإسلامية الأخرى التي لها أيضا أهداف اجتماعية، لكن ليست بنفس الدرجة، ومن أمثلة ذلك "بنك ناصر الاجتماعي" هو بنك محلي عمومي يقوم بدور اجتماعي عن طريق تمديد نظام الضمان الاجتماعي للأشخاص غير المتمتعين به، وتقديم القروض بدون فوائد للأشخاص المحتاجين، وهذا لا ينفي أنه يستثمر أمواله في المشاريع العمومية ذات المردودية المرتفعة حيث يدعم مركزه المالي؛

- **بنوك استثمار بالدرجة الأولى:** هذا النوع من البنوك يعطي الأفضلية للاستثمار، مع مزاولتها لجميع الأعمال المصرفية الأخرى، ومن بين هذه البنوك نجد "بيت التمويل الكويتي"، و"البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"؛
- **بنوك تنمية إسلامية:** من المعلوم أن معظم البنوك الإسلامية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، لكن لم يظهر سوى بنك إسلامي واحد متخصص في التنمية هو "البنك الإسلامي للتنمية" الذي تم إنشائه من طرف حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعين مقره الرئيسي بجدة بالمملكة العربية السعودية وذلك في عام 1974؛
- **البنوك الإسلامية متعددة الأنشطة:** وهي تلك البنوك التي تمارس مختلف الأنشطة والأعمال المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية والتنموية ومن أمثلتها: "بنك فيصل الإسلامي المصري والسوداني والبحريني"، و"بنك دبي الإسلامي".

2.2. وفقا للأساس الجغرافي: يتعلق ذلك بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك حيث يمكن التفرقة بين نوعين(خبابة, 2013, ص. 242):

- **بنوك إسلامية محلية:** في هذا النوع من البنوك لا يتعدى عملها نطاق الدولة التي تمارس نشاطها فيها؛
- **بنوك إسلامية دولية:** تمتد حلقة نشاطها إلى خارج النطاق المحلي وهذا الاتساع قد يتخذ له أشكالا مختلفة مثل إقامة مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية والأجنبية الأخرى، أو فتح فروع للبنك بالدول الخارجية أو إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج.

3.2. وفقا لحجم النشاط: يتم تقسيم البنوك الإسلامية حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي(رايس, 2009, ص ص. 224-225):

- **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** يكون نشاطها محصور ويقتصر على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق النقدي، خاصة فيما يتعلق بنشاط القطاع العائلي وبالتالي فهي تقوم بتقديم التمويل قصير الأجل؛
- **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** تتواجد فروع هذه البنوك على مستوى الدولة، فهي بنوك ذات طابع قومي وتكون أكبر حجما في النشاط والمتعاملين، إلا أنها تبقى محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية؛
- **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** وهي ذات حجم يمكنها من التأثير على السوق النقدية والمصرفية على الصعيدين المحلي والدولي، ولها فروع في الأسواق المالية والنقدية الدولية والبنوك المشتركة. في بعض الأحيان تواجه صعوبة في فتح فروع لها في المناطق المرغوب فيها، والبعض يسميها بنوك من الدرجة الأولى.

4.2 وفقا للاستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز حسب هذا المعيار بين ثلاث أنواع من البنوك الإسلامية(محسن وناصر, 2019, ص. 194):

❖ **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** يستند هذا النوع من البنوك على استراتيجية التوسع والتطوير والتجديد وتطبيق أحدث تقنيات تكنولوجيا المعاملات المصرفية، فتكون لديها القدرة على الدخول في مجالات الأنشطة والأعمال الأكثر خطورة وبالتالي الأكثر ربحية؛

❖ **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:** تعتمد على استراتيجية التقليد لما أثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة؛

❖ **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:** تقدم هذه البنوك خدمات مصرفية ثبت أنها مربحة. فهي ترتكز على استراتيجية الرشادة المصرفية أو ما يسمى بـ استراتيجية الانكماش، وهذه البنوك حذرة للغاية ولا تمول أي نشاط عالي المخاطر مهما كانت ربحيته.

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أنواع البنوك الإسلامية

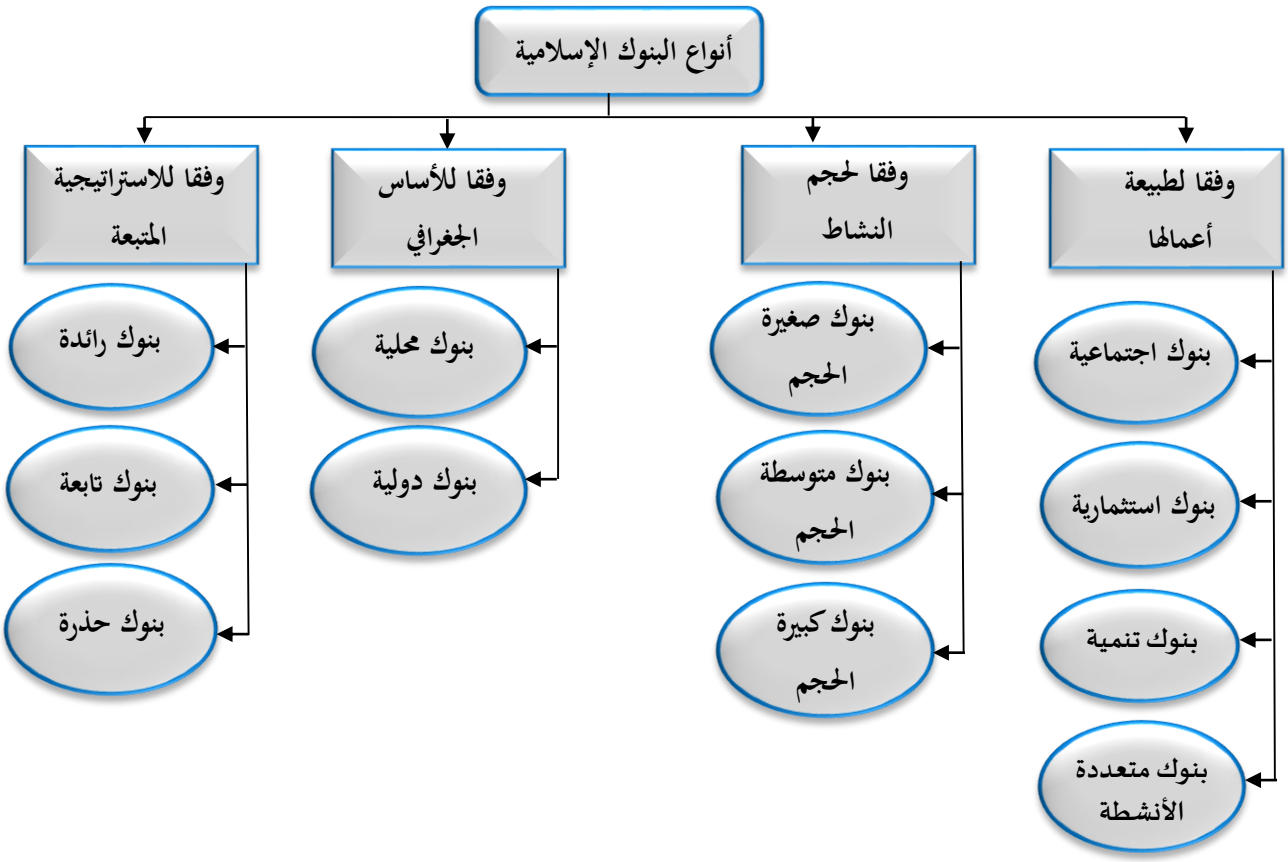

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الرابع: أهداف البنوك الإسلامية

يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تيسير الحياة الكريمة للناس، وضمان حقهم في الدخول في معاملات مالية والحق في الملكية الخاصة، مما يوفر لهم تحقيق مداخيل وتنميتها. وهذا النظام الاقتصادي يوجه المتعاملين الاقتصاديين إلى الأنشطة التي تعتمد على الاقتصاد الحقيقي، في ظل تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة للمتعاملين الاقتصاديين والمصلحة العامة للمجتمع، وعندما تتعارض المصالح الخاصة للأفراد مع المصلحة العامة للمجتمع فإن تحقيق هذه الأخيرة أَوْلى من الأولى، وتوافق البنوك الإسلامية –كونها جزء من نظام الاقتصاد الإسلامي– مبادئ وأهداف هذا النظام(Ginena & Hamid, 2015, p. 35). فالبنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل سوق مفتوحة ومعولمة، تتميز بحدة المنافسة. حيث أن هذه العوامل جعلت أهداف البنوك الإسلامية تتنوع وتتعدد نستعرضها فيما يلي:

1. الأهداف الشرعية: نبدأ بالرؤية العامة لهذه الأهداف وهي الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية واستخدام وسائل العمل المناسبة، بهدف تحقيق انتقال ثقافي مالي واجتماعي وسلوكي من منظور إسلامي بما يحقق التنمية وفقا للمقاصد والمعايير الشرعية، حيث نجد أن البنوك الإسلامية في اتفاقية تأسيسها تحث على تحقيق التنمية والتقدم وفق ما نصت عليه مبادئ الشريعة. ونورد هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ توفير البديل الإسلامي لجميع المعاملات المصرفية لإزالة الحرج عن المسلمين، من خلال تطوير أدوات الصيرفة الإسلامية الحالية واستحداث أدوات جديدة، بغية تلبية حاجيات وأذواق أكبر عدد ممكن ممن الأفراد والتي يفترض أن تتوافق مع متطلبات العصر؛
- ✓ تطوير القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وترسيخها بين العاملين في البنوك الإسلامية والمتعاملين معها، وهذا ما تفتقر إليه النظم الوضعية خاصة الرأسمالية —باعتبارها النظام السائد–التي تسعى إلى تحقيق وتعظيم الربح بطرق ووسائل مختلفة حتى وإن كانت غير أخلاقية ودون مراعاة للمثل والقيم الإنسانية التي مصدرها القيم العقائدية؛
- ✓ نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب(الغالي, 2012, ص ص. 28-27).

2. الأهداف المالية: البنك الإسلامي في الأساس هو مؤسسة لها العديد من الأهداف منها الهدف المالي الذي يعكس نجاحه في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. ومن أهم هذه الأهداف نجد:

- ✓ جذب الودائع وتنميتها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ✓ استثمار الأموال وهو الهدف الأساسي وركيزة العمل في البنوك الإسلامية؛
- ✓ تحقيق الأرباح وهو نتيجة عمليات الاستثمار وعوائد الخدمات المصرفية التي يتم توزيعها على المودعين والمساهمين، وتؤدي إلى نمو القيمة السوقية وتمكينها من الاستمرار والمنافسة في السوق(النحلة, 2018, ص ص. 81-80).

3. الأهداف الاستثمارية: يمكن توضيح الدور الاستثماري للبنوك الإسلامية من خلال أبعاده المتكاملة التي يبينها الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية

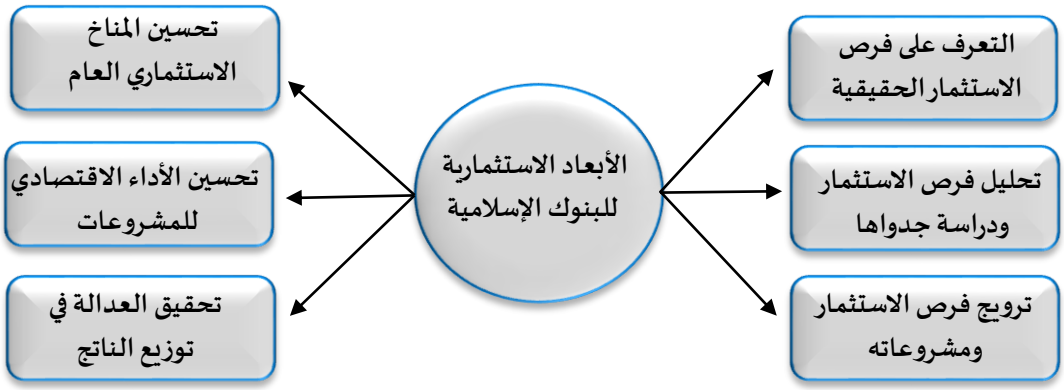

المصدر: كمال مطهري، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص27.

وفي إطار ما سبق، تتحدد أهداف البنك الإسلامي الاستثمارية في المجالات التالية(محمد, 2018, ص ص. 154-152):

- ✓ تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف التغلب على التخلف وتحقيق التقدم للأمة الإسلامية؛
- ✓ تحقيق مستوى عالي من التوظيف التشغيلي لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على كل أنواع البطالة؛
- ✓ تطوير وتحفيز الاستثمار في مختلف أنشطة الاستثمار الاقتصادي بكافة الوسائل؛
- ✓ ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الإسلامي ذاته أو بالشراكة مع أشخاص ذوي خبرة ومعرفة ودراية وقدرة فنية ممن يحوزون سمعة حسنة؛
- ✓ توفير مختلف الخدمات الاستشارية الاقتصادية، التقنية، المالية والإدارية؛
- ✓ تحسين الأداء الاقتصادي لمختلف المؤسسات، سواء كانت تحت إشراف البنك أو مؤسسات أخرى؛
- ✓ التوزيع العادل للناتج التشغيلي للاستثمار الذي يسهم في التوزيع العادل للمداخيل بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

4. الهدف التنموي: تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية، من أجل توفير مناخ الاستثمار والمتطلبات الأساسية لتحقيق التقدم بالتأثير الإيجابي في النواحي التالية(بن عمارة, 2013, ص ص. 24-25):

- ✓ تشجيع الاستثمار عن طريق استحداث وابتكار صيغ استثمارية عديدة تتناسب مع قدرات ومتطلبات مختلف الأفراد والمؤسسات؛
- ✓ العمل على الحفاظ على الأموال داخل البلد، وبالتالي زيادة الاعتماد على الموارد والامكانيات الذاتية الأساسية والاستراتيجية المستخدمة داخل البلدان الإسلامية؛
- ✓ إن إلغاء الفوائد وتقليل التكاليف يحفزان حتما على الاستثمار للحرفيين وصغار المستثمرين، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وتوسيع قاعدة العاملين، والقضاء على البطالة وزيادة الدخل الوطني؛

- ✓ الاهتمام بالعنصر البشري وتحقيق التنمية النفسية والعقلية للإنسان من حيث التعليم والتدريب، وإيجاد الحوافز واعتبار الإنسان غاية التنمية وأداتها؛
- ✓ الاهتمام بالعنصر البشري والنمو النفسي والعقلي للإنسان من حيث التعليم والتدريب، وتوفير الحوافز واعتبار الإنسان هدفا وأداة للتنمية.

5. الهدف الاجتماعي: تعمل البنوك الإسلامية عند استخدام مواردها على تحقيق التوازن بين الربح الاقتصادي والربح الاجتماعي من خلال جانبين رئيسيين يتم مراعاتهما في سياسة البنك التوظيفية هما:

- ✓ الجانب الأول: مراجعة وتدقيق مجالات العمل التي يمولها البنك وضمان سلامتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب، بما يكفل عدم فقدان أموال مودعي البنك؛
- ✓ الجانب الثاني: يجب أن يحقق التوظيف مساحة خصبة لرفع مستوى العمالة ومشاركتها في المشاريع الممولة وفي نفس الوقت السماح لعائده بتقديم الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع من أجل تحقيق رسالة البنك في التضامن والتكافل الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى يتولى البنك الإسلامي، من خلال صناديقه الخاصة بالزكاة، رعاية أبناء المسلمين والعجزة والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير وتهيئة الظروف المواتية لرعايتهم، وإنشاء المرافق الإسلامية، وتوفير التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية(شاهين, 2014, ص. 129).

لقد تطور نشاط البنوك الإسلامية القائم على تحريم التعامل بالربا أخذا وعطاء أين تمكنت البنوك الإسلامية من إثبات وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية مؤسسات مالية تهدف إلى تجميع المدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالفائدة، ثم العمل على توظيفها في مجال النشاط الاقتصادي بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، واستطاعت أن تشمل كل الأنواع الأخرى من بنوك تجارية واستثمارية وبنوك الأعمال أو بنوك التنمية، فالبنوك الإسلامية مثلها مثل المؤسسات المالية الأخرى تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها بقاءها ونموها.

المبحـــــث الثـانـي

أنشطة البنوك الإسلامية

تتنوع مصادر الأموال في البنوك الإسلامية بين المصادر الداخلية والخارجية فالنشاط الاستثماري في البنوك الإسلامية يعد بمثابة البديل الشرعي للتعامل الربوي، فهي تقوم بتوظيف هذه الأموال من خلال صيغ تمويلية مختلفة تتماشى مع مبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية تقدم العديد من الخدمات المصرفية لعملائها وهذه الخدمات هي وليدة الحاجة ومرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن البنوك الإسلامية شأنها شأن كل تجربة جديدة واجهت العديد من الصعوبات والتحديات.

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية.

البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التقليدية تنقسم مصادر الأموال فيها إلى مصادر داخلية (ذاتية) وأخرى خارجية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1. المصادر الداخلية

تعود إلى أصحاب البنك أي المالكين له وفي حالة البنوك التي تقوم على أساس التمويل بالأسهم فإن أصحاب المساهمين هم أصحاب البنك أي مالكيه(خلف, 2006, ص. 190)، وتتضمن مصادر الأموال الذاتية في البنك الإسلامي ما يلي:

1.1. رأس المال: ويتمثل في تلك القيم التي يدفعها الشركاء (أشخاص طبيعيين أو معنويين) سواء كانت مادية (نقود، أصول عينية) أو معنوية، مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال الذي تلجأ إليه البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية طويلة الأجل، وهناك مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها في رأس مال البنك الإسلامي وأهمها ما يلي :

- ✓ يجب على البنوك الإسلامية خلافا للبنوك التقليدية أن يكون رأس المال مدفوعا بالكامل، ولا يبقى أي مبلغ يكون مستحقا في ذمة أصحابه؛
- ✓ أن يكون مبرر المصدر تجنبا لرؤوس الأموال المشبوهة والحرام؛
- ✓ أن يكون في شكل أسهم عادية تشارك في الربح والخسارة، بسبب عدم مشروعية الأسهم المفضلة لأنها أقرب إلى صكوك الدين من صكوك الملكية؛
- ✓ دور رأس المال في البنك الإسلامي كضمان يتعلق فقط بالخسائر التي يتكبدها المساهمون، ولا يضمن الودائع الادخارية الاستثمارية كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية؛
- ✓ ليس هناك حد أقصى لرأس مال البنك الإسلامي ولكن الحد الأدنى تحدده القوانين والنظم المصرفية السائدة في البلد المعني الموجود به(بوشرمة, 2020, ص. 31).

2.1. الاحتياطات: تمثل الأرباح المحتجزة من السنوات السابقة ويتم خصمها من نصيب المساهمين، وتتألف فقط من الأرباح أو الأموال الفائضة من أجل دعم وتقوية وتعزيز المركز المالي للبنك، وتعد الاحتياطات من مصادر التمويل الذاتي

أو الداخلي للبنك، وهي تأخذ الطبيعة الرأسمالية نفسها من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى البنوك(العاني, 2013, ص. 70). حيث توجد عدة أنواع من الاحتياطات يمكن توضحيها على النحو الآتي(الجبوري, 2012, ص ص. 68- 69):

- ❖ احتياطي قانوني: وتتمثل في المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة، وفقا لقانون البنك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.
- ❖ احتياطي اختياري: وهي المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة، ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه على المساهمين.
- ❖ احتياطي مخاطر مصرفية عامة: يمثل هذا النوع احتياطي مخاطر مصرفية عامة على ذمم البيوع المؤجلة وتمويلات البنك الممولة من أموال البنك الذاتية وفقا لتعليمات البنك المركزي.

3.1. الأرباح المحتجزة: وهي تمثل الأرباح المحتفظ بها والتي ترحل للسنوات المالية التالية على أساس قرار مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة عليها، لأغراض مالية واقتصادية(الوادي وآخرون, 2010, ص. 194).

4.1. المخصصات: المخصصات هي مبالغ نقدية تخصم من إجمالي الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الوقوع خلال الفترة المالية القادمة، ولكن قد لا يكون معروفا وقت حدوثها أو مقدارها بدقة ولذلك يقال أن المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر وما يشابهها من بنود الجانب المدين، والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو اتفاق لم يصرف بعد، ويمكن التمييز بين نوعين من المخصصات وهي مخصصات الاهتلاك ومخصصات المؤونات(بوريب, 2021, ص. 87).

2. المصادر الخارجية

وهي الموارد أو الأموال التي يتم الاعتماد فيها على أموال الغير وتتمثل هذه المصادر في:

2.1. الحسابات الجارية: ويطلق عليها أيضا بالودائع تحت الطلب، إذ تقدم البنوك الإسلامية هذه الخدمة لعملائها من الأفراد والمؤسسات دون تقييد هذه الودائع بأي قيد سواء عند السحب أو الإيداع وهي بدورها لا تشارك بأي نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر. ويعود أصل هذه الحسابات إلى خدمة العملاء الذين يقومون بأعمال اقتصادية وخدمية مختلفة تحتاج إلى التعامل بالشيكات وإلى تسوية التزاماتهم المالية بطريقة مصرفية سريعة ومضمونة وآمنة مع الاحتفاظ بالسيولة الموجودة لديهم في مكان آمن خوفا من السرقة والضياع، وهذه الحسابات عالية السيولة وفي حركة مستمرة(الموسوي, 2011, ص. 36).

2.2. حسابات التوفير (الودائع الادخارية): هي عقد مضاربة بين المودع والبنك المضارب تهدف إلى تشجيع صغار المودعين على الادخار، وهي ودائع تتسم بصغر مبالغها وزيادة عدد المودعين لذلك تسعى البنوك إلى جذب المدخرات الفائضة للأفراد وصغار العملاء من خلال هذا النوع من الودائع. وتكمن أهمية هذه الودائع في إمكانية توظيفها في

مجالات متوسطة وطويلة الأجل كما تتميز بأنها يتم الاستثمار فيها على أساس المضاربة المطلقة من جانب البنك، وبأن البنك يفوض باستثمارها ويضع حد أدنى للرصيد للمشاركة في الأرباح(رمون والرفاعي, 2004, ص ص. 103-102).

3.2. الحسابات الاستثمارية (الودائع الاستثمارية): وهي الحسابات التي يفتحها البنك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة، حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم فيقومون بتوقيع عقد مع البنك (نموذج فتح الحساب) مفاده أنهم يفوضون البنك الإسلامي بالعمل في أموالهم ضمن الشروط الشرعية، على أن يتم توزيع الأرباح استثمار هذا المال بينهم وبين البنك بنسب يتفق عليها في البداية، وتقوم البنوك الإسلامية بخلط أموال جميع المودعين في هذه الحسابات معا بالإضافة إلى أموالها الخاصة، لذلك تسمى هذه الحسابات بحسابات الاستثمار المشترك. وهي من أكثر الموارد استقرارا والتي يعتمدها البنك الإسلامي في ممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة(سمحان وآخرون, 2019, ص. 35).

4.2. شهادات الإيداع: تعتبر مصدر من مصادر الأموال متوسطة الأجل التي يطمح ويسعى البنك إلى تشجيع التعامل بها، حيث يقوم بإصدار هذه الشهادات بفئات مختلفة تناسب مختلف شرائح المجتمع، وتحفيز الأفراد على اقتنائها كما يقوم بتحديد مدة الشهادة من 6 أشهر إلى 5 سنوات(الشمري, 2011, ص ص. 202- 203).

5.2. صكوك الاستثمار: تصدر هذه الصكوك عن البنوك الإسلامية بغرض التمويل الإسلامي، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل توفير الموارد المالية للبنك لمساعدته على تحقيق أهدافه وتمكينه من إنجاز مشاريعه(الساعدي وآخرون, 2019, ص. 74).

6.2. صناديق الاستثمار: صناديق الاستثمار هي أحد مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، فهي تمثل أوعية استثمارية تلبي احتياجات ومتطلبات المودعين لإستثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم داخليا وخارجيا من أجل تحقيق عوائد مجزية. ويختار البنك أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية، وينشأ هذا الصندوق بطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين ويأخذ البنك نسبة شائعة من الربح مقابل إدارته للصندوق، وغالبا ما يتم توكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط بإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين(الوادي وآخرون،, 2013, ص. 220).

ومما سبق يمكن توضيح مصادر الأموال في البنوك الإسلامية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

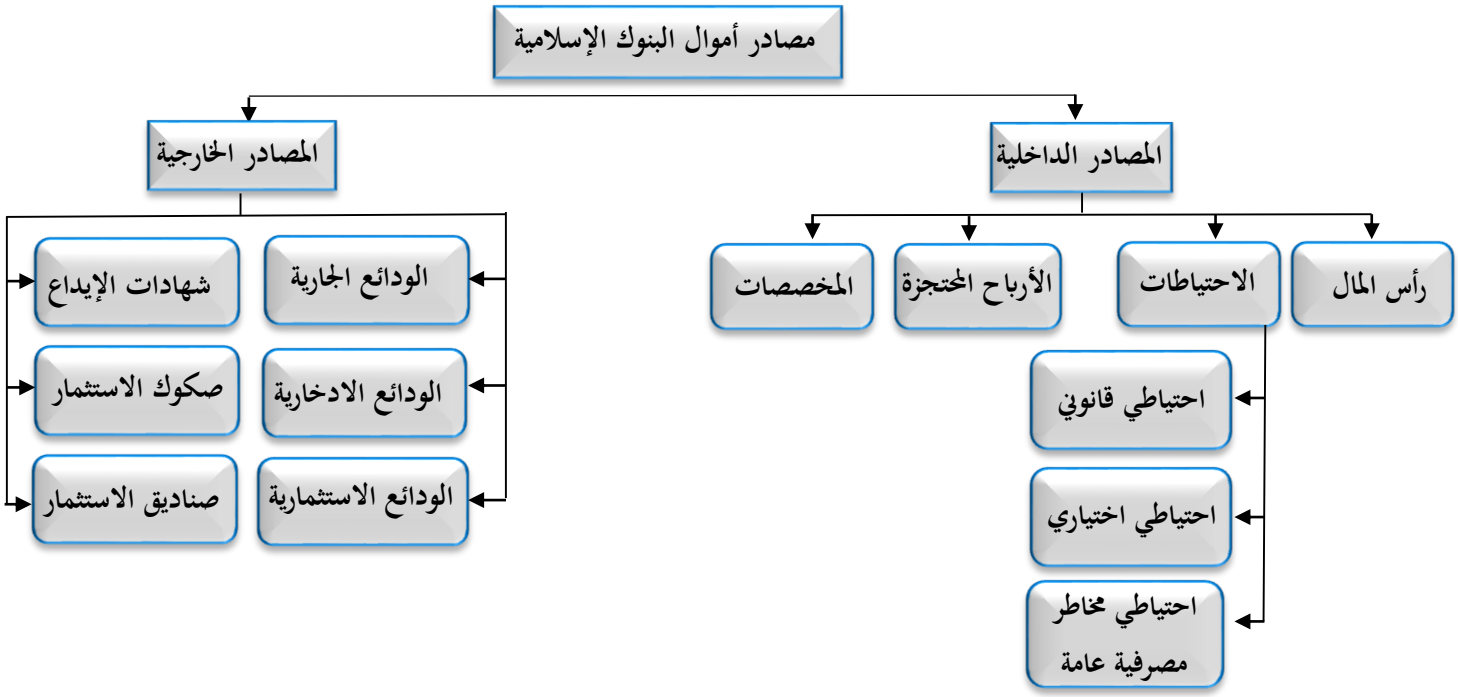

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

استطاعت البنوك الإسلامية خلق أساليب تمويلية عديدة ومتنوعة والتي تقوم من خلالها بتوظيف الأموال المتجمعة لديها، حيث يمكن تقسيمها إلى صيغ تمويل قائمة على المديونية وصيغ تمويل قائمة على المشاركة في الربح والخسارة.

1. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة

يعتبر التمويل عن طريق عقود المشاركات من أهم الأساليب المستخدمة في البنوك الإسلامية بفاعلية، باعتبارها بنوك تعتمد على مبدأ المشاركة وهو ما يميزها عن غيرها من البنوك وتتمثل هذه الصيغ في:

1.1. التمويل بالمضاربة: هي "اتفاق بين طرفين على أن يقدم الطرف الأول المال ويسمى برب المال، ويقدم الطرف الثاني الجهد اللازم لإدارة هذا المال ويسمى المضارب على أن يتم ذلك وفق شروط محددة يتم الاتفاق عليها في البداية"(Khan & Hussain, 2020, p. 49). ولا يصح عقد المضاربة إلا بتوفر وتحقق شروط معينة وتتمثل في شروط متعلقة برأس المال، شروط الربح وشروط العمل وهي:

❖ **الشروط الخاصة برأس المال**: تتمثل هذه الشروط في:

- ✓ أن يكون من النقود المضروبة فإذا كان من غير النقود (كما لو بضاعة مثلا) فإن في جواز دفعه مضاربة خلاف فقهي؛
- ✓ أن لا يكون رأس المال دين في ذمة المضارب؛
- ✓ أن يكون رأس المال معلوما، فلا يصح على مجهول القدر؛

- ✓ أن يكون رأس المال مسلما للعامل، فلا تصح المضاربة بالمال مع بقاء يد المالك عليه(الفسفوس, 2010, ص ص. 116- 113).

❖ **الشروط الخاصة بالعمل**: ومن هذه الشروط نجد:

- ✓ أن يسلم رأس مال المضاربة إلى المضارب مناولة أو بالتمكين منه؛
- ✓ أن يستقل المضارب استقلالا تاما بالعمل والإدارة؛
- ✓ في حالة الخسارة يخسر المضارب عمله وجهده ويخسر رب المال ماله، ولا يجوز اشتراط ما يخالف هذا الشرط.

❖ **الشروط الخاصة بالربح**: تدور الشروط المتعلقة بالربح في المضاربة حول نقطتين أساسيتين وهما يجب أن يتم تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب في الربح، وأن يكون هذا النصيب جزءا مشاعا كالنصف أو الثلث لا مبلغا معينا(سليمان, 2002, ص ص. 82-81).

2.1. التمويل بالمشاركة: وهي "اشتراك إثنين أو أكثر في رأس المال بحصص متساوية أو مختلفة، وقد يقوم الطرفان بالعمل وبذل الجهد معا أو يقوم بذلك أحدهما مع تخصيص نسبة من الربح مقابل ذلك"(القصاص, 2019, ص. 155) ، ويلزم لصحة عقد المشاركة شروط نذكرها فيما يلي(طايل, 2012, ص ص. 268-269):

- ✓ أن يكون رأس مال الشركة معلوم القدر؛
- ✓ أن يكون كل شريك أهلا للتوكيل، أي يكون متمتعا بالأهلية التي تمكنه من أن يكون أصيلا عن نفسه ووكيلا عن غيره من الشركاء؛
- ✓ أن يكون الربح معلوم المقدار؛
- ✓ أن يكون الربح للطرفين بنسبة شائعة من جملة الربح؛
- ✓ أن تكون يد كل شريك يد أمانة في كل ما يختص من أعمال وأموال الشركة؛
- ✓ أن عقد الشركة غير لازم في حق الطرفين ولكل شريك الحق في أن يفسخ العقد متى شاء بشرط أن يكون ذلك بحضرة الشريك أو الشركاء الآخرين.

3.1. التمويل بالمزارعة: هي "عقد يقوم بموجبه مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يعمل عليها واقتسام الناتج منها وفقا لشروط العقد(جاد الله, 2017, ص.44)، ولصحة عقد المزارعة يستلزم توفر شروط معينة تتمثل في(خلفان, 2016, ص ص. 139-140):

- ✓ أهلية المتعاقدين من النواحي القانونية والنية والسلوكية؛
- ✓ أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان ما يزرع فيها؛
- ✓ بيان مدة الزراعة إن كانت مثلا لسنة أو لسنتين أو لمدة معلومة؛
- ✓ أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعا بين أطراف العقد، وبالنسبة المتفق عليها أي يجب تحديد نصيب كل الطرفين؛

- ✓ بيان ما يقدم البذر من الطرفين ومن الذي لا يقدم لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر، فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل.

4.1. التمويل بالمساقاة: وهي "معاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها"، وبالنسبة لشروط صحتها فهي كالمزارعة وزيادة:

- ✓ تسليم الأشجار إلى العامل؛
- ✓ يقسم الثمر على الوجه الذي شرطاه في العقد؛
- ✓ يكون الثمر في المساقاة الفاسدة بتمامه لصاحب الأشجار، ويأخذ العامل أجر المثل(إرشيد, 2007, ص.150).

5.1. التمويل بالمغارسة: وهي "أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عددا من الثمار معلوما، فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض متفق عليه". ويشترط المالكية في المغارسة خمسة شروط هي:

- ✓ ان يغرس العمل في الأرض أشجارا ثابتة الأصول دون الزرع والمقاتي والبقول؛
- ✓ أن تتفق أصناف الشجر أو تتقارب في مدة إطعامها(إثمارها)، فإن اختلفت اختلافا بينا لم يجز؛
- ✓ أن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة؛
- ✓ أن يكون للعامل حقه في الأرض والشجر؛
- ✓ لا تكون المغارسة في أرض محبسة (موقوفة) لأن المغارسة كالبيع(سليمان, 2002, ص ص. 121-122).

2. صيغ التمويل القائمة على المديونية.

وهي تلك الصيغ التي تنشأ عنها علاقة دائن (البنك الإسلامي) بمدين(العملاء)، ومن أهم هذه الصيغ ما يلي:

1.2. التمويل بالمرابحة: هي "البيع بالزيادة أي بيع السلعة للمشتري بسعرها الأول مع زيادة ربح معلوم متفق عليه"(Moaté, 2011, pp. 75-76). ولصحة عقد المرابحة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية(الإدريسي, 2021, ص. 41):

- ✓ أن يكون الثمن معلوماً للطرفين؛
- ✓ أن يكون الربح معلوماً، ويكون مقدارًا أو نسبة من ثمن السلعة؛
- ✓ أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال، بمعنى أن يكون له مثيل كالمكيلات والموزونات؛
- ✓ أن يكون العقد الأول صحيحا، لأن بيع المرابحة مرتبط بالعقد الأول فإن كان فاسدا لم يجز البيع؛
- ✓ أن تكون السلعة موجودة عند البائع حين إبرام عقد البيع، أي أن يكون حائزا للبضاعة ومالكا لها وقادرا على تسليمها إلى المشتري، لأن عقد بيع المرابحة يقوم على البيع الحاضر.

2.2. التمويل بالإستصناع: هو "عقد تصنيع يوافق فيه الصانع بأن يقدم للمشتري في وقت محدد وتاريخ متفق عليه السلعة الخاصة المصنوعة"(Korbi, 2018, p. 60). ممكن نزيد الفرق ويشترط في الاستصناع أربعة شروط هي(فتاحي, 2009, ص. 100):

- ✓ أن يكون المصنوع محل العقد معلوم من حيث الجنس والنوع والصفة والمقدار وكل ما يتعلق به نفيا للنزاع؛
- ✓ أن يكون المصنوع مما يجري التعامل بين الناس على استصناعه؛

- ✓ أن تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع، فإذا كانت من المستصنع كان العقد إجارة لا استصناعا؛
- ✓ يشترط بيان مكان تسليم المبيع حتى لا يقع النزاع والخصام عند الاستلام.

3.2. التمويل بالسلم: هو "شكل من أشكال عقود البيع يتم فيه الدفع الفوري للثمن ويؤخر فيه تسليم المثمن (البضاعة) إلى أجل آخر"(Hanif & Iqbal, 2010, p. 478)، ويشترط في بيع السلم ما يلي(المغربي, 2017, ص ص. 347- 346):

- ✓ يجوز إجراء عقد السلم لشراء كل سلعة مباحة؛
- ✓ لا يجوز تقديم عربون قبل إجراء التعاقد، بل يجب سداد كامل المبلغ عند التعاقد؛
- ✓ يجب أن تكون السلعة محددة الصفات والمعالم والكمية بشكل لا يجعل مجال للتشابه مع غيرها بأي شكل من الأشكال؛
- ✓ يجب أن يذكر مكان التسليم في عقد السلم؛
- ✓ يجب أن يتم تحديد أجل عقد السلم، والذي يلزم البائع بتسليم السلعة المتعاقد عليها عند حلول أجل العقد؛
- ✓ إذا حصل تأخير أو عجز من قبل البائع في تسليم السلعة، فإن العقد يعد مفسوخا مالم يتفق الطرفين على تمديد العقد بشرط ألا يدفع أي عوض نظير ذلك؛
- ✓ لا يجوز للبنك أن يبيع بالسلم سلعة اشتراها بالسلم؛
- ✓ يمكن أن يوكل البنك بائع السلعة لاستلامها بدلا منه حلول أجل التسليم، كما يمكن للبائع أن يقوم ببيعها لصالح البنك إذا طلب منه ذلك.

4.2. البيع الآجل: هو "البيع الذي يقوم فيه البائع ببيع منتج على أساس الدفع المؤجل أو على أقساط، حيث يتم الاتفاق على سعر بيع المنتج بين الطرفين (البائع والمشتري) وقت البيع ولا يمكن تضمين أي رسوم للتأجيل"(Oseni & Hassan, 2010, p. 116) ، وتتمثل شروطه في(لبدة, 2018, ص ص. 352-353):

- ✓ أن يكون الأجل معروفا ومحددا سواء بالنسبة لتسليم الثمن كله أو تقسيطه؛
- ✓ لا يجوز أن تكون السلعة المباعة وثمنها من الأصناف الربوية التي لا يجوز بيع بعضها ببعض بالأجل؛
- ✓ تسليم السلعة المباعة فورا أو حال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل وليست السلعة.

5.2. الإجارة: وهي "قيام المؤجر بتأجير أصل أو معدات لطرف آخر وهو المستأجر، وذلك من أجل الانتفاع به وحيازته لفترة زمنية محددة مقابل عائد متفق عليه"(Ayub, 2007, p. 279). ويجب أن تتوفر في الإجارة مجموعة من الشروط وهي(الأجنف, 2018, ص. 82):

- ✓ أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة أي أن لا يتعلق بها حق للغير؛
- ✓ أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة؛
- ✓ أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة؛
- ✓ أن تكون مدة التأجير معلومة تتناسب مع عمر الأصل؛

- ✓ أن يكون الأصل محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع عينها ولا يجوز تأجير النقود؛
- ✓ أن يكون الأجر المنتفع به لا يهلك مع الإجارة.

6.2. القرض الحسن: القرض الحسن هو ما يعطيه المقرض من مال إرفاقا بالمقترض ليرد له مثله دون اشتراط زيادة، ويطلق هذا اللفظ كما جاء في القرآن الكريم على المال الذي ينفق على المحتاجين طلبا لثواب الآخرة.

القرض الحسن في الصيرفة الإسلامية هو قرض يقدمه البنك الإسلامي للعملاء فهو يمنح للأفراد ذوي الدخل المنخفض بدون فوائد ويسدد على أقساط بسيطة وشروط ميسرة متفق عليها، ولا يأخذ البنك أي زيادة على مبلغ القرض عند سداده من طرف المقترض، ويأتي هذا القرض ضمن البعد الاجتماعي لعمل البنوك الإسلامية، وعادة ما يمنح للمشاريع متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة لمساعدتها على العيش بشكل جيد ويعد من أهم الوسائل التي يمكن للبنوك الإسلامية من خلالها تحمل مسؤوليتها الاجتماعية(سمحان والعساف, 2015, ص. 265).

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات تمويلية فإنها تقدم العديد من الخدمات المصرفية التي تساهم في تسهيل وتيسير معاملات المتعاملين معها، وذلك في مقابل عوائد تحصل عليها إضافة إلى ما يمثله ذلك من تنمية للمعاملات الاقتصادية والمالية.

1. قبول الودائع والحوالات المصرفية

يقوم البنك الإسلامي بقبول الودائع وفتح الحسابات لمختلف الأفراد والمؤسسات، كما يقوم بالتحويلات المصرفية لمختلف عملائه.

1.1. قبول الودائع وفتح الحسابات: المراد بالودائع النقدية وفتح الحسابات هو فتح الحسابات الجارية للأفراد، والشركات والهيئات والمؤسسات لإيداع أموالهم النقدية، أو الشيكات التي في حوزتهم، والتي يتم تحصيلها نيابة عنهم وتسجيلها في حساباتهم، ومنح أصحاب هذه الحسابات دفاتر شيكات لاستخدامها لسحب أية مبالغ من حساباتهم في الوقت الذي يرغبون فيه.

ولا يمكن تسمية هذه الأموال بالودائع، لأن معنى الوديعة في الشرع توكيل حفظ المال، أي هي عقد بمقتضاه يوكل شخص على أموال غيره لحفظها،وهو أحد العقود التي أقرها الإسلام لحفظ أموال الناس وصيانتها وردها عند الطلب، وهي أمانة في يد المودع وليس للمستودع أن ينتفع بالوديعة أي انتفاع فإذا استفاد كان متعديا بانتفاعه، فإذا تلفت ضمنها، والبنك كما هو معروف يقوم بمزج أموال العملاء معا ويستخدم معظمها، واستنادا على ما ينبغي أن تسمى ديونا فهي قروض ويد البنك عليها يد ضمان فهي مضمونة برد مثلها، سواء هلكت بتعدٍ من البنك أو بغير تعدٍ بخلاف الوديعة.

ولا يجوز للبنك أن يتقاضى أجر عقد الدين، الذي ينبغي عليه ردها بالكامل عند الطلب أو رد ما يطلب رده دون خصم أي أجر على ذلك. وبالنسبة للبنوك الإسلامية فهي لا تأخذ على الحسابات الجارية أي أجر إلا إذا كانت شيكات، فهي تأخذ أجرا على تحصيلها وهذا جائز شرع(فرهود, 2004, ص. 442).

2.1. الحوالات المصرفية: الحوالة المصرفية هي أمر بالدفع صادر عن بنك –بناءً على طلب شخص معين–يأمر بموجبه بنكا آخرا أو أحد فروعه بدفع مبلغ معين إلى شخص معين أو أشخاص معينين. وتؤدي البنوك هذه الخدمة لعملائها داخليا أو خارجيا بنفس العملات المحلية أو الأجنبية. أي هي توكيل من طلب التحويل للبنك الذي يأمر بإصدار أمر التحويل للبنك المسحوب عليه ليدفع المبلغ للمستفيد، مقابل أجر معلوم (عمولة)، وينشأ عنه توكيل من البنك المنفذ في دفع مبلغ الحوالة.

بناء عليه فالحوالة المصرفية إذا كانت بنفس العملة، تعد من أعمال الوكالة والوكالة يجوز أن تكون بأجر أو بدون أجر. والبنك الآمر في هذه المعاملة وكيل بأجر، والبنك المسحوب عليه وكيل بأجر أيضا وبالتالي فإن العمولات المصرفية على الحوالات هي أجر نظير قيامها بمهام الوكيل. ويجوز للبنك أن يتقاضى في هذا قيمة مصاريفه الفعلية وأجره، مما يعني أن البنك يكون ضامنا لمبلغ الحوالة وقد أجيز أن يتفاوت الأجر حسب مقدار ما يبذل من جهد في العمليات(علي, 2013, ص. 266).

2. إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية

يعتبر إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية من أهم التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية، نظرا لأهميتها بالنسبة للنشاط الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالعمليات التجارية والصناعية والخدمية.

2.1. إصدار خطابات الضمان (الكفالات المصرفية): يُعرف خطاب الضمان بأنه تعهد مكتوب يتعهد فيه البنك بكفالة وضمان أحد عملائه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث بمناسبة التزام يتحمله العميل المكفول، لضمان وفاء العميل بالتزامه تجاه الطرف الآخر في غضون فترة معينة، مع قيام البنك بدفع المبلغ المضمون. وتقوم البنوك الإسلامية بإصدار هذه الخطابات على أساس الوكالة والكفالة، فإذا كان الخطاب مغطى بالكامل فإن الجزء الآخر يدخل ضمن الكفالة لا يحق للبنك أخذ عمولة عليه، ولكن يمكنه تحصيل النفقات الإدارية التي تكبدها أثناء إصدار خطاب الضمان، وفي حالة ما إذا كان الخطاب غير مغطى كليا فهو يدخل ضمن الكفالة التي لا يستحق عليها أخذ عمولة باستثناء المصاريف التي تحملها عند إصداره الخطاب(بن حدو, 2018, ص ص. 127-128).

2.2. فتح الاعتمادات المستندية: الاعتماد المستندي هو تعهد خطي يصدره البنك بناء على طلب عميله (المستورد) يتعهد بموجبه البنك مصدر الاعتماد بدفع مبلغ محدد للمستفيد (المصدر)، مقابل تقديمه لمجموعة معينة من الوثائق المنصوص عليها في الاعتماد ووفقا للشروط المتفق عليها نيابة عن العميل الذي أمر البنك بفتح الاعتماد المستندي، وبذلك فهو يحقق انسيابية هائلة للعمليات التجارية الدولية، لأنه يؤكد الثقة بين أطراف العملية(خضيري, 1999, ص. 153). ويعرف كذلك على أنه"التزام البنك بوضع مبلغ معين متفق عليه تحت تصرف البائع باسم المشتري بموجب شروط محددة تحديدا دقيقا"(Hinkelman, 2003, p. 148).

ولقد أجاز الفقهاء التعامل بالاعتماد المستندي على أساس عقد الوكالة فإذا كان الاعتماد مغطى بالكامل لأن هذا النوع من الاعتماد لا ينطوي على أي نوع من التمويل من قبل البنك فاتح الاعتماد وبتفويض منه، ويجوز للبنك أن يأخذ عمولة مقابل هذه الخدمات يتم الإنفاق عليها عند فتح الاعتماد سواء بمبلغ مقطوع أو كنسبة من قيمة الاعتماد.

وإذا كان الاعتماد مغطى جزئيا فيكون البنك كفيلا بالجزء المتبقي من قيمة الاعتماد ووكيلا بالجزء المغطى من الاعتماد، ولا يحق للبنك الإسلامي فاتح الاعتماد هنا الحصول على عمولة مقابل الكفالة بحسب ما اتفق عليه الفقهاء بعدم جواز العمولة على الكفالة. أما العمولة مقابل الخدمات التي يقدمها البنك للعميل والجهد الذي يبذله في تقديم الخدمات فلا حرج فيها(النجار, 2019, ص. 160).

3. خدمات مصرفية أخرى

بالإضافة الى الخدمات المصرفية المذكورة سلفا فإن هناك خدمات مصرفية أخرى تقدمها البنوك الإسلامية يمكن إيجازها فيما يلي:

1.3. البطاقات المصرفية: البطاقة المصرفية هي بطاقة تصدرها البنوك ضمن آليات معينة واتفاقات محددة بينها وبين الشركات والمنظمات العالمية التي تصدر البطاقات، مثل شركة "فيزا" العالمية، وشركة "ماستر كارد" العالمية وغيرها.

ويمكن تقسيم هذه البطاقات إلى بطاقات مصرفية خدمية (غير ائتمانية) من بينها بطاقة الصراف الآلي، بطاقة الخصم الفوري وهذا النوع من البطاقات المصرفية لا يتضمن على أي نوع من الائتمان، ويجوز للبنك الإسلامي أن يصدر مثل هذه البطاقات ويتقاضى أجر مقابل تقديم هذه الخدمة للعميل، في هذه الحالة يعمل البنك كوكيل عن العميل عن طريق دفع ثمن مشترياته أو تحويل الأموال إليه. أما النوع الثاني فهي بطاقات الائتمان المصرفي (بطاقة الخصم الشهري، بطاقة الائتمان) فلا يجوز للبنك الإسلامي إصدار مثل هذه النوع من البطاقات(علي, 2010, ص ص. 237-239).

2.3. تحصيل الأوراق التجارية: الأوراق التجارية هي صكوك ثابتة للتداول تمثل حقا نقديا وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعد فترة قصيرة وجرى العرف على قبولها كأداة للوفاء. ويقصد بعملية تحصيل الأوراق التجارية جعل البنك نائبا عن العميل في جميع الأموال الممثلة في الأوراق التجارية من المدينين وقيدها في حساب العميل(السيد, 2008, ص. 324). حيث يقوم البنك بتحصيل الأوراق التجارية لعملائه ولا يقوم بخصمها أو شرائها وتندرج عملية التحصيل في إطار الوكالة، ولذلك يجوز للبنك اقتطاع عمولة نتيجة لهذه الأتعاب، ويشترط الفقهاء في هذه العمولة أن تكون مبلغا وليس نسبة، كما يجوز أن تكون على دفعات أو أقساط حسب ما يكلف البنك في عملية التحصيل(الجبوري, 2016, ص. 181).

3.3. التعامل بالأوراق المالية: وتشمل حفظ الأوراق المالية وبيع وشراء الأوراق نيابة عن المتعاملين، إدارة الاكتتابات للشركات الجديدة ودفع أرباح الأسهم نيابة عن الشركات، ويمكن للبنوك الإسلامية إجراء هذه العمليات إذا كانت ضمن حدود المباح مقابل تقاضي عمولة من عملائها. على سبيل المثال يمكن حفظ الأسهم وخدمتها إذا كانت المشاريع ذاتها مباحة، بينما لا يجوز خدمة المستندات الممثل ربحها في فوائد ربوية. كما يمكن للبنك الإسلامي القيام بعملية اكتتاب الأسهم لبعض الشركات على أن تكون الشركة في تركيبها ونشاطها ملتزمة بأحكام الشرع(مرطان, 2004, ص ص. 224-225).

4.3. أعمال الصرف الأجنبي: من بين الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية هي التعامل في النقد الأجنبي، أي بيع وشراء العملات الأجنبية والذي يعرف بصرف العملات، وصرف العملات يعني بيع النقود ببعضها البعض، وتتم

عملية الصرف بيعا وشراء بتبادل العملات بعضها ببعض أي تبديل العملة المحلية بالعملة الأجنبية والعكس، ولاتختلف البنوك الإسلامية في تقديم هذه الخدمة عن غيرها من البنوك التقليدية سوى الالتزام بالشروط التي وضعها الفقهاء لجوازها.

وتعتبر خدمة صرف العملات من الخدمات المصرفية الجائزة شرعا بنص الحديث الشريف وإجماع الفقهاء، وذلك استنادا إلى ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى عليه وسلم قال: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد". وعليه يجوز التفاضل بين البديلين شرط القبض والتسليم الفوري ولا يجوز التأخير في أحد البدلين كونه يصبح ربا النسيئة(العجلوني, 2008, ص ص. 316-317).

5.3. التعامل بالشيكات: هي أوامر من العميل إلى البنك الذي أودع في الحساب الجاري لدفع المبلغ المسجل في الشيك لشخص ثالث أو لحامله، والشيك في هذه الصورة هو تنفيذ لعقد الوديعة بين البنك والعميل وهو تصرف لا لبس فيه وبريء من إثم الربا(رابحي, 2019, ص. 379).

6.3. تأجير الخزائن الحديدية: هي إحدى الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها للحفاظ على وثائقهم المهمة، المجوهرات الثمينة والنقود الذهبية والسبائك ولكل خزانة مفتاحان، واحد مع العميل والآخر مع إدارة البنك، ولا تفتح الخزينة إلا بهما معا، وتكون الخزائن داخل غرف محصنة للحماية والأمن، ولا يحق لمندوب البنك الانتظار بعد فتح الخزانة حيث تترك فرصة للعميل للانتهاء ثم إغلاق الخزانة معا. ويتمثل العائد المصرفي في حصولهم على أجر مقابل هذه الخدمة باعتبارها عقد إجارة على الخزانة للانتفاع به(بولحية, 2014, ص. 45).

7.3. الخدمات الاستشارية المالية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية: تقوم البنوك الإسلامية ببعض الخدمات المالية الاستثمارية والإدارية من بينها(بلبواب, 2017, ص. 172):

- ✓ تزويد المتعاملين بالاستشارات حول صيغ العمل في البنوك الإسلامية والنقاط التي تميز معاملاتها عن البنوك الأخرى؛
- ✓ دراسة فرص الاستثمار والتوظيف في البيئة التي يعمل بها البنك الإسلامي، وإعداد الخرائط الاستثمارية للمجالات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية وغيرها؛
- ✓ إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية المقدمة من العملاء أو المساهمة في تقييم هذه المشاريع وإبداء الرأي بشأنها؛
- ✓ ابتكار أدوات التمويل الإسلامية وصناديق التمويل بالمشاركة التي تناسب احتياجات المتعاملين بمختلف خصائصهم الديمغرافية وتباين قدراتهم الداخلية.
- ✓ السعي لابتكار واستحداث أوعية ادخارية واستثمارية جديدة التي تواكب تطلعات العملاء وتلبي احتياجاتهم المتجددة؛
- ✓ إعداد وتدريب الموارد البشرية لمختلف المتعاملين لإعدادهم للتعامل وفقا للصيغ الإسلامية في إطار فقه المعاملات؛

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

بالرغم من الانتشار الواسع الذي شهدته وتشهده البنوك الإسلامية إلا أنها تواجه العديد من المصاعب والتحديات والتي تجعل من تأديتها لعملها وممارستها لنشاطها مهمة صعبة، حيث يتوقف نجاحها ونموها وسعيها نحو الازدهار والتفوق على مدى قدرتها على مواجهة هذه التحديات وتجاوزها.

- تعدد الآراء وهيئات الرقابة الشرعية وعدم وجود جهة تعمل على توحيد الفتاوى فيما يخص معاملات البنوك الإسلامية والذي أدى إلى تشتيت أفكار المسؤولين عن إدارة هذه البنوك؛
- تعاني البنوك الإسلامية من نقص حاد في الإطارات المؤهلة للقيام بالعمل المصرفي الإسلامي، إما أن تكون لديهم خبرة مصرفية دون معرفة بأحكام الشريعة الإسلامية أو العكس(عيشوش, 2009, ص ص. 52-53)؛
- عدم وجود سوق مالية إسلامية(المكاوي, 2012, ص. 15)؛
- النظرة التقليدية من قبل العملاء لهذه البنوك؛
- بعد القوانين الوضعية عن الأحكام والقواعد الشرعية؛
- ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية؛
- غموض العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية(خصاونة, 2008, ص ص. 101-99).

وتتمثل متطلبات نجاح البنوك الإسلامية فيما يلي(سفر, 2005, ص ص. 271-275):

- ✓ بناء إطار مؤسسي؛
- ✓ زيادة شدة المنافسة؛
- ✓ تشكيل تحالفات استراتيجية؛
- ✓ زيادة حجم المصارف الإسلامية؛
- ✓ الهيكلة المالية؛
- ✓ الجوانب الشرعية؛
- ✓ التدريب والبحوث والتطوير والتنمية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مصادر الأموال في البنوك الإسلامية تتنوع بين المصادر الداخلية والخارجية، حيث تعد القاعدة التي يقوم عليها المركز المالي للبنك الذي يعمل جاهدا على دعمها باستمرار، حيث أن البنوك الإسلامية تنفرد بمجموعة متميزة من صيغ التمويل والاستثمار التي تميز جانب استخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل المصرفي الإسلامي، وتعد هذه الصيغ العنصر الجوهري الذي يعكس فلسفة تلك البنوك ورسالتها، وعموما فإن البنوك الإسلامية تقوم بجميع الأعمال والخدمات والأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المبحـــــــث الـثـالــث

أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يكتسي موضوع تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك لاسيما في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، فتقييم الأداء المالي في البنوك يهدف إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها، حيث ترتكز عملية تقييم الأداء المالي للبنوك على مجموعة من المؤشرات والنماذج لتحديد نقاط القوة والضعف لدى البنك، كما أن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية لا تختلف عنها في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي أكثر ميادين الأداء استخداما لقياس أداء البنوك لأنه يمتاز بالإستقرار والثبات، ويساهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح كما يساهم في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقه لأهدافه.

1. تعريف الأداء المالي

قبل التطرق إلى تعريف الأداء المالي نعطي تعريف للأداء بشكل عام الذي هو نتيجة قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة، فهو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية، وإستغلالها بالطريقة التي تمكنها من تحقيق أهدافها(إدريس والغالبي, 2009, ص. 38).

بعد تعريف الأداء سنتناول تعريف الأداء المالي الذي يعبر عن" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة"(Thauvron, 2005, p. 23).

كما ينظر إلى الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"(جمعة, 2000, ص. 38).

كما عرف الأداء المالي على أنه "الحكم على مدى فعالية القرارات المالية المتخذة من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية مختلف الأنشطة والسياسات التي يستعملها البنك في التأثير على ربحية البنك، ومركزه التنافسي والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فعالة للأداء المستقبلي في البنك"(التجاني وشعوبي, 2015, ص. 33).

كما يعرف أيضا على أنه "استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في توفير الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، لأن القياس المالي في البنوك يتطلب النظر في بعدين رئيسيين هما الربحية والمخاطرة"(الحليم, 2008, ص. 161).

مما سبق يمكن تعريف الأداء المالي للبنك على أنه نجاح البنك في استغلال مختلف موارده المالية المتاحة بكفاءة وفعالية وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة والموضوعة من طرف إدارة البنك.

2. أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام من حقيقة أنه يهدف إلى تقييم أداء البنوك من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في البنك لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا على وجه الخصوص من عملية متابعة أعمال البنوك وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتصويب الأداء نحو الاتجاه الصحيح، والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وشرح أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للبنوك واستثمارها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة(حابي وزبيدي, 2015, ص. 72).

3. معايير الأداء المالي

يمكن تقسيم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي إلى ما يلي:

1.3. المعايير التاريخية: حسب هذا المعيار يتم مقارنة المؤشرات لنفس البنك لفترات زمنية حيث يمكن التعرف على تطور هذه المؤشرات خلال السلاسل الزمنية، والكشف عن مدى التقدم في الأداء أو التراجع في ذلك الأداء ويعد هذا المعيار أداة هامة لتقييم الأداء المالي في البنوك(الحميدي, 2012, ص. 24).

2.3. المعايير القطاعية: هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه البنك وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في هذا القطاع(شخاترة, 2020, ص. 272).

3.3. المعايير المطلقة :وتعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع البنوك تقاس بها النسبة ذات العلاقة في بنك معين(طالب, 2011, ص. 73).

4.3. المعايير المستهدفة :وهي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها، من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافًا عن الأداء المطلوب، ولا بد من تشخيص مسبباته ومعالجتها، وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي عندما يكون البنك مبتعدًا عنها ويتحرك للوصول إليها(بشناق, 2011, ص. 32).

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بعدة عوامل داخلية وخارجية سواء بشكل إيجابي أو سلبي نحاول تلخيصها فيما يلي:

1. العوامل الداخلية

هذه العوامل تؤثر على الأداء المالي للبنك الإسلامي والذي يستطيع أن يتحكم فيها بطريقة ترفع من ربحيته وتخفض من تكاليفه، ومن أهم العوامل نجد:

1.1. الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها وأنشطتها، وتحدد فيه أساليب الاتصال وصلاحيات ومسؤوليات وطرق تبادل الأنشطة والمعلومات. وللبنك الإسلامي هيكله

التنظيمي الخاص مثل البنوك الأخرى. ويؤدي الهيكل التنظيمي دورا رئيسيا في توضيح مستويات المسؤوليات داخل البنوك الإسلامية والعلاقة بين مختلف الهياكل. ويختلف الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية عن الهيكل التنظيمي للبنوك التقليدية فقط في هيئة الرقابة الشرعية(بوجلال, 2016, ص. 126).

2.1. المناخ التنظيمي: ويقصد به مدى وضوح التنظيم في البنك وإدراك الموظفين بأن أهداف البنك وعملياته وأنشطته تتعلق بالأداء المالي، حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقرا فمن المنطقي ضمان أداء مالي سليم وإيجابي، فضلا عن جودة وسهولة سريان وتدفق المعلومات المالية بين الفروع والأقسام المختلفة، وهذا ما يعطي صورة جيدة عن النشاط المالي وبالتالي عن الأداء المالي(نوبلي, 2015, ص. 80).

3.1. حجم الأعمال: يشكل حجم موارد البنك وتكوينها وحركتها عوامل هامة ولها تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية. فكلما زادت هذه الموارد وانخفضت التكاليف الكلية لها وقلت كمية المسحوبات منها، زادت القدرة التشغيلية المتاحة في البنك، مما يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته(الحسيني والدوري, 2003,ص. 229).

4.1. التكنولوجيا: وهي الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المرجوة والتي تعمل على وصل المصادر بالاحتياجات(الخطيب, 2010, ص. 50)، فنوعية التكنولوجيا المستخدمة تؤثر تأثيرا مباشرا على نوعية الخدمات وتحسنها، وتزيد من القدرة التنافسية للبنك وتقلل التكاليف. حيث نجد أنه كلما ارتفعت درجة الأتمتة في الأعمال المصرفية ارتفعت جودة الخدمات المصرفية، وبالتالي زيادة الربحية والحصول على حصة كبيرة في السوق. ويجب أن تحدد البنوك الإسلامية نوعية التكنولوجيا الملائمة لطبيعة أنشطتها والمتوافقة مع أهدافها ومبادئها(بوجلال, 2016, ص. 127).

2. العوامل الخارجية: يتطور نشاط البنوك الإسلامية في ظل بيئة تتميز بالتغير وعدم الثبات، مما يشكل خطر عليها لعدم قدرتها في كثير من الأحيان على التحكم في هذه المتغيرات، وتتمثل هذه العوامل في:

1.2. البيئة الاقتصادية: وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة والتضخم وأسعار الفائدة، وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء المالي(Rahat & al , 2011, p. 99).

2.2. البيئة القانونية والسياسية: وهي الظروف السياسية للبلد الذي ينشط فيه البنك الإسلامي والقوانين التي تحكم الأعمال المصرفية في ذلك البلد، حيث قد يظهر تناقض بين طبيعة الأعمال المصرفية الإسلامية والقوانين المنظمة للأعمال المصرفية في بلد في حالة عدم سن تلك الدولة لقانون بشأن الأعمال المصرفية الإسلامية، ومن هذا المنطلق تظهر الحاجة إلى تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة للصناعة المصرفية الإسلامية من خلال وضع وتطوير إطار قانوني من أجل الضبط والتنظيم والرقابة في جميع الدول التي تكون فيها بنوك إسلامية وتلك التي تتطلع إلى اجتذابها.

3.2. البيئة الاجتماعية: البيئة الاجتماعية هي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر على قرارات الأفراد للتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها البنوك، وتشير الدراسات إلى أن دوافع وثقافة المتعاملين مع البنوك الإسلامية ونظرتهم إليها تنقسم إلى ثلاث مجموعات، تتمثل المجموعة

الأولى في المتعاملين الذين لديهم دوافع دينية بحتة ويؤمنون بتحريم الربا، فيودعون أموالهم لدى البنوك الإسلامية بغض النظر عن العائد المتوقع الحصول عليه، أما المجموعة الثانية فتمثل المودعين الذين يعتقدون بأن الإيداع لدى البنوك الإسلامية هو الأصح دينيا، لكنهم يطالبون بمعدل الفائدة الربوية، وهم غير مستعدون لقبول عوائد أقل من معدلات الفائدة .أما المجموعة الثالثة فيحركها العائد على أموالها سواء كانت تتعامل مع بنك إسلامي أو بنك تقليدي(بوجلال, 2016, ص ص. 127-128).

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): العوامل المؤثرة على الأداء المالي

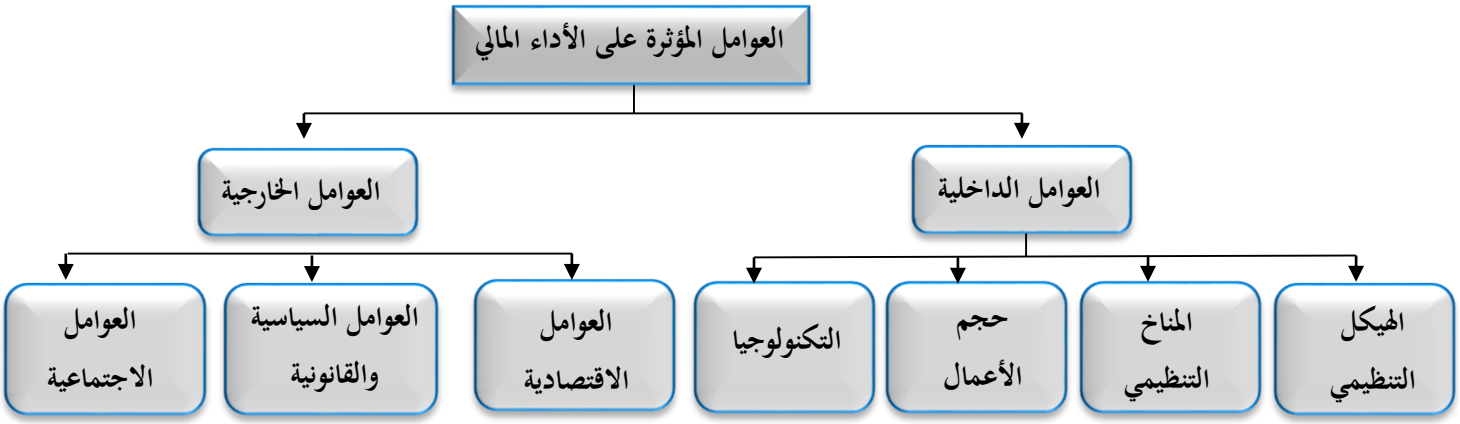

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وعناصره أو مكوناته

يعتبر تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار البنوك عامة والإسلامية خاصة، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تقييم الأداء المالي من تعريف وأهداف وركائز وكذلك إلى الجهات المستفيدة من ذلك.

1. تعريف تقييم الأداء المالي

قبل الحديث عن تقييم الأداء المالي ينبغي التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء بصفة عامة حيث ينظر إلى تقييم الأداء على أنه جميع العمليات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة على مدى فترات زمنية متتالية أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمنجز من الأهداف باستنادا إلى مقاييس ومعايير معينة(الكرخي, 2010, ص. 31).

ويعتبر تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة المعلومات والبيانات التي تستخدم في قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه، وتحديد اتجاهات أدائه، مما يوفر أساسا لتحديد مسيرة البنك ونجاحه ومستقبله(الزبيدي, 2011, ص. 94). فتقييم الأداء المالي هو "عملية قياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك لمعرفة مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه" .

2. أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك

لعملية تقييم الأداء في البنوك أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها كالآتي(جدايني وسحنون, 2017, ص ص. 305-304):

- ✓ متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة سلفا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة الموضوعة والمدة المحددة لها، استنادا إلى البيانات والمعلومات المتاحة عن سير الأداء؛
- ✓ الكشف عن أوجه القصور والضعف في نشاط البنك وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، ووضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تجنب الوقوع في الأخطاء مستقبلا؛
- ✓ بيان مدى كفاءة استخدام البنك للموارد المتاحة على النحو الأمثل وتعظيم العائد وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء تلك الموارد المتاحة؛
- ✓ تحديد مسؤولية مختلف أقسام البنك وفروعه من مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك عن طريق قياس إنجازات كل قسم أو فرع، مما سيؤدي بدوره حتما إلى تحسين ورفع مستوى أداء البنك؛
- ✓ تقديم البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء متابعة شاملة ومستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق أداء أفضل ومتناسق.

3. خطوات عملية تقييم الأداء المالي للبنوك

يمكن تلخيص خطوات تقييم الأداء المالي في البنوك فيما يلي(الوائلي والزبيدي, 2020, ص ص. 91-92):

1.3. جمع المعلومات والبيانات الإحصائية: إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية للبنك وتحليلها ودراستها خلال فترة زمنية معينة، لتحديد مدى دقتها وصلاحيتها واستخدامها في تقييم الأداء ولذلك يجب مراعاة الموثوقية في هذه البيانات.

2.3. اختيار مؤشرات مختلفة لتقييم الأداء المالي: استخدام المؤشرات والنسب المالية المناسبة للنشاط الذي يمارسه البنك، ويجب أن يكون التقييم عاما ويغطي جميع أنشطة الوحدات التنظيمية في البنك من أجل التوصل إلى حكم موضوعي.

3.3. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع: يتم فحص وتقييم واستخراج النتائج لتحديد الانحرافات، عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع أو بأداء بنك آخر، اعتمادا على عامل الزمن وأداء الوحدات التنظيمية في البنك.

4.3. وضع السياسات والتوصيات واتخاذ القرارات: بعد معرفة الانحرافات وتشخيص أسبابها، يجب على البنك وضع السياسات للتعامل معها، واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف ومتابعة الإجراءات التصحيحية.

4. ركائز تقييم الأداء المالي

هناك عدة ركائز أساسية يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي في البنوك نذكر منها ما يلي:

1.4. التحديد الدقيق لأهداف البنوك وفي مختلف المجالات: تتطلب عملية تقييم الأداء المالي معرفة وتحديدا واضحا ودقيقا لأهداف البنك، بما في ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية التي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل وأهداف رئيسية وفرعية، فضلا عن أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لكل العاملين في البنك.

2.4. وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما: بعد تحديد الأهداف بالتفصيل وبدقة يجب وضع الخطة التفصيلية لكي تكون مؤشرا على تحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدة المطلوبة، وينبغي أن تتضمن الخطة تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا وبطريقة تتيح تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة(فهد, 2009, ص. 32).

3.4. التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية: وتشمل القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي للبنوك تحديدا لمراكز المسؤولية ، وتعني مراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط معين ولها سلطة اتخاذ القرارات لتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي ستتلقاها، وكما هو معروف أن البنك يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وبناء على ذلك هناك عدد من مراكز المسؤولية التي لها فعالية أو نشاط في البنك، ولذلك من الضروري تحديد مسؤوليات كل وحدة من هذه الوحدات الإدارية والفنية تحديدا واضحا من أجل تيسير عملية الإشراف والمتابعة فضلا عن تشخيص الانحرافات والإسهام في وضع حلول ناجعة للتغلب عليها أو للتقليل من آثارها السلبية(النصراوي وحمادي, 2020, ص. 250).

4.4. الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء المالي: تتطلب إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك تحديد ووضع مؤشرات لهذا الغرض. ويعتبر اختيار مؤشرات تقييم الأداء المالي وتحديدها من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها(فهد, 2009, ص. 33)؛

5.4. إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت المناسب، وضمان عدم اتباع الاتجاهات التي تؤدي إلى أداء غير مرغوب فيه(النصراوي وحمادي, 2020, ص. 251).

المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك

هناك العديد من الجهات التي تستفيد من دراسة الأداء المالي للبنوك وهي :

1. إدارة البنك: تهتم إدارة البنك بتحليل وتقييم الأداء لأغراض عديدة منها الحاجة إلى ممارسة مهام إدارية، وبما أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي مقارنة بالخطط لتحديد وتصحيح الانحرافات، ومن الضروري أيضا التوفيق بين أهداف البنك في مجالي السيولة والربحية، وإذا كانت المؤسسات بصفة عامة مهتمة بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة بوجه خاص، فإن البنك يهتم بهذا الأمر أكثر من غيره لأن البنك أكثر من تسعة أعشار من تمويله يأتي من الودائع. بالإضافة إلى ما يطلبه مجلس الإدارة دوريا من دراسة العلاقات بين الفقرات الفرعية للميزانية العمومية وقائمة الدخل مع مجموع تلك الفقرات، هذا إلى جانب التقارير الدورية المقرر إعدادها للمراقبين من البنك المركزي، والحاجة إلى الموازنة بين ربحية استخدام الودائع وأسس العمليات البنكية السليمة، ومدى تحقيق أهداف البنك ومدى تطبيق سياسات استخدام الأموال، وعلاقة الأداء الفعلي بالمستهدف.

وإذا كانت إدارة البنك مهتمة بشكل عام بالتحليل المالي، فإن الإدارة النقدية تراقب نتائج التحليل المالي بشكل دوري وبتواقيت متقاربة، لأنها تعني بإدارة الاحتياطات الأولية وتحويلها إلى احتياطات ثانوية، وبالعكس لذلك فهي تحتاج لمعرفة مدى وتوقيت الحاجة لشراء وبيع الأموال في السوق، وبيع أو شراء الاستثمارات لتعزيز السيولة أو استخدامها، وجدولة استحقاقات الاستثمارات قصيرة الأجل، ومواجهة الضغوط اليومية والموسمية والدورية على سيولة البنك وكيفية استجابة المركز النقدي لها.

2. البنك المركزي: إن البنك المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن مراقبة البنوك وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يؤدي البنك المركزي مهامه لصالح الاقتصاد الوطني يجب عليه الحصول على مؤشرات دورية ودقيقة من أجل توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من جميع البنوك وصياغتها على نحو يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة. ويطلب البنك المركزي من البنوك تزويد هذه المؤشرات بجداول ذات تفاصيل محددة من قبله تكشف وتفصح عن فقرات القوائم المالية والعلاقات المطلوبة بينها، حيث أن هذه الجداول المطلوبة من البنك المركزي تحتوي على العديد من المؤشرات التي هي نتيجة إجراء التحليل المالي الدوري وربما المفاجئ.

وفي ضوء دراسة هذه التحليلات المالية والائتمانية الدورية، تقوم المصالح الإدارية للبنك المركزي كل حسب طبيعة مهامها، وعلى وجه الخصوص توجه إدارة الرقابة البنكية البنك المعني إلى تعديل أدائه للحفاظ على حقوق المودعين والمالكين وصونها، وتحمي البنك من الإغراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن السلامة، ويكفل البنك المركزي أيضا تقديم الخدمات البنكية للجمهور بالتكلفة المناسبة ونشر هذه الخدمات جغرافيا وبطريقة متوازنة.

3. المالكون (المساهمون): يتحمل المساهمون اعتمادًا على طبيعة ملكية البنك المخاطر النهائية، حيث لا يتلقى المساهمون أرباحًا موزعة بشكل دوري ما لم يحقق البنك ربحًا سنويًا أو متراكمًا، وهناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات البنك المركزي بشأن نسبة توزيع الأرباح واحتجازها سنويًا، كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدد في حال تعرض البنك لصعوبات أو تصفية، لذلك يحتل التحليل المالي موقعا خاصا ضمن مجموعة الأساليب المهمة التي تساعد المساهمين في الرقابة على عمليات البنك، ويجب أن يكون المساهمون قادرين على فهم مؤشرات التحليل المالي الدورية. وينبغي أن تعكس التقارير السنوية الموجهة للمالكين والتي تشمل الحسابات الختامية العديد من نتائج التحليل المالي في شكل نسب مالية وائتمانية وجداول ونماذج إحصائية دورية ومقارنات مع الماضي ومناقشة النتائج المحققة، ويعكس التحليل المالي قدرة البنك على تنفيذ الخطط والموازنات التي أعدت للمستقبل من قبل المساهمين كأداء مستهدف، وأن هذه المؤشرات توجه المساهمين نحو اتخاذ إجراءات لتصحيح الاختلال في الأداء(عاصي, 2010, ص ص. 178-180).

4. المودعين: بما أن البنك مؤسسة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور وتستثمرها، وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، فإن الإيداع هو الركيزة الأولى لعمل البنك. ومع ذلك فإن استمرار حصول البنك على الأموال يعتمد على قدرته في تلبية جميع عمليات السحب، وعلى انتظام وتطوير المنتجات والخدمات البنكية التي يقدمها للمودعين بكفاءة وفعالية.

وبسبب هذه الطبيعة الخاصة لهيكل تمويل البنك، فإن لدى المودعين مصلحة كبيرة في الحصول على السيولة بمستويات مناسبة، وبدون أن تكون هناك احتياطات نقدية فائضة عن حاجات البنك، وبالتالي تعرضه إلى خسائر تشغيلية تضعف من متانة رأس المال. ويهتم المودعون كذلك بطبيعة محفظة موجودات البنك، لأنها تعكس قدرة البنك على التوفيق بين المخاطرة والعائد وقدرته كذلك على تحقيق درجة من التنويع في أصول مختارة تمتاز بالجودة، واستنادا إلى دراسة المراكز الائتمانية للمقترضين أو المصدرين للأوراق المالية ضمن محفظة الاستثمارات.

5. المستثمرين الحاليين والمرتقبين: يهتم المساهم الحالي أو المحتمل بعائد الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، فمن الطبيعي أن يبحث المستثمر الحالي عما إذا كان من الأفضل له الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو التنازل عنها، كما يبحث المستثمر المحتمل عن أفضل الاستثمارات لاتخاذ قرارات الشراء، حيث يتحمل المساهم حسب طبيعة البنك المخاطر النهائية التي تنطوي عليها الاستثمارات، ومن ثم فإن عملية تقييم الأداء تسهم في وجود مؤشرات تفيد جميع المستثمرين في فهم هذه الجوانب ومعرفتها وتوجههم نحو اتخاذ القرارات المناسبة.

6. هيئة سوق رأس المال والبورصة: تساعد المؤشرات المالية الناجمة عن عملية تقييم الأداء في تحديد مدى منطقية بعض النسب مقارنة بالسنوات الأخرى، وبالتالي تسليط الضوء على مدى صحة الكشف عن وجود تطورات جوهرية، وتقوم الهيئة العامة لسوق رأس المال بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة ومن بينها البنوك بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية. وينعكس ذلك في إعطاء صورة عادلة عن السعر الحقيقي للسهم وبالتالي مدى انعكاس ذلك في مؤشرات السوق المالية للبنك حيث يقوم السوق المالي دوريا بإعداد ونشر معلومات البنوك لصالح جهات متعددة.

7. الجمهور: المستفيد الأول والأخير من الخدمات البنكية هو الجمهور المتعامل مع البنك، فالجمهور يحقق في تعامله مع البنك خدمات فعالة ومنخفضة التكلفة سريعة ودقيقة مواكبة للتطور ومتنوعة، وبمواقع منتشرة قريبة من مواقع وجود الجمهور ومستجيبة لاحتياجات المتعاملين مع البنك، لابد أن يكون موقع البنك وتجهيزاته والموظفين فيه عوامل جذب باتجاه المتعاملين معه، فالبنك كمؤسسة مالية تتصف بالاستمرارية، فإنه لابد أن يكون قادرا على استخدام الأموال بأمان وربحية مناسبة تمكنه من أداء خدماته مثلما يطلب الجمهور، الذي هو الحكم النهائي على نجاعة البنك في الأداء.

ولكي يتمكن الجمهور من متابعة أوجه النشاط المصرفي فإنه يعتمد من بين مجموعة من الأساليب على نتائج تحليل الأداء وتقييمه، مما يبين مدى نجاح منتجات البنك والخدمات التي يقدمها، حيث يعتمد البنك على نسب التحليل المالي في تصميم برامج العلاقات العامة مع الجمهور، ويستخدمها لتوضيح أنشطته وقدرته على تلبية احتياجات الجمهور(عاصي, 2010, ص. 181).

8.السلطة الضريبية: تقوم السلطة الضريبية بفرض وجباية الضرائب المستحقة دوريًا على البنوك، ولذلك فهي تحتاج إلى تحليل دقيق لمصادر الإيرادات وأوجه التكاليف والنفقات، حيث أن القوائم المالية السنوية التي تعززها تحليلات مالية مفصلة تساعد السلطة الضريبية على التقييم الدقيق لحجم الضرائب التي يتعين فرضها، وعلى اتخاذ القرارات الصحيحة تجاه البنوك(بشناق, 2011, ص ص 22-23).

والشكل التالي يبين مختلف الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك:

الشكل رقم (1-5): الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك

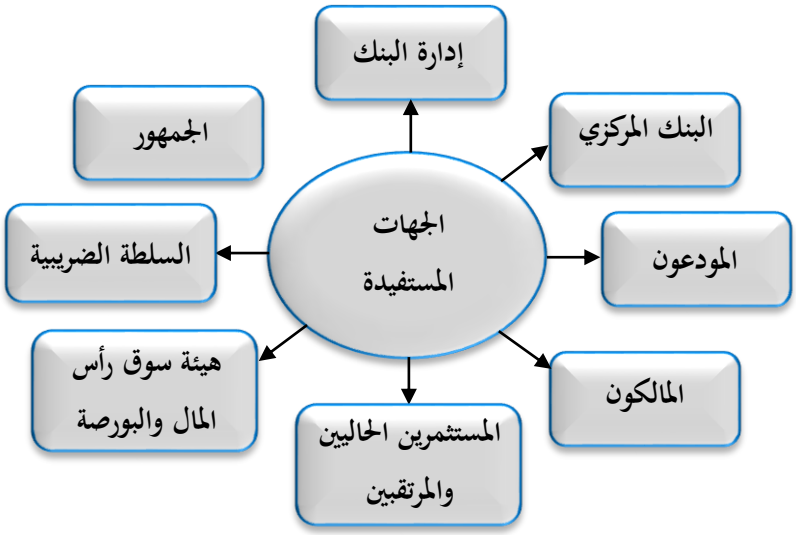

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

المبحـــث الـــرابـــع

مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه وظيفة تقييم الأداء المالي في الكشف عن كفاءة البنك وحسن استخدامه لموارده المالية المتاحة، وكذا مدى تحقيقه لأهدافه المخطط لها، كان لابد من ظهور أساليب لتقييم الأداء المالي، حيث توجد العديد من النسب المالية والنماذج التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، فهي تهدف في مجملها إلى رفع أداء البنوك والكشف عن مستواها والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة

هناك العديد من النسب والمؤشرات التي تستخدم في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك والتي من بينها مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة.

1. مؤشرات كفاية رأس المال

تعكس كفاية رأس المال مدى صلابة البنك في مواجهة الأزمات وقدرته على استيعاب الخسائر باستخدام رأسماله(بوحيضر, 2020, ص. 36)، حيث تعرف كفاية رأس المال على أنها مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر الناجمة عن مختلف عملياته في مجالي التمويل والاستثمار، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب البنك، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة (بولحية وبوجميعة, 2016, ص. 5)، ومن هذه النسب ما يلي:

1.1. نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة وكذلك مدى اعتماده على الأموال المملوكة كمصدر تمويلي وكلما زادت هذه النسبة ازداد أمان المودعين، وتحسب كما يلي:

نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حقوق الملكية / إجمالي الودائع) * 100

2.1. نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار: تمكن هذه النسبة من التعرف على مدى مقدرة البنك على مقابلة مخاطر الاستثمار، فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات البنك اتجاه الغير، وتحسب هذه النسبة كما يلي(السرايري, 2008, ص. 141):

نسبة كفاية حقوق الملكية مقابلة مخاطر الاستثمار = (مجموع حقوق الملكية / إجمالي الاستثمارات) * 100

3.1. مضاعف حقوق الملكية: يقيس درجة الرفع المالي حيث يقوم بمقارنة أصول البنك بحقوق ملكيته، إذ تشير القيمة الأكبر لهذا المؤشر إلى اعتماد درجة أكبر من التمويل الخارجي مقارنة بحقوق الملكية، ويمكن حسابه وفق العلاقة الآتية(برابح, 2018, ص. 205):

مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الموجودات / مجموع حقوق الملكية

4.1. نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات :وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله، فهي تقيس ملاءة رأس مال البنك، كما تشير هذه النسبة أيضا إلى نسبة التمويل الداخلي أي مساهمة أصحاب البنك في التمويل، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات = (مجموع حقوق الملكية / إجمالي الموجودات) * 100

5.1. نسبة الأصول الخطرة :تتمثل الأصول الخطرة في كافة الأصول مطروحا منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية وكذا الأوراق المالية الحكومية، وبعبارة أخرى تتمثل في الأصول التي قد يتعرض البنك من جراء بيعها إلى خسائر، وكذلك يصعب تحويلها أصلا إلى نقدية، وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية رأس المال لمقابلة هذه الأصول الخطرة، وتعطى وفق العلاقة التالية:

نسبة الأصول الخطرة = (حقوق الملكية / إجمالي الموجودات (ماعدا الموجودات السائلة)) * 100

6.1. نسبة التمويل الخارجي :يتمثل التمويل الخارجي في البنوك الإسلامية من ودائع العملاء والتي تكون على ثلاثة أشكال (جارية، ادخارية واستثمارية) ، وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أموال الغير (التمويل الخارجي) في تمويل مختلف أصوله أو (إجمالي أمواله) وتعطى بالعلاقة التالية(بوجميعة, 2014, ص ص. 121-122):

نسبة التمويل الخارجي = (إجمالي الودائع / إجمالي الموجودات) * 100

7.1. كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفق مقررات لجنة بازل

تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974، حيث بذلت منذ نشأتها جهودا معتبرة بشأن مسألة كفاية رأس المال البنوك، وفي يوليو 1988 تم التوصل من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى الى اتفاق نهائي في هذا المجال، وأصبح هذا الاتفاق يعرف "بـ اتفاقية بازل" حيث طلب من البنوك الالتزام به ابتداء من عام 1992. حيث انطوت **"اتفاقية بازل 1"** على العديد من الجوانب أهمها نسبة كفاية رأس المال وحسب مقررات **"لجنة بازل 1 "** فإن معدل كفاية رأس المال يحسب بالعلاقة الآتية(Jablecki, 2009, p. 18):

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين(لعراف, 2013, ص ص. 84-81):

- ✓ الشريحة الأولى: تسمى رأس المال الأساسي، ويتمثل في حقوق المساهمين، الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة؛
- ✓ الشريحة الثانية: تسمى برأس المال المساند أو التكميلي، ويتمثل في الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول، المخصصات العامة للديون المشكوك فيها، القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل والأدوات الرأسمالية والاستبعادات.

ولقد عرفت" **اتفاقية بازل 1**" عدة تعديلات منذ إصدارها سنة 1988، حيث تم إدخال مخاطر السوق وإضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن سنتين وتكون في حدود 250 % من رأس المال الأساسي. وعلى ضوء هذه التعديل أصبحت نسبة كفاية رأس المال تحسب بالصيغة التالية(المطلب, 2001, ص. 103):

$$\%8 \leq \frac{\text{رأس المال الإجمالي}\left(\text{الشريحة}1+\text{الشريحة}2+\text{الشريحة}3\right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}+\text{قياس المخاطر السوقية}*12.5}$$

بعد جهود كبيرة وشاقة تخللتها العديد من المناقشات والمشاورات امتدت إلى سنوات ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمى "**اتفاقية بازل 2**"عام 2004، فقد تم إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة مع "**اتفاقية بازل 1**"، واستحداث أسلوب جديد للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتضمنة في الاتفاقية السابقة. ويبقى الاتفاق الجديد على نفس نسبة كفاية رأس المال أي8% إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر وعلى هذا الأساس يتم حساب معدل كفاية رأس المال كالآتي(ميلي, 2020, ص. 32):

$$\%8 \leq \frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{\text{مخاطر الائتمان}+\text{مخاطر السوق}+\text{مخاطر التشغيل}}$$

نظرا للعيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية، والتي أظهرت القصور في الأنظمة البنكية، لجأت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى طرح معايير جديدة فيما يخص رأس المال، المديونية والسيولة. وذلك من أجل معالجة وتقوية الأنظمة البنكية بجعلها قادرة على مواجهة الضغوطات الاقتصادية والمالية. وتضمنت "**اتفاقية بازل 3**" تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتضم الشريحة الأولى الأسهم العادية التي تتكون بصفة رئيسية من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة، الشريحة الأولى الإضافية، الشريحة الثانية، في حين ألغت "**اتفاقية بازل 3**" الشريحة الثالثة التي تضمنتها "**بازل 2**". كما تم تعديل حدود نسبة كفاية رأس المال وذلك بإضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5%، وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5%(تومي, 2017, ص ص. 179-180).

والبنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، ولكن تطبيقها لابد أن يأخذ بعين لاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة بينها وبين البنوك التقليدية. وفي إطار محاولات تكييف "**اتفاقية بازل 1**" مع خصوصية البنوك الإسلامية، قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بتحديد نسب كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية(سعيدي, 2016, ص. 78)، فهي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة، والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم(بن تاسة, 2020, ص. 61).

حيث اتبعت الهيئة نفس أسس احتساب نسبة كفاية رأس المال التي استندت عليها "**اتفاقية بازل 1**"، بحيث اعتمدت الهيئة نفس تقسيم لجنة بازل كما وضعت نفس نسبة الحد الأدنى 8%، مع اختلافات طفيفة تتمثل أهمها في اختلافين أساسيين هما(سعيدي, 2016, ص. 78):

- فصل الموجودات الممولة من أموال البنك الذاتية والأموال المضمونة عن الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار؛

- إدخال احتياطي الأرباح (PER) واحتياطي مخاطر الاستثمار (IRR) ضمن الشريحة الثانية لرأس المال النظامي (الاحتياطيان السالفان الذكر غير موجودين في البنوك التقليدية)، وعليه كانت نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تحسب وفق العلاقة:

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من أموال البنك الذاتية و المطلوبات} + 50\% \text{ من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار}} \geq 8\%$$

وبعد إصدار لجنة بازل مقررات "**اتفاقية بازل 2**" بادر مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (ماعدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2005 وقد اعتمدت بشكل كبير على مقررات "**اتفاقية بازل 2**"وأبقت على نفس النسبة 8%، وقدمت في نفس الوقت أقسام متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال والمتمثلة في الأقسام التالية: المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، السلم والسلم الموازي، الإستصناع والإستصناع الموازي والإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك ، المشاركة والمشاركة المتناقصة والمضاربة، الصكوك المحتفظ بها في شكل استثمارات في السجل المصرفي(الإسلامية, ديسمبر 2005, ص. 3).

نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات العالم سنة 2008 وبعد إصدار لجنة بازل مقررات "**اتفاقية بازل 3**" اتجه المجلس بدوره إلى إصدار معيار معدل لكفاية رأس المال سنة 2013، وطبقا لوثيقة المعيار بدأت المؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق المعيار بتاريخ 1 جانفي 2015 وقد أكد التعديل على أن لا تقل متطلبات كفاية رأس المال 8% من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها(سعيدي, 2016, ص. 79).

2. مؤشرات السيولة

تعبر السيولة عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتوقعة وغير المتوقعة في الأجل القصير من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن ممارسة الأنشطة العادية للبنك، وكذلك من خلال الحصول على النقد من مصادر أخرى. وتعد نسب السيولة أحد النسب المالية المستخدمة لتقييم الوضع المالي للبنك والتي تحدد اتجاهات السيولة الرئيسية، وتعكس هذه النسب حقيقة أنه يجب على البنك أن يكفل إتاحة التمويل المناسب ومنخفض التكلفة في وقت قصير عن طريق الاحتفاظ بمحفظة من الأصول يمكن بيعها بسهولة أو الحفاظ على حجم كبير من الالتزامات المستقرة أو الاحتفاظ بائتمان مع مؤسسات مالية أخرى(Vodova, 2013, p. 26)، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها:

1.2. نسبة السيولة القانونية: تشير هذه النسبة إلى قياس قدرة الاحتياطات الأولية، والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في مختلف الظروف، حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة البنك وتتراوح هذه النسبة ما بين (30% -34%) كحد أقصى وفقا للأنظمة الاقتصادية العالمية(عابد وزملط, 2019, ص. 118). وتحسب بالعلاقة الآتية(قطاف وآخرون, 2019, ص. 225):

نسبة السيولة القانونية = (النقدية + شبه النقدية/ إجمالي الودائع) * 100

2.2. نسبة الرصيد النقدي: يتمثل الرصيد النقدي في مجموع ما يملكه البنك من نقدية على مستوى الخزينة وأرصدة مودعة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، ويتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك، ومن المهم حساب نسبة الرصيد النقدي لأنها تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة درجة سيولة البنك(بوجميعة والعرابي, 2020, ص. 369)، وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي = (النقدية في الصندوق + النقدية في البنك المركزي + النقدية في المصارف الأخرى/ إجمالي الودائع) * 100

3.2. نسبة الاحتياطي القانوني: وهو ذلك الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي وعادة يشكل نسبة من إجمالي الودائع لدى البنك، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية (بوجميعة والعرابي, 2020, ص. 369):

نسبة الاحتياطي النقدي القانوني = (أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع)* 100

4.2. نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: هذه النسبة تقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك، وارتفاع هذه النسبة تعني وجود أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع، وانخفاض النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك عدة أخطار مثل خطر السحب وخطر التمويل، وتعطى وفق العلاقة التالية(الحسيني ومجيد, 2020, ص ص. 177-178):

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية / إجمالي الموجودات) * 100

5.2. نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، وتحسب كالتالي(جدايني وسحنون, 2017,ص. 306):

نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع = (النقدية / إجمالي الودائع) * 100

المطلب الثاني: مؤشرات توظيف الأموال والربحية

تعتبر مؤشرات توظيف الأموال ومؤشرات الربحية كذلك من بين أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1. مؤشرات توظيف الأموال

تشير مؤشرات توظيف الأموال إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام أمواله المتاحة لتحقيق عوائد عليها، فهي تقيس أداء البنك من حيث استخدامه للأموال المتاحة والعوائد المحققة على الاستثمارات في مختلف المجالات(حمو وآخرون, 2019,ص. 504)، ومن بين هذه المؤشرات:

1.1. معدل توظيف الموارد: تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك، إلى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدرا مهما يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرًا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل(شاهين ومطر, 2011, ص. 858)، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

معدل توظيف الموارد = (إجمالي التمويل والاستثمار / (حقوق الملكية + إجمالي الودائع))

2.1. معدل توظيف الودائع: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف ما يقوم بجمعه من ودائع في الأنشطة التمويلية والاستثمارية، ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل توظيف الودائع = (إجمالي التمويل والاستثمار / إجمالي الودائع)

3.1. مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار: ويقيس هذا المؤشر تكلفة إدارة الموجودات الاستثمارية لدى البنك، فهو يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي يتحملها البنك كتكلفة مقابل كل مئة وحدة نقدية مستثمرة، وبالتالي فإن المنحنى التنازلي لهذا المؤشر يعبر عن كفاءة البنك في إدارة التكاليف لديه، ويعطى بالعلاقة التالية(بوجميعة, 2014, ص ص. 125-126):

نسبة التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار= (إجمالي التكاليف / إجمالي التمويل والاستثمار) * 100

4.1. مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار:: يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة البنوك على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار، ويعطي العلاقة التالية(زايدي, 2017, ص. 80):

نسبة الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار = (إجمالي الإيرادات / إجمالي التمويل والاستثمار) * 100

2. مؤشرات الربحية

الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها البنوك الإسلامية والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح فهي تعد هدفا ومقياسا للحكم على كفاءتها(المشهراوي, 2007, ص. 65)، وتبين نسب الربحية إلى أي مدى يمكن للبنوك أن تولد أو تحقق أرباحا من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقترضين، وهي من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك وتمكن من قياس قدرة البنوك عل تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة(ماجن, 2020, ص. 8)، وتتمثل أهم نسب الربحية في:

1.2. العائد على الأصول: يبين معدل العائد على الأصول الربح المكتسب لكل وحدة نقدية من الأصول، وهو يعكس قدرة إدارة البنك على استخدام الموارد المالية والاستثمارية الحقيقية للبنك لتوليد الأرباح(chowdhury, 2015, p. 4)، حيث تمثل أحد النسب الرئيسية المستعملة في تحليل ربحية البنك، والتي تعكس كفاءة إدارة البنك في تحقيق أفضل استخدام الأفضل لأصوله المتاحة، ويحسب كالآتي(Kangarloeil & al, 2012, p. 1):

العائد على الأصول (Roa) = (صافي الربح / إجمالي الأصول) * 100

2.2. العائد على حقوق الملكية: يستخدم العائد على حقوق الملكية لتقييم مقدرة إدارة البنك على تحقيق عائد على استثمارات المساهمين في البنك، فهو يقيس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار أموالهم في البنك، ويرتبط هذا المعدل بكفاءة البنوك ويعبر عن كفاءة الإدارة في توليد الربح لحملة الأسهم، وتم احتساب هذا المعدل كما يلي(الأقرع, 2020, ص. 16):

العائد على حقوق الملكية (Roe) = (صافي الربح / مجموع حقوق الملكية) * 100

3.2. العائد على الودائع: يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويحسب وفق الصيغة الآتية(الموسوي, 2011, ص. 62):

العائد على الودائع (Rod) = (صافي الربح / إجمالي الودائع) * 100

4.2. هامش الربح: يعبر هذا الهامش عن نسبة كل وحدة نقدية من صافي الربح المحقق الإيرادات الكلية، حيث الهدف من قياس هذا الهامش هو معرفة مدى قدرة البنك على التحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه، ويحسب وفق العلاقة التالية(برابح, 2018, ص. 205):

هامش الربح (PM) = (صافي الربح / إجمالي الإيرادات)* 100

المطلب الثالث: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

تختلف مؤشرات أداء البنوك المالي باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم الأداء المالي عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج لقياس الأداء المالي للبنوك.

1. نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)

يعد **(DuPont Model)** واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء حيث بدأ استخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين، حيث اقتصر في البداية على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح الى إجمالي المبيعات، أما النسبة الثانية فهي تعكس كفاءة الإدارة في استخدام أصولها وهي نسبة صافي المبيعات الى إجمالي الموجودات(معاش, 2021, ص ص. 57-58).

وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار الى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة والتي تتعلق بمضاعف الرافعة المالية، وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول الى حقوق الملكية(العرابي, 2019, ص. 564)،حيث أن العائد على الملكية مكون من ثلاثة مؤشرات أداء مهمة وهي(كاظم والبطاط, 2012, ص. 149):

- ✓ مؤشر تقييم الربحية وهي نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات، والتي تمثل كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف؛

- ✓ مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول وهي نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي الموجودات، والتي تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات؛
- ✓ مؤشر مضاعف حق الملكية او الرفع المالي وهي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال الشركة.

وهكذا يبين هذا النموذج التأثير المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية أصول البنك (ROA)، وكذلك يوضح قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول(رملي وبوركوة, 2018, ص. 139)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): مخطط نموذج العائد على حقوق الملكية

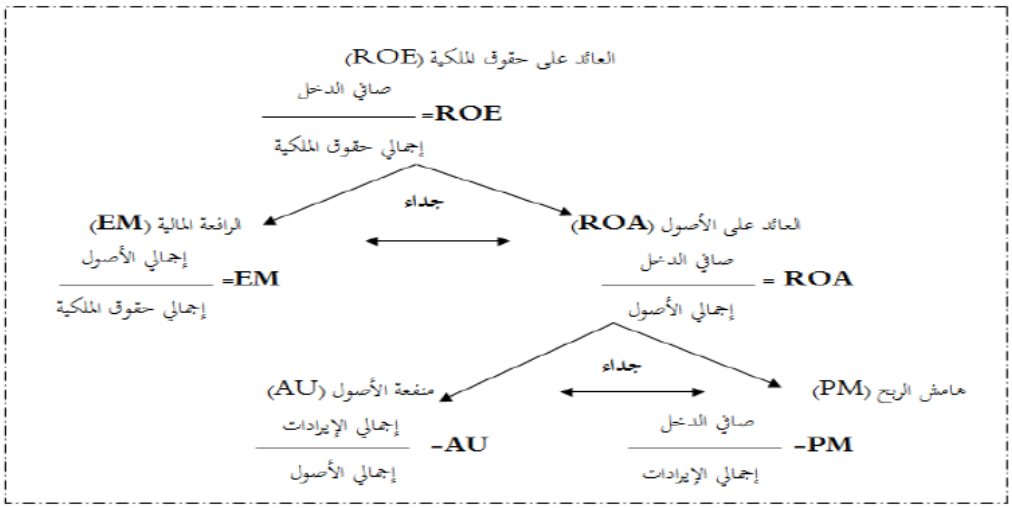

المصدر: عبد اللطيف أولاد حيمودة، زوبيدة محسن، بلقاسم بن علال، **قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة بنكي CPA وBBA للفترة (2014-2016)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي بالبليدة 2، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2017، ص 32.

على الرغم من أن العائد على حقوق الملكية أداة مفيدة، إلا أنه لا يوضح العوامل التي تساعد أو تضر أداء البنك، حيث يعالج (**DuPont Model**) هذا القلق من خلال تقسيم العائد على حقوق الملكية والسماح للمستثمرين بالاطلاع على المؤشرات التي تؤثر في العائد على حقوق الملكية(Lan, 2012, p. 20).

2. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

ظهر مؤشر القيمة المضافة الاقتصادية كمؤشر حديث للتغلب على أوجه القصور في مؤشرات المحاسبية التقليدية نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية، وهو عوض لمؤشر الربح الذي يعتبر مؤشر داخلي للأداء حيث قدم الباحثان" ستيرن وستيوارت" هذا النموذج، الذي تم تعريفه على أنه القيمة المضافة من قبل المؤسسات أثناء ممارسة النشاط برأسمالها، أي الربح الاقتصادي بعد تسديد تكلفة رأس المال(زرقون وآخرون, 2018, ص. 208).

كما تعد القيمة الاقتصادية المضافة هي أيضا مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث ترتبط بزيادة ثروة المساهمين على أقصى حد بمرور الوقت، وهي الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال

المملوك والمقترض(Elmadhoun & Murtaja, 2022, p. 1051). وتعطى القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية(بن سنة وقاشي, 2021, ص. 216):

$$EVA = (ROIC-WACC) * IC$$

حيث أن:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة؛ **ROIC:** العائد على راس المال المستثمر ؛ **NPOAT:** صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب؛ **IC:** رأس المال المستثمر ؛ **WACC**: التكلفة المرجحة لرأس المال

حيث يوفر استعمال مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك العديد من المزايا تتمثل في(مزعاش وقايدي, 2021,ص ص. 213-214):

- ✓ مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يبين فعالية وكفاءة المديرين والبنوك، فالغاية الرئيسية من استعمال EVA هو أنها تؤدي بالبنك إلى تحقيق المزيد من الفعالية المالية برأس مال أقل من اللازم، والفعالية ليست هي الشاغل الأول لهذا المعيار، لكنها يمكن أن تبين مقدار القيمة التي يتم تحقيقها ومقدار رأس المال المستخدم لتحقيقها، وبهذه الطريقة يمكننا أن نحكم على الفعالية؛
- ✓ تعزز الفعالية الناتجة عن تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة السبب الرئيسي لإحلاله عوضا عن معدل العائد على حقوق الملكية، فحسب" ستيوارت" القيمة لاقتصادية المضافة يمكن أن توفر حافزا أكبر للأداء المالي، كما تشير كذلك بأنها أفضل من المكافآت المالية الضرورية للحصول على الأداء المالي الممتاز من المدراء، كما يقترح "ستيوارت "أيضا أن الحوافز التي يقدمها البنك للمديرين ينبغي أن تعتمد على نسبة من القيمة الاقتصادية المضافة، وبالتالي تصبح هدفا وحافزا للمديرين لجعلها أكثر ربحية وكفاءة؛
- ✓ توجد ميزة أخرى تتعلق بالقيمة الاقتصادية المضافة وهي قابليتها للتطبيق في الواقع، وأبسطها يتطلب استخدام بيانين ماليين فقط هما الميزانية العمومية وكشف الدخل، مما يسمح بتطبيقها فعليا على أي بنك باستعمال الكشوفات المالية الدقيقة؛
- ✓ تستخدم معظم البنوك منظومة من المقاييس للتعبير عن أهدافها، ولذلك فإن الخطط الاستراتيجية للبنك تستند عادة إلى النمو وزيادة الإيرادات، أو على أساس معدل العائد على الاستثمار أو على أساس الهامش الإجمالي أو التدفق النقدي، فينتج عن تعدد الأهداف والمعايير المتضاربة تفكك وانحلال في عملية التخطيط واتخاذ القرار، لذلك فإن مهمة القيمة الاقتصادية المضافة هي القضاء على فوضى تعدد الأهداف باستخدامها كمقياس مالي شامل يوجه عملية اتخاذ القرارات نحو تركيز واحد هو كيفية تطوير القيمة الاقتصادية المضافة، من خلال كونها نظام الإدارة المالية الوحيد الذي ينتج لغة مشتركة بين الموظفين عبر جميع المستويات المهام التشغيلية والرقابة المشتركة.

المطلب الرابع: نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي

يعد نموذج التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS** من بين الأساليب الكمية الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك وأكثرها استخداما.

1. تعريف نموذج CAMELS

يعتبر نظام CAMELS أداة للرقابة الميدانية والرقابة المكتبية وبدأ استخدامه من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي في بداية عام1980م، ويتألف هذا النظام من مجموعة عناصر مالية ونوعية تستعمل كمؤشرات يتم قياسها ومن ثم تحليلها لتقييم الأداء المالي للبنك والتزامه بالتشريعات والقوانين، ومن ثم منحه التصنيف اللازم والذي يعكس وضع البنك المالي والإداري(غربية, 2016, ص. 25).

يعتبر نموذج CAMELS مجموعة من المؤشرات التي يتم عن طريقها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد وأهم الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث تم الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل السلطات الرقابية في أمريكا، والذي يصنف موقف البنك حسبه إلى خمس مستويات(حماد, 2001, ص. 103)، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-2): تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS

النسبة %	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الواجب اتخاذه
1 – 1.4	1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
1.5 – 2.4	2 جيد	سليم نسبيا مع وجود بعض التقصير	معالجة السلبيات
2.5 – 3.4	3 مقبول	يظهر عناصر القوة والضعف	رقابة ومتابعة ميدانية
3.5 – 4.4	4 ضعيف	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
4.5 – 5	5 حرج	خطير جدا	رقابة دائمة وإشراف

المصدر: سامي شناتي، إلياس أورزيق، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد طاهري ببشار، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 189.

2. عناصر نموذج CAMELS

تتمثل عناصر طريقة CAMELS في:

1.2. كفاية رأس المال: يعني حجم رأس المال الذي يتحقق عنده التوازن بين رأس المال والمخاطر، أي أن كفاية رأس المال تعني مستوى رأس المال الذي يغطي المخاطر المحتملة والذي يبدأ فيه البنك في تحقيق الربحية(جميل, 2016,ص. 132).

ويحدد مؤشر كفاية رأس المال الملاءة المالية للبنوك ويبين قدرتها على مجابهة الصدمات التي قد تؤثر على مكونات ميزانيتها، كما يسلط هذا المؤشر الضوء على أهمية مراعاة أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل مخاطر أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والمخاطر المتعلقة بالائتمان، بل ويتجاوز المؤشر إلى احتساب المخاطر المتعلقة بالبنود الخارجة عن الميزانية(الخاقاني وعامر, 2018,ص. 38).

2.2. جودة الأصول: تعتمد مصداقية معدلات رأس المال على موثوقية مؤشرات جودة الأصول ونوعيتها وكثيرا ما تنبع مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية من نوعية الموجودات وصعوبة تسييلها (بلقصور والعمراوي, 2021,ص. 44)، وهنا تظهر أهمية رصد ومراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الموجودات، وتكتسي جودة الأصول أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في أنشطة وأعمال البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة يعني تحقيق المزيد من الدخل وتحسين تقييم كل من السيولة ورأس المال والإدارة(عاشوري, 2018, ص. 77).

3.2. سلامة الإدارة: تعتبر سلامة الإدارة معيارا هاما جدا لقياس أداء المؤسسات المالية عموما والبنوك خصوصا. ومع ذلك فإن معظم المؤشرات التي تقيسها لا تزال عالقة في الاستخدام الداخلي للمؤسسات التي يصعب الحصول عليها، نظراً لأن أغلبها مؤشرات نوعية غير كمية، ولكن يمكن قياسها بمؤشرات كمية يمكن حسابها مثل: معدل الإنفاق والتوسع في عدد الفروع ونسبة النفقات العامة إلى مجموع الأصول(مقاتل وبونيهي, 2021, ص. 189).

4.2. إدارة الربحية: يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك عن طريق مجموعة من النسب والمؤشرات ولعل أهم هذه النسب هو معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة، ويستطيع معيار الربحية أن يحدد هدفين رئيسيين هما مستوى قيمة النتائج وتطوراتها فضلا عن نوعية هذه النتائج ودقتها(بورقبة, 2011, ص. 152).

5.2. السيولة: تعتبر السيولة هي أحد العوامل التي تحدد مستوى الأداء البنكي فهي تبين قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين ولا سيما المودعين، حيث توجد العديد من النسب التي تقيس السيولة في البنوك لكن النسبة المستخدمة وفقًا لنموذج "CAMELS" هي نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول(مقاتل وبونيهي, 2021, ص. 189).

6.2. الحساسية لمخاطر السوق: يتعلق هذا في المقام الأول بالمحافظ الاستثمارية للمؤسسات البنكية، حيث تتضمن هذه المحافظ على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية والمشتقات المالية وسندات المؤسسات، ولكل منها مقاييس مختلفة، ولكن هناك مقياس إحصائي موحد لقياس كل هذه المخاطر هو (VAR) الذي يقيس الحد الأقصى للخسارة المتوقعة في محفظة الاستثمار خلال فترة زمنية معينة(بن عمر ونصير, 2017, ص. 35).

7.2.السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية: معيار السلامة الشرعية هو أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بعد إضفاء المشروعية على جميع التعاملات وهي الغاية الأولى التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها، حيث أن المتعاملين مع هذه البنوك يركزون بشدة على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار الأول في المفاضلة بين البنوك الإسلامية وأساس الثقة المتبادلة بين البنك والمتعاملين معه. وعلى هذا الأساس أضيف عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS وهو عنصر السلامة الشرعية (ShariaaCompliant)، فأصبح يرمز للمعيار ب SCAMELS (شالور ومليايي, 2019, ص. 104).

من خلال ما سبق نستنتج أنه توجد العديد من الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك، حيث تعد المؤشرات المالية هي إحدى أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تقييم الأداء المالي للبنك للوقوف على سلامة مركزه المالي وكشف نقاط قوته وضعفه، فهو تسمح للإدارة والأطراف ذات المصلحة بالتعرف على وضع سيولة البنك و الأموال المتاحة فضلا عن الربحية وملاءة رأس المال ، ومن الأساليب الحديثة لتقييم أداء البنوك الإسلامية نجد نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) وأسلوب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) فهو يعتبر مؤشرا لقياس أداء البنوك الإسلامية، لأنها تحدد بدقة القيمة المضافة التي يقدمها البنك للملاك المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية من قيمة مضافة، وذلك بالمقارنة بين تكلفة مختلف مصادر التمويل ومردودية الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى طريقة (CAMELS) التي تشتمل على مجموعة من المؤشرات المالية والإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك من جميع النواحي ومعرفة درجة تصنيفه.

خلاصة

بناءا على ما سبق يمكن القول أن نشأة البنوك الإسلامية كانت نتيجة لحاجة المجتمع الإسلامي لمواكبة التطورات الحاصلة في المجتمعات العالمية وذلك بما يتوافق مع المنهج العقائدي، حيث تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، اقتصادية، واجتماعية وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل. فهي تقدم خدمات تمويلية واستثمارية مختلفة قائمة على صيغ تمويلية مباحة في الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك تقدم المصارف الإسلامية لعملائها خدمات وتسهيلات مصرفية مختلفة، كما تجدر الإشارة إلى أن النجاحات والإنجازات التي حققتها البنوك الإسلامية لا تعني أنها في منأى عن الأخطار والتهديدات التي تعرقل مسيرتها وقد تجهض تجربتها.

فالبنوك الإسلامية تحتاج إلى إجراء تقييم لأدائها المالي لما يتمتع به من أهمية بالغة لأنه يمكن البنك من معرفة مدى تحقيقه لأهدافه المسطرة خلال فترة زمنية محددة، وتتم عملية تقييم الأداء المالي من خلال أدوات وعدة معايير لقياس الأداء، وتعد المؤشرات الكمية من أفضل الأدوات المستخدمة في عملية التقييم، حيث يمكن اختيار المؤشرات التي تتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية واستبعاد غير الملائم منها والتي لا تتوافق مع طبيعة عمل بعض البنوك بالنظر إلى مبادئها وأفكارها والأسس التي تقوم عليها. وتعتمد عملية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية على العديد من النسب والمؤشرات المالية كمؤشرات ملاءة رأس المال والسيولة، التوظيف والربحية أو باستخدام النماذج التي وضعت لغرض تقييم الأداء المالي والتي من أهمها نموذج العائد على حقوق الملكية (ROA) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بالإضافة إلى نموذج (CAMLES).

الفصل الثاني

المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاسلامية

تمهيد

لقد تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية مهمة، خاصة في ظل ما تواجهه البنوك الإسلامية من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية قد تؤثر على مسيرة عملها وتعيق نموها، لذلك كان لا بد لها من التفاعل مع المجتمعات التي تعمل بها وتحمل مسؤوليتها تجاهها، حيث أن أهم ما يميز الأسس التي تنطلق منها المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية هو وجود دوافع إنمائية وراء التزامها بهذه المسؤولية، هذه الدوافع تستمدها من الشريعة الإسلامية والتي تحثها على التأثير في حياة الناس وملامسة واقعهم العملي.

وتستخدم البنوك الإسلامية عدة برامج للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية وذلك مثل التبرعات والقروض الحسنة وتمويل الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك دعم الهيئات الخيرية والدينية وإدارة أموال الزكاة، وهي تقوم كذلك برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وشؤون المرأة والشباب، وذلك لاعتبار هذه البرامج بمثابة الجسر الذي تؤدي البنوك الإسلامية من خلاله واجبها تجاه الناس والمجتمعات ابتغاء مرضاة الله تعالى والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد ، وذلك بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالحهم المتعددة، والمشاركة كذلك في محاربة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة وتحقيق التنمية الاجتماعية لعامة الناس والتي تعد من الواجبات الأخلاقية وواحدة من وسائل تحسين إنتاجية البنك وتعظيم أرباحه.

ومما لا شك فيه أن استمرار نمو البنوك الإسلامية والمحافظة على إنجازاتها يعتمد في جزء كبير منه على إعادة النظر في دوافعها نحو المسؤولية الاجتماعية، واستحداث طرق وبرامج مناسبة تستطيع من خلالها تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية المناطة بها بما يتلاءم مع المأمول منها.

وعليه من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**
- **المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**
- **المبحث الثالث: ماهية المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية**
- **المبحث الرابع: الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية**

المبحـــــــث الأول

ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع التي حظيت_ ومازالت _باهتمام كبير في أوساط الاقتصاديين والباحثين، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية تمنحها أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة خاصة في ظل التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال، وكذلك ظهور المؤسسات التي تنادي بضرورة التزام المؤسسات الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية والعمل على تحقيق الرفاه الاجتماعي والاهتمام بالعاملين. وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على التطور التاريخي لهذا المفهوم الذي لقي انشغالا كبيرا من قبل الباحثين نظرا لارتباطه بجملة من التحديات التي واجهت علاقة الشركات بمجتمعاتها، حيث ساهم بروزه في تغيير رؤية المؤسسات واستراتيجياتها تجاه المجتمع والحد من تجاهلها لمصالح شركائها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

بدأت فكرة المسؤولية الاجتماعية من الرؤية الحاصلة في مؤسسات الأعمال والأهداف التي تتبناها باتجاه أطراف المصالح على مدى فترات طويلة من الزمن، ففي بداية الأمر وعند ظهور المؤسسات الكبيرة كان الاهتمام منصبا على مصالح مالكي تلك المؤسسات، واقتصرت الأهداف على تحقيق الأرباح والإنتاج بكفاءة وفعالية عالية، ومع اشتداد المنافسة وتباين مصالح المستفيدين المباشرين من وجود المؤسسة اتسع نطاق التصور لتتحول من كيانات اقتصادية هدفها تحقيق الربح إلى كيانات اقتصادية اجتماعية تهدف لتحقيق رفاهية الأفراد، من هذا المنطلق كانت الفكرة الأولى للمسؤولية الاجتماعية(خويلدات, 2011, ص. 63). ويمكن إبراز مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

1. مرحلة الثورة الصناعية: تتميز هذه المرحلة بالاستغلال غير الرشيد لجهود العمال والموارد البشرية التي تم فيها تشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة وفي ظروف عمل قاسية وأجور منخفضة، أي أن المالكين هم المستفيدون بالدرجة الأولى من هذا الوضع، ولا يوجد اهتمام بالعاملين والمجتمع والوعي البيئي لأن الثورة كانت في بدايتها ووفرة المياه والمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية غير المستغلة لم تجذب انتباه المجتمع. وبحافز زيادة كفاءة استخدام الموارد ولا سيما القوة العاملة أجريت بحوث في هذه المرحلة بشأن كيفية تحسين إنتاجية العمال، وقد تم ذلك من خلال فحص الوقت وكيفية القيام بعمل أفضل من خلال التركيز على تحفيز العمال بالوسائل المادية من خلال تحسين الأجور المدفوعة للعمال مقابل جهد كبير لتقديم إنتاج كبير، ويمكن القول أنه يوجد في هذه المرحلة وعي بسيط بالمسؤولية الاجتماعية ينعكس في تحسين أجور العمال(خامرة, 2007, ص ص. 78-79).

2. مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتجارب هورثون: الاستغلال المتزايد للعمال والعديد من الإصابات في مكان العمل، فضلاً عن الوفيات الناجمة عن عمالة الأطفال والنساء دفع إلى قيام أصحاب العمل بالنظر في تحسين ظروف العمل وقد تزامن ذلك مع ابتكار "هنري فورد" لخطوط الإنتاج، مما أدى إلى إنتاج كميات كبيرة من السيارات مما أدى إلى زيادة الغازات المنبعثة وتلوث المياه، كما حاولت مصانع "هورثون" دراسة تأثير الاهتمام بالعمال والإنتاج وهذا ما ساهم في تحسين ظروف

عملهم، وهنا بدأت المؤسسات بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية خصوصا ظروف العمل لغرض زيادة الأرباح(عقون وآخرون, 2017, ص. 347).

3. تأثير الأفكار الاشتراكية: الأفكار الاشتراكية هي علامة بارزة دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني العديد من عناصر المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين باختلاف أنواعهم. فبالنسبة للعاملين وفيما يتعلق بظروف العمل، التقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي كانت أحد أبرز المطالب التي قدمها العمال في الغرب، على الرغم من أن بعض المؤسسات الأمريكية تبنت بعضها قبل ظهور الأفكار الاشتراكية والشيوعية، وأهم تطور في هذه المرحلة هو أن الأفكار الاشتراكية ليست سوى تحدي للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل المسؤولية تجاه الأطراف الأخرى وكذلك المالكين(فلاق, 2016, ص. 36).

4. مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية: إن الأزمات الاقتصادية والكساد العالمي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية التي تشكل القاعدة الرئيسية للاقتصاد، أدت إلى إضرابات كثيرة تم فيها تسريح آلاف العمال مما أدى إلى ظهور أصوات تدعو إلى تدخل الدولة لحماية مصالح العمال وخلق وظائف بديلة لهم، حيث ظهرت النظرية الكينزية التي دعت إلى تدخل معقول من الدولة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد. وأدت هذه المطالب إلى جانب تأثير الأفكار الاشتراكية المنتشرة على نطاق واسع إلى بناء وتهيئة أرضية متينة لتأصيل الأفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة(التميمي, 2016, ص. 20).

5. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي: تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة، فقد شكلت الحرب العالمية الأولى والثانية تجربة مهمة في تدخل الدولة في العديد من المجالات وفي توجيه الاقتصاد في الدول المتحاربة، وقد جعل ذلك تدخل الدولة مسألة واردة في كل مجال لا يتم الأداء فيه وفقا لمعايير مقبولة اقتصادية وغير اقتصادية، وذلك حتى في دول الاقتصاد الحر في فترة ما بعد الحرب. كما تعزز دور النقابات وتعالت أصواتها بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن قوانين تحمي العمال وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة، فالمشاركة بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور واشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل، وظهور جمعيات حماية المستهلك كله كان نتيجة التطورات المشار إليها سلفا، هذا ما أدى إلى حدوث قفزة حقيقية في ظروف المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المؤسسات وليس فقط من الناحية النظرية(بن عرامة, 2018, ص. 15).

6. مرحلة المواجهات بين الإدارة والنقابات: تميزت هذه المرحلة بتزايد قوة النقابات وتأثيراتها على قرارات المؤسسات بشكل عام عن زيادة عدد الإضرابات وتعرض كثير من الأعمال إلى خسائر كبيرة بسببها، فتعزيز المسار الديمقراطي والمكاسب التي حققها العاملين في مختلف الدول، بالإضافة إلى تطور وسائل الاتصال ساهمت في توعية الأفراد في بلدان أخرى وساعدت في التعجيل بنشر الأخبار عن المكاسب التي حققتها النقابات العمالية في بعض البلدان مثل: بريطانيا

وألمانيا أدى إلى زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى الاتساع بشكل كبير في دعوات المطالبة بحماية البيئة ونشر الوعي البيئي وإدراك الأفراد للتلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية(ياسين, 2008, ص.20).

7. مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية: بدأ الاستعداد للالتزام بالقيم الاجتماعية والأخلاقية بعد ما تم تجسيد النداءات والاحتجاجات في شكل قوانين ودساتير أخلاقية(أوقاسي, 2013, ص. 149).

8. مرحلة اقتصاد المعرفة والمعلوماتية: تميزت هذه المرحلة بتغير في طبيعة الاقتصاد وظهور الكثير من الظواهر كالعولمة والخصخصة وانتشار شبكات المعلومات، حيث حملت في طياتها مخاوف لتزايد سيطرة مؤسسات الأعمال العملاقة نتيجة لتخلي الحكومات عن دورها في تقديم العديد من الخدمات وهذا ما شجع المؤسسات على تطوير مبادراتها الاجتماعية(الطويل والدباغ, 2016, ص. 53).

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من العوامل والمشكلات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **العولمة:** هي إحدى أهم القوى الدافعة وراء تبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث أصبحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وتركز حملاتها الترويجية على القضايا الإنسانية وأنها ملتزمة بتوفير ظروف عمل آمنة للعمال، وأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال وتولي أهمية للمسائل البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية(جامع وعمر, 2020, ص. 70).
- **تزايد الضغوط الشعبية والحكومية:** تظهر من خلال التشريعات والقوانين التي تدعو إلى ضرورة حماية المستهلكين والعمال والبيئة(غلاب وختيري, 2020, ص. 23).
- **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** تعرضت العديد من الشركات العالمية لقضايا أخلاقية، تسببت في تكبدهم لخسائر فادحة لتعويض الضحايا والمتضررين من بيعهم للمنتجات المعيبة التي لا تفي بمعايير الجودة المطلوبة، كما هو الحال في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألاسكا التي سببتها شركة النفط الأمريكية Exxon Valdez، وكذلك فضائح الرشوة في شركة Ibm & Banco في الأرجنتين(يونسي وعمارة, 2019, ص 144).
- **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** التي رافقتها تحديات عديدة أمام مؤسسات الأعمال التي فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات وتنمية مهارات العمال، والحاجة إلى الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات صانعي ومتخذي القرارات، لا سيما في ظل الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد القائم على المعلومات والمعرفة والاهتمام برأس المال البشري أكثر من رأس المال المادي، وبالتالي مع تغير بيئة العمل العالمية تتغير متطلبات البقاء والمنافسة. إذ أصبح لزاما على مؤسسات الأعمال مضاعفة جهودها والسعي إلى بناء علاقات استراتيجية أعمق مع العمال وشركاء العمل والمستهلكين والبيئة والمجتمعات والمستثمرين حتى يتمكنوا من المنافسة والبقاء في السوق(مجيدر وحمر العين, 2019, ص. 142).

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

للمسؤولية الاجتماعية العديد من التعريفات وحتى في وقتنا الحالي لم يتم التوصل إلى إعطاء مفهوم لها بشكل محدد وقاطع، فقد شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية تعريفات جوهرية على مر الزمن ولايزال يتطور مع تقدم المجتمع ونموه، حيث نجد هناك تعاريف قدمها باحثين في الاقتصاد والإدارة، في حين نجد تعاريف أخرى صادرة من المؤسسات والهيئات المحلية والدولية، ومصطلح المسؤولية الاجتماعية يتداخل مع كثير من الموضوعات المشابهة مثل التنمية المستدامة وأخلاقيات الأعمال.

1. تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

بالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها، فقد عرفها **Drucker** على أنها "التزام مؤسسات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم"(الخفاجي والغالبي, 2008, ص. 289)، ويرى **Keith Davis** أن المسؤولية الاجتماعية هي "اعتبار واستجابة المؤسسة للمشاكل التي تذهب وراء المتطلبات الاقتصادية التقنية والقانونية الضيقة للمؤسسة"(Munilla & Miles, 2005, p. 373)، ووفقا ل **Howard Bowen** فهي "تشير إلى التزامات رجال الأعمال من خلال سياسات تجعل الآخرين يتبعون خطوط العلاقات المرغوبة من حيث أهداف وقيم المجتمع"(pattnaik & Nayak, 2017, p. 43)، أما **Holmes** اعتبر المسؤولية الاجتماعية "بأنها إلتزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"(الغالبي وإدريس, 2009, ص. 524).

كما يعرف **Heald** المسؤولية الاجتماعية على "أنها اعتراف من طرف الإدارة بالالتزام تجاه المجتمع، حيث لا تسعى فقط إلى تعظيم الأداء الاقتصادي ولكن اتخاذ سياسات إنسانية واجتماعية كذلك"(Rahman, 2011, p. 167)، وبالنسبة ل **Friedman** فالمقصود بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "هي دور المؤسسة في زيادة أرباح المساهمين، وقد أشار إلى أن السلوك الأخلاقي المسؤول هو الذي يدعم مباشرة الأنشطة التجارية وبالتالي المساهمة في الربح"(Bavec, 24–27 November 2010, pp. 75-76)، أما الباحث الرائد في هذا المجال **Carroll** فقد وضح أن "المسؤولية الاجتماعية للأعمال تشمل التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية التي لدى المجتمع عن المؤسسات في مرحلة زمنية معينة"(Archie & Shabana, 2010, p. 89). وحسب **Wood Ward-Clyde** فهي "عقد بين المجتمع وقطاع الأعمال حيث يمنح المجتمع للمؤسسة ترخيص بالعمل وبالمقابل فإن هذه الأخيرة تكون لها التزامات معينة وتتصرف بطريقة مقبولة(Low, 2016, p. 60)، وتعني المسؤولية الاجتماعية حسب **Mcwilliam** "الإجراءات والأنشطة التي تعزز الدور الاجتماعي بحيث تتجاوز مصالح المؤسسة في ظل القانون"(McWilliams & al 2006).

وقدم **الغالبي والعامري** تعريفا إجرائيا للمسؤولية الاجتماعية مفاده أن المسؤولية الاجتماعية ليست سوى واجب والتزام للمؤسسات تجاه المجتمع بمختلف شرائحه مع مراعاة التوقعات طويلة الأجل لهذه الشرائح وتجسيدها بطرق عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام المنصوص عليها قانونيا(فراح وعبد العزيز, 2021, ص.132).

إنطلاقا مما سبق نلاحظ أن التعاريف الأكاديمية التي قدمها الباحثون توضح تباين تعامل مؤسسات الأعمال مع المسؤولية الاجتماعية، وأن هذه التعاريف تشترك في العديد من الخصائص التي يتسم بها مفهوم المسؤولية الاجتماعية من بينها أنها ممارسة طوعية وإرادية وليست إجبارية، وكذا الاهتمام بمختلف الفئات من المجتمع والعاملين والبيئة، إلا تعريف **Friedman** الذي اعتبر أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تكون فقط تجاه المساهمين والملاك عن طريق تحقيق أقصى قدر من الأرباح.

أما التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية، فيمكن تقديم جملة منها وهي كما يلي:

عرف **مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** المسؤولية الاجتماعية على" أنها الالتزام المستمر للأعمال للمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة بالعمل مع العاملين، عائلاتهم، المجتمع المحلي والمجتمع بمعناه الواسع وذلك لتحسين جودة الحياة للأطراف سابقة الذكر"(Cetindamar & Husoy, 2007, p. 164).

أما **البنك الدولي** فقد عرف المسؤولية الاجتماعية "بأنها الالتزام بالمساهمة في تطوير اقتصاد مستدام، العمل مع الموظفين وأسرهم، المجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين جودة الحياة، بطرق مفيدة للمؤسسة والتنمية معا"(Ward, 2004, p. 03).

كما عرفها **الاتحاد الأوروبي** على"أنها الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال"(Commission Des Communautés Européennes, 2001, p. 07).

أما **المنظمة العالمية للمعايير الدولية** فتنظر للمسؤولية الاجتماعية بأنها "مجموعة النشاطات التي تقدمها المؤسسة في التنمية المستدامة تعويضا عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والبيئة المحيطان بها حيث تتركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين"(Edmondson, 2000).

وعرفت **المفوضية الأوروبية** المسؤولية الاجتماعية على أنها "دمج المؤسسات للقضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلاتها مع أصحاب المصالح على أساس طوعي"(Mullerat, 2013, p. 15).

ومع اختلاف وجهات النظر المختلفة للمؤسسات والهيئات الدولية لتعريف المسؤولية الاجتماعية من حيث المضمون والجوانب التي تم التركيز عليها، إلا أنها قد اتفقت على أن المسؤولية الاجتماعية هي إيلاء الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية والبيئية في إدارتها وذلك من أجل الاستجابة لرغبات المجتمع، حيث ركزت معظمها على إعطاء المفهوم بعد أوسع من خلال ربط المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك فإنها تعكس التوجه الى الاستفادة من سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصادية.

بالنظر للتعاريف السابقة يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي أداء مؤسسات الأعمال لمسؤولياتها الاقتصادية والأخلاقية و القانونية والخيرية تجاه أصحاب المصلحة من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، فالمؤسسات تمارس المسؤولية الاجتماعية

طوعيا إنطلاقا من نشاطاتها واستراتيجياتها وقيمها، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء ليعزز مكانة ودور المؤسسات في المجتمع ليس فقط ككيان اقتصادي بل أيضا ككيان اجتماعي يساهم في تحسين نوعية حياة العاملين والمجتمع وحماية البيئة عموما والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي.

ويتضح مما ذكر سابقا أن المسؤولية الاجتماعية تقوم على مبدأ إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ضمن استراتيجية مؤسسات الأعمال، إلى جانب الاعتبارات التقليدية المتصلة بالربحية والقدرة التنافسية الاقتصادية. وبالتالي يمكن النظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها مظهر من مظاهر مفهوم التنمية المستدامة.

2. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالمفاهيم القريبة منها

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الواسعة والمتشعبة، وهي تمثل نقطة تقاطع بين العديد من التخصصات، هذا ما جعلها تقترن بالعديد من المفاهيم التي قد نعتبرها مفاهيم تكميلية، وفيما يلي سنحاول إدراج بعض هذه المفاهيم.

1.2. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال

هناك علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال وأحيانا متداخلة ومترابطة، فالحديث عن إحداهما بشكل صريح أو ضمني يقود للحديث عن الأخرى كما أن الأدبيات الحديثة في الإدارة تستند على فصل نمطي يحمل عنوانا مشتركا للمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة. فمن ناحية فإن المسؤولية الاجتماعية تحمل في أحد أبعادها مسؤولية أخلاقية، فهي تمثل منظورا عمليا متعدد الأبعاد منها البعد الأخلاقي، مع العلم أن الأخلاقيات أسبق لدى الأفراد من مسؤوليتهم الاجتماعية، وهي أيضا أسبق لدى الأفراد في مؤسسات الأعمال من المسؤولية الاجتماعية(مقدم, 2014, ص. 93-94).

2.2. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

إن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان مترابطان يستندان إلى نفس المبادئ، ولكن الفرق بينهما يكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة يعنى به عدة أطراف مثل الدولة، قطاع العمال، المجتمع المدني، المواطنون والمستهلكون، أما مفهوم المسؤولية الاجتماعية فهو موجه فقط إلى قطاع الأعمال أو بالأحرى المؤسسات، وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني الوسيلة التي يمكن من خلالها المؤسسات أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وباعتبار أن المؤسسات ليست مجرد كيانات اقتصادية هدفها الوحيد تحقيق الربح، بل هي كيانات اجتماعية ومساهم فاعل في التنمية المستدامة، فإلى جانب القيمة المضافة اقتصاديا عليها تحقيق قيمة مضافة اجتماعيا وبيئيا وذلك من خلال تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية(دكار, 2020, ص. 29).

3.2. المسؤولية الاجتماعية ومواطنة الشركات

يتطلب مفهوم المواطنة أن تؤدي المؤسسات وظيفتها المتكاملة تجاه مجتمعها بوصفها " فردا صالحا" بناءا على قيم مجتمعها، مما يوفر مشاركة فعالة وإيجابية تسهم في تحسين المجتمع وتنميته وفقًا للتخصص والإمكانيات المتوفرة. وفي حين أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة بين مؤسسات الأعمال والمجتمع، فإن مواطنة المؤسسات تحدد

دورا جديدا لرجال الأعمال في المجتمع، وهو دور مماثل في كثير من النواحي للوظائف المخولة سابقا إلى الدولة(Champion & Gendron, 2005, pp. 93-96).

4.2. المسؤولية الاجتماعية وحوكمة المؤسسات

يستند مفهوم الحوكمة إلى مراقبة جميع العمليات والقرارات الصادرة عن المؤسسات حسب ما تقتضيه القواعد المهنية وأخلاقيات العمل، بما لا يتعارض مع اللوائح والتشريعات السارية في مجالات ومناطق عمل المؤسسات. لذلك يتقاطع مفهوم الحوكمة مع المسؤولية الاجتماعية في تحديد مسؤوليات المؤسسات تجاه المستثمرين والمساهمين. ومن خصائص الحوكمة المؤسسية خاصية المسؤولية الاجتماعية(قرني, 2016, ص. 61).

المطلب الثالث: الاتجاهات الفكرية للمسؤولية الاجتماعية بين مؤيد ومعارض

إن تتبع التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، يوضح أن مفهومها عرف جدلا واسعا حول الفائدة من تبنيه من عدمه، مما يعني أن هناك اتجاهين في هذا المجال وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1. الاتجاه الأول

اعتمد أنصار المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد على الربح فهي كانت المسؤولية الوحيدة للمؤسسة استنادا على مفهوم الكفاءة والمنافسة الحرة، ويرى هذا الاتجاه أن المهمة الرئيسية لمؤسسات الأعمال هي تحقيق أقصى قدر من الربح والعوائد وعدم الصرف على أي أنشطة اجتماعية، لأنها تؤدي إلى هدر أرباح المساهمين (جرادات وأبو الحمام, 2014، ص.207). ومن المعارضين لموضوع المسؤولية الاجتماعية Milton Friedman حيث يرى أنه على أصحاب الأعمال أن يعملوا بالاعتماد مبادئ الاقتصاد الحر وليس بمبادئ المسؤولية الاجتماعية نظرا لأن رجل الأعمال يتحمل فقط مسؤولية زيادة الربح إلى أقصى حد، وإذا ما تصرف بخلاف ذلك فإنه ينفق أموال المساهمين في غير مجالها أو أنه تصرف بدوافع اقتصادية(نجم, 2006, ص. 206).

ويمكن حصر حجج المعارضين لتبني المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

- ✓ أن تبني دور اجتماعي أكبر من قبل مؤسسات الأعمال الخاصة من شأنه أن ينتهك قاعدة تعظيم الأرباح التي هي جوهر وجود مؤسسات الأعمال الخاصة، وقد وجدت هذه المؤسسات أساسا للعمل وتقديم سلع وخدمات ذات نوعية عالية وبأسعار معقولة والحصول على عائد قابل للاستثمار من جديد وبالتالي هذا يمثل مسؤولية معقولة للمؤسسات؛
- ✓ ذوبان وانحلال الأهداف الأساسية الاقتصادية للمؤسسات بمرور الوقت وزيادة مطالبة المجتمع والدولة للمؤسسات في تبني أهداف اجتماعية وتصبح المؤسسات غير قادرة على رفع مستوى الإنتاجية والاستثمار في البحث والتطوير في تكنولوجيا الإنتاج لمنتجات جديدة. وذلك سوف ينعكس ذلك في ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات مما يقلل من قدرتها على متابعة البرامج الاجتماعية(الغالبي والعامري, 2008, ص ص. 72-73)؛

- ✓ إذا قامت المؤسسات بممارسة المسؤولية الاجتماعية بصورة متزايدة فإنها ستتحول بوقت قصير إلى مؤسسات لا تختلف اختلافا كبيرا عن المنظمات الحكومية؛
- ✓ لا يلزم القانون المؤسسات بأداء مهام المسؤولية الاجتماعية، أي أنه عمل طوعي تقوم به المؤسسة ولا يحدده القانون؛
- ✓ خبرة المؤسسات في حل المشاكل الاجتماعية محدودة ومهاراتها منخفضة؛
- ✓ تكاليف المسؤولية الاجتماعية مرتفعة وستنعكس على المجتمع من خلال ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة التكاليف؛
- ✓ إضعاف الأهداف الرئيسة للمؤسسات لأنها تستنزف طاقاتها بالمسؤولية الاجتماعية(العظامات, 2013, ص. 33).

2. الاتجاه الثاني

حيث يرى هذا الاتجاه أنه يجب على مؤسسات الأعمال أن تتبنى دورا اجتماعيا واسعا وأن تنفق بسخاء على الأنشطة الاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في رفاهية المجتمع على عكس الاتجاه الأول(العواسا, 2011, ص. 20)، ويعتبر Keith Davis وCarrol من أهم أنصار المسؤولية الاجتماعية وعادة ما يستند أنصار المسؤولية الاجتماعية إلى نظرية أصحاب المصلحة والتي تنص على أنه يجب على مدير المؤسسة اتخاذ قرارات تراعي مصالح جميع أصحاب المصلحة، ويؤكد مؤيدو المسؤولية الاجتماعية على أن وجود المؤسسات يصبح غير مبرر في حالة عدم اهتمامها بشكل خاص بقضايا المجتمع الأساسية، ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالحجج التالية(مصباحي, 2013, ص. 22):

- ✓ يتوقع من المؤسسات بوصفها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الذي تعيش فيه، أن تؤدي دورا هاما في تحقيق أهداف المجتمع من خلال مجالات متعددة وليس فقط المجالات الاقتصادية؛
- ✓ يمكن أن يشكل الدور الاجتماعي استثمارا مستقبليا مهم للمؤسسة حتى وإن كان مكلفا، فرضا المجتمع وخلق التواصل معه يمثل مدخلا مهما لعائد مستقبلي كبير؛
- ✓ يعزز احتضان المؤسسات لدور اجتماعي أكبر من الميزة التنافسية الجديدة التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها أي السمعة العامة للمؤسسة أو مكانتها؛
- ✓ إن التطور الصناعي والتوسع في مختلف مجالات الخدمة وزيادة الاتجاه للاستهلاك صاحبه العديد من التأثيرات السلبية الجانبية والتي لا يمكن للدولة وحدها مكافحتها بسبب مواردها وقدراتها المحدودة، وبالتالي أصبح من المهم والضروري أن تساهم المؤسسات بتخصيص إيراداتها للتقليل –إلى أدنى حد–من الآثار السلبية؛
- ✓ التقليل من إجراءات وقوانين التدخل للحكومة في شؤون الأعمال؛
- ✓ يتعزز مكانة المؤسسة وتزداد مبيعاتها عندما تساهم اجتماعيا بإنعاش الوضع العام للدولة، ومن شأن إيجاد حل لمشكلة تضارب المصالح وخاصة مصلحة المالكين من جهة ومصالح الأطراف الأخرى من جهة أخرى، حيث يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الطوعية وخصوصا المستمرة منها إسهاما فعالا في زيادة الثقة وعدم تضارب المصالح؛

- ✓ تفادي المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا من خلال تدابير وقائية حيث يجب أن تتطور هذه التدابير باستمرار وفي ضوء احتياجات المجتمع لها.

ولما كانت المسؤولية الاجتماعية ذات اتجاهين، فإن لها أيضا نموذجين، مما يعني أنه ينبغي على المؤسسات أن تعتمد أحد النموذجين في توجهها نحو التعامل مع المسؤولية الاجتماعية وهما:

- ❖ **النموذج الاقتصادي:** يؤكد النموذج الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية على أن الوظيفة الأساسية لمؤسسات الأعمال هي جعل الأعمال مربحة وتعظيم الربح والعوائد وعدم الإنفاق على أي أنشطة اجتماعية، لأنها تؤدي إلى هدر أرباح المساهمين، كما يركز هذا النموذج على الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والقرارات المعتمدة على السوق الداخلية، والمؤسسات أو مصلحة المديرين والدور الثانوي للحكومة (Pride, Hughes, & Kapoor, 2010, pp. 51-52). وهذا يعني أن المؤسسات وجدت من أجل إنتاج سلع وخدمات ذات جودة، والحصول على الربح ودعم الأعمال هذا بدوره يجعل الاستفادة القصوى عندما يترك لقطاع الأعمال وحده إنتاج وتسويق منتجاته، والمسؤولية الاجتماعية من مقتضيات عمل الحكومة وجماعات حماية البيئة (هزرشي ودروم, 2015, ص. 186).
- ❖ **النموذج الاقتصادي – الاجتماعي:** والذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية ليست تجاه أصحاب الأسهم فحسب، بل يجب أن تكون تجاه العملاء والموظفين والموردين والقطاع العام والمجتمع ككل، وهذا يعني أن مسؤولية مؤسسات الأعمال لا تتمثل في تحقيق الربح فحسب، بل أيضا في التركيز على كفاءة وجودة الحياة ونوعيتها والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين المكاسب(العائد) الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات، مع التركيز على اهتمامات المجتمع والحكومة(المعاني وآخرون, 2011, ص. 384).

المطلب الرابع: المواصفة القياسية ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية

مع تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، برزت العديد من المبادرات الدولية لتعزيز ورعاية هذا المفهوم كما سبقت الإشارة إليه، ومن بين هذه المبادرات نجد المواصفة ISO 26000 التي تعد أهم مبادرة إرشادية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، تعكس الاهتمام العالمي بالمسؤولية الاجتماعية والتي تتحقق من خلالها أهداف التنمية المستدامة باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية هي مساهمة مؤسسات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة التي هي مطلب عالمي.

تهدف المواصفة القياسية الدولية ISO 26000 التي اعتمدت سنة 2010 إلى تعميم مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية ضمن معايير أخلاقية عالمية تحترم الحقوق والواجبات من خلال مشاركة جميع القطاعات (الصناعية، والحكومية وغير الحكومية، العمال، المستهلكين، مؤسسات البحث والخدمات ...) بشكل فاعل في عملية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى هذا تهدف كذلك إلى التوصل إلى فهم مشترك لمبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الصعيد الدولي(أبو النصر, 2015, ص. 91).

وتعرف على أنها معيار يمنح إرشادات حول كيفية القيام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات بطريقة مسؤولة اجتماعيا، كما يحدد المعايير والمبادئ والقضايا والإجراءات الفعالة على أسس ومعايير دولية.

وتعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، ويهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الأنظمة واللوائح والخطط الاستراتيجية، الممارسات والعمليات للمؤسسات(صخر وآخرون, 2020, ص. 62).

وتتمثل أهداف هذه المواصفة فيما يلي (حواطي, 2021, ص. 75):

- ✓ مساعدة مؤسسات الأعمال على الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية، مع احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية في نفس الوقت؛
- ✓ مصداقية التقارير المعدة لعرض وتقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ التوعية والتحسيس بأهمية المسؤولية الاجتماعية والمكاسب التي تحققها للمؤسسات؛
- ✓ العمل المشترك على الصعيد الدولي في مجال المسؤولية الاجتماعية وتوحيد ممارساتها لتيسير تقييمها بشكل متماثل في مختلف الدول؛
- ✓ إتاحة التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق والممارسة العملية؛
- ✓ تعزيز التوافق مع الاتفاقيات والمبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- ✓ تحسين وتعزيز العلاقة بين مؤسسات الأعمال وباقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها.

المبحـــــــث الثـــانـــي

أساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

مسؤولية المؤسسات كثيرة ومتعددة ويرجع ذلك إلى نظرة المجتمع إلى تلك المؤسسات، فالمجتمع ينظر إلى المؤسسة على أنها هيئة اقتصادية تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات وتقديمها بنوعية جيدة وأسعار محددة، وعلى أنها جزء منه، حيث من الضروري إحداث التوازن داخل المؤسسات بين مصلحة المؤسسة من جهة ومصلحة المجتمع من جهة أخرى، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بشتى أبعادها، وتبني استراتيجية أكثر فعالية لتحسين سمعتها في الوسط الذي تنشط به واعتبارها جزءا من سياستها، وهو ما دفع بالمؤسسات إلى السعي نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مجالاتها المختلفة.

المطلب الأول: عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يمكن للمؤسسة أن تمارس دورا اجتماعيا تجاه أصحاب المصالح والبيئة ورفاهية المجتمع بشكل عام، فالمسؤولية الاجتماعية ترتكز على مجموعة من المبادئ التي يتم بها صياغة النشاطات والممارسات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة.

1. عناصر المسؤولية الاجتماعية

إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عددا كبيرا من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية، لكنهم يختلفون في ترتيب أولويات هذه العناصر ويمكن توضيح هذه العناصر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): عناصر المسؤولية الاجتماعية

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه
الملاك	تعظيم الأرباح، تعظيم قيمة السهم، زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية، تموقع أخلاقي مسؤول اجتماعيا للعلامة التجارية، سلامة الموقف القانوني والأخلاقي.
الموظفون	أجور ومرتبات مجزية، فرص ترقية متاحة وجيدة، التدريب والتطوير المستمر، ظروف عمل صحية ملائمة، مشاركة في اتخاذ القرارات وعدالة وظيفية.
الزبائن	منتجات بأسعار مقبولة وبالجودة المطلوبة، إعلان صادق وأمين، منتجات آمنة عند استخدامها، وسائل متاحة وميسورة للحصول على المنتج أو الخدمة، الالتزام الأخلاقي المسؤول بخدمات ما بعد البيع، إعادة تدوير جزء من الأرباح لصالح فئات من العملاء والالتزام الأخلاقي بعد انتهاك قواعد الأعمال أو السوق.
الموردون	استمرار التعامل العادل، أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة، تطوير استخدام المواد المجهزة، تسديد الالتزام والصدق في التعامل وتدريب الموردين على مختلف أساليب تطوير الأعمال.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة وعدم الاضرار بمصالح الآخرين، عدم سحب العاملين من الآخرين بطرق غير نزيهة.
جماعات الضغط	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك والنقابات، التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الاعلام، الصدق والشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.
المجتمع	دعم البنى التحتية، احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك، محاربة الفساد الإداري والرشوة، دعم مؤسسات المجتمع المدني، دعم الأنشطة الاجتماعية ودعم المراكز العلمية ومؤسسات التعليم.
البيئة	الاستخدام الأمثل للموارد، الحد من التلوث، تدعيم المنتجات الخضراء وغير الضارة وحماية البيئة.

المصدر: هشام مكي، عبد الرحمان بوطيبة، **القياس المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص 106.

2. مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المبادئ الأساسية الآتية:

1.2. مبدأ الشفافية: ينبغي على المؤسسة أن تكشف بوضوح ودقة عن سياستها وقراراتها وأنشطتها، بما في ذلك الآثار المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المتوقع تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة(جوال وآخرون, 2019, ص. 192).

2.2. مبدأ الاستدامة: يجب أن لا يستعمل المجتمع من مورد معين أكثر ما يمكن تجديده، وهذا ما يطلق أو يصطلح عليه ب "القدرة الاستيعابية للنظام الايكولوجي" والتي يمكن وضعها في إطار نماذج المدخلات–المخرجات لاستهلاك الموارد(الطائي, 2016, ص. 32).

3.2. مبدأ المساءلة: الإفصاح عن البيانات وتوفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات (نعاس وبن الوليد, 2018, ص. 184).

4.2. مبدأ الإذعان القانوني: يعني تقيد المؤسسة بجميع القوانين والأنظمة واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة وفقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها(بومنجل وداود, 2017, ص. 140).

5.2. مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: ينبغي على المؤسسة أن تستجيب لتنوع مصالح الأطراف المعنية واختلاف أنشطة المؤسسة ومنتجاتها الرئيسية والثانوية والعناصر الأخرى التي قد تؤثر على تلك الأطراف(الطويل والدباغ, 2016, ص. 60).

6.2. مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات الإرشادية عند قيامها بتطوير سياستها وممارساتها للمسؤولية الاجتماعية(بوطورة وآخرون, 2019, ص. 179).

7.2. مبدأ احترام حقوق الإنسان: من خلال تنفيذ المؤسسة للسياسات التي تعزز احترام حقوق الانسان الموجودة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان(بلهاشمي وآخرون, 2021, ص. 64).

المطلب الثاني: أبعاد واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لها أبعاد يمكن أن تدرس أو تقاس من خلالها، حيث يتمحور الأداء الاجتماعي للمؤسسة حول أربعة استراتيجيات.

1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

وفقا للمنهج الذي أسسه الباحث "Carroll" فإن العناصر التي اقترحها هي في الواقع التزامات المؤسسات تجاه المجتمع، والتي استخدمها في تسلسل هرمي لتوضيح ترابطها والمصنفة إلى التزامات اقتصادية وقانونية وأخلاقية، فضلا عن التزامات خيرية، ويمكن دراسة المسؤولية الاجتماعية في إطار أربعة أبعاد محددة يمكننا تمثيلها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): هرم المسؤولية الاجتماعية حسب Carroll

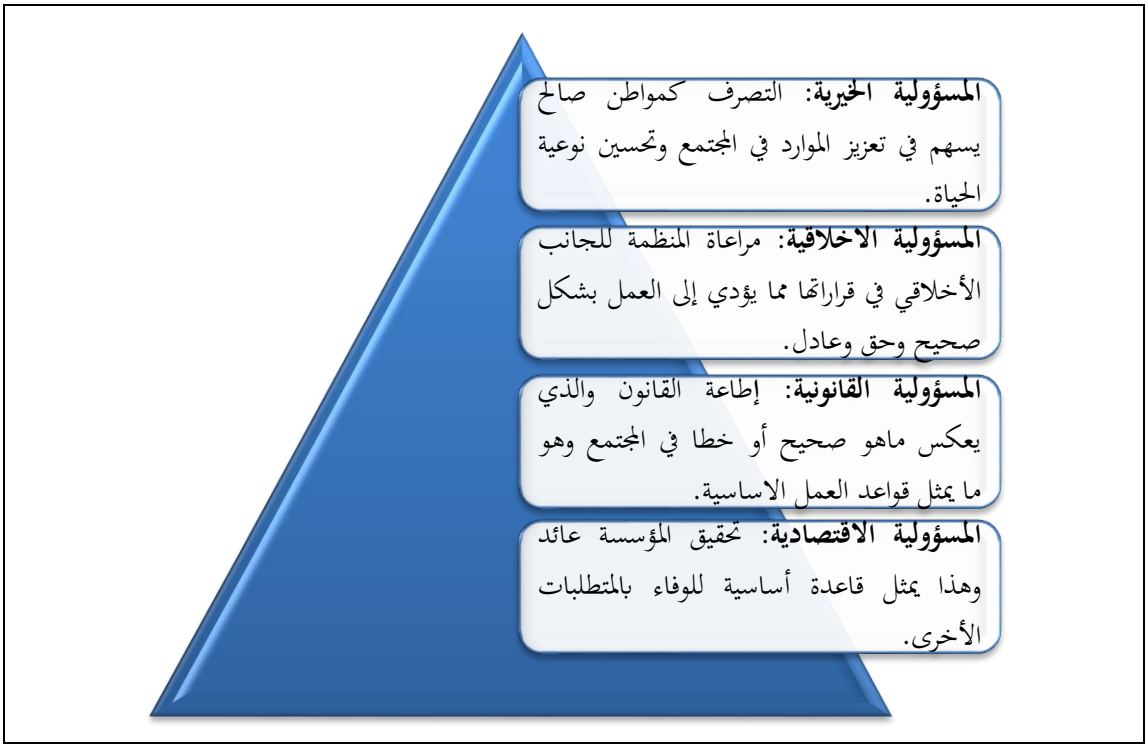

Source: Carroll Archie B, The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Business-Horizons, July- August 1991, p42.

1.1. البعد الاقتصادي: البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية هو قيام المؤسسات بإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتوفيرها بأسعار مرضية لكل من المجتمع والمستثمر من أجل تحقيق استدامة المؤسسة وبقائها. فهي مسؤولية أساسية للمؤسسة إذ يجب عليها أن تنتج سلعا وخدمات بتكلفة معقولة ونوعية جيدة للمجتمع. وفي إطار هذه المسؤولية، تحقق المؤسسة أرباح كافية لتعويض مساهمات مختلف أصحاب المصلحة(زياني وآخرون, 2020, ص. 354).

2.1. البعد القانوني: يجب أن تلتزم المؤسسة بإطاعة القوانين وكسب ثقة الآخرين من خلال التزاماتها بالقيام بأعمال مشروعة وعدم القيام بأعمال مخالفة للقانون(بن يسعد, 2021, ص. 467).

3.1. البعد الأخلاقي: وهو التزام المؤسسة بالعدالة والنزاهة ويكون ذلك من خلال عدم الاحتكار ووجود دليل عمل أخلاقي للمؤسسة وتحفيز العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية وغيرها(بودلة وكواديك, 2011, ص. 348).

4.1. البعد الخيري: وتشير إلى الالتزامات التطوعية التي تقوم بها المؤسسة مثل مساهمتها في الأنشطة الخيرية، وفي أعمال مجانية للمجتمع المحلي(عباس, 2016, ص. 143).

فالمسؤولية الاجتماعية حسب **Carroll** هي حاصل مجموع أبعادها الأربعة ويمكن كتابتها بشكل معادلة:

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية +المسؤولية الأخلاقية+ المسؤولية الخيرية

2. استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية

من خلال الأبعاد التي طرحها "Carroll" نجد أربع استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية، تتبعها المؤسسات الاقتصادية وتتمثل في:

1.2. استراتيجية عدم تبني المسؤولية الاجتماعية أو الاستراتيجية الممانعة: تقدم هذه الاستراتيجية اهتماما بالأولويات الاقتصادية لمؤسسات الأعمال دون ممارسة أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج مجال مصالحها التي يجب أن تركز على تحقيق أقصى قدر من الربح(أوكيل ومسعد, 2017, ص. 41).

2.2. الاستراتيجية الدفاعية: وهو القيام بدور اجتماعي محدود وفقا المتطلبات القانونية المفروضة، بغرض حماية المؤسسة من الانتقادات وبالحد الأدنى(بزيز, 2014, ص. 39).

3.2. الاستراتيجية التكيفية: هنا تتخذ المؤسسة خطوة متقدمة أخرى نحو المساهمة في الأنشطة الاجتماعية من خلال الإنفاق على النواحي المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية وكذلك الاقتصادية، حيث يكون لها دورا اجتماعيا ظاهرا من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات المجتمع(غلاي, 2015, ص. 104).

4.2. استراتيجية المبادرة الطوعية: في هذه الاستراتيجية تتبنى المؤسسة دورا اجتماعيا واسعا جدا بحيث تراعي وتهتم بمصلحة المجتمع وتطلعاته في كل قراراته(الجعافرة, 2009, ص. 51).

المطلب الثالث: أهمية وفوائد تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هنالك وجهات نظر متعارضة حول تبني الشركات لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة.

1. أهمية المسؤولية الاجتماعية

تتجلى أهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال الذي تحققه للجهات الثلاثة الرئيسية ونعني بها هنا المؤسسة والمجتمع والدولة، والتي تتمثل فيما يلي:

1.1. بالنسبة للمؤسسة:

- ✓ تساعد في تحسين صورتها لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛
- ✓ تحسين مناخ عملها ونشر وبث روح التعاون والترابط بين مختلف الأفراد؛
- ✓ الاستجابة للتغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛
- ✓ تحسين العائد المادي والأداء المتطور والقبول الاجتماعي والعلاقة الإيجابية مع المجتمع(علالي, 2018, ص. 279).

2.1. بالنسبة للمجتمع:

- ✓ تكتسي المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة من خلال المساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي والانتماء المجتمعي، بالإضافة إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتطويره؛

- ✓ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛
- ✓ زيادة الوعي بأهمية الاندماج الكامل بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛
- ✓ الاستقرار الاجتماعي بسبب توافر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص، وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة(مصطفي, 2021, ص. 562).

3.1. بالنسبة للدولة:

- ✓ إن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والسليمة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
- ✓ المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها؛
- ✓ تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية(ماموني, 2020, ص. 28).

2. مزايا التزام المؤسسات المسؤولية الاجتماعية (فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال، يطرح التساؤل عن الأسباب التي تحفز المؤسسات عل الالتزام بهذه المسؤولية لا سيما في ضوء ما تتضمنه من أعباء مالية ومادية. وتشير التجربة الدولية إلى أن الفوائد التي تعود على المؤسسات كثيرة، ويمكن تلخيص هذه المزايا أو الفوائد على النحو التالي:

1.2. تحسين الأداء المالي: أثبتت البحوث التي أجريت في هذا المجال إلى وجود صلة حقيقية بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي الإيجابي(نويجي, 2018, ص. 212).

2.2. تقليل مخاطر وتكاليف التجارة: من شأن المشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية والجهود المبذولة لتحسين الظروف البيئية أن تخفض من حجم الغرامات والأحكام الصادرة ضد المؤسسات التي خالفت القانون، حيث أن المؤسسات التي تتعرض لغرامات نتيجة رفع دعوى قضائية ضدها يمكنها تخفيف الغرامات إلى حد كبير إذ ما ظهرت أنها تقوم بجهود مشتركة لتجنب المشاكل التي عرضتها لهذه الغرامات، كما أن المستهلكين يكونون على استعداد لتجاوز تلك الأخطاء عندما يتبين أن المؤسسة لم تقم بإجراء غير مسؤول عمدا نتيجة أفعالها، بل فعلت كل ما في وسعها لمنع المشكل من الحدوث(خويلدات, 2011, ص. 72).

3.2. تحسين سمعة المؤسسات: بناء على كفاءة الأداء وفعاليته وتقديم الخدمات بنجاح، والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية التي تتعامل بها هاته المؤسسات ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية والاهتمام بالاستثمار البشري(عوض, 2019, ص. 32). ويؤدي تطبيق المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية إلى تحسين وتعزيز سمعتها وصورتها إلى حد كبير مما يزيد من قدرتها التنافسية، فضلا عن مساعدتها بشكل كبير على اكتساب قاعدة زبائن أكبر من المؤسسات الأخرى أو الحفاظ عليها(Harkonen, 2017, p. 33).

4.2. تعزيز المبيعات وولاء العملاء :إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى إيلاء اهتمام خاص لعمليات الإنتاج وتأثيرها على البيئة، على الرغم من أن مؤسسات الأعمال يجب عليها أن تفي في المقام الأول بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل :الأسعار، نوعية السلع، توفيرها، سلامتها ومواءمتها،

وتظهر الدراسات استعدادا متزايدا للشراء أو عدم الشراء بسبب معايير أخرى قائمة على القيم مثل :التأثير المنخفض على البيئة لعدم استعمال مواد أو مكونات معدلة وراثيا.

5.2. زيادة الانتاجية والجودة :غالبا ما تؤدي الجهود التي تبذلها المؤسسات للاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال قوتها العاملة وعملياتها إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزيز الفعالية والكفاءة من خلال تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة العاملين في صنع القرار.

6.2. زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم: إن تطبيق المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يمكنها من خفض معدل دوران العمالة على المدى الطويل والاحتفاظ بالموظفين وكذلك اجتذاب موظفين ذوي خبرة عالية إلى المؤسسة وتقليل تكاليف التوظيف والتدريب، وكثيرا ما يتم تعيين الموظفين من المجتمع المحلي الذي تعمل فيه المؤسسة. وهذا هو السبب في أن قيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ستكون متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل(فهمي, 2015, ص ص. 103-104).

المطلب الرابع: اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية وعوامل نجاح تطبيقها في المؤسسات

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية من خلال عدة اتجاهات مختلفة حيث يتطلب نجاح المؤسسات في تطبيق مسؤوليتها الاجتماعية مجموعة من العوامل، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

1. اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية

ترتكز عملية نشر المسؤولية الاجتماعية على ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:

1.1. المساهمة المجتمعية التطوعية: تشمل التبرعات الخيرية والاستثمارات المجتمعية وبرامج التطوع طويلة الأجل في مجال التعليم والصحة(الحفيظي, 2019, ص. 186).

2.1. العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيم: تعتبر أفكار وآراء المسيرين ضرورية لنشر المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات باعتبارهم كرواد لهذه المؤسسات، من خلال العمل على تحسين ظروف العمل والاهتمام بالعاملين وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، والتقليل من المخلفات بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة(بلقايد وآخرون, 2019, ص. 215).

3.1. حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي: على الصعيد الداخلي تضع قيادة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الرؤية وتهيئ مناخا عاما يمكن العاملين من تحقيق توازن مسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، وعلى الصعيد الخارجي يقوم العديد من رؤساء الإدارات وكبار المديرين بمشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤدون هذه المبادرات(يحياوي ومراد, 2019, ص. 133).

ويمكن تلخيص اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-2): اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية

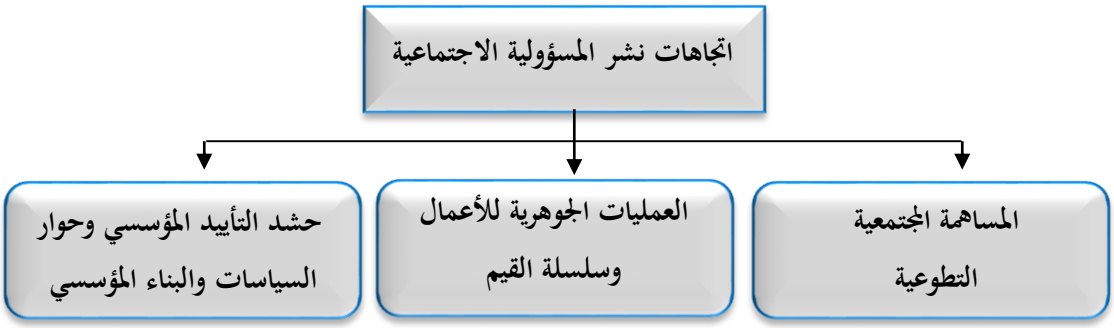

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

2. عوامل نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

لكي تنجح المؤسسات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية هناك العديد من العوامل الرئيسة التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج، وفي مقدمتها ما يلي:

- ضرورة توافر القناعة الكاملة من الإدارة العليا بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع والعاملين فيها والمستفيدين من خدماتها ومنتجاتها؛
- الحاجة إلى توفر رؤية مؤسسية واضحة لمجالات المسؤولية الاجتماعية ونشاطاتها، ووضع الخطط المستقبلية الملائمة واعتبارها سياسة واجبة الممارسة(كوشان, 2013, ص. 25)؛
- أن يصبح هذا النشاط جزءاً أساسيا من أنشطة المؤسسات يتم متابعته من قبل رئيس المؤسسة، كما يجب متابعة النشاط التجاري، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية؛
- يجب على المؤسسة أن تعين مسؤولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وأن يكون مرتبطا مباشرة بالإدارة العليا وتمنح له الصلاحيات المطلوبة، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، بالإضافة إلى أن يكون له دورا رئيسيا وفاعلا على مستوى المؤسسة؛
- من أكبر المعوقات التي تواجه مؤسسات الأعمال التي ترغب في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، أن هذه المؤسسات تريد الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تنمو على مر الأيام لتحقق مشاريع وبرامج كبيرة(جماعي وبن عبد العزيز, 2012, ص. 11)؛
- ضمان عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد بدايتها. لأن الكثير من البرامج الاجتماعية التي يتم الإعلان عنها تكون غير قادرة على الاستمرار لأن المسؤولين عنها غير قادرين على تطبيقها وفقاً لما تم الإعلان عنه. وقد يسهم ذلك في المستقبل في توقف البرنامج؛

- إجراء مراجعة بيئية لأثر مخرجات المؤسسة مع اعتماد السياسات الضرورية للتعامل مع الهدر والنواتج العرضية وترشيد استهلاك مصادر الطاقة وكل ما يتصل بالاستعمال الآمن لمنتجات المؤسسة المعنية؛
- الحرص على جعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها في المستقبل وعلى تغطية نفقاتها بنفسها حتى يتسنى لها الديمومة والبقاء، وحتى لا تصبح مركزا للتكاليف قد تلجأ المؤسسة إلى التخلي عنها في يوم من الأيام؛
- ضمان تنفيذ هذه البرامج بأداء قوي وبجودة عالية، وكأنها منتج تجاري يجب الاعتناء به وتقديمه بطريقة متميزة تسهم فعلاً في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه.

يمكن أن تساعد هذه العوامل مؤسسات الأعمال على أن تصبح لديها برامج اجتماعية يمكنها من خلالها خدمة مجتمعها والمساهمة في تنميته وتطويره، وأن تصبح جزءًا منه وتتجاوز رؤيتها تحقيق الأرباح إلى المشاركة الاجتماعية(فراح وعبد العزيز, 2021, ص.137).

المبحـــــــث الـثـالــث

ماهية المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

إن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل المؤسسات، ومن بينها البنوك الإسلامية وبالتالي فدورها ملموس ومؤسسي ويلزمها في إطار المرجعية الإسلامية بالقيام بمسؤوليتها الاجتماعية فهي تستند إلى التعاليم الإسلامية السامية، فالبنوك الإسلامية تهتم بتحقيق رسالتها وإبراز دورها الإيجابي في خدمة المجتمعات وزيادة رفاهيتها، ولذلك فهي بما لديها من إمكانيات وبرامج تنموية تعمل على تأدية واجبها من النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بهدف رعاية مصالح الناس والتيسير عليهم وتحقيق سعادتهم.

المطلب الأول: الإطار التاريخي للمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من ضمن مؤسسات المال والأعمال السباقة في تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية في النظم الاقتصادية والمالية في العصر الحالي، ذلك لأن فلسفة وجود هذه البنوك والتي أنشئت منذ بداية الستينيات من القرن الماضي، كانت ترتكز على أساس المساهمة في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال "تنمية التعاون والتكافل والإخاء بين أفراد المجتمع والمودعين والمستثمرين والعاملين. وبذلك يعد البنك الإسلامي هو أحد أدوات تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي"(فايدي, 2019, ص. 164)، علما أن التكافل الاجتماعي في حق البنوك الإسلامية، يعد مقابلا للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات المال والأعمال في المفهوم الغربي(عياش, 2010, ص. 6).

وما يؤكد تبني البنوك الإسلامية منذ نشأتها لمبدأ المسؤولية الاجتماعية، أن جاء اسم بنك ناصر الاجتماعي، والذي يعد من أوائل البنوك الإسلامية نشأة حاملا من خلال اسمه معنى المسؤولية الاجتماعية، بل إن القوانين التأسيسية لجميع البنوك الإسلامية تضمنت أهداف اجتماعية، فمثلا: بنك دبي الإسلامي، الذي أنشئ سنة 1975 الذي اعتبر أول بنك إسلامي، جاء في المادة 5 من عقد تأسيسه: "السعي إلى القيام بمجموع الخدمات والعمليات المصرفية التي تحرك رؤوس الأموال في المشاريع المختلفة من المجالات الحياتية، التي تعود على المجتمع بالربح، وتقديم كافة الخدمات ذات الصلة بما في ذلك الاستشارات والتوصيات و تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات المالية بالوسائل الحلال". كما تنص القوانين التأسيسية لعدد من البنوك الإسلامية الرائدة في العالم على " أن تعظيم الربح ليس هو الهدف الأساسي وليس من أخلاقياتنا رفع شعار التنمية الإسلامية السريع من ورائه، بل لابد من تحقيق مكاسب للمجتمع، لتصبح تلك المكاسب استثمارا تنمويا يتصدى لقضية التنمية بأبعادها المختلفة".

وفي الوقت الحالي، تضطر البنوك الإسلامية على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى. ويظهر هذا التوجه من خلال تقنين العمل الاجتماعي فيها، ومن أمثلة ذلك إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة مؤخرا لـ 13 معيارا، عُولج من خلالها موضوع المسؤولية الاجتماعية من: التزامات الشركاء (العملاء) ورفاه العاملين، والصدقات، والبيئة(بن لحسن وميلود, 2012, ص. 3).

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم مجالات أنشطة البنوك الاسلامية، فهي الجسر الذي تؤدي من خلاله دورها نحو المجتمع، فالمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية تبنى على أربعة أركان أساسية.

1. تعريف المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

إن المؤسسات البنكية الإسلامية تعمل على تحقيق الإنماء الجاد للأموال وفق شرع الله عز وجل، على اعتبار أن المال من المنظور الإسلامي لله عز وجل، حيث يعتبر الإنسان مستخلف فيه، وأنه يجب على الأفراد تحقيق الأهداف التي شرعها الله سبحانه وتعالى، وذلك عن طريق تيسير تداول الأموال والانتفاع بها والعمل على تحريكها وتوظيفها في خدمة الأفراد والمجتمع وفي الأنشطة التي أحلها الله عز وجل، فمفهوم المسؤولية الاجتماعية ليس غريباً على الفكر الإسلامي الذي اقترح نموذجاً للمسؤولية الاجتماعية أفضل من النموذج المقترح من طرف الفكر الغربي(Benhalima & Aziz, 2017, p. 83).

من هذا المنطلق، يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية على "أنها التزام تعبدي أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة البنوك الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عن طريق صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب المؤدية لذلك، بغية رضى الله سبحانه وتعالى والمساهمة في خلق التكافل والتضامن والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة"(الحنيطي, 2012, ص. 36). وتعرف كذلك "بأنها التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والأفكار والبرامج الاجتماعية، لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه (داخله أو خارجه) بهدف إرضاء الله، والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدم الاهتمام بمصالح مختلف الفئات"(سكاك وقريشي, 2019, p. 695). فهي جميع الأنشطة التي تقوم بها هذه البنوك للوفاء بالتزاماتها القانونية، والأخلاقية، الدينية، الاقتصادية، كوسيط مالي للأفراد والمؤسسات(Mallinb & al, 2014, p. 22). وعليه يمكن استخلاص ما يلي:

- ✓ أن المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي هي التزام تعبدي أخلاقي؛
- ✓ مشاركة البنك الإسلامي في الأنشطة الاجتماعية للوفاء بمختلف متطلبات المجتمع وتحسين رفاهية المجتمع؛
- ✓ غاية البنك من التزامه بمسؤوليته الاجتماعية هو نيل رضا الله تعالى؛
- ✓ يسعى البنك الإسلامي إلى الوفاء التزاماته تجاه المساهمين وموظفيه والمجتمع الذي يعمل فيه.

نلاحظ من التعاريف المذكورة أعلاه بشأن المسؤولية الاجتماعية أن أساس المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها البنوك الإسلامية يختلف إلى حد ما عن نظيره في مؤسسات المال والأعمال التقليدية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (2-2): جوانب اختلاف المسؤولية الاجتماعية ما بين الفكر الغربي والإسلامي

البيان	الفكر الغربي	الفكر الإسلامي
الهدف	تحقيق المنافع المادية في الآجل الطويل	تحقيق كافة المنافع في الدنيا والآخرة
مصدر التشريع	التشريع الحكومي وفكرة المصالح المتبادلة	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
موجبات التكليف	الظروف البيئية والاجتماعية	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
دوافع الالتزام	مبادئ وضعية (الإنسانية، الوصاية أو النظارة، أراء المصلحين)	قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي القائمة على الشريعة الإسلامية
العائد	الربح أو الخسارة	المنفعة الدنيوية والثواب في الآخرة
مجال التطبيق	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه

المصدر: محمد لطرش، جمال جعيل، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 243.

2. أركان المسؤولة الاجتماعية للبنوك الإسلامية

من خلال التعاريف السابقة فإن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية ترتكز على أربعة أركان أساسية تتمثل فيما يلي:

1.2. التكليف بالمسؤولية: يشير هذا الركن إلى أن مصدر التكليف هو الله سبحانه وتعالى، وذلك من خلال منهجه وشرعه الذي سنه لعباده للالتزام به في جميع معاملاتهم، وتتمثل أهمية هذا المنهج في البنك الإسلامي فيما يلي:

- ✓ وحدة المصدر وثبات أوامره وعدم التشتت في الالتزام أمام جهات مختلفة؛
- ✓ بيان طرق تنفيذ معاملات البنك في مختلف الأنشطة والمجالات؛
- ✓ تحقيق العدالة والتوازن بين مختلف الفئات المرتبطة بالبنك؛
- ✓ وجود الجزاء المقابل لأعمال البنك الإسلامي، ولهذا فإن التكليف يترتب عليه ركن الجزاء(بولصنام وغزازي, 2020, ص. 106).

2.2. دافعية الالتزام ومبادئ التطبيق: ويتمثل في قبول الملتزم –وهو البنك الإسلامي–للتكليف الموكل إليه والالتزام بأداء دوره الاجتماعي في المجتمع، من خلال وفائه بمسؤولياته الاجتماعية في مختلف المجالات تجاه الأطراف المتعددة، سواء داخل البنك أو خارجه. ولذلك فإن الالتزام يترتب عليه ركن مجالات المسؤولية الاجتماعية.

إن الدافع وراء التزام البنك الإسلامي بمسؤوليته الاجتماعية يقوم على إدراك مساهمي البنك والعاملين به لغايات وأهداف تداول الأمور كما حددها الله سبحانه وتعالى، وذلك رغبة منهم في تحقيق الأرباح والعوائد المادية في ظل الالتزام بالمنهج الذي حدده الله لعباده. ويساعد البنك الإسلامي على الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية التزامه بتطبيق بعض المبادئ والقواعد أهمها:

- **إتباع قاعدة الحلال والحرام:** لا يقبل البنك نشاطا إلا بعد التأكد من مشروعيته وتوافقه مع متطلبات الشريعة الإسلامية لمساعدة البنك على اختيار الأعمال والأنشطة والخدمات المشروعة والصالحة؛
- **وجود هيئة الرقابة الشرعية:** تساعد هذه الهيئة على تصحيح الأنشطة والخدمات التي تثار حولها الشكوك وتبحث عن مدى توافق النشاط أو الخدمة لمقتضيات الشريعة، وتساهم في بيان الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يمكن للبنك تقديمها؛
- **مبدأ الغنم بالغرم:** يلتزم البنك الإسلامي بتقييم الأموال وفقا لمبدأ الغنم بالغرم من أجل الاهتمام بنتائج الأعمال وما تحققه من عوائد وتركيز الخسارة على جانب واحد فيحدث الظلم؛
- **مبدأ لا ضرر ولا ضرار:** ويلزم هذا المبدأ البنك بضرورة الاهتمام بالأعمال والأنشطة والخدمات التي يقدمها، فلا ينتج عنها ضررًا يلحق به أو يلحق بأحد المتعاملين معه(العرابي وطروبيا, 2012, ص. 06).

3.2. مجالات المسؤولية الاجتماعية: تقيم البنوك الإسلامية علاقات متعددة مع مختلف عناصر المجتمع وفئاته. فتتشكل لديها علاقات مع الأفراد والجماعات والمؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات الحكومية والدولية، حيث أن طبيعة هذه العلاقات ليست فقط علاقات دائنية ومديونية كما هو الحال في البنوك التقليدية وإنما تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة الإسلامية، وعليه فإن للمسؤولية الاجتماعية مجالات وأبعاد يستند عليها البنك الإسلامي في عمله(السبعاوي, 2018, ص. 95).

4.2. التقييم والجزاء: يستند الجزاء إلى مدى التزام البنك الإسلامي بالوفاء بمسؤوليته الاجتماعية واتباع المنهج الذي خطه مصدر التكليف الله سبحانه وتعالى(بن زيدان وآخرون, 2019, ص 189).

الشكل رقم (2-3): أركان المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي

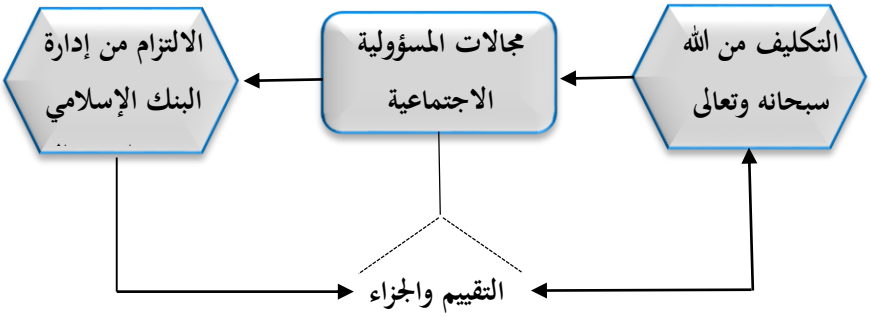

المصدر: مشتاق محمود خلف السبعاوي، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية وآفاق تطويره: في ضوء المسؤولية الاجتماعية الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 95.

المطلب الثالث: دوافع ممارسة البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية

يوجد العديد من القوى والعوامل الضرورية التي يجب الاهتمام بما يعمل على مساعدة البنوك الاسلامية على ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية، ومن أهمها نذكر:

1. تكوين الاتجاهات الايجابية لدى المسؤولين في البنك نحو أهمية المشاركة الاجتماعية

يكون ذلك من خلال توفير برامج التنمية الإدارية وبرامج التهيئة المبدئية التي تساعدهم على استيعاب أبعاد المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية خاصة في هذه العناصر:

- ✓ يجب على البنوك أن توازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية حتى تتمكن من الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية؛
- ✓ سيكون للتكاليف التي يتكبدها البنك نتيجة مساهمته في حل المشاكل الاجتماعية أثر إيجابي على مكانة البنك في المجتمع حتى على المدى الطويل؛
- ✓ ستؤخذ مساهمة البنك في حل المشاكل الاجتماعية بعين الاعتبار عند الحكم على كفاءة إدارة البنك؛
- ✓ هناك مسؤولية على البنك تجاه مختلف أصحاب المصالح وليس فقط تجاه المساهمين.

2. الاهتمام بالقضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمع يتكامل مع أعمال البنك

توجد العديد من المتغيرات التي تدعم هذا العامل لدى المسؤولين بالبنك، ومن أمثلتها:

- ✓ يعد عملاء البنك والمستفيدين من خدماته عنصرا هاما من عناصر المجتمع، وهؤلاء بدورهم لن يستمر تعاملهم مع البنك إذا لم يحافظ البنك على متطلبات واحتياجات المجتمع ويتفاعل مع مشاكله وأزماته؛
- ✓ يمثل المجتمع بمختلف مكوناته صاحب الفضل الأول في نشأة البنك وقيامه بمختلف أنشطته ومساعدته على تحقيق الأرباح، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على عناصره والاهتمام بمتطلباته وفاء لفضله في نشأة البنك واستمرارية نجاحه؛
- ✓ تشجيع الأفراد والمؤسسات في المجتمع على المشاركة في برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية وتوجيه أنشطتهم وتصرفاتهم لمساعدة البنك على الانتفاع منها للوفاء بمسؤوليته الاجتماعية، ويجب مراعاة هذا العامل لما له من أهمية كبرى من خلال ما يلي:
  - انتفاع البنك من خلال ما يقوم الأفراد والمؤسسات وأجهزة المجتمع بتقديمه من أفكار ومقترحات؛
  - التعاضد بين البنك والمؤسسات الأخرى من أجل المساهمة في إتاحة العديد من مجالات المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

3. تطوير وتنمية التوجيهات المصرفية بما يخدم أداء البنك لمسؤوليته الاجتماعية

إن مصادر هذه التوجيهات تتمثل في جانبين رئيسيين، الجانب الأول يمثل اللوائح والقوانين التي تنظم نشاط البنك على وجه الخصوص، وهي مجموعة القواعد والمبادئ التي يضعها مؤسسي البنك والتي تستند إليها الإدارة عند قيامها بمختلف العمليات والأنشطة وتتضمن:

- ✓ الهيكل القانوني للبنك والشكل الذي يتخذه لإنجاز أعماله والمؤسسات والهيئات التي يحق لها الإشراف والرقابة على البنك بالإضافة إلى الهيئات التوجيهية والاستثمارية التي يعود إليها البنك لما تستجد أعمال لها طابع خاص أو صفة مستحدثة أو مبتكرة؛
- ✓ أهداف البنك وأغراضه وعملياته المصرفية وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أنواعها؛
- ✓ إدارة البنك حيث تعين أعضاء مجلس الإدارة وتحدد الصورة العامة لتنظيم أعماله واختصاصاته كما تحدد أنشطة مختلف إداراته.

ولهذه القوانين واللوائح أثر كبير على مشاركة البنك في مجالات المسؤولية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها كما تحد هذه اللوائح والقوانين من بدء البنوك الإسلامية في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية ويجب تطوير هذا العامل لما له من أثر كبير على مدى وفاء البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية ذلك من خلال المتغيرات التالية:

- ✓ مساهمة القرارات التي يتخذها مجلس إدارة البنك الإسلامي من حين لآخر في تحديد طبيعة ونطاق البرامج والأنشطة التي يلتزم بها البنك الإسلامي؛
- ✓ تسهيل لوائح البنك وقوانينه لأداء أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية المتنوعة بما يحقق الأرباح للمساهمين مع مراعاة في نفس الوقت ظروف ومتطلبات أفراد المجتمع؛
- ✓ إقناع المساهمين بأن نجاعة البنك في أداء أنشطته وبرامجه المختلفة مرتبط بمدى خدمة المجتمع ولو أثر على أرباحهم في المدى القصير.

ويتمثل الجانب الثاني في البيئة المصرفية المحيطة بالبنك الإسلامي، حيث تمارس البنوك الإسلامية أنشطتها وتقدم خدماتها المختلفة في بيئة مصرفية متعددة الأنظمة مما يلقى عليها عبئًا كبيرًا في مثل هذه البيئة التي أنشئت البنوك فيها منذ زمن وتقدم خدماتها بناء على تجارب وخبرات متعددة. ولا تزال البنوك الإسلامية ترسي قواعد وتتلمس خطاها وتحتاج أن يؤيدها وتدعمها جهود مخططة ورغبة صادقة في نجاح هذه التجربة واستمرارها.

مما لا شك فيه أن هذه البيئة المصرفية التي يسيطر عليها البنك المركزي، والتي تتكون من العديد من البنوك التي تمارس أنشطتها منذ عشرات السنين لها تأثير كبير على أداء البنك الإسلامي لدوره، فهو من ناحية يريد تحقيق عوائد مناسبة لعملائه لأنهم ينظرون لعوائد البنوك الأخرى، ومن ناحية أخرى يريد المحافظة على أوامر الشريعة والتعامل فيما أحله الله وتكوين مجتمع متكامل ومترابط بحيث يصبح قدوة لغيره من المؤسسات والبنوك(المغربي, 2004, ص ص. 431-432).

4. تنمية وتطوير كفاءة الكوادر المصرفية في البنوك الإسلامية

تتطلب ممارسة المسؤولية الاجتماعية توفر العديد من المهارات للمشاركين في هذه الأنشطة، بصفة عامة هناك أربع أنواع من المهارات الأساسية يجب توافرها وتتمثل فيما يلي:

- ✓ المهارات العملية: وهي قدرة الأفراد على استعمال التفكير المنطقي ومبادئ البحث العلمي في اتخاذ القرارات ومعالجة القضايا والمشكلات التي تواجه البنك الإسلامي؛

- ✓ المهارات السلوكية: وهي مدى فهم الأفراد للعوامل الإنسانية التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم البعض وعلاقاتهم بمجتمعهم، وتوضيح تأثير ذلك على المشاكل التي تواجه البنك، كما تهتم المهارة بأن ينتهج الأفراد السلوك الديني عند القيام بأعمالهم، وذلك بالاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية من حيث الضوابط والنواهي الموجودة بها عند تناول المشكلات الاجتماعية التي يواجهها البنك الإسلامي؛
- ✓ المهارات الفنية والتطبيقية: وتشير إلى قدرة الأفراد على استخدام المعلومات والبيانات والحقائق المتوفرة، وكذلك الاستفادة من نتائج الممارسات السابقة في معالجة المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يتصدى لها البنك الإسلامي.

لذلك يجب على إدارة البنك الإسلامي ضمان توافر هذه القدرات والمهارات لدى الأفراد الذين المكلفين بممارسة أنشطة المسؤولية حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية بالشكل المناسب والكاف.

5. الدوافع التنموية

فضلا عن ما تم ذكره سابقا من حق المجتمع في المال المستخلف عليه الإنسان، فإن أحد دوافع ممارسة البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية هو تحقيقها للعديد من الإيجابيات التنموية، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ✓ ييسر عليها مهمة تأكيد تجاوبها مع آمال وآلام المجتمع، بما يساعد في تحرير الفقير من فقره ويلبي للمحتاج حاجته؛
- ✓ يجسد أهمية وأفضلية وسلامة انتشار هذه البنوك مما يجذب الانتباه إليها تأييدا لها وضمانا لنجاحها وتثبيتا لأقدامها؛
- ✓ تأمين حياة اجتماعية آمنة وصحية ومستقرة بشكل معقول للمحتاجين وحمايتهم من انحلال هويتهم الإسلامية لأسباب الضرورة إلى المعيشة؛
- ✓ يساهم في المحافظة على أوقات وقدرات أفراد المجتمع المسلم من خلال توجيههم، ليكونوا منتجين إيجابيين لمجتمعهم، لا عالة عليه أو على غيرهم؛
- ✓ يساهم في النهوض بالتنمية المستدامة وإيجاد حلول ناجحة للمشاكل الاجتماعية والمعيشية لأفراد المجتمع، وفي مراعاة مصالحهم الاجتماعية وتوفير الرخاء والرفاهية لهم؛
- ✓ يساهم في منع انتشار الطبقية والفقر والعوز والحرمان والأوبئة والأمية والبطالة بين أفراد المجتمع الواحد.

إن قيام البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية وفقا للدوافع السابقة يجعلها تحقق رسالتها الاجتماعية بشكل عقائدي وأخلاقي وإنساني ومادي ومعنوي وعادل وشامل، ولا شك أنها تستحق أن تكون أفضل مؤسسات مالية وتنموية أخرجت للناس، متعددة في أدوارها ومتميزة علميا وعمليا وعالميا في أعمالها وأنشطتها(فضالة, 2019,ص ص. 139-140).

المطلب الرابع: أهداف المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

يمكن القول أن هدف المسؤولية للبنك الإسلامي ينبثق من أهداف البنك وطبيعته المتميزة والتي تتلخص في:

- ✓ إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية؛
- ✓ تحقيق آمال وطموحات وتطلعات مالكي البنك وموظفيه؛
- ✓ إشباع حاجات ومتطلبات الأفراد المالية؛
- ✓ رعاية مصالح ومتطلبات المجتمع(المغربي, 2009, ص. 46).

وهكذا تتضح لنا أن الغاية الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية تتمثل في تحقيق رضا الله عن العمل الذي ينتجه البنك وما يلتزم به من أنشطة ومجالات، وذلك عن طريق بناء إطار فكري اجتماعي للبنك الإسلامي، والتعبير الفعلي عن هذا الإطار الفكري الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية مع الأفراد والجماعات والمؤسسات، بمعنى ترجمة الأفكار إلى واقع عملي(بيطار وفرحات, 2012, ص. 45).

من بين الدوافع التي تجعل البنوك الإسلامية تبني أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية المكاسب التي تعود عليها. ومن بين هذه المكاسب نجد ما يلي(يوسف, 2019, ص ص. 11-12):

- ✓ تعمل أنشطة البنوك المسؤولة اجتماعيًا على تعزيز علاقتها مع عملائها واكتساب عملاء جدد في المستقبل، كما أنها تساعد على كسب ثقة ودعم المجتمعات التي تعمل فيها من خلال تحسين صورتها، فهي تمنح للبنوك الإسلامية التي تمارس مسؤوليتها الاجتماعية انطباعا للجمهور بأنها لا تهتم بالربح فحسب، بل تسعى أيضا إلى تحقيق رفاه المجتمع وحماية البيئة؛
- ✓ تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية نتيجة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها، وبالتالي ارتفاع حجم أرباحها بسبب تقليل نفقاتها، وولاء العاملين لها وتفضيل المتعاملين لمنتجاتها وخدماتها المصرفية؛
- ✓ إن قيام البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية يعد بمثابة دعاية لهذه البنوك، لذلك فهي تعتبر أداة تسويقية لها تأثير على سلوك العملاء في المستقبل حيث تزيد من الثقة في مصداقية البنوك الإسلامية ومصداقية رسالتها ومبادئها، كما أن ممارسة البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية يكسبها ميزة تنافسية تسمح لها بالتفوق على منافسيها.

من خلال ما تم التطرق إليه نجد أن الفوائد والمكاسب التي تجنيها البنوك الإسلامية جراء تحمل مسؤوليتها الاجتماعية لا تقتصر عليها فحسب، بل تتجاوز إلى المكاسب العديدة التي تحققها للمجتمعات، لا تقتصر على النفع المادي فقط بل هي أكبر بكثير.

حيث يقتضي الالتزام الشرعي للبنوك الإسلامية أن أنشطتها لا تهدف إلى تلبية الاحتياجات المادية فقط، وإنما يهدف إلى تجسيد القيم الإسلامية في الواقع العملي وتحقيق المصالح الكمية للمجتمع من خلال الموازنة بين مصالح ومنافع كافة الأطراف ذوي العلاقة معها من مساهمين وموظفين ومستثمرين وممولين والمستفيدين من التمويلات والاستثمارات التي تقوم بها ومن الخدمات التي تقدمها، وبما يعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني ككل.

مما سبق نستنتج أن هناك بعدين للبنك الإسلامي، بعد اقتصادي مالي بمعنى أنها عبارة عن مؤسسة تقدم صيغ تمويلية وخدمات مالية وفق أحكام الشريعة الاسلامية، وبعد آخر اجتماعي لابد أن يوجد حتى تكتمل الصفة الشرعية للبنك الإسلامي، هذا البعد يدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية للبنك الاسلامي الذي يجب توفره ضمن أهداف البنك وأنشطته.

المبحـــــث الــرابـــع

الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية

هناك اهتمام كبير بممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فالبنك الإسلامي كمؤسسة تم تأسيسه في نطاق الشريعة الإسلامية، من المتوقع أن ينشط في إطار إسلامي بحت يستند إلى مبدأ العدالة الاجتماعية، وهذا ما يخلق بعدا جديدا للاقتصاد الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. حيث أن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام تشمل مجالات وأنشطة تؤدي من خلالها البنوك الإسلامية واجباتها وتحقيق أهدافها الاجتماعية.

المطلب الأول: الخدمات الاجتماعية في البنوك الإسلامية

يعتبر الهدف الاجتماعي من ضمن أهداف النظام المصرفي الإسلامي، فالبنوك الإسلامية يجب عليها أن تتبنى هذا الهدف من ضمن أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، فهي تقدم خدمات اجتماعية بدون مقابل وضمن ضوابط الشريعة الإسلامية، إيمانا منها بأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه في المجتمع انطلاقا من خصائص الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على أن المال لله عز وجل، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

1. جمع وتوزيع الزكاة:

تقوم البنوك الإسلامية بدور اجتماعي بارز في جانب جمع وتوزيع الزكاة في مصارفها الشرعية إعمالا لقوله: (**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**) (سورة التوبة: 60).

ويعتبر مورد الزكاة من أقوى دعائم إقامة وبناء مجتمع إسلامي عادل يضمن تأمين حياة كريمة لأفراده، ومن ثم فإن من بين خدمات البنك الإسلامي تحصيل أموال الزكاة عن طريق لجان أو صناديق تعد لهذا الغرض وتعمل على إنفاق الزكاة في مصارفها الشرعية المحددة لها(علي, 2019, ص. 90). وتنقسم مصادر الزكاة بالبنوك الإسلامية إلى ثلاثة مصادر رئيسية وهي: زكاة مال المساهمين وهي إلزامية الأداء، وزكاة مال المتعاملين مع البنك، أصحاب الودائع وغيرهم وهذه اختيارية الأداء، وزكاة مال من غير المتعاملين مع البنك(محارب, 2011, ص. 92)، وفيما يلي أهم ما تقدمه لجان وصناديق الزكاة من خدمات(الواحشي, 2016, ص.145):

- ✓ رعاية الطلاب الفقراء في مختلف مستويات التعليم؛
- ✓ مساعدة الأفراد لتوجيه الزكاة نحو مصارفها الشرعية؛
- ✓ تحفيز وتمويل الحرفيين وإقامة الصناعات الصغيرة؛
- ✓ المشاركة في مكافحة البطالة؛
- ✓ مساعدة منكوبي الحروب في الدول الإسلامية؛
- ✓ المساهمة في برامج محو الأمية وحل أزمة السكن؛
- ✓ رعاية الأرامل والأيتام؛

- ✓ إنشاء ودعم المرافق الصحية والمستوصفات.

2. خدمات القروض الحسنة

تمنح البنوك الإسلامية قروضا حسنة بدون فوائد وذلك في الحالات التي تحدده إدارة البنك ووفقا للشروط المحددة في لائحة القروض الحسنة للبنك، ويضع البنك الإسلامي السياسات والأهداف والإجراءات التي تكفل القيام بهذا النشاط بما يخدم الغرض منه لصالح الأفراد والبنك الإسلامي والمجتمع ككل، ويمكن للبنك الإسلامي أن ينشئ صندوق للقرض الحسن للقيام بالخدمات الاجتماعية، وفيما يلي أهم المجالات التي يمكن للبنك أن يمارس من خلالها نشاطه الاجتماعي في مجال منح القروض الحسنة:

- ✓ تقديم القروض الحسنة في حالات الزواج؛
- ✓ تقديم القروض الحسنة في حالات الدراسة والتعليم؛
- ✓ تقديم القروض الحسنة في حالات ترميم المباني؛
- ✓ تقديم القروض الحسنة في حالات المرض وإجراء العمليات الجراحية (بلبواب, 2017, ص. 173).

3. خدمات ثقافية وعلمية دينية

يعد البنك الإسلامي مركزا للإشعاع الثقافي والعلمي الإسلامي كونه يمثل تطبيقا عمليا للفكر الاقتصادي الإسلامي، ولأن نشاطه لا يقتصر فقط على معاملاته المالية والمصرفية، بل يشمل أيضا التأثير على المجتمع والمساهمة في التوعية الدينية، وإذ يؤدي إلى زيادة الوعي الديني بأهمية المنهج الاقتصادي الإسلامي من ناحية، وأهمية التعامل مع البنوك الإسلامية عوض البنوك التقليدية من ناحية أخرى، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى ازدياد عدد عملاء البنك وتنوع حاجاتهم ومطالبهم الأمر الذي ينعكس إيجابي على البنك الإسلامي نفسه، وفي الحقيقة يمكن اعتبار الخدمات الاجتماعية والثقافية والعلمية التي يقدمها البنك الإسلامي جزءا من تسويق البنك نفسه وترويج خدماته وأنشطته المصرفية. ومن أهم الخدمات الثقافية والعلمية التي يمكن أن تقدمها البنوك الإسلامية هي:

- ✓ المساهمة في تمويل المؤتمرات والندوات العلمية الإسلامية، مثل قيام البنك برعاية المؤتمرات والندوات المختصة بمناقشة موضوعات تتعلق بالاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية؛
- ✓ المساهمة في إنشاء المنظمات الدينية، كمراكز تحفيظ القرآن الكريم وبناء المساجد؛
- ✓ إنشاء المعاهد العلمية كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الذي قام البنك الإسلامي للتنمية بإنجازه، بهدف إجراء بحوث لتمكين الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية من الإنسجام مع الشريعة الإسلامية وتوفير التدريب المهني في النشاطات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية المختلفة؛
- ✓ المساهمة في تمويل إصدار الكتب والمجلات التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص؛

- ✓ تنظيم مسابقات إسلامية تسعى إلى حث طلبة العلم والمعرفة على تعميق معرفتهم الدينية، مثل مسابقات حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الديني والبحوث الاقتصادية والإسلامية(العجلوني, 2008, ص ص. 347-348).

نظرا لأهمية الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية واعتباره جزء لا يتجزأ من الأداء الكلي للبنك، ذهب العديد من الباحثين والعلماء المصرفيين والشرعيين إلى صياغة مجموعة من مؤشرات الأداء التي تهتم بدراسة وقياس الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في النقاط التالية:

- ❖ **مؤشر مساهمة البنوك الإسلامية في القروض الحسنة:** تعد المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية أكبر من مسؤولية البنوك التقليدية بسبب ما يلتزم به من قيم، وتعد القروض الحسنة من أهم البنود الاجتماعية التي تعكس إسلامية البنك الإسلامي والتزامه بهذا الجانب يبين مدى مساهمته في الربحية الاجتماعية، ويعكس هذا المؤشر نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية فكلما زادت هذه النسبة فإن ذلك يعني زيادة مساهمته في الربحية الاجتماعية، ويتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة الآتية:

(القروض الحسنة الممنوحة ÷ إجمالي حقوق الملكية) * 100

- ❖ **مؤشر مساهمة البنوك الإسلامية في التبرعات:** تعتبر التبرعات أحد أهم السمات التي ينبغي أن يتسم بها البنك الإسلامي إذا قصرت الزكاة المفروضة عن أداء هذا الدور سواء في البنوك التي تأخذ بمسألة توزيع الزكاة عن المساهمين أو تلك البنوك التي لا تأخذ بهذا الأمر، وبهذا فإن مالا تسدده الزكاة من المساهمة في الأنشطة الإنسانية والمعونة والخدمات الاجتماعية يمكن أن تقوم به التبرعات والصدقات العامة. ويقيس هذا المؤشر نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية من خلال ما تعلنه البنوك من تبرعات وصدقات، ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

(أموال التبرعات والصدقات ÷ إجمالي حقوق الملكية) * 100

- ❖ **مؤشر مساهمة البنوك الإسلامية في الزكاة:** يعبر هذا المؤشر عن نسبة ما يستحق من الزكاة على البنوك الإسلامية فهو يعكس الدور الذي تؤديه هذه البنوك في مجال حجم الزكاة المدفوعة، وذلك بالاعتماد على ما يتم نشره في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية لبيانات مقدار الزكاة المستحقة ويقاس كالآتي(عباده, 2008, ص ص. 204-205):

(الزكاة المستحقة ÷ إجمالي حقوق الملكية) * 100

- ❖ **مؤشر مساهمة البنوك الإسلامية في الوقف:** يعكس المؤشر حجم المخصصات الموجهة نحو الوقف وهو ما يعكس الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في مجال إدارة أموال الوقف، والعلاقة التالية تبين كيفية حسابه:

(الأموال المخصصة للوقف ÷ إجمالي حقوق الملكية) * 100

❖ **مؤشر الإنفاق على الدور الاجتماعي:** يعكس هذا المؤشر مدى اهتمام البنوك الإسلامية بخدمة مجتمعاتها، من حيث حجم الإنفاق على مختلف المجالات الاجتماعية لهذه البنوك بالنسبة لإجمالي تكاليفها، ويقاس بالطريقة التالية(مقاتل, 2023, ص. 92):

(إجمالي تكاليف الخدمات الاجتماعية ÷ إجمالي التكاليف) * 100

المطلب الثاني: أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

تعمل المسؤولية الاجتماعية على حصر جميع الأنشطة والمجالات التي يتعامل معها البنك، وهناك أنشطة أخرى تعد من أساسيات العمل ومستلزماته، ولا يمكن التخلي عنها لضمان أداء الأعمال، وفيما يلي سيتم ذكر أهم الأنشطة والمجالات التي يمكن للبنوك الإسلامية أن تتبناها للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة، وكذلك التطرق إلى أهم المشاكل التي تواجهها هذه البنوك عند تطبيقها لمسؤوليتها الاجتماعية.

1. أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي تجاه المساهمين: من بين الأنشطة التي يتبناها البنك الإسلامي اتجاه المساهمين نجد(بسبع وتشيكو, 2019, ص ص. 191-192):

- ✓ العمل على تنمية حقوق الملكية باستمرار، وتطوير مجالات الاستثمار وإعدادها؛
- ✓ تحقيق المركز التنافسي المناسب للبنك؛
- ✓ الاهتمام بآراء ومقترحات المساهمين، والسماح لهم بمتابعة أعماله والاطلاع على مختلف البيانات؛
- ✓ تنمية حصة البنك ضمن القطاع المالي في الاقتصاد؛
- ✓ بناء السمعة الطيبة ورسم الصورة الذهنية المقبولة في المجتمع.

2. أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي تجاه العاملين: تتمثل هذه الأنشطة في(أبو جامع ووافي, 2016, ص. 11):

- ✓ الاهتمام بنظام وخطط المعاشات؛
- ✓ إعداد برامج الرعاية الصحية للعاملين؛
- ✓ الاهتمام بنظام الحوافز والمكافآت المتبع في البنك؛
- ✓ نشر روح التعاون والترابط بين العاملين؛
- ✓ ملاءمة بيئة العمل بما يتعلق بالأثاث ومعدات العمل؛
- ✓ ملاءمة العمل فيما يتعلق بالتهوية والإضاءة.

3. أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي تجاه المتعاملين معه: تتمثل فيما يلي(العمري ومهاوات, 2017, ص. 256):

- ✓ تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات للمودعين؛
- ✓ العمل على تحقيق رضا المودعين على العائد المحقق؛
- ✓ تقديم الخدمة للمتعاملين في المكان المناسب لهم؛

- ✓ تيسير تقديم الخدمات في الوقت المناسب للمتعاملين؛
- ✓ الاهتمام بآراء ومقترحات المتعاملين؛
- ✓ المحافظة على شرعية وسلامة الخدمات المقدمة.

4. أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي تجاه المجتمع: من بين الأنشطة التي يتبناها البنك الإسلامي اتجاه المجتمع نذكر ما يلي (المغربي, 2004, ص. 439):

- ✓ دراسة الحالات المستحقة للقرض الحسن؛
- ✓ بيان أغراض منح البنك للقروض الحسنة؛
- ✓ التوسع في إنشاء لجان وصناديق الزكاة التابعة للبنك؛
- ✓ إنفاق مصاريف الزكاة على أفضل وجه؛
- ✓ المشاركة في إقامة وإعداد الندوات والمؤتمرات الإسلامية؛
- ✓ بيان الجهات والأجهزة الاجتماعية التي يساهم البنك في إنشائها وتمويلها؛
- ✓ تقديم الإعانات والتبرعات والمساعدات للمؤسسات التعليمية والصحية والمساجد؛
- ✓ المساهمة في مواجهة انتشار الأمراض والأوبئة ومواجهة أزمة الإسكان؛
- ✓ إعداد مسابقات لحفظ القرآن الكريم وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية؛
- ✓ المساهمة في مواجهة أزمة الإسكان وفي برامج محو الأمية.

عند اختيار أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي هناك اعتبارات يجب مراعاتها من أهمها(المغربي, 2004, ص ص. 439-440):

- ✓ يجب أن تكون عملية تحديد الأنشطة والمجالات شاملة ومعنية بالتفاعل بين مختلف الأطراف التي يخدمها البنك الإسلامي والتي تؤثر في نشاطه؛
- ✓ أن تتسم عملية تحديد الأنشطة والمجالات بالمرونة وذلك مع مراعاة ظروف التغير الاجتماعي في المستقبل قدر الإمكان بحيث يكون تدخل البنك قادرا على التصرف مع بدائل المستقبل المتوقعة؛
- ✓ ينبغي أن تكون عملية تحديد الأنشطة والمجالات مستمرة فتتم مراجعة تلك الأنشطة كل فترة زمنية معينة؛
- ✓ يجب أن يكون التعبير عن تلك الأنشطة والمجالات بشكل كمي كلما كان ذلك ممكنًا كما ينبغي التعبير عنها بشكل زمني (ربع سنوي / نصف سنوي / سنوي)؛
- ✓ أن ما يقدمه البنك الإسلامي قد يخدم أكثر من طرف في الوقت نفسه؛
- ✓ أن يكون تدخل البنك الإسلامي واعتماده لأحد المجالات في شكل التزامات حكومية أو لخدمة الوظيفة الاقتصادية أو التزام قانوني أو تطوعي أو مزيجا من بعضها أو جميعها؛
- ✓ قد تكون مساهمة البنك الإسلامي في أحد المجالات ببعض أو بكل الأساليب التالية: بالأفكار أو بالأموال أو بالمعدات أو بالأفراد.

حيث تواجه البنوك الإسلامية العديد من المشاكل في أدائها لأنشطتها الاجتماعية والتكافلية، فالبنوك الإسلامية حديثة العهد مقارنة بغيرها من البنوك الأخرى، والكثير منها لا يقوم بتأدية دوره الاجتماعي بسبب وجود هذه الصعوبات، ونوجز فيما يلي عددا من الصعوبات التي تواجهها هذه البنوك عند قيامها بدورها الاجتماعي والتكافلي(الحكيم, 2014, ص ص. 40-41):

- ✓ صعوبة العثور على الموارد اللازمة لتمويل القروض الحسنة، وغياب الوعي لدى المستفيدين من هذه القروض، مما يجعلهم ملتزمين بردها إلى البنك عند تحسن أوضاعهم حتى يتمكن البنك بإعادة إقراضها إلى غيرهم من المحتاجين؛
- ✓ قيامها بمهمة دفع الزكاة دون سند قانوني، وبذلك تزيد من المسؤولية الملقاة عليها في التنبيه على ضرورة الالتزام بهذه الفريضة، ودورها في التعرف على من يستحق هذه الزكاة من ضمن الأصناف الثمانية المستحقة لهذه الزكاة ومن ثم الوصول إليها؛
- ✓ عدم تركيز ثقة المزكين في هذه البنوك بصفتها الجهة المسؤولة عن هذا الدور، وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم الإفصاح بشفافية عن هذا النشاط حيث تصبح هناك ثقة، وبالتالي الإقبال على تقديم أموال الزكاة لهذه البنوك لتمكينها من أداء دورها؛
- ✓ ما يلصق بهذه البنوك من شبهات حول تمويلها لبعض الجماعات الإسلامية، من خلال منح أموال الزكاة لأسر الشهداء والمصابين في عمليات المقاومة المشروعة، مما يعيق من حصولها على بعض الموارد المهمة لكل من صندوقي القروض الحسنة والزكاة.

وعليه يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها التزام تجاه مختلف الأطراف في المجتمع، فإنها تحظى بقدر كبير من الأهمية على مستوى البنوك الإسلامية، بحيث يسعى البنك الإسلامي لتعزيزها من خلال تقديمه للعديد من الخدمات الاجتماعية وممارسة أنشطة ومجالات تمكنها من قيامها بدورها الاجتماعي.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح البنوك الإسلامية في أداء مسؤوليتها الاجتماعية

يمكن القول أن أهمية البنوك الإسلامية تبرز من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية في إحداث التنمية وتفعيلها والإسراع بها بالطرق الآتية(الزيود وآخرون, 2014, ص. 381):

- ❖ **تفعيل القرض الحسن:** القرض الحسن يعتبر من أهم طرق تفعيل المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية وقد بدأ مؤخراً الحديث عن فكرة صناديق القروض الحسنة، وهي إحدى أهم الوسائل لأداء البنوك الإسلامية لوظيفتها الاجتماعية. ومع اختلاف الخبراء حول هذه الصناديق بين المؤيدين والمعارضين حيث أكد المؤيدين وجود فجوة في القطاع المالي الإسلامي في عدد من الدول الإسلامية وأن مواجهتها لا تتم إلا من خلال تفعيل القرض الحسن حيث أصبح من الضروري الحفاظ على الاستقرار المالي للجميع، فهو ليس مجرد طريقة للدعم والإغاثة، كما ونبه الجانب المؤيد إلى أن القرض كي يؤدي وظيفته يجب توجيهه إلى من هم في أمس الحاجة إليه وليس للمؤسسات المالية واقترح أيضا أن تكون المؤسسات الخيرية مقترضة للمال، وأن تضمن السداد على أن تستثمر المال ثم تتصدق بربعه أو إقراضه للمحتاجين، وتستطيع البنوك المساهمة في تعزيز هذه الآلية عن طريق تقديم تسهيلات قصيرة المدى

للمؤسسات الخيرية ويضمن صندوق مكافحة الفقر هذه القروض، وبالتالي فإن تطبيق هذه الآلية يقلل من المديونية ويعزز الطلب والتوظيف وهذا ما يدفع للنمو والازدهار والرخاء الاقتصادي، قد يكون المقترضون عملاء أو مساهمي البنك وهذا ليس مشكلة فالأهم هو تكاثف المجتمع وتحمل المؤسسات المالية الإسلامية مسؤولياتها في هذا المجال. حيث أن برامج الإقراض على سبيل الإحسان تعتبر علاج ناجع للكثير من المشاكل الاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الفقر ومساعدة المحتاجين وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع وتهيئة بيئة عادلة يقل فيها الاحتكار والاكتناز وتضييق الثغرة بين الميسورين والمعسرين.

- **الخدمات الاجتماعية:** وتشمل كل تكاليف الأداء التي تسعى إلى مساهمة البنك في خدمة المجتمع متضمنة بذلك التبرعات ودعم المؤسسات الخيرية والتعليمية والثقافية والرياضية، المساهمة في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي وتدريب الطلبة ومشاريع التوعية الاجتماعية، وكذلك صندوق التأمين التبادلي.
- **المشاركة في حماية البيئة:** وتتضمن جميع تكاليف الأداء الاجتماعي التي تؤدي إلى حماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة ضمن نطاقه الجغرافي، حيث تسعى جاهدة إلى استبعاد الضرر الذي يلحق بالبيئة المحيطة مثل منع التدخين داخل مباني البنك، منع تمويل منتجات التبغ والسجائر وتقليل استعمال الورق بالاعتماد على البريد الالكتروني، وعدم تمويل السيارات العتيقة بسبب تأثيرها على البيئة.

ويتطلب نجاح البنوك الإسلامية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تلبية مجموعة من الشروط أهمها(جرادات وأبو الحمام, 2014, ص ص. 241-242):

- ✓ ضرورة التقيد الكامل بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قولا وفعلا وكذلك شكلا ومضمونا، والتزامها بمبادئ الإسلام في تكوين رأس مالها وفي انتقائها لموظفيها، وتنظيماتها ولوائحها وفي طريقة تعبئتها لمواردها وكذلك في أساليب توظيفها لأموالها؛
- ✓ الوضوح الفكري لمهمة البنك الإسلامي ووظيفته لدى كل العاملين في البنك من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي؛
- ✓ الاختيار الدقيق لقيادات البنك بحيث تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المسلمة الواعية المؤمنة بمهمتها؛
- ✓ توفر الوعي الاستراتيجي عند قيادات البنك بالمستوى الذي يقابل عظمة المهمة التي يقومون بها؛
- ✓ التخطيط الواضح للأهداف من جانب قيادات البنك والقيام ببرامج العمل اللازمة لتحقيقها؛
- ✓ التقييم المستمر للأداء والنتائج؛
- ✓ نشر وحدات البنك على مستوى الأحياء قدر الإمكان؛
- ✓ إجراء بحوث ميدانية باستمرار لاستشراف الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية، والتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذا الدور وتحقيقه.

المطلب الرابع: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك

تتم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي من خلال نماذج ونظريات توفر أساسا منطقيا للتأثيرات الإيجابية والسلبية التي قد تحدثها المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، حيث أشير إلى أن المسؤولية لاجتماعية قد يكون لها تأثير على الأداء المالي إذ توجد عدة نماذج ونظريات توضح هذا التأثير، فالعلاقة بين هذين المتغيرين تعتبر أمرا بالغ الأهمية ومن الضروري فهم هذه النظريات وفيما يلي سيتم التعرض إلى النماذج والنظريات المركزية التي تشرح العلاقة بين المتغيرين(كاظم, 2022, ص ص. 67-69).

- **نظرية أصحاب المصالح للبنك:** وتساعد هذه النظرية على فهم بعض النماذج المتعلقة بالأثر الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، حيث يتم تعريف أصحاب المصالح على أنهم أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بسلوك البنك. [ضمن هذا التعريف تشمل المجموعات النموذجية التي يشار إليها باسم أصحاب المصلحة الزبائن والموظفين والموردين والمجتمعات المحلية والحكومات والمساهمين وحتى البيئة]، وترى هذه النظرية أن البنوك لا ينبغي لها أن تركز فقط على تعظيم أرباح المساهمين، بل ينبغي لها أيضا أن تأخذ في الاعتبار أصحاب المصالح الآخرين.
- **فرضية المقايضة:** توضح كيف يمكن لأنشطة المسؤولية الاجتماعية مثل العمل الخيري وتنمية المجتمع وحماية البيئة أن تستنفذ جزءا من رأس مال البنك وموارده الأخرى، مما يجعله في وضع غير موات نسبيا مقارنة بالبنوك الأقل نشاطا اجتماعيا، ونتيجة لذلك فإن الأداء الاجتماعي القوي للبنك قد يقلل من أدائه المالي مقارنة بمنافسيه، ووفقا لهذه الفرضية فإن التكاليف الإضافية التي يعوّل عليها تحقيق مستوى أعلى من الأداء الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) يتم خصمها من صافي الربح، وهذا ما يقلل من مستوى الربح ومؤشرات الأداء المالي الأخرى.
- **فرضية التأثير الاجتماعي:** تفترض أن تلبية توقعات مجموعات أصحاب المصالح المختلفة سيؤدي إلى أداء مالي أفضل والعكس الصحيح، مما يؤكد على التعامل مع أصحاب المصالح بطريقة استباقية بدلاً من اتباع نهج أكثر استجابة لإدارة أصحاب المصالح، إذ أن هناك جدل قائم حول أن الفشل في تلبية توقعات مختلف الأطراف غير المالكة للأسهم سيؤدي إلى مخاوف السوق والتي بدورها ستزيد من علاوة مخاطر البنك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة التكاليف و/أو الخسائر وتخفض فرص الربح، لذلك فإن الوفاء بالالتزامات الضمنية لأصحاب المصالح الأساسيين يعزز سمعة البنك بطريقة لها تأثير إيجابي على أدائه المالي وعلى العكس من ذلك فإن خيبة أمل هذه المجموعات قد يكون لها تأثيرا سلبيا.
- **إدارة أصحاب المصلحة:** أدت نظرية أصحاب المصلحة إلى الاعتراف بضرورة توجيه الاهتمام الإداري إلى توقعات أصحاب المصلحة لمنع التأثير السلبي وتعزيز التأثير الإيجابي على أداء البنك، خاصة وأنه يمكن أن تشكل إدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة الأساسيين التي يطلق عليها إسم "إدارة أصحاب المصلحة" موارد غير ملموسة

ومعقدة اجتماعيا قد تعزز قدرة البنك على التفوق على المنافسين من حيث بناء القيمة على المدى البعيد، بالتالي هذا يمكن أن يؤدي إلى تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

- **العرض القائم على الموارد:** ترى النظرية القائمة على الموارد أن البنوك تمتلك الموارد والقدرات والكفاءات التي تمكنها من اكتساب ميزة تنافسية، ويمكن أن تستمر هذه الميزة التنافسية لفترة طويلة اعتمادا على قدرة البنك على الحماية من تقليد الموارد أو نقلها أو استبدالها، حيث توفر وجهة النظر القائمة على الموارد للبنك منظورا نظريا ممتازا لشرح كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية في البنوك أن تؤدي إلى أداء مالي أحسن، لأنها تدرك صراحة أهمية المفاهيم غير الملموسة مثل ثقافة البنك والسمعة في خلق ميزة تنافسية استراتيجية، إذ يقترح منظور السمعة فيما يتعلق بالنشاط التجاري أن إجراءات المسؤولية الاجتماعية قد تساهم في بناء صورة إيجابية مع مجموعات أصحاب المصالح، والتي من بينها العملاء والمستثمرين والموردين وأن الآثار الناتجة عن هذا المنظور هو أن البنوك ذات السمعة الجيدة قد تحسن وصولها إلى رأس المال أو جذب موظفين أفضل أو زيادة تحفيز الموظفين الحاليين مما قد يؤدي بدوره إلى تحسين الأداء المالي.

خلاصة

إن المسؤولية الاجتماعية تعد عنصرا أصيلا في ثقافة البنوك الإسلامية التي تستمد شرعيتها من القوانين والنظم الإسلامية، والتي تهدف إلى تحقيق رضا الله فيما تنتهجه وما تلتزم به من أنشطة، وذلك من خلال بناء إطار فكري اجتماعي والتعبير الفعلي عنه بالعلاقات الاجتماعية مع الأفراد والجماعات والمؤسسات، بمعنى ترجمة الأفكار إلى واقع عملي. حيث أن قيام البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية مع تحمل تبعاتها ومراعاة متطلباتها يعد واجبا تعبديا أخلاقيا تجاه المجتمعات المتواجدة فيها، لذا لابد أن يكون للبنوك الإسلامية دورا متميزا على الساحة البنكية، كما أن توسع الصناعة البنكية الإسلامية لا يعد نجاحا كاملا مادامت الصناعة لا تهتم الاهتمام الكافي بما يعرف اليوم بالمسؤولية الاجتماعية. لذلك أصبحت البنوك الإسلامية تولي عناية كبيرة للخدمات الاجتماعية، ويبرز هذا التوجه من خلال تقنين العمل الاجتماعي ومن أمثلة ذلك إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة عددا من المعايير التي تعالج المسؤولية الاجتماعية.

ويعد الاهتمام بالخدمات الاجتماعية واجبا أخلاقيا لكنه أيضا أحد وسائل تحسين الإنتاجية وتعظيم الأرباح، فقد دلت الأبحاث العلمية أن البنوك الأكثر إرهاقا في حساسيتها لبيئتها الاجتماعية قد استطاعت أن تكون أكثر ربحية.

وهذا ما سيتم التأكد منه في الفصل الثالث عن طريق إسقاط كل ما سبق على مجموعة من البنوك الإسلامية العربية، من خلال إجراء دراسة قياسية حول تأثير ممارسة المسؤولية الاجتماعية على بعض من مؤشرات أدائها المالي.

الفصل الثالث

تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية العربية

تمهيد

تسعى العديد من البنوك الإسلامية العربية إلى البحث عن سبل الرفع من قدرتها التنافسية وتحسين أداءها المالي، وبناءا على الدراسات الحديثة في هذا الموضوع فقد تم التوصل إلى أن هناك معايير غير مالية يمكن الاعتماد عليها للرفع من الأداء المالي للبنوك الإسلامية وتحسين تنافسيتها، إذ تتمثل هذه المعايير في المسؤولية الاجتماعية للبنوك حيث تم إجراء عدة دراسات على مستوى عدة دول توصلت إلى إمكانية المسؤولية الاجتماعية على تعظيم الأرباح، وعليه سنحاول في هذا الفصل الكشف عن علاقة تطبيق المسؤولية الاجتماعية بربحية البنوك الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المتعلقة به، تم الاستعانة بمنهج السلاسل الزمنية المقطعية، وقد تم تطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الإسلامية العربية خلال الفترة (2012-2021).

وتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: تقديم البنوك الإسلامية محل الدراسة**
- **المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية محل الدراسة**
- **المبحث الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية محل الدراسة**
- **المبحث الرابع: دراسة قياسية لتأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نماذج بيانات بانل**

المبحـــــــث الأول

تقديم البنوك الإسلامية محل الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة ولاختبار فرضياتها فقد تم اختيار مجموعة من البنوك الإسلامية من دول عربية مختلفة، حيث تتكون هذه المجموعة من ثمانية بنوك وسيتم في هذا المبحث تقديم هذه البنوك.

والجدول الموالي يوضح البنوك محل الدراسة وفق البلد.

الجدول رقم (3-1): البنوك الإسلامية محل الدراسة وفق البلد

البلد	البنك	الرمز	السنوات
الأردن	البنك الإسلامي الأردني	Jordan Islamic Bank (JIB)	2012-2021
	البنك العربي الإسلامي الدولي	Islamic International Arab Bank (IIAB)	2012-2021
	بنك صفوة الإسلامي	Safwa Islamic Bank (SIB)	2012-2021
السعودية	بنك الراجحي	Al Rajihi Bank (RJHB)	2012-2021
	بنك الجزيرة	Al Jazeera Bank (JB)	2012-2021
قطر	بنك قطر الإسلامي	Qatar Islamic Bank (QIB)	2012-2021
فلسطين	البنك الإسلامي الفلسطيني	Palestinian Islamic Bank (PIB)	2012-2021
	البنك العربي الإسلامي	Arab Islamic Bank (AIB)	2012-2021

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الأول: البنوك الإسلامية الأردنية

يعد كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة من أبرز البنوك الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية في العالم العربي، فهي تعتمد على مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف.

1. البنك الإسلامي الأردني

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، باشر عمله في 1979/9/22 برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليونين (2) دينار من رأسماله المصرح به البالغ ملايين (4) دينار أردني، كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في الأول من شهر جويلية لعام 2010.

يقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة 80 فرعا و28 مكتبا والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة الأردنية، إضافة إلى مكتب البوندد، كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن 256 جهازا. ويعمل في البنك الإسلامي حوالي 2440 موظفا وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، واستطاع البنك أن ينمو نموا متصلا وسريعا وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية، إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجا متميزا في الاقتصاد الإسلامي، وتتبنى رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال(https://www.jordanislamicbank.com). وتتمثل رسالة البنك في(البنك الإسلامي الأردني, 2021, ص. 11):

- ✓ الالتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة؛
- ✓ الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين ومتمولين وموظفين؛
- ✓ السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية، والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماتنا المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار التزامنا بمنهجنا الإسلامي.

2. البنك العربي الإسلامي الدولي

تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997، وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 30/ 03/ 1997، وبدأ البنك بممارسة أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال عام 1418 هجري، الموافق للتاسع من شباط عام 1998، واليوم يعد البنك العربي الإسلامي الدولي واحدا من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن والمنطقة. وتتمثل رؤية ورسالة وقيم البنك في:

- ❖ **الرؤية:** أن يكون البنك العربي الإسلامي الدولي المؤسسة المصرفية الإسلامية الرائدة في العالم العربي؛
- ❖ **الرسالة:** تحقيق الريادة في الأسواق المختارة من خلال تقديم أفضل الخدمات المالية والمصرفية وأكثرها حداثة للعملاء وفقا للشريعة الإسلامية السمحاء، يقدمها كادر بشري مؤهل تأهيلا عاليا يتحلى بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية ويعمل في بيئة محفزة، مدعوما بتكنولوجيا متقدمة وقنوات توزيع كفؤة لتحقيق نتائج مالية متقدمة ومتفوقة؛
- ❖ **القيم:** الأمانة والصدق مع النفس ومع الآخرين، السعي دائماً للتميز والصدق في الوعود، الالتزام بالأسس والأحكام الشرعية الإسلامية في جميع الأعمال، الالتزام بالحاكمية المؤسسية وبالمسؤولية الاجتماعية(البنك الإسلامي العربي الدولي, 2021, ص. 12).

3. بنك صفوة الإسلامي

بنك صفوة هو شركة مساهمة عامة ومرخص من البنك المركزي الأردني لممارسة وتقديم الأعمال والخدمات المصرفية الإسلامية وفقا لقانون البنوك وقانون الشركات، يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة

على أساس غير ربوي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها 40 فرعا والشركة التابعة، ويخضع البنك في أعماله لأحكام قانون البنوك النافذ، يبلغ رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 100 مليون دينار موزعة على 100 مليون سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد. وفيمايلي رؤية ورسالة وقيم البنك:

- **الرؤية:** ريادة العمل المصرفي الإسلامي لخدمة جميع أطياف المجتمع؛
- **الرسالة:** تقديم خدمات متميزة ومبتكرة نابعة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، تهدف إلى بناء شراكة دائمة وتحقيق أفضل منفعة لجميع الأطراف؛
- **القيم:** خدمة متميزة، روح فريق واحد، التفاني في العمل، الإبداع والمبادرة(بنك صفوة الإسلامي, 2021, ص. 8).

المطلب الثاني: البنوك الإسلامية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول السباقة إلى إرساء قواعد المالية الإسلامية، فهي تحتل موقع الصدارة بوصفها أكبر سوق للتمويل الإسلامي على الصعيد العالمي إذ شهد العمل المصرفي الإسلامي في المملكة نموا سريعا خلال السنوات الماضية، ويعد بنك الراجحي والجزيرة من أكبر البنوك الإسلامية في المملكة.

1. بنك الراجحي

تأسس بنك الراجحي سنة 1957 وهو أحد أكبر البنوك في العالم بإجمالي أصول يبلغ 710 مليار ريال سعودي، ورأس مال مدفوع 40 مليار ريال سعودي (10.66 مليار دولار أمريكي) وقاعدة موظفين تزيد عن 9300 (موظف وموظفة)، ويقوم البنك بتقديم خدماته الاستثمارية والمصرفية عن طريق مجموعة من القنوات البنكية التقليدية والحديثة من أجل ضمان راحة عملائه وتسيير معاملاتهم، تضم هذه الشبكة ما يقارب 551 فرعا من بينها 157 فرعا نسائيا و 5006 جهاز صراف آلي وحوالي 84000 نقطة بيع منتشرة في جميع أنحاء المملكة، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها إلكترونيا وعبر الهواتف النقالة الذكية، هذا وللبنك أعمال مصرفية إسلامية خارجية يقوم بها عن طريق فروعه الخارجية من خلال 10 فروع في المملكة الأردنية الهاشمية و فرعين اثنين في دولة الكويت بالإضافة إلى 18 فرعا آخرا يتواجد بماليزيا. ويخضع عمل بنك الراجحي لمجموعة من القواعد الأساسية التي تعتبر الخطوط العريضة المنظمة لنشاطاته البنكية والاستثمارية، وتتمثل أساسا في:

- **الرؤية:** أن نكون مؤسسة مصرفية رائدة وموثوقة نقدم حلولا مالية مبتكرة لتحسين جودة الحياة للناس في كل مكان؛
- **الرسالة:** أن نكون أكثر البنوك نجاحا محليا وعالميا من خلال خدمات متميزة ووسائل تقنية حديثة وموظفين أكفاء ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- **القيم:** النزاهة والشفافية، التواضع، الجدارة، الشغف بخدمة العملاء والتركيز على إيجاد الحلول، الإبداع، خدمة المجتمع(https://www. alrajhibank.com).

2. بنك الجزيرة

تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (46) الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1395هـ (21 يونيو 1975). وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976 بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، وفي عام 1992 بدأ البنك عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال خلال سنتي 1992 و1994، وفي عام 1998 اتخذ مجلس إدارة البنك قرارا استراتيجيا بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة، ولضمان ذلك قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد من توافقها مع أحكام الشريعة. وفي سنة 2002 نجح البنك في تحويل جميع فروعه للعمل بمقتضى أحكام الشريعة وبدأ في قطف نتاج هذا الجهد الكبير والتحول الاستراتيجي والتميز الخدماتي محققا نموا عزز وجوده وصورته في السوق المصرفي. وقام البنك بإطلاق برنامجه "خير الجزيرة لأهل الجزيرة " خلال سنة 2006 وفي سنة 2007 نجح البنك بفضل الله في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل مع ما يتوافق وأحكام الشريعة، وفي ذات العام شهد البنك زيادة رأسماله المدفوع ليصبح 3 مليار ريال سعودي جاءت جميعها من الأرباح المحققة، وخلال شهر أبريل 2018 أعلنت هيئة السوق المالية الموافقة على طلب بنك الجزيرة زيادة رأس ماله عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة 3 مليار ريال لزيادة رأس ماله من 5 مليار إلى 8 مليار ريال سعودي، حيث يتمتع بنك الجزيرة حاليا بشبكة واسعة من الفروع تصل لعدد 94 فرعا وقسما نسائيا في مناطق المملكة المختلفة، ومن أجل تعزيز صورته كمجموعة متعددة التخصصات بما يتوافق مع أحكام الشريعة طرح البنك عدة منتجات وخدمات مبتكرة حيث يسعى بنك الجزيرة إلى إثراء الحياة من خلال المالية(https://www. bankaljazira.com).

المطلب الثالث: البنوك الإسلامية الفلسطينية

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية الفلسطينية غير ناضجة إذا ما قورنت بغيرها من الدول، إلا أنه بالرغم من حداثة التجربة إلا أن البنوك الإسلامية في فلسطين أثبتت جدارتها واستطاعت أن تحقق تطورا ونجاحا بارزين، واستطاعت تقديم نفسها بشكل جيد، وتثبيت أقدامها في السوق المالي الفلسطيني خلال فترة زمنية قصيرة، والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في كافة أرجاء ومحافظات الوطن، وقد ساهمت في حل العديد من المشاكل الاقتصادية التي واجهت المجتمع الفلسطيني باعتبارها تقوم على منهج الشرع الإسلامي في تعاملاتها.

1. البنك الإسلامي الفلسطيني

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عامة محدودة عام 1995، وباشر البنك نشاطه المصرفي مطلع عام 1997، ويبلغ رأسماله المصرح به 100 مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد للسهم، ومنذ تأسيسه جرت زيادة في رأس ماله المدفوع عدة مرات آخرها خلال سنة 2021 إذ بلغ 85 مليون دولار. يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال 44 فرعا ومكتبا وأكثر من 82 جهاز صراف آلي في جميع أنحاء فلسطين، مما يؤكد هويته كأكبر شبكة مصرفية إسلامية في فلسطين محققا رؤيته بأن يكون البنك الفلسطيني

الرائد في أنشطة وخدمات الصيرفة الإسلامية التي تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء، ويسعى البنك بشكل دائم لتلبية الاحتياجات المالية لكافة شرائح المجتمع المحلي، كما يسخر إمكانياته لتحقيق رسالته بالتميز في الأسواق المستهدفة من خلال تقديم الحلول المصرفية النوعية والعصرية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع حرصه على تنمية وتطوير وجذب كوادر بشرية ذات كفاءة عالية لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية للعملاء وابتكار منتجات مصرفية تلبي طموحاتهم وتحقق لهم تجربة مصرفية مميزة. وتتمثل رؤية ورسالة وقيم البنك في:

- **الرؤية:** البنك الفلسطيني الرائد في الأنشطة والخدمات المالية الإسلامية والاستثمار بمنظور تكنولوجي متطور يلبي احتياجات ومتطلبات العملاء وأصحاب العلاقة؛
- **الرسالة:** التميز في الأسواق المستهدفة من خلال تقديم الحلول المصرفية النوعية والعصرية الشاملة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، والسير قدما في تلبية الاحتياجات المالية لكافة شرائح المجتمع المحلي تحقيقا لمبدأ المشاركة في المكاسب؛
- **القيم:** النزاهة والشفافية، الوفاء والالتزام، الإخلاص والأمانة، الموضوعية والمصداقية(البنك الإسلامي الفلسطيني, 2021, ص. 10).

2. البنك العربي الإسلامي الفلسطيني

تأسس البنك الإسلامي العربي في العام 1995 وهو شركة مساهمة عامة باشر نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996 يقوم بممارسة الأعمال المصرفية وأعمال الإستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال المركز الرئيسي بمحافظة رام الله والبيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين وبالإضافة الى المكتب التمثيلي في الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي) والفرع المتنقل "بنكي ع الطريق" ليصل عدد فروعه إلى 30 فرعا ومكتبا، كما لا يوجد أي شركات تابعة حتى تاريخ 2021/12/31. وتتمثل رؤية ورسالة البنك في:

- **الرؤية:** بنك إسلامي وطني متميز تقوده الرقمنة والحداثة والاستدامة المصرفية، والموارد البشرية المتميزة لتقديم الخدمة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وذات الجودة العالية حيثما كان العملاء بطريقة آمنة؛
- **الرسالة:** تقديم حلول وخدمات مصرفية إسلامية عصرية شاملة وذات جودة عالية ومنافسة، ودعم وتطوير الحلول المبتكرة للأجيال القادمة والأعمال الريادية، انطلاقا من القيم المتجذرة في عالم المال والأعمال والصيرفة الإسلامية والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق مبدأ التكافل والتعاون والاهداف الاجتماعية الإسلامية (البنك العربي الإسلامي, 2021, ص. 6).

المطلب الرابع: بنك قطر الإسلامي

تأسس عام 1982كأول بنك إسلامي في قطر، يمتلك 22 فرعا وأكثر من 170 جهاز صراف آلي كما يستحوذ حاليا على حوالي 40% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، ويعد البنك ثاني أكبر البنوك في قطر بحصة سوقية تتجاوز 11% من الموجودات والتمويل والودائع، إذ يقدم البنك خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع

حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر. ويعتبر البنك مجموعة مستقرة تغطي خدماته جميع شرائح الأسواق المالية وتلبي كافة احتياجات العملاء بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يوفر حلولا مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتمتلك مجموعة البنك حصصا في عدد من مؤسسات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر. يتبنى البنك استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كبنك إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية وتتماشى الاستراتيجية التي يتبناها البنك بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد، وتطوير قطاع خاص قوي ومستدام. حيث بذل البنك جهود كبيرة ليصبح مؤسسة خدمية تعمل بشكل فعلي على مدار الساعة وتوفر لعملائها إمكانية إتمام معظم معاملاتهم المصرفية اليومية رقميا عبر تطبيق جوال البنك والخدمات المصرفية عبر الانترنت، من أي مكان ودون الحاجة إلى زيارة أي من فروع البنك(https://wwwqib.com). وفيمايلي رؤية ورسالة وقيم البنك:

- **الرؤية**: بنك إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري؛
- **الرسالة**: تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم خدمات عالية الجودة للعملاء مع العمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء، احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز؛
- **القيم**: النزاهة، الشفافية، العدل، روح التعاون والعمل الجماعي، الولاء والالتزام، التميز(بنك قطر الإسلامي, 2021, ص. 4).

المبحـــــــث الثـــانـــي

المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية محل الدراسة

من أجل تبيان تأثير تطبيق البنوك الإسلامية محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي، كان لزاما علينا توضيح الأنشطة التي تبنتها البنوك الإسلامية محل الدراسة للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مختلف الأطراف، حيث تعتبر عملية قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية أحد أهم الصعوبات التي تعتري الجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية. حيث أولت البنوك الإسلامية محل الدراسة هذه الجزئية اهتماما كبيرا خصوصا وأنها تطبق مبادئ الحوكمة والتي تعتمد أساسا على الإفصاح والشفافية، وبناء على هذا قامت البنوك المعنية بالدراسة بالإفصاح عن بعض التكاليف والتي تعتبرها تكاليفا مخصصة لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة

تساهم البنوك الإسلامية الأردنية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك منذ تأسيسها باعتبارها تتوافق مع مبادئها ومع الغرض الذي أنشأت من أجله، إذ استمرت هذه البنوك في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والعمل على ترسيخ القيم الإسلامية في معاملاتها المصرفية المعتادة، والتفاعل الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.

إذ يمنح كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي قروض حسنة لغايات اجتماعية مبررة، كما تقوم هذه البنوك بدعم الكثير من الفعاليات الاجتماعية والثقافية منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، وتقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة. ويمكن عرض قيمة القروض الحسنة الممنوحة من قبل هذه البنوك وقيمة تبرعاتها وتطورها خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): تطور القرض الحسن والتبرعات في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي		بنك صفوة الإسلامي	
	القرض الحسن	التبرعات	القرض الحسن	التبرعات	القرض الحسن	التبرعات
2012	20456620	493273	5471596	253228	-	55348
2013	22278538	601294	8838967	324581	-	53911
2014	19392704	690324	10834981	275519	-	41035
2015	19251312	909860	15786052	305060	-	147796
2016	18577019	850865	28719880	337965	509660	86087
2017	13608688	880124	36828241	479559	509660	76619
2018	14405240	1032074	55190428	429849	509660	96842
2019	20373838	810751	62445482	313917	509660	142542
2020	79600000	2821869	62843791	314960	500000	126310
2021	23270101	560169	71810401	285816	6449823	47500
المتوسط	**25121406**	**965060.3**	**35876981.9**	**332045.4**	**898846.3**	**87399**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3-2) أن قيمة القروض الحسنة في البنك الإسلامي الأردني في تذبذب مستمر طيلة فترة الدراسة فقد بلغت في سنة 2021 قيمة 23 مليون د. أردني استفاد منها 19600 مواطن، وذلك مقابل 20 مليون د. أردني في سنة 2012 استفاد منها 22000 مواطن، حيث سجلت أكبر قيمة لها خلال عام 2020 بنسبة نمو تجاوزت 290%. إذ بلغت القيمة الإجمالية للقروض الحسنة الممنوحة منذ بداية تأسيس البنك وحتى نهاية سنة 2021 405 مليون د. أردني، وذلك لـ 535000 مستفيد، كما يستقبل البنك ودائع في حساب القرض الحسن من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة حيث تجاوز في نهاية سنة 2021 رصيد هذا الحساب 2 مليون د. أردني. بينما عرفت القروض الحسنة الممنوحة في البنك العربي الإسلامي الدولي زيادة معتبرة خلال فترة الدراسة إذ قدرت الزيادة العامة في هذه القروض سنة 2012 بالمقارنة مع سنة 2021 حوالي 66 مليون د. أردني أي بنسبة نمو قدرت ب 1212% وبمتوسط تجاوز 35 مليون د. أردني طوال الفترة. في حين نلاحظ أن بنك صفوة الإسلامي شرع في منح القروض الحسنة بداية من سنة 2016 وبنفس القيمة والتي قدرت ب 509660 د. أردني إلى غاية سنة 2020 بينما ارتفعت قيمتها خلال عام 2021 لتصل إلى 6449823 د. أردني وحقق هذا البنك ما متوسطه 898846 د. أردني خلال عشرة سنوات. إذ تعود أهم مصادر هذه القروض إلى أموال البنوك المسموح باستخدامها في هذا المجال، حيث تقدم هاته القروض الحسنة للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية المعتبرة كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية، إلى جانب تقديمها كسلفيات لبعض مواردها البشرية المحتاجة إلى ذلك.

أما بخصوص التبرعات فالبنوك الإسلامية الأردنية تهتم اهتماما بالغا بتمويل الجمعيات والمؤسسات العلمية ذات الأنشطة الدينية والجمعيات الخيرية لكفالة الأيتام، حيث كانت أكبر التبرعات موجهة لذلك وكذلك دعم ورعاية المؤتمرات والتظاهرات العلمية، حيث عرفت إجمالي التبرعات في هذه البنوك تذبذبا بين الزيادة والنقصان طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت أكبر قيمة لها سنة 2020 والتي قدرت بـ 2821869 د. أردني وبمتوسط 950060.3 د. أردني طوال الفترة، في حين بلغت إجمالي التبرعات التي قدمها البنك العربي الإسلامي الدولي خلال عام 2021 ما قيمته 285816 د. أردني في مقابل 253228 د. أردني خلال عام 2012، كما حقق بنك صفوة الإسلامي متوسطا في إجمالي تبرعاته قدر بـ 87399 د. أردني طيلة فترة الدراسة. فالبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة تسعى إلى المساهمة في تخفيف الأعباء على الدولة وإعطاء صورة وسمعة طيبة لها في المجتمع الأردني وهذا ما يدل على تزايد دورها الاجتماعي.

كما تقوم البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة بالإنفاق على موظفيها الطامحين الذين يتطلعون إلى بناء مستقبل علمي في مجالات التمويل والإدارة والصيرفة الإسلامية، من خلال تكوينهم وتدريبهم وهذا ما يساهم في تحسين كفاءة موظفيها والتي تعود بالنفع على البنوك والمجتمع ككل، بالإضافة إلى صرف هذه البنوك لمكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): تطور نفقات التدريب ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي		بنك صفوة الإسلامي	
	نفقات التدريب	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	نفقات التدريب	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	نفقات التدريب	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
2012	137147	521706	154115	-	141673	**-**
2013	147943	1815087	131780	124145	79278	**-**
2014	159589	963751	123827	279902	67146	**-**
2015	189097	790139	98706	251008	73446	**-**
2016	200574	742633	99321	138960	132188	**-**
2017	241326	743398	136614	93528	224481	**-**
2018	225514	1588907	124969	68497	189025	**8554**
2019	148102	1681474	95910	96648	143356	**-**
2020	47939	1845285	52833	133904	96190	**-**
2021	70304	984982	34196	244567	54657	**-**
المتوسط	**156753.5**	**1167736.2**	**105227.1**	**143115.9**	**120144**	**855.4**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

في نطاق الاهتمام برفع سوية وأداء الموظفين فإن البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة توفر لهم المشاركة في دورات وبرامج تدريبية سواء كانت داخل الأردن أو خارجها، ومن خلال الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن هذه البنوك استمرت في الصرف على كل الأنشطة التي تساهم في الرفع من كفاءة موظفيها. حيث عرفت هذه النفقات في البنك الإسلامي الأردني

تزايد تدريجي في معظم سنوات الدراسة إذ سجلت أكبر قيمة صرفها البنك على تدريب موظفيه سنة 2017 والتي بلغت 241326 د. أردني، كما حقق البنك العربي الإسلامي الدولي متوسطا في نفقات التدريب قدر بـ 105227.1 د. أردني خلال عشرة سنوات، في حين بلغ مجموع نفقات بنك صفوة الإسلامي 54657 د. أردني خلال عام 2021 د. أردني في مقابل 141673د. أردني خلال عام 2012، فهذه البنوك تسعى إلى الارتقاء بتدريب موظفيها مما يسهم في زيادة تمكين الفرد الذي يمثل نواة المجتمع وهو ما تتطلع إليه المسؤولية الاجتماعية. فمن بين أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية تجاه موظفيها كذلك هو الاهتمام بنظام الحوافز والمكافآت وخطط المعاشات المتبع في البنك، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي قاما بصرف مكافآت نهاية الخدمة طيلة فترة الدراسة، حيث خلال سنة 2020 بلغت 1845285 د. أردني وهي أكبر قيمة صرفها البنك الإسلامي الأردني لموظفيه الذين أحيلوا للتقاعد في حين كانت أكبر قيمة لها في البنك العربي الإسلامي الدولي سنة 2014، أما بخصوص بنك صفوة الإسلامي فقام بصرف ما قيمته 8554 خلال سنة 2018 فقط.

ويمثل الجدول الموالي تتبعا لمدى تطور تكاليف المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردنية التي شملتها الدراسة:

الجدول رقم (3-4): تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021)

(الوحدة: دينار أردني)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي		بنك صفوة الإسلامي	
	إجمالي التكاليف الاجتماعية	نسبة النمو%	إجمالي التكاليف الاجتماعية	نسبة النمو%	إجمالي التكاليف الاجتماعية	نسبة النمو%
2012	21608746	-	5878939	-	197021	-
2013	24842862	14.97	9419473	60.22	133189	-32.40
2014	21206368	-14.64	11514229	22.24	108199	-18.76
2015	21140408	-0.31	16440826	42.79	221242	104.48
2016	20371091	-3.64	29296126	78.19	727935	229.02
2017	15473536	-24.04	37537942	28.13	810760	11.38
2018	17251735	11.49	55813743	48.67	804081	-0.82
2019	23014165	33.40	62951957	12.79	795558	-1.06
2020	84315093	266.36	63345488	0.63	722500	-9.18
2021	24885556	-70.49	72374980	14.25	6551980	806.85
المتوسط	**27410956**		**36457370.3**		**1107246.5**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

يظهر لنا الجدول رقم(3-4) تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021) فهي تشمل القرض الحسن والتبرعات ونفقات تدريب ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين، إذ نشاهد من خلال الجدول أعلاه التذبذبات الحاصلة في قيمة المبالغ التي أنفقها البنك الإسلامي الأردني وبنك صفوة الإسلامي

على مسؤوليتهم الاجتماعية إذ سجلت أقصى نسبة نمو لها سنة 2020 والتي تجاوزت 266% في البنك الإسلامي الأردني، في حين بلغت أعلى نسبة للنمو في بنك صفوة الإسلامي سنة 2021 والتي قدرت بـ 806.85% وهذا راجع للزيادة الكبيرة في قيمة القروض الحسنة الممنوحة من قبل البنكين، بينما في البنك العربي الإسلامي الدولي فقد عرفت تكاليفه الاجتماعية مسارا تصاعديا خلال مدة الدراسة حيث تراوحت نسب نموها بين 0.63% و78.19% وبمتوسط تجاوز 36 مليون د. أردني طوال فترة الدراسة. وعليه يمكن القول أن هذه البنوك تسعى إلى القيام بدورها الاجتماعي من خلال تفاعلها الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.

وسنعرض فيما يلي تطور مجموع التكاليف الاجتماعية للبنوك الإسلامية المعنية بالدراسة على مدى عشرة (10) سنوات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

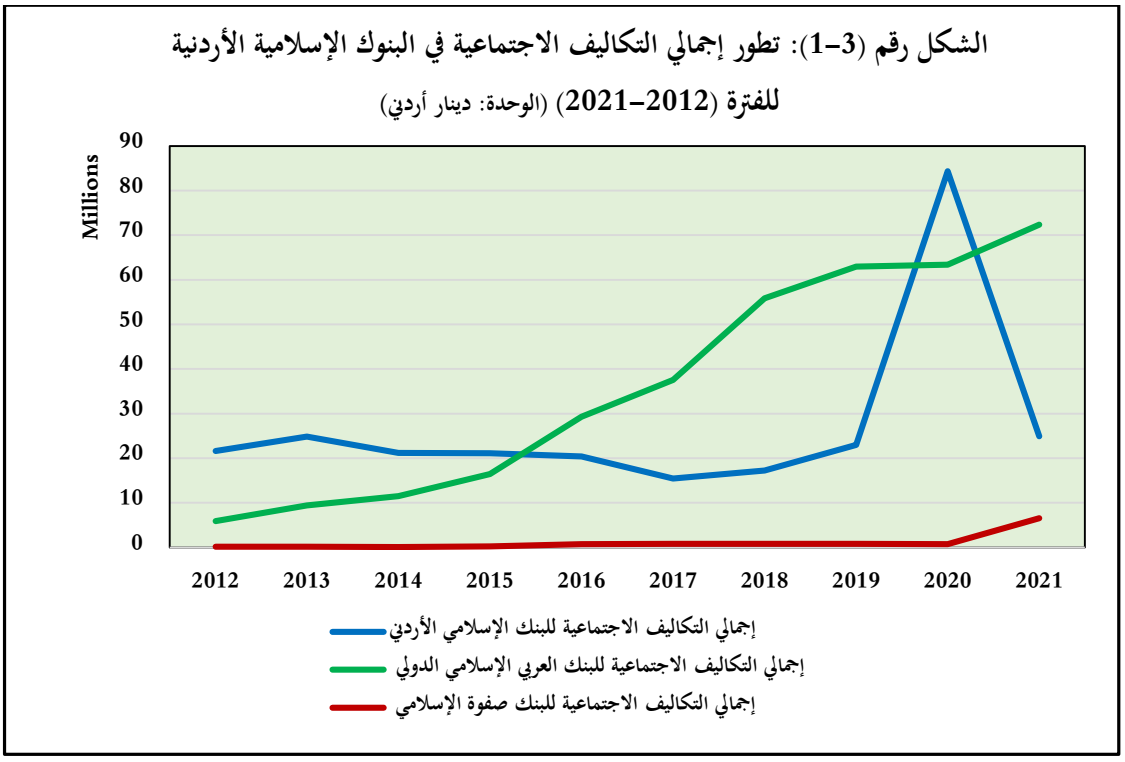

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-4).

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة

تمكن بنك الراجحي وبنك الجزيرة منذ تأسيسهما من بناء سمعة طيبة في تعزيز العلاقات مع جميع أصحاب المصلحة بدءا من الموظفين والعملاء وحتى المجتمع ككل، وانطلاقا من قناعتهما بأهمية القطاعات المجتمعية الفاعلة فهما يدركان دور مسؤوليتهما المجتمعية في النهوض بالمجتمع السعودي وخدمته. والجدول رقم (3-5) يظهر قيمة التبرعات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين في كلا البنكين خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-5): تطور التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

البنك / السنة	مصرف الراجحي				بنك الجزيرة			
	التبرعات	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	إجمالي التكاليف الاجتماعية	نسبة النمو%	برنامج الخير لأهل الجزيرة	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	إجمالي التكاليف الاجتماعية	نسبة النمو%
2012	46191000	549341000	595532000		68701000	-	68701000	-
2013	44372000	618782000	663154000	11.35	63623000	-	63623000	-7.39
2014	34474000	653439000	687913000	3.73	49433000	-	49433000	-22.30
2015	23875000	615265000	639140000	-7.09	45218000	-	45218000	-8.53
2016	23785000	761671000	785456000	22.89	34314000	-	34314000	-24.11
2017	16854000	848422000	865276000	10.16	39581000	244024000	283605000	726.50
2018	56350000	901970000	958320000	10.75	30028000	265599000	295627000	4.24
2019	10994000	980304000	991298000	3.44	16263000	273833000	290096000	-1.87
2020	8885000	1176075000	1184960000	19.54	14793000	279701000	294494000	1.52
2021	29771000	1198261000	1228032000	3.63	9825000	289275000	299100000	1.56
المتوسط	**29555100**	**830353000**	**859908100**		**37177900**	**1497236000**	**172421100**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

يبين لنا الجدول أعلاه تطور مختلف التكاليف الاجتماعية في بنك الراجحي وبنك الجزيرة خلال فترة الدراسة، حيث تتكون تكاليف بنك الراجحي الاجتماعية من التبرعات ومكافأة نهاية الخدمة لموظفيه، إذ يخصص البنك سنويا مبلغا من المال للتبرع به لأوجه الخير المختلفة حيث عرفت تبرعات البنك انخفاضا في معظم سنوات الدراسة سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 والتي تجاوزت 56 مليون ر. سعودي وحققا المصرف ما متوسطه 29555100 ر. سعودي طيلة فترة الدراسة، أما بخصوص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين فقيمتها في تزايد مستمر طوال الفترة إذ بلغت أكبر قيمة لها سنة 2021 وبمتوسط تجاوز 830 مليون ر. سعودي خلال عشرة سنوات. وبالنسبة لبنك الجزيرة فبداية من سنة 2006 وافق مجلس إدارته على المساهمة في برنامج خيري لتأدية مسؤولياته الاجتماعية تجاه المجتمع السعودي من خلال المشاركة في مختلف المساعي الخيرية التي تعزز المصلحة العامة للمجتمع ولهذا الغرض، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنك استمر طيلة فترة الدراسة في تمويل هذا البرنامج، لكنها عرفت انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة إذ تجاوزت قيمتها 68 مليون ر. سعودي خلال عام 2012 في مقابل 9825000 ر. سعودي في السنة الأخيرة من الدراسة أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 85.70-%، فالبنك يسعى عبر برنامجه للمسؤولية الاجتماعية إلى تأكيد دوره الفاعل في العمل المجتمعي وحضوره النشط في دعم مشاريع التنمية المستدامة والقوى البشرية من شباب وفتيات الوطن. أما بخصوص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين فقيمتها في تزايد مستمر طوال الفترة في مصرف الراجحي إذ بلغت أكبر قيمة لها سنة 2021 وبمتوسط تجاوز859 مليون ر. سعودي خلال 10 سنوات، في حين أن بنك الجزيرة بدأ في تخصيص مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه الذين أحيلوا للتقاعد

خلال سنة 2017 حيث عرفت نمو إيجابيا طوال هذه الفترة إذ بلغت قيمتها في عام 2017 244024000 ريال سعودي في مقابل 289275000 ريال سعودي في آخر سنة من الدراسة.

والشكل الموالي يبين تطور مجموع التكاليف الاجتماعية في كل من بنك الراجحي والجزيرة خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (3-2): تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

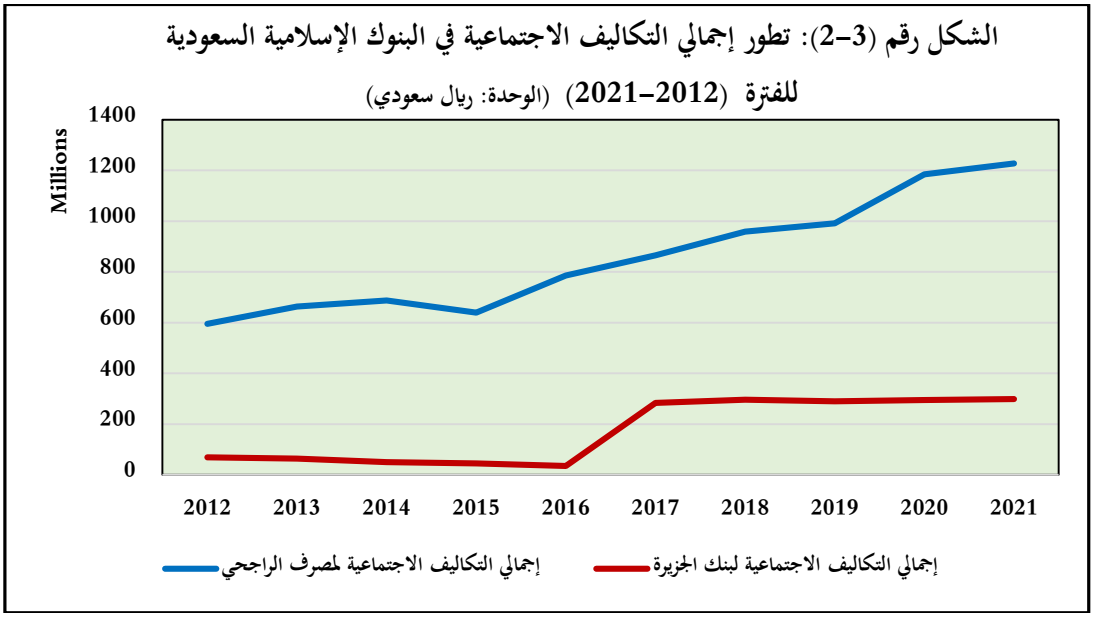

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-5).

بالنظر إلى الجدول والشكل أعلاه نجد أن مجموع تكاليف بنك الراجحي الاجتماعية تتزايد بشكل تدريجي خلال سنوات الدراسة إذ تراوحت نسب نموها بين 3.63% و22.89%، باستثناء سنة 2015 التي سجلت فيها انخفاض بـ 7.09-% بسبب انخفاض في قيمة التبرعات ومكافأة نهاية الخدمة، بينما في بنك الجزيرة وعلى الرغم من استحداثه لمكافآت نهاية الخدمة إلا أن إجمالي تكاليفه الاجتماعية سجلت نسب نمو سالبة في أغلب سنوات الدراسة تراوحت بين 07.39- % و26.73-% باستثناء السنوات 2017، 2018 ، 2020، 2021، إذ سجلت أقصى نسبة للنمو سنة 2017 (السنة التي استحدثت فيها مكافآت نهاية الخدمة) والتي فاقت فيها نسبة النمو 726% . وعليه يمكن القول أن هذه البنوك تسعى إلى تفعيل دورها الاجتماعي وأن هدفها لا يقتصر فقط على تحقيق الأرباح المالية، وإنما تسعى إلى تعزيز القيم الإسلامية في التعامل وتوثيق أواصر الترابط والتراحم والتكافل في المجتمع.

المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة

يعد تعزيز دور كل من البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي في المسؤولية الاجتماعية من أهم أهدافهما الاستراتيجية، حيث كان لهما دور فاعل في المساهمة في دعم وتعزيز وتنمية مختلف المجالات المجتمعية منها والاقتصادية من خلال تنفيذ مشاريع ذات أثر إيجابي ومستدام، والتي قدم خدماته من خلالها لفئات المجتمع الفلسطيني المتعددة، بالإضافة إلى اهتمام هذه البنوك بموظفيها وعملها على رفع كفاءتهم. والجدول رقم (3-6) يبين مكونات النفقات الاجتماعية في كل من البنكين محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021):

الجدول رقم (3-6): تطور التكاليف الاجتماعية في الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني				البنك العربي الإسلامي			
	القرض الحسن	التبرعات	نفقات التدريب	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	التبرعات	هدايا الحج والعمرة والزواج وحسابات التوفير	نفقات التدريب	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
2012	30205	83725	43801	105937	-	320376	74020	48092
2013	28200	399809	44590	90863	200970	415973	77688	214647
2014	2181473	1213195	131831	80384	174437	525468	107758	332813
2015	1997475	744690	273365	56918	270832	543526	110948	213378
2016	1780444	799996	395335	703581	97593	602624	101652	170748
2017	1507519	849562	412046	1214976	85872	753909	244167	147562
2018	1353017	559021	207611	549337	86687	663561	156638	481627
2019	1644992	737324	122489	438137	112083	476003	201391	211743
2020	14066352	512470	30293	3797100	352191	159957	79479	222981
2021	4337159	500000	75172	482376	274965	204083	93213	272032
المتوسط	**2892683.6**	**639979.2**	**173653.3**	**751960.9**	**165563**	**466548**	**124695.4**	**231562.3**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين لنا أن تكاليف البنوك الإسلامية الفلسطينية الاجتماعية المعنية بالدراسة تشمل القرض الحسن والتبرعات ونفقات تدريب بالإضافة إلى هدايا الحج والعمرة والزواج وحسابات التوفير ومكافآت نهاية الخدمة لموظفيها، فبالنسبة للبنك الإسلامي الفلسطيني فقد واصل في تقديم القروض الحسنة خلال الفترة (2012-2021) إلا أنها شهدت انخفاضا في قيمتها في معظم سنوات الدراسة إذ سجلت أكبر قيمة لها سنة 2020 والتي بلغت 14066352 د. أمريكي وبمتوسط قدر ب 2892683.6 د. أمريكي في عشرة (10) سنوات. ومن الملاحظ أيضا أن تبرعات كل من البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي عرفت تذبذبا بين الزيادة والنقصان طيلة فترة الدراسة حيث حققا ما متوسطه 639979.2 و165563د. أمريكي على التوالي.

كما يقدم البنك العربي الإسلامي هدايا الحج والعمرة والزواج وحسابات التوفير للمواطنين ولمتعامليه من أفراد ومؤسسات حيث عرفت قيمها ارتفاع خلال ست سنوات الأولى من الدراسة بعدها انخفضت في باقي السنوات وقدر متوسطها بـ 466548 د. أمريكي طيلة فترة الدراسة. وفي ذات الصدد حرصت البنوك الإسلامية الفلسطينية التي شملتها الدراسة على دعم موظفيها من خلال إشراكهم في دورات وبرامج تدريبية متنوعة من أجل تطوير إمكانياتهم وقدراتهم، حيث عرفت قيمة هذه النفقات زيادة في أغلب سنوات الدراسة في كلا البنكين، كما خصصت هذه البنوك مكافآت نهاية الخدمة لعامليها طوال الفترة، إذ خلال سنة 2020 قام البنك الإسلامي الفلسطيني بصرف ما قيمته 3797100 د. أمريكي وهي

أكبر قيمة صرفها البنك لموظفيه الذين أحيلوا للتقاعد خلال فترة الدراسة وبمتوسط قدر بـ 751960.1 د. أمريكي، بينما حقق البنك العربي الإسلامي متوسطا في مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه قدر ب 231562.3د. أمريكي طيلة فترة الدراسة.

والجدول أدناه يوضح مجموع التكاليف الاجتماعية التي صرفها البنكين خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-7): تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني		البنك العربي الإسلامي	
	إجمالي التكاليف الاجتماعية	نسبة النمو%	إجمالي التكاليف الاجتماعية	نسبة النمو%
2012	263668	-	442488	-
2013	563462	113.70	909278	105.49
2014	3606883	540.13	1140476	25.43
2015	3072448	-14.82	1138684	-0.16
2016	3679356	19.75	972617	-14.58
2017	3984103	8.28	1231510	26.62
2018	2668986	-33.01	1388513	12.75
2019	2942942	10.26	1001220	-27.89
2020	18406215	525.44	814608	-18.64
2021	5394707	-70.69	844293	3.64
المتوسط	**4458277**		**988368.7**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

وللتوضيح أكثر نستعرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3):تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

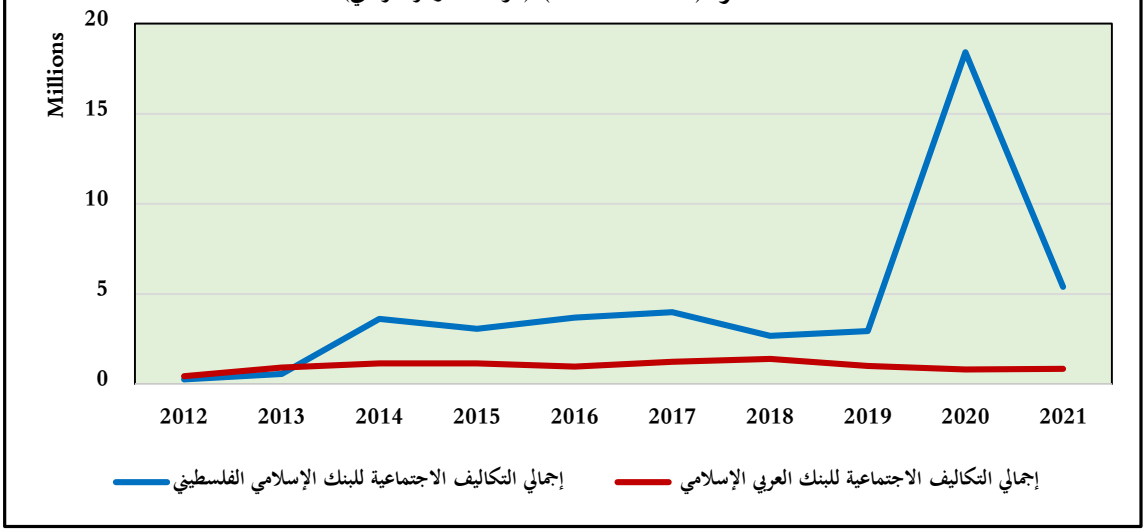

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-7).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-3) أن مجموع تكاليف البنك الإسلامي الفلسطيني الاجتماعية سجلت نسب نمو متفاوتة بشكل كبير حيث تراوحت بين 8.28% و525.44% في حين خلال السنوات 2015، 2018، 2021، عرفت تكاليفه الاجتماعية انخفاضا بنسب نمو سالبة قدرت بـ 14.82-%، 33.01-%، 70.59-%، على التوالي وبمتوسط 4458277 د. أمريكي خلال عشرة سنوات. أما بالنسبة للبنك العربي الإسلامي فقد حققا متوسطا في إجمالي تكاليفه الاجتماعية قدر بـ 988368.7 د. أمريكي وبنسب نمو تراوحت 27.89-% و105.49% طيلة فترة الدراسة. واستنادا على المبالغ التي حققتها هذه البنوك في المسؤولية الاجتماعية يمكن القول أنها ضئيلة وعليها الاهتمام أكثر بدورها الاجتماعي الذي يجب أن يلعبه في مختلف الأوساط الاجتماعية، خاصة وأن مؤسسي المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية بما فيها البنوك الإسلامية قد جعلوا النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المسلمة على رأس أولويات هذه المؤسسات.

المطلب الرابع: المسؤولية الاجتماعية في بنك قطر الإسلامي

انطلاقا من إدراك بنك قطر الإسلامي لمسؤوليته الاجتماعية ونظرا لمكانته الريادية في دولة قطر أطلق عددا من المبادرات الفعالة لتوفير الدعم المستمر لمختلف مكونات المجتمع، إذ يقدم البنك دعما متواصلا للفعاليات المجتمعية فهو يضع مسؤوليته الاجتماعية في قمة أولوياته وينعكس هذا في مساهماته الكبيرة في دعم النشاطات البشرية والصحية والتعليمية والرياضية في إطار برامجه المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-8): تطور التكاليف الاجتماعية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال قطري)

السنة	المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	إجمالي التكاليف الاجتماعية	نسبة النمو%
2012	31036000	15911000	46947000	-
2013	36044000	22773000	58817000	25.28
2014	45545000	20888000	66433000	12.95
2015	51543000	21987000	73530000	10.68
2016	57472000	18086000	75558000	2.76
2017	62125000	5212000	67337000	-10.88
2018	70137000	11322000	81459000	20.97
2019	76541000	11481000	87982000	8.01
2020	76628000	13383000	90011000	2.31
2021	88882000	34620000	123502000	37.21
المتوسط	**59595300**	**17566300**	**77157600**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3-8) أن بنك قطر الإسلامي يساهم في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية خلال سنوات الدراسة، من خلال التبرعات التي يمنحها للأنشطة التي تحتاج الدعم وتحقق الشراكة المجتمعية مثل

التعليم والصحة والرياضة والبيئة وكذلك أنشطة الجمعيات الخيرية، فهي شهدت تزايدًا مستمرًا طيلة فترة الدراسة حيث تجاوزت الزيادة العامة 57 مليون ر. قطري أي بنسبة نمو قدرت بـ 186.38% بين سنتي 2012 و2021 وبمتوسط 59595300 ر. قطري طيلة فترة الدراسة. فمسؤولية البنك الاجتماعية لا تقتصر فقط تجاه المجتمع الذي يعمل فيه وإنما تمتد إلى العاملين به أيضا فقد استمر البنك في منح مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه الذين أحيلوا للتقاعد طوال الفترة، إذ سجلت أكبر قيمة لها سنة 2021 والتي تجاوزت 34 مليون ر. قطري وحقق البنك لمدة عشرة (10) سنوات متوسطا قدر بـ 17566300 ر. قطري.

ويمكن تمثيل تطور إجمالي التكاليف الاجتماعية في البنك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021) بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): تطور التكاليف الاجتماعية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال قطري)

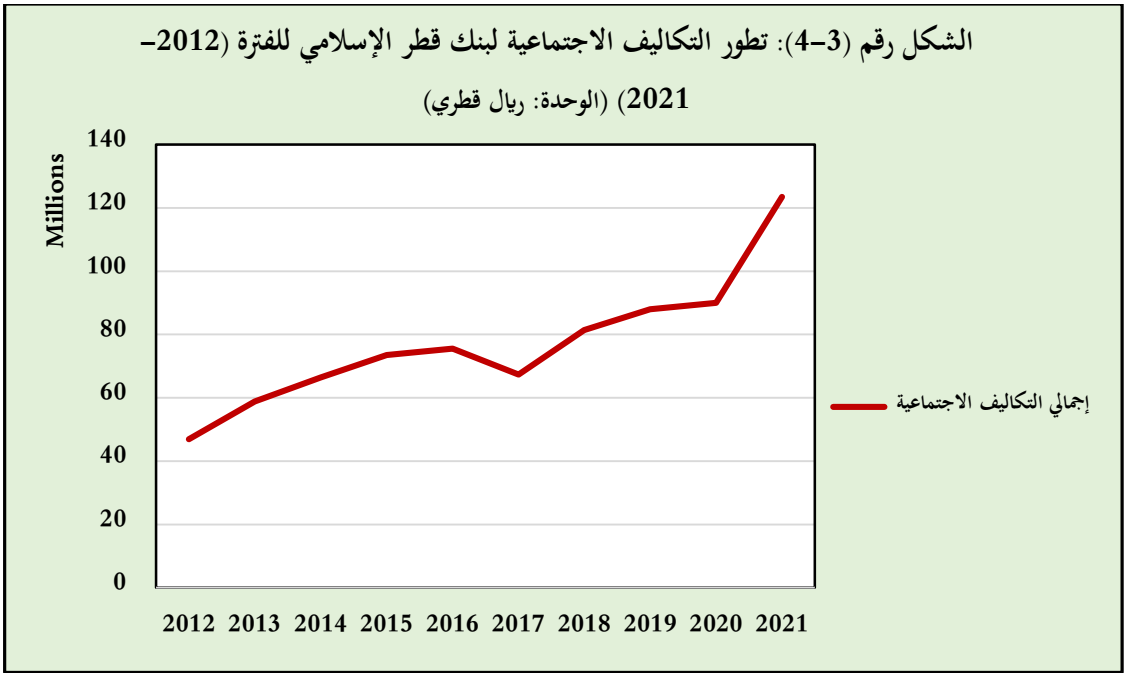

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-8).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن مجموع تكاليف البنك الاجتماعية تتزايد تدريجيا بنسب نمو موجبة تراوحت بين 2.31% و37.21%، فالبنك على مدار سنوات الدراسة ساهم بنجاح في تحسين بعض الجوانب المجتمعية المتنوعة كما سعى على نحو استباقي للإسهام في حماية المجتمع ومساعدته ودعمه خلال الوباء العالمي.

المبحـــــــث الـثـالــث

تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية محل الدراسة

سيتم في هذا المبحث تقييم الأداء المالي لثمانية بنوك إسلامية من أربعة دول عربية الأردن والسعودية، فلسطين وقطر لمدة 10 سنوات متتالية وللفترة الممتدة بين 2012-2021 وذلك من خلال دراسة الوضع المالي لهذه البنوك واستخدام مجموعة من النسب المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة

تقتصر هذه الدراسة في تقييمها للأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة على بعض المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بملاءة رأس المال والسيولة بالإضافة إلى التوظيف والربحية وذلك خلال الفترة (2012-2021) حسب ما توفره التقارير السنوية الصادرة عن هذه البنوك.

1. تطور الوضع المالي في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة

سيتم دراسة تطور الوضع المالي للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي من خلال عرض مكونات قوائمهم المالية خلال فترة الدراسة (2012-2021).

الجدول رقم (3-9): تطور الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني				البنك العربي الإسلامي الدولي				بنك صفوة الإسلامي			
	الموجودات	نسبة النمو%	حقوق الملكية	نسبة النمو%	الموجودات	نسبة النمو%	حقوق الملكية	نسبة النمو%	الموجودات	نسبة النمو%	حقوق الملكية	نسبة النمو%
2012	3021280631	-	228796253	-	1173775421	-	100959370	-	475217035	-	127059464	-
2013	3281638362	8.62	255459471	11.65	1348244028	14.86	116958757	15.85	528462073	11.20	129315082	1.78
2014	3554739368	8.322	282212524	10.47	1568855695	16.36	120486200	3.02	657799676	27.22	130452868	0.88
2015	3798991435	6.87	311154659	10.26	1808583910	15.28	139867900	16.09	780151083	18.60	133734795	2.52
2016	4099519696	7.91	342719762	10.14	1969817711	8.91	155799065	11.39	919603000	17.87	132432111	- 0.97
2017	4211618730	2.73	374958618	9.41	2052079165	4.18	174583059	12.06	957802640	4.15	138154490	4.32
2018	4160642210	-1.21	393393779	4.92	2159047552	5.21	193891120	11.06	1121473515	17.09	141294982	2.27
2019	4449172148	6.93	421604008	7.17	2300388811	6.55	214197879	10.47	1556920583	38.83	144450268	2.23
2020	4844498859	8.89	474354279	12.51	2543190782	10.55	244645912	14.21	1820239203	16.91	154617407	7.04
2021	5302582143	9.45	509608983	7.43	2809538817	10.47	266495730	8.93	2336135319	28.34	162677727	5.21
المتوسط	**4072468358**		**359426234**		**1973352189**		**172788499**		**1115380413**		**139418919**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل رقم (3-5):

الشكل رقم (3-5):تطور الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

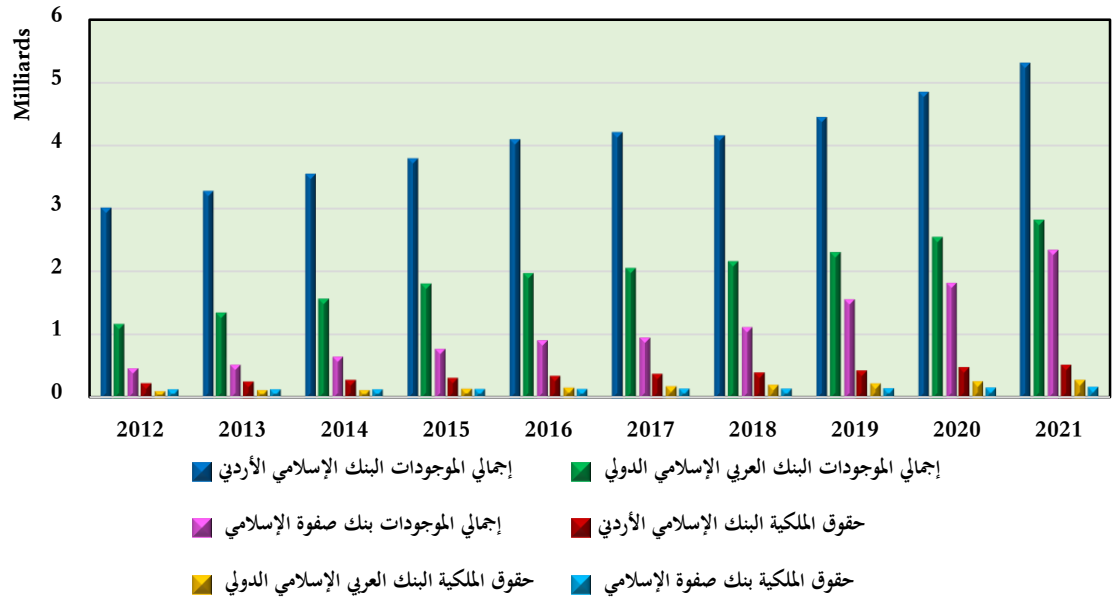

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-9).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة حققت زيادة في إجمالي موجوداتها خلال الفترة (2012-2021)، حيث تمكن البنك الإسلامي الأردني من رفع قيمة موجوداته من 3021 مليون د. أردني سنة 2012 إلى 5302 مليون د. أردني في سنة 2021، فقد حقق ما متوسطه 4072 د. أردني طيلة فترة الدراسة حافظ فيها على نسب نمو تراوحت بين 2.73%-9.45%، باستثناء سنة 2018 حيث انخفضت موجودات البنك بـ 1.2-% وهذا بسبب تراجع رصيد البنك الإسلامي الأردني لدى البنك المركزي بما يقدر بـ 262 مليون د. أردني. أما بالنسبة لسنة 2019 فقد نمت موجودات البنك بنسبة 6.93% وهذا يعود إلى تطبيق البنك لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "عقود الإيجار "بداية من 1 جانفي 2019، فقد تم احتساب حق استخدام الموجودات من تاريخ تطبيق المعيار على كل عقود الإيجار. كما استطاع البنك العربي الإسلامي الدولي أن يرفع من إجمالي موجوداته خلال فترة الدراسة من 1173 مليون د. أردني سنة 2012 إلى 2809 مليون د. أردني خلال سنة 2021، بنسب نمو تراوحت بين 5.21% و16.36% طيلة فترة الدراسة وبمتوسط قدر بـ 1973 مليون د. أردني. وكذلك الأمر بالنسبة لموجودات بنك صفوة الإسلامي فهي في تزايد تدريجي خلال فترة الدراسة، حيث تمكن البنك من رفع قيمة موجوداته من 475 مليون د. أردني سنة 2012 إلى 2336 مليون د. أردني في سنة 2021، فقد حقق ما متوسطه 1115 د. أردني طيلة فترة الدراسة حافظ فيها على نسب نمو تراوحت بين 4.15%-38.83%. فالزيادة المتواصلة في إجمالي الموجودات تدل على قدرة البنك على النمو والنجاح وكذلك على قدرته على توليد الإيرادات، إذ أن النمو في الموجودات لا يعني فقط الزيادة في مجموع الأموال التي يمكن للبنك استثمارها بل يرفع من قدرة البنك على الاستثمار في مشروعات ذات عوائد أعلى، مما يمكن البنك من تنويع استثماراته وتحسين نوعيتها وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات ربحيته.

وفي ذات السياق عملت البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة على تنمية حقوق ملكيتها وذلك من أجل دعم مركزها المالي فقد حقق البنك الإسلامي الأردني نسب نمو متقاربة تراوحت بين 4.92%-12.51% خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لانخفاض نسبة النمو في 2018 والتي قدرت بـ 4.92% فيرجع إلى أن البنك قام بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 09 وأثره على المخصصات والأرباح المدورة. كما حقق البنك العربي الإسلامي الدولي نسب نمو تراوحت بين 3.02% و16.09% وبمتوسط بلغ 172 مليون د. أردني خلال فترة الدراسة، كما سجل بنك صفوة الإسلامي زيادة متواصلة في موارده الذاتية من سنة لأخرى فقد حقق نسب نمو متقاربة تراوحت بين 0.88%-7.04% وبمتوسط قدر بـ 1394 مليون د. أردني خلال فترة الدراسة. حيث تسمح هذه الزيادة للبنوك محل الدراسة بتمويل مشاريع استثمارية مختلفة، وهو ما من شأنه أن يعزز أداءها وربحيتها بالإضافة إلى تعزيز مركزها المالي والتنافسي معا وهو ما يؤدي بدوره إلى كسب ثقة المودعين والمتعاملين معه.

الجدول رقم (3-10): تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني			البنك العربي الإسلامي الدولي			بنك صفوة الإسلامي			
	الودائع	نسبة النمو%	التمويل والاستثمار	نسبة النمو%	الودائع	نسبة النمو%	التمويل والاستثمار	نسبة النمو%	الودائع	نسبة النمو%	التمويل والاستثمار	نسبة النمو%
2012	2760766563	-	1954728450	-	1235203447	-	884084376	-	334437764	-	295942915	-
2013	2984285863	8.09	1925468988	-1.50	1358436905	9.98	911859604	3.14	382992305	14.52	246372000	-16.75
2014	3210874016	7.59	1953979826	1.48	1432465483	5.45	505002611	-44.62	500687969	30.73	380194084	54.32
2015	3417482130	6.43	2282798438	16.83	1745264177	21.84	734004982	45.35	624831713	24.79	323448002	-14.93
2016	3680885805	7.71	2310026219	1.19	1873832059	7.37	673789978	- 8.20	766511278	22.67	454938755	40.65
2017	3793126602	3.05	2329190768	0.83	1967590870	5.00	767122045	13.85	801674548	4.59	544147423	19.61
2018	3737219611	-1.47	2458783691	5.56	2134474804	8.48	839633436	9.45	952532128	18.82	626531152	15.14
2019	3985602379	6.65	2669576160	8.57	2341164052	9.68	816450090	-2.76	1361591381	42.94	841116773	34.25
2020	4359573642	9.38	3020228397	13.14	2521453345	7.70	903975806	10.72	1613992135	18.54	989163212	17.60
2021	4789653493	9.87	3329024148	10.22	2699730589	7.07	979459304	8.35	2108337745	30.63	1340364621	35.50
المتوسط	**3671947010**		**2423380509**		**1930961573**		**801538223**		**944758897**		**604221894**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (3-10) وجود تفاوت في معدل النمو لإجمالي ودائع البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021)، فقد حقق البنك الإسلامي الأردني ما متوسطه 3671 مليون د. أردني طيلة فترة الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة للتغير 9.87% سجلت في سنة 2021، كما حقق البنك العربي الإسلامي الدولي نسب نمو موجبة خلال فترة الدراسة فقد ارتفعت من 1235 مليون د. أردني في سنة 2012 إلى 2699 مليون د. أردني خلال سنة 2021 وبمتوسط قدر بـ 1930 مليون د. أردني. كما استطاع بنك صفوة الإسلامي من الرفع في إجمالي ودائعه بأكثر

من 1773 مليون د. أردني خلال سنوات الدراسة، فقد حقق ما متوسطه 944 مليون د. أردني وسجلت أعلى نسبة للنمو في سنة 2019 والتي بلغت 42.94%. فالزيادة المستمرة في إجمالي ودائع البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة تعود إلى قيام البنوك بعملية جذب الودائع وتنميتها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من متعامليها، بالإضافة إلى تنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها وتعدد مجالات الاستثمار لتوظيف الأموال المتاحة لها. فهي تصب اهتمامها على الودائع الجارية والودائع الاستثمارية المطلقة والتي تمثل حوالي ما نسبته 93% من إجمالي ودائع البنوك لعام 2021.

كما سجلت البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة نسب نمو متفاوتة في إجمالي التمويل والاستثمار خلال الفترة (2012-2021)، حيث حقق البنك الإسلامي الأردني زيادة متواصلة في إجمالي تمويلاته واستثماراته طيلة فترة الدراسة فقد قدرت قيمتها 1954 مليون د. أردني خلال سنة 2012 في مقابل 3329 مليون د. أردني في سنة 2021، إذ بلغ متوسطها 2423 مليون د. أردني وقد سجلت أعلى نسبة للتغير في سنة 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة ذمم البيوع المؤجلة. وفي ذات الصدد عرفت إجمالي تمويلات واستثمارات البنك العربي الإسلامي الدولي تذبذبا طيلة فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة للنمو خلال 2015 قدرت ب 45.35% بعد ما حققت انخفاضا في سنة 2014 بـ 44.62-% ويرجع هذا الانخفاض إلى نقص قيمة ذمم البيوع المؤجلة، أما في باقي السنوات فقد عرفت زيادة ملحوظة. أما بخصوص إجمالي تمويلات واستثمارات بنك صفوة الإسلامي فهي في تزايد مستمر في أغلب سنوات الدراسة بمعدلات نمو متباينة حيث قدرت قيمتها في سنة 2012 295 مليون د. أردني في مقابل 1340 مليون د. أردني خلال سنة 2021 أي بنسبة نمو قدرت بـ 353%، فقد بلغ متوسطها 604 مليون د. أردني. فالنمو المستمر لنشاط التمويل والاستثمار يدل على قدرة البنوك على التوسع في مجالات الاستثمار بتنويعها لمختلف الصيغ الإسلامية وهذا ما يجعلها أقل عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها. وكذلك على مدى قدرة البنوك على اجتذاب الزبائن والتمسك بهم، بالإضافة إلى أسلوب الإدارة ومدى تأهل المستويات الإدارية وطريقة تعامل البنوك بإدارتها وموظفيها على التعامل مع العملاء، وأيضا إلى الموقع الذي تحتله في السوق المحلية وكذا السمعة التي تتمتع بها.

ويمكن تمثيل تطور كل من حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار لهذه البنوك طوال فترة الدراسة بالاعتماد على الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-6):تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

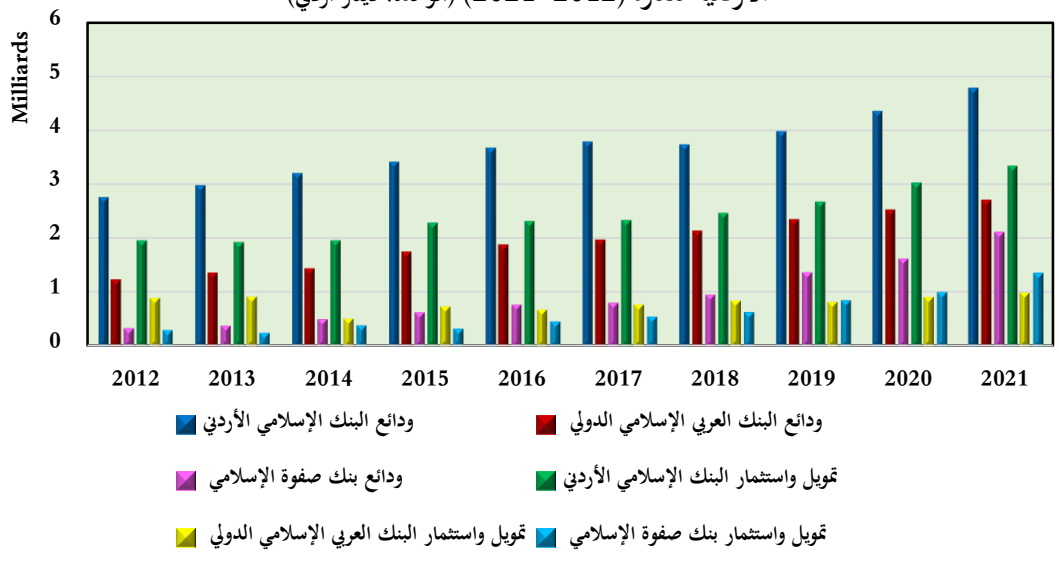

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-10).

الجدول رقم (3-11): تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني				البنك العربي الإسلامي الدولي				بنك صفوة الإسلامي			
	الإيرادات	نسبة النمو%	التكاليف	نسبة النمو%	الإيرادات	نسبة النمو%	التكاليف	نسبة النمو%	الإيرادات	نسبة النمو%	التكاليف	نسبة النمو%
2012	96090156	-	44892151	-	41009571	-	24514570	-	14486460	-	13724554	-
2013	116136153	20.86	51455438	14.62	49550998	20.83	27039518	10.30	17305945	19.46	15135633	10.28
2014	115729415	- 0.35	51757709	0.59	44697615	- 9.79	25605480	-5.30	18261362	5.52	15506531	2.45
2015	134478003	16.20	59792927	15.52	52892414	18.33	27882655	8.89	22662226	24.10	17880227	15.31
2016	149591293	11.24	65843360	10.12	64965424	22.83	30322564	8.75	27613894	21.85	18777680	5.02
2017	146970499	-1.75	66031744	0.29	75712852	16.54	32187699	6.15	31258090	13.20	22507358	19.86
2018	147050826	0.05	71646821	8.50	80802843	6.72	34039775	5.75	36728790	17.50	23658138	5.11
2019	165500941	12.55	76946910	7.40	86134859	6.60	37647056	10.60	42878371	16.74	25676495	8.53
2020	162677641	-0.17	78912373	2.55	83535813	- 3.02	38810153	3.09	42398214	- 1.20	26567194	3.47
2021	175518770	7.89	79063254	0.19	86160665	3.14	38008316	-2.07	49198762	16.04	26381582	- 0.70
المتوسط	**140974370**		**64634268.7**		**66546305.4**		**31605778.6**		**30279211.4**		**20581539.2**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

والشكل الموالي يوضح أكثر التغيرات الحاصلة في كل من إيرادات وتكاليف هذه البنوك:

الشكل رقم (3-7): تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

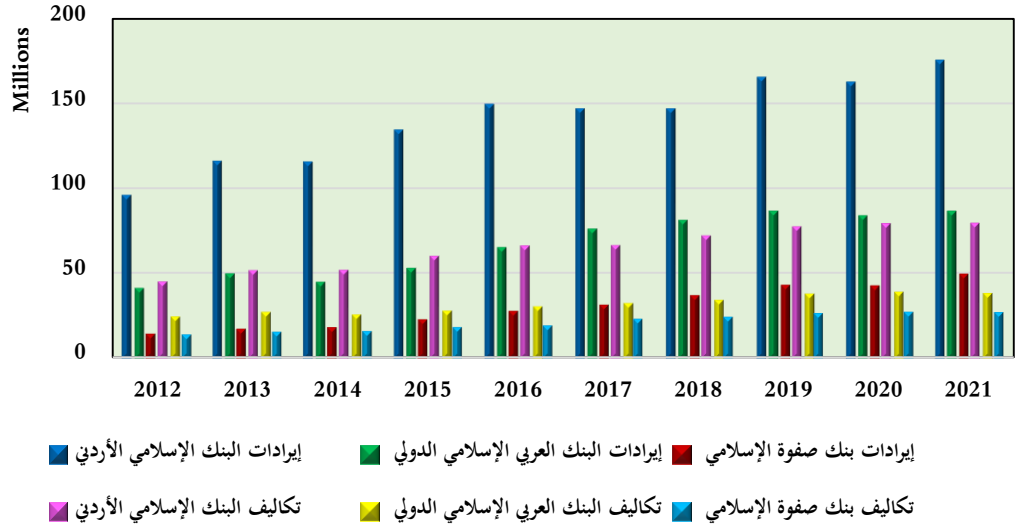

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-11).

بالنظر إلى الجدول والشكل أعلاه يظهر لنا أن إيرادات البنك الإسلامي الأردني في تذبذب مستمر طيلة فترة الدراسة حيث قدرت قيمة الإيرادات 96 مليون د. أردني في سنة 2012 في مقابل 175 مليون د. أردني خلال عام 2021، وحقق البنك ما متوسطه 140 مليون د. أردني خلال فترة الدراسة فهي عرفت انخفاضا طفيفا في السنوات 2014، 2017، 2020 أما في باقي السنوات فكانت في نمو تدريجي. كما عرفت إيرادات البنك العربي الإسلامي الدولي زيادة معتبرة خلال فترة الدراسة حيث بلغت الزيادة العامة إجمالي الإيرادات سنة 2012 بالمقارنة مع سنة 2021 حوالي 45 مليون د. أردني أي بنسبة نمو قدرت بـ 110%. كما سجل بنك صفوة الإسلامي تزايد تدريجي في مجموع إيراداته طيلة فترة الدراسة حيث قدرت قيمة إيراداته سنة 2021 بـ 49 مليون د. أردني في مقابل 14مليون د. أردني خلال سنة 2012، وحقق البنك ما متوسطه 30 مليون د. أردني خلال فترة الدراسة. وتعكس الزيادة التي حققتها البنوك الاسلامية الأردنية محل الدراسة كفاءة سياساتها الاستثمارية والتشغيلية والتي ترتكز على استخدام أداة المرابحة للآمر بالشراء كونها من الأصول الإيرادية الجيدة التي تتصف بارتفاع عوائدها وانخفاض مخاطرها.

وفي المقابل نلاحظ أيضا أن التكاليف عرفت هي الأخرى زيادة ولكن أقل من الزيادة في الإيرادات في أغلب سنوات الدراسة في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة، وهذا ما يدل على كفاءة السياسات التي تتبعها البنوك في الإنفاق وفي تسعير خدماتها ومدى قدرتها على التحكم في مصاريفها.

الجدول رقم (3-12): تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي		بنك صفوة الإسلامي	
	الربح الصافي	نسبة النمو %	الربح الصافي	نسبة النمو%	الربح الصافي	نسبة النمو%
2012	36445903	-	11547199	-	2134899	-
2013	45106303	23.76	15749445	36.39	1470591	-31.12
2014	45129375	0.05	12264495	-22.13	1922813	30.75
2015	48720456	7.96	16637664	35.66	3281927	70.68
2016	54019075	10.88	23012915	38.32	5697316	73.60
2017	54139053	0.22	28797704	25.14	5707350	0.18
2018	49807927	-8.00	31890902	10.74	8350661	46.31
2019	54349292	9.12	34384101	7.82	10016219	19.95
2020	52121669	- 4.10	30439997	-11.47	10167139	1.51
2021	59057697	13.31	33717746	10.77	14060320	38.29
المتوسط	**49889675**		**23844216.8**		**6280923.5**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-8): تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

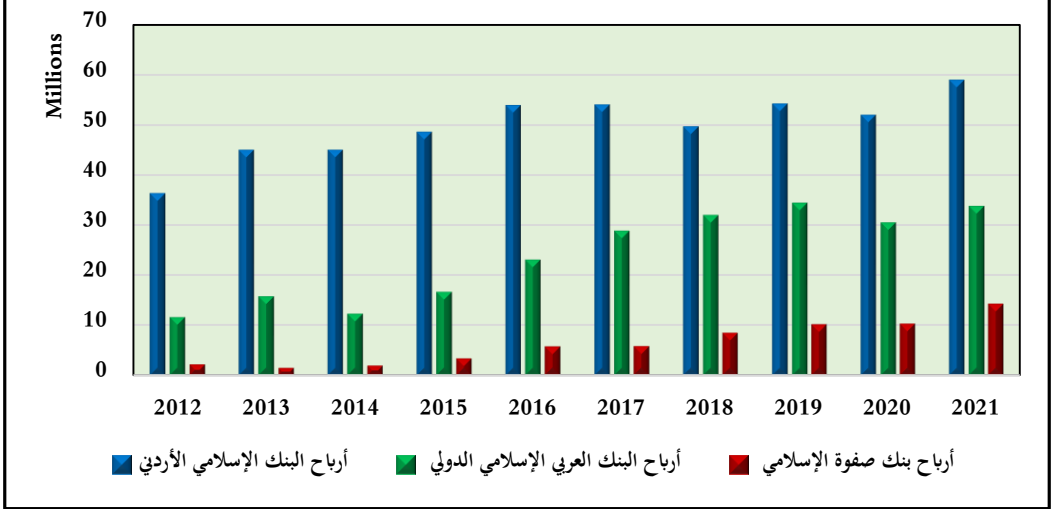

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-12).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن البنوك الإسلامية الأردنية التس شملتها الدراسة حققت زيادة في أرباحها الصافية في أغلب سنوات الدراسة، حيث حقق البنك الإسلامي الأردني أعلى نسبة للنمو سنة 2013 قدرت بـ 23.76% إذ قدرت الزيادة العامة في الربح الصافي سنة 2012 مقارنة مع سنة 2021 بحوالي 22 مليون د. أردني أي بنسبة نمو 62.04%. أما بالنسبة للربح الصافي للبنك العربي الإسلامي الدولي نلاحظ أنه عرف انخفاض خلال سنتي 2014

و2020 وهذا راجع إلى أن النمو في التكاليف كان أكبر من النمو في الإيرادات أما في باقي السنوات فقد عرف الربح الصافي للبنك تزايد ملحوظ يرجع إلى زيادة إيرادات البنك. كما سجل بنك صفوة الإسلامي نسب نمو موجبة متفاوتة في ربحه الصافي طيلة فترة الدراسة تراوحت بين 0.18%-73.60 %، وعليه يمكن القول بأن قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق أرباح صافية وبمعدلات نمو موجبة تختلف من بنك لآخر، وتعطي الأرقام السابقة دلالات على مدى قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على إدارة أموالها الذاتية وأموال الغير في مشاريع استثمارية وتمويلية تحقق لها عوائد تضمن بها سلامة مركزها المالي وكسب ثقة كل من المودعين والمستثمرين والعملاء معا.

2. مؤشرات كفاية رأس المال

تعد عملية تقييم الملاءة الائتمانية أمر مهم جدا لإظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنوك لبعث الاطمئنان وزيادة الثقة للمودعين والمتعاملين مع البنك، وفي الجدول التالي سوف نتطرق لتطور بعض نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الأردنية التي شملتها الدراسة:

الجدول رقم (3-13): تطور مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

البنك	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	7.57	7.78	7.94	8.19	8.36	8.90	9.46	9.48	9.79	9.61	**8.71**
	كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	8.29	8.56	8.79	9.10	9.31	9.89	10.52	10.58	10.88	10.64	**9.66**
	نسبة كفاية رأس المال	19.56	18.50	20.95	21.11	22.02	23.00	22.78	24.33	23.74	23.01	**21.90**
البنك العربي الإسلامي الدولي	كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	8.60	8.67	7.68	7.73	7.91	8.51	8.98	9.31	9.62	9.49	**8.65**
	كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	8.17	8.61	8.41	8.01	8.31	8.87	9.08	9.15	9.70	9.87	**8.82**
	نسبة كفاية رأس المال	25.19	17.90	17.91	17.59	16.21	16.50	20.38	18.90	22.45	20.51	**19.35**
بنك صفوة الإسلامي	كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	26.74	24.47	19.83	17.14	14.40	14.42	12.60	9.28	8.49	6.96	**15.43**
	كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	37.99	33.76	26.05	21.40	17.28	17.23	14.83	10.61	9.58	7.72	**19.65**
	نسبة كفاية رأس المال	43.32	44.78	47.27	44.31	41.21	30.89	25.52	19.36	19.65	18.12	**33.44**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ أن البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي سجلا نسب متقاربة فيما يخص مؤشر كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات إذ تراوحت قيمه بين 7.57% و9.79% طيلة فترة الدراسة، في حين عرفت نسبة ملاءة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في بنك صفوة الإسلامي انخفاضا مستمر ويعود السبب في ذلك إلى أن مقدار الزيادة في حقوق الملكية كان أقل من مقدار الزيادة في حجم موجوداته، حيث تراوحت نسب هذا المؤشر بين 6.96% و26.74% وبمتوسط قدر بـ 15.43% خلال سنوات الدراسة، وتدل النسب التي حققتها البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة في هذا المؤشر على اعتمادها بشكل كبير على التمويل الخارجي(إجمالي الودائع) في تمويل استخداماتها وهو ما يجعلها في حالة خطر في حال عجزت عن سداد مستحقات الغير. أما بخصوص نسبة ملاءة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع فقد حققا كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي ما متوسطه 9.66% و8.82% على التوالي خلال الفترة (2012-2021)، حيث عرف هذا المؤشر ارتفاع ملحوظ في كلا البنكين طوال الفترة، كما حقق بنك صفوة الإسلامي متوسطا في مؤشر كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قدره 19.65% طول الفترة إذ سجلت أقصى نسبة سنة 2012 بـ 37.99% فيما حقق أدنى نسبة سنة 2021 بـ 7.72% خلال عشرة سنوات، حيث أن هذه النسبة تتناقص من سنة لأخرى ويرجع هذا الانخفاض المتواصل إلى أن الزيادة المحققة في حجم الودائع أكبر من الزيادة في حقوق الملكية. إذ تشير قيم هذا المؤشر إلى انخفاض قدرة هذه البنوك على رد ودائعها من أموالها الخاصة وهذا يؤثر سلبا على أمان المودعين.

وفي سياق متصل حقق كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي متوسطا في نسبة كفاية رأس المال قدر بـ 21.90%، 19.35%، 33.44% على التوالي خلال الفترة (2012-2021)، ومن الملاحظ أن جل نسب كفاية رأس المال في هذه البنوك طيلة فترة الدراسة تجاوزت النسبة التي يفرضها عليها البنك المركزي الأردني وهي 12%، ففي سنة 2016 أصدر البنك المركزي الأردني تعليماته النهائية بخصوص حساب هذه النسبة وفقا لمقررات لجنة بازل 3 في هذه البنوك، وفي 31 ديسمبر 2018 أصبح يتم حساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/72) تاريخ 4 فيفري 2018 وذلك وفقا للمعيار رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. حيث تشير هذه النسب المحققة طوال الفترة إلى أن هذه البنوك قامت بتعزيز كافة شرائح رأس المال من أجل ضمان نجاح أعمالها، فارتفاع نسبة كفاية رأس المال يدل على قدرة هذه البنوك على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها مستقبلا.

3.مؤشرات السيولة

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في آجالها المحددة، حيث يبين الجدول أدناه معدلات نمو الموجودات النقدية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-14): الموجودات النقدية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دينار أردني)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي		بنك صفوة الإسلامي	
	الموجودات النقدية	نسبة النمو%	الموجودات النقدية	نسبة النمو%	الموجودات النقدية	نسبة النمو%
2012	724104763	-	110335987	-	54819808	
2013	935083241	29.14	98435448	-10.79	115865994	111.36
2014	1104751339	18.14	616864220	526.67	140377623	21.16
2015	938279109	-15.07	725042697	17.54	223699328	59.36
2016	1132484101	20.70	664961848	-8.29	209672956	-6.27
2017	1192791583	5.33	610365978	-8.21	117504844	-43.96
2018	970001808	-18.68	593717806	-2.73	132032281	12.36
2019	976061477	0.62	718690852	21.05	285330095	116.11
2020	879379063	-9.91	811522099	12.92	361364333	26.65
2021	946544093	7.64	902395228	11.20	367347295	1.66
المتوسط	**979948058**		**585233216**		**200801456**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن الموجودات النقدية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة عرفت تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (2012-2021)، إذ سجلت أعلى نسبة نمو لها في البنك الإسلامي الأردني سنة 2013 قدرت بـ 29.14%، كما عرفت انخفاضا خلال السنوات 2015، 2018، 2020 بنسب تراوحت بين 9.91- % و18.68-%، في حين حقق البنك العربي الإسلامي الدولي ما متوسطه 585 مليون د. أردني طيلة فترة الدراسة حيث انخفضت موجوداته النقدية خلال السنوات (2013، 2016، 2017، 2018)، في حين بلغ أعلى مقدار للتغير بـ 518 مليون د. أردني بنسبة نمو تجاوزت 526% وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في قيمة أرصدة البنك لدى البنك المركزي الأردني. أما بالنسبة لبنك صفوة الإسلامي فقد سجل أعلى مقدار للتغير في موجوداته السائلة سنة 2019 قدر بـ 153 مليون د. أردني بنسبة 116.11% وتعود هذه الزيادة المحققة إلى زيادة أرصدة البنك لدى البنك المركزي الأردني وبمتوسط بلغ 200 مليون د. أردني طيلة فترة الدراسة. ومن المعروف أن السيولة في البنوك الإسلامية لها أهمية خاصة بحكم أنه لا يمكن استثمارها في أسواق النقد وهو ما يجعل إدارة النقدية لديها تتخذ مسارا مختلفا لما هو عليه في البنوك التقليدية، وعليه يجب على هذه البنوك أن تكون قادرة على إيجاد مجالات استعمال للسيولة الفائضة تكون مدرة للعوائد فزيادة السيولة لا تعني حتما كفاءة البنوك في إدارة السيولة وإنما في مواجهة الأخطار.

والجدول الموالي يوضح تطور مؤشرين من مؤشرات قياس السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021):

الجدول رقم (3-15): مؤشري نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

البنك / السنة		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	23.97	28.49	31.08	24.70	27.62	28.32	23.31	21.94	18.15	17.85	**24.54**
	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	26.23	31.33	34.41	27.46	30.77	31.45	25.96	24.50	20.17	19.76	**27.20**
البنك العربي الإسلامي الدولي	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	9.40	7.30	39.32	40.09	33.76	29.74	27.50	31.24	31.91	32.12	**28.24**
	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	8.93	7.25	43.06	41.54	35.49	31.02	27.82	30.70	32.18	33.43	**29.14**
بنك صفوة الإسلامي	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	11.54	21.93	21.34	28.67	22.80	12.27	11.78	18.33	19.85	15.72	**18.42**
	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	16.39	30.25	28.04	35.80	27.35	14.66	13.86	20.96	22.39	17.42	**22.71**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

ويمكن الحكم أكثر على مدى كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة في إدارتها لموجوداتها السائلة من خلال مؤشري الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات والموجودات النقدية إلى إجمالي الودائع، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات في البنك الإسلامي الأردني عرفت تذبذب بين الزيادة والنقصان بنسب تراوحت بين 17.85%-31.08% وبمتوسط قدر بـ 24.54% خلال سنوات الدراسة، بينما حقق البنك العربي الإسلامي الدولي متوسطا لنسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات قدر بـ 28.24% طيلة فترة الدراسة حقق فيها البنك أدنى قيمة سنة 2013 قدرت ب7.30% في حين سجلت أعلى قيمة لها سنة 2015 بنسبة 40.09%، كما حافظ بنك صفوة الإسلامي نوعا ما على رتابة هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة بمتوسط قدر بـ 18.42% بنسب تراوحت بين 11.54% و28.67%. وفي الغالب لا توجد هناك نسبة نمطية محددة لهذا المؤشر فكل بنك يحدد نسبة داخلية للوقوف على الأموال التي يمكن استخدامها من الأصول عند الاستحقاق أو للوفاء بالتزاماته. وبذلك فإن خطر السيولة لدى هذه البنوك منخفض وهو ما يحقق لها وضعا أفضل. أما بالنسبة لمؤشر الموجودات النقدية إلى إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة فمن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنها عرفت عدة تذبذبات خلال الفترة (2012-2021)، إذ تراوحت متوسطات هذا المؤشر في هذه البنوك بين 22.71% و29.14% طيلة فترة الدراسة، وهي نسب مقبولة تدل على أن خطر السيولة منخفض فتوفر السيولة يزيد من ثقة المودعين في المصرف ومن تحقيق الأمان في عملياته.

4.مؤشرات الربحية

تعد هذه النسب المؤشرات الأساسية التي تقيس كفاءة المصارف في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تحقيق أكبر عائد ممكن مع ضمان السيولة وسلامة المركز المالي، والجدول أدناه يبين لنا نسب الربحية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة خلال عشرة (10) سنوات:

الجدول رقم (3-16): تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة:%)

البنك	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	معدل العائد على الأصول	1.21	1.37	1.27	1.21	1.37	1.27	1.28	1.32	1.29	1.20	**1.25**
	معدل العائد على حقوق الملكية	15.93	17.66	15.99	15.66	15.76	14.44	12.66	12.89	10.99	11.59	**14.35**
	معدل العائد على الودائع	1.32	1.51	1.41	1.43	1.47	1.43	1.33	1.36	1.20	1.23	**1.37**
	هامش الربح	37.93	38.84	39.00	36.23	36.11	36.84	33.87	32.84	32.04	33.65	**35.74**
البنك العربي الإسلامي الدولي	معدل العائد على الأصول	0.98	1.17	0.78	0.92	1.17	1.40	1.48	1.49	1.20	1.20	**1.18**
	معدل العائد على حقوق الملكية	11.44	13.47	10.18	11.90	14.77	16.50	16.45	16.05	12.44	12.65	**13.59**
	معدل العائد على الودائع	0.93	1.16	0.86	0.95	1.23	1.46	1.49	1.47	1.21	1.25	**1.20**
	هامش الربح	28.16	31.78	27.44	31.46	35.42	38.04	39.47	39.92	36.44	39.13	**34.73**
بنك صفوة الاسلامي	معدل العائد على الأصول	0.45	0.28	0.29	0.42	0.62	0.60	0.74	0.60	0.56	0.60	**0.52**
	معدل العائد على حقوق الملكية	1.68	1.14	1.47	2.45	4.30	4.13	5.91	6.93	6.58	8.64	**0.43**
	معدل العائد على الودائع	0.64	0.38	0.38	0.53	0.74	0.72	0.88	0.74	0.63	0.67	**0.63**
	هامش الربح	14.74	8.50	10.53	14.48	20.63	18.26	22.74	23.36	23.98	28.58	**18.58**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-16) نلاحظ أن البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة حققت معدلات عائد على الأصول موجبة حيث تراوحت قيم هذا المؤشر بين 0.28% و1.49% طيلة فترة الدراسة، وهذا يعني أن كل واحد دينار أردني مستخدم من إجمالي موجوداتها يحقق ربحا صافيا يتراوح مابين 0.0028 و0.0149 دينار أردني، الأمر الذي يعكس كفاءة البنوك محل الدراسة في توظيف أصولها مما يسمح بتحقيق أهدافها البنك. كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن هناك تذبذب على مستوى معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة، حيث سجل

البنك الإسلامي الأردني أكبر قيمة للمؤشر سنة 2013 بـ 17.66%، وهي أعلى نسبة حققها البنك خلال فترة الدراسة لتنخفض بحلول سنة 2014 إلى 15.99% لتواصل الانخفاض في السنوات المتتالية، ويعود سبب ذلك إلى أن الزيادة في حقوق الملكية كانت أكبر من الزيادة المحققة في الربح الصافي للبنك ويتضح ذلك من خلال قوائمه المالية فهو يقوم بعملية احتجاز مستمر للاحتياطات والأرباح المدورة فهو يعمل على تعظيم حقوق ملكيته، وبالنسبة للانخفاض المحقق في سنة 2018 يعود إلى تطبيق البنك للمعيار المحاسبي رقم 09 ما أثر على المخصصات والأرباح المدورة.

كما عرفت معدلات العائد على حقوق الملكية في البنك العربي الإسلامي الدولي تذبذبا بين الزيادة والنقصان تراوحت بين 10.18% و16.50% خلال فترة الدراسة بمتوسط قدر بـ 13.59%، في حين عرف هذا المؤشر تزايد تدريجي في بنك صفوة الإسلامي في أغلب سنوات الدراسة انحصرت قيمه بين 1.14% و8.64% إذ سجلت أعلى قيمة له في سنة 2021 وبمتوسط قدر بـ 4.32%، وهو ما يشير إلى أن كل واحد دينار أردني مستثمر من أموال المساهمين (ملاك البنوك) يحقق ربحا صافيا يتراوح بين 0.0114 و0.1766 دينار أردني طيلة فترة الدراسة، ويمكن القول أن إدارة هذه البنوك تتمتع بالقدرة على توظيف حقوق ملكيتها فهي نجحت نوعا ما في تعظيم عائد المساهمين.

وفي ذات الصدد حققت البنوك الإسلامية الأردنية معدلات عائد على الودائع موجبة ولكنها متذبذبة خلال سنوات الدراسة إذ تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 0.38% و1.51%، هذا ما يدل على أن هذه البنوك نجحت في توليد الأرباح من الودائع التي استطاعت جذبها واستقطابها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من المودعين، وهذا ما أدى بدوره إلى عدم تعطيل الأموال بل استثمارها بما يعود بالربح على مساهميها ومودعيها معا. وفي ذات السياق سجل بنك صفوة الإسلامي تذبذبات على مستوى معدل العائد على الودائع بنسب تراوحت بين 0.38% -0.88% بمتوسط لم يتجاوز 0.63%، هذا ما يدل على أن البنك نجح في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع جذبها واستقطابها نتيجة الثقة التي اكتسبها من المودعين، وهذا ما أدى بدوره إلى عدم تعطيل الأموال بل استثمارها بما يعود بالربح على المساهمين والمودعين معا. أما بالنسبة لهامش الربح فقد عرف هذا المؤشر في البنك الإسلامي الأردني تذبذبات بين الزيادة والنقصان بسبب التغير الحاصل في ربح البنك الصافي وإيراداته إذ بلغت أعلى قيمة له في سنة 2014 قدرت بـ 39% وبمتوسط 35.74% طيلة فترة الدراسة، في حين عرف هامش الربح في البنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي نمو تدريجي في أغلب سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة له بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي في سنة 2019 والتي قدرت بـ 39.92% وبمتوسط 34.73% طيلة فترة الدراسة، أما في بنك صفوة الإسلامي فقد بلغت أعلى قيمة له في سنة 2021 قدرت بـ 28.58% وأدنى قيمة له 8.50% خلال سنة 2013 وهذا راجع للانخفاض المسجل في الربح الصافي للبنك، ومن الملاحظ أن البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة تعمل على تخفيض مصاريفها والتحكم فيها فهامش الربح يتأثر بقدرة البنوك على تحويل إيراداتها إلى ناتج صافي بقيم مرتفعة من خلال السيطرة على تكاليفها التي تمتص جزء منها. ويمكن القول أن هذه البنوك نجحت في الحفاظ على هامش ربح مقبول خلال الفترة (2012-2021)، فكلما كانت هذه المؤشرات مرتفعة كانت ربحية البنوك أفضل ومردود الاستثمار فيها أكثر جدوى وعليه يكون أداؤها أفضل.

4.مؤشرات التوظيف

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المصارف في استغلال وتشغيل الموارد التي لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، إذ يبين الجدول أدناه تطور هذه النسب خلال مدة الدراسة في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة:

الجدول رقم (3-17): تطور مؤشرات التوظيف في البنوك الإسلامية الأردنية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

البنك	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	معدل توظيف الموارد	65.39	59.43	55.94	61.22	57.41	55.88	59.53	60.57	62.48	62.82	**60.07**
	معدل توظيف الودائع	70.80	64.52	60.86	6.80	62.76	61.41	65.79	66.98	69.28	69.50	**65.87**
	مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	2.30	2.67	2.65	2.62	2.85	2.83	2.91	2.88	2.61	2.37	**2.67**
	مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	4.92	6.03	5.92	5.89	6.48	6.31	5.98	6.20	5.39	5.27	**5.84**
البنك العربي الإسلامي الدولي	معدل توظيف الموارد	66.17	61.80	32.52	38.94	33.20	35.81	36.06	31.95	32.68	33.02	**40.21**
	معدل توظيف الودائع	71.57	67.13	35.25	42.06	35.96	38.99	39.34	34.87	35.85	36.28	**43.73**
	مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	2.77	2.97	5.07	3.80	4.50	4.20	4.05	4.61	4.29	3.88	**4.01**
	مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	4.64	5.43	8.85	7.21	9.64	9.87	9.62	10.55	9.24	8.80	**8.39**
بنك صفوة الاسلامي	معدل توظيف الموارد	64.13	48.09	60.24	42.64	50.61	57.90	57.28	55.85	55.93	59.02	**55.17**
	معدل توظيف الودائع	88.49	64.33	75.93	51.77	59.35	67.88	65.78	61.77	61.29	63.57	**66.02**
	مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	4.64	6.14	4.08	5.53	4.13	4.14	3.78	3.05	2.69	1.97	**4.01**
	مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	4.90	7.02	4.80	7.01	6.07	5.74	5.86	5.10	4.29	3.67	**5.45**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-17) والذي يوضح نسب التوظيف في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021)، نلاحظ أن نسب توظيف الموارد المتاحة في كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي عرفت تغيرات بين الانخفاض والارتفاع إذ حققت هذه البنوك ما متوسطه 60.07%، 40.21%، 55.17% على التوالي طيلة فترة الدراسة. وهو ما يدل على أن الجزء الأكبر عموما من موارد هذه البنوك توجه لأنشطة التمويل والاستثمار ما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية. أما بخصوص نسب توظيف الودائع في كل من البنك الإسلامي الأردني وبنك صفوة الإسلامي متقاربة حيث انحصرت قيم هذا المؤشر بين 51.77% و88.49% وبمتوسط قدر بـ 65.87% بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني و66.02% في بنك صفوة الإسلامي طيلة فترة الدراسة، في حين تراوحت نسب توظيف الودائع في البنك العربي الإسلامي الدولي بين 34.87% و71.57% وبمتوسط

قدر بـ 43.73% خلال سنوات الدراسة، وهي نسب مقبولة فهي توضح قدرة تحقيق هذه البنوك لأهدافها المتمثلة في عدم تعطيل مواردها المتاحة وخاصة ودائعها باعتبار أن البنوك الإسلامية هي بنوك تمويلية و استثمارية بحتة.

كما يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة في تذبذب بين الانخفاض والارتفاع إذ تراوحت قيمه ما بين 1.97% و6.14%خلال فترة الدراسة، ويشير هذا المؤشر في هذه البنوك إلى أن كل 100 دينار أردني مستثمرة تكلفها مابين 1.97 و6.14 دينار أردني كتكاليف لإدارتها، وفي ذات الصدد حقق كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي متوسطا في مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار قدره 5.84% و8.39% و5.45% على التوالي طيلة فترة الدراسة، وهو ما يدل على أن هذه البنوك تحقق ما متوسطه 5.84 و8.39 و5.45 دينار أردني كإيرادات عن كل 100 دينار أردني مستخدم في نشاط التمويل والاستثمار. كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على مقدرة إدارة البنوك على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة

لأجل تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة، سنعتمد على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لهذه البنوك للفترة (2012-2021).

1. تطور الوضع المالي في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة

سيتم فيما يلي التطرق إلى تطور الوضع المالي لكل من مصرف الراجحي وبنك الجزيرة وذلك من خلال استعراض مكونات قوائمهما المالية طوال فترة الدراسة.

الجدول رقم (3-18): تطور الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

البنك / السنة	بنك الراجحي				بنك الجزيرة			
	الموجودات	نسبة النمو%	حقوق الملكية	نسبة النمو%	الموجودات	نسبة النمو%	حقوق الملكية	نسبة لنمو
2012	267382562000	-	36468737000	-	50781402000	-	5011853000	-
2013	279870685000	4.67	38404593000	5.31	59976408000	18.11	5728545000	14.30
2014	307711555000	9.95	41896194000	9.09	66553929000	10.97	6158046000	7.50
2015	315619648000	2.57	46639054000	11.32	63264134000	-4.94	7413469000	20.39
2016	339711817000	7.63	51946872000	11.38	66319368000	4.83	8103526000	9.31
2017	343116728000	1.00	55750918000	7.32	68287455000	2.97	8828839000	8.95
2018	365003830000	6.38	48554018000	-12.10	73003198000	6.91	11244472000	27.36
2019	384086576000	5.23	51191657000	5.43	86544344000	18.55	11589517000	3.07
2020	468824723000	22.06	58118518000	13.53	92088874000	6.41	11364499000	-1.94
2021	623671915000	33.03	67308851000	15.81	102827321000	11.66	13895071000	22.27
المتوسط	**369500000000**		**49627941200**		**72964643300**		**8933783700**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

فيما يمكن توضيح أكثر تطور موجودات وحقوق ملكية كل من مصرف الراجحي وبنك الجزيرة من خلال الشكل رقم (3-9):

الشكل رقم (3-9):تطور إجمالي الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

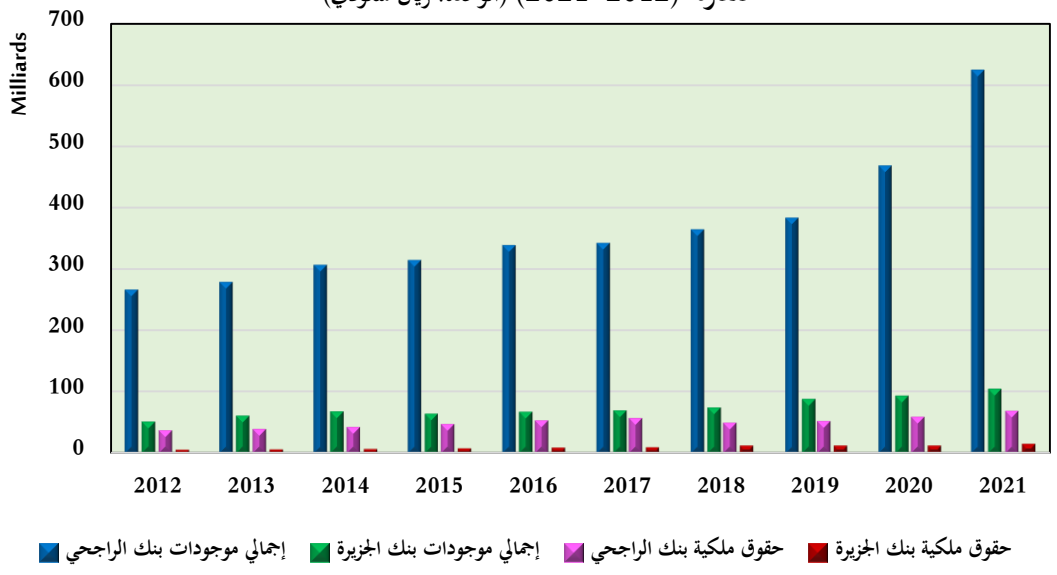

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-18).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن البنوك الإسلامية السعودية التي شملتها الدراسة سجلت نمو كبير في إجمالي موجوداتها خلال الفترة (2012-2021)، حيث استطاع بنك الراجحي من رفع موجوداته من 267 مليار سعودي سنة 2012 إلى 623 مليار ر. سعودي خلال سنة 2021 فقد سجلت أعلى نسبة للنمو والتي بلغت 33.03% سنة 2021 وهذا ما يدل على قدرة البنك المتنامية في توليد المزيد من الإيرادات لأن زيادة الإيرادات مربوط بدرجة كبيرة بنمو إجمالي الموجودات بالإضافة إلى نجاحه في تقديم خدمات مالية ومصرفية مقبولة لعملائه كونها تعتمد أساسا على حجم موجودات البنك. كما يتبين لنا أيضا أن بنك الجزيرة حقق ما متوسطه 72 مليار ر. سعودي خلال فترة الدراسة حافظ فيها على نسب نمو موجبة تراوحت بين 2.97 % و18.55% باستثناء سنة 2015 حين حقق نسبة نمو سالبة قدرها 4.83-% وهذا يرجع سببه إلى انخفاض مستويات الاقتصاد السعودي خلال سنتي 2014 و2015 بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وما صاحبه من تأثيرات سلبية على مختلف المؤسسات المالية والمصرفية السعودية، ويدل التطور المستمر لموجودات البنكين خلال أغلب فترات الدراسة على تحقيقهما لتدفقات نقدية ساهمت في ارتفاع موجوداتها وتعزيز مركزها المالي.

ومن خلال نفس الجدول يتضح لنا أن إجمالي حقوق الملكية لكل من بنك الجزيرة والراجحي في تطور مستمر في معظم سنوات الدراسة، فكلا البنكين يعملان على تنمية حقوق ملكيتهما، حيث سجل بنك الراجحي نسب نمو موجبة تراوحت بين 5.31% و15.81% باستثناء سنة 2018 التي عرفت فيها انخفاض وبمتوسط قدر بـ حوالي 49 مليار ر. سعودي طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2018 التي عرفت فيها انخفاض، وفي ذات الصدد حقق بنك الجزيرة ما متوسطه 8933783700 ر. سعودي خلال فترة الدراسة حافظ فيها على معدلات نمو متفاوتة تراوحت بين 3.07%-27.3% ماعدا سنة 2020 سجل فيها البنك انخفاض طفيف في حقوق ملكيته، ويشير التطور الإيجابي الحاصل في حقوق ملكية البنكين على القوة الاستثمارية المتزايدة للبنكين كون أن أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن مثيلتها التقليدية أن الأولى تدخل في استثمارات مباشرة تحتمل الربح والخسارة منطوية تحت القاعدتين الفقهيتين: الغنم بالغرم والخراج بالضمان، وهذا ما دلت عليه نسب نمو إجمالي استثمارات البنكين.

الجدول رقم (3-19): تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

البنك / السنة	بنك الراجحي				بنك الجزيرة			
	الودائع	نسبة النمو%	التمويل والاستثمار	نسبة النمو%	الودائع	نسبة النمو%	التمويل والاستثمار	نسبة النمو%
2012	223577831000	-	211915661000	-	43961334000	-	38891176000	-
2013	235228822000	5.21	225924000000	6.61	52441263000	19.29	47713373000	22.68
2014	258212284000	9.77	248028899000	9.78	58305749000	11.18	52705109000	10.46
2015	262379865000	1.61	249747779000	0.69	53822504000	-7.69	53193628000	0.93
2016	281510106000	7.29	258577590000	3.54	55147466000	2.46	58521416000	10.02
2017	278588012000	-1.04	269021932000	4.04	56450911000	2.36	60284464000	3.01
2018	301198749000	8.12	272861420000	1.43	58227528000	3.15	65084936000	7.96
2019	314625427000	4.46	293371941000	7.52	70950548000	21.85	77427215000	18.96
2020	393395064000	25.04	372666215000	27.03	76533808000	7.87	84020820000	8.52
2021	530024353000	3.47	533745619000	43.22	84775229000	10.77	94079424000	11.97
المتوسط	**307874000000**		**293586000000**		**61061634000**		**63192156100**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

ويمكن ترجمة الجدول أعلاه في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-10): تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

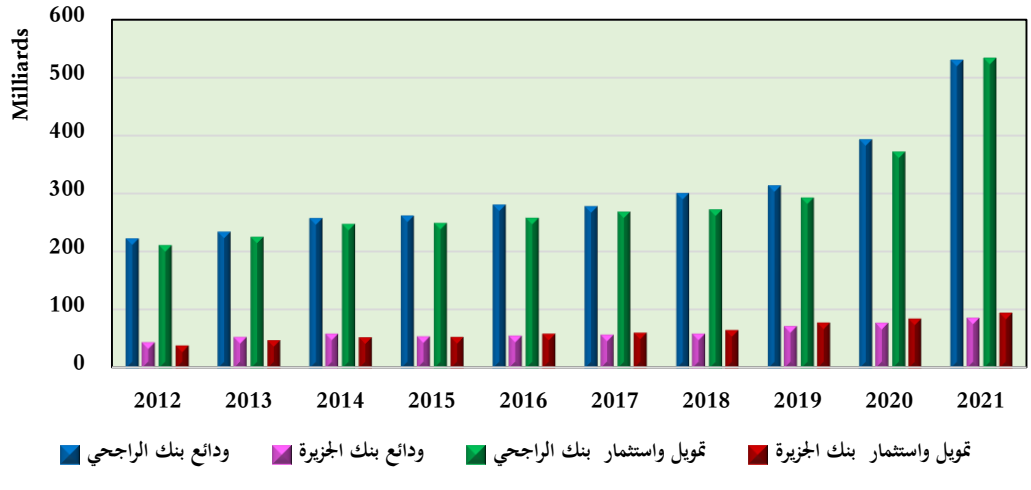

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-19).

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن حجم الودائع في كل من بنك الراجحي وبنك الجزيرة خلال الفترة المدروسة تنمو بمعدلات متباينة نوعا ما، حيث كانت أعلى نسبة نمو سجلها بنك الراجحي سنة 2020 قدرت بـ 25.04% فقد قدرت الزيادة العامة في حجم ودائعه من سنة 2012 إلى غاية عام 2021 بحوالي 306 مليار ر. سعودي

أي بنسبة نمو بلغت 137.06%، حيث تشكل الودائع الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الودائع الموظفة في البنك حيث مثلت ما نسبته 70% خلال سنة 2021 وهي نسبة جد مقبولة وتدل على قدرة إدارة التسويق المصرفي للبنك على جذب عملاء جدد، في حين كانت أعلى نسبة نمو سجلها بنك الجزيرة في حجم ودائعه سنة 2019 قدرت بـ 21.85% فالبنك استطاع الرفع من حجم ودائعه بأكثر من 40 مليار ر. سعودي خلال سنوات الدراسة، فقد حقق ما متوسطه 1 مليار ر. سعودي. وتعتبر الزيادة التي حققها البنكين محل الدراسة دليل على الثقة التي يلقاها من قبل العملاء وهذا يعد نجاحا في الحفاظ على متعامليه، ولقدرته على طرح أدوات مالية مصرفية من شأنها توسيع قطاع خدماته مع المتعاملين من أفراد ومؤسسات وفي مختلف الأوساط والمساهمة في نشر الوعي الادخاري. ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أن بنك الراجحي والجزيرة حققا نموًا في حجم استثماراتهما وتمويلاتهما من سنة لأخرى بفضل استراتيجيتهما المرنة، حيث نمت تمويلات واستثمارات بنك الراجحي بأكثر من 321 مليار ر. سعودي وبمعدل 151.87% خلال فترة الدراسة. بينما حقق بنك الجزيرة نسب نمو موجبة خلال سنوات الدراسة انحصرت بين 0.93% و22.68% وبمتوسط قدر بـ 63 مليار ر. سعودي، وهذا يؤدي بنا إلى القول بأن هذه البنوك تمتلك إدارة تمويلية واستثمارية فعالة والتي تعتبر من أهم الإدارات في البنوك الإسلامية كونها المسؤولة الأولى عن حجم الأرباح أو الخسائر التي تحققها البنوك في نهاية السنة المالية.

الجدول رقم (3-20): تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

البنك / السنة	بنك الراجحي				بنك الجزيرة			
	الإيرادات	نسبة النمو%	التكاليف	نسبة النمو%	الإيرادات	نسبة النمو%	التكاليف	نسبة النمو%
2012	13983017000	-	6098311000	-	1597576000	-	1097096000	-
2013	13845037000	-0.99	6676705000	9.48	1839307000	15.13	1187660000	8.25
2014	13666974000	-1.29	6830802000	2.31	2226245000	21.04	1657617000	39.57
2015	13745775000	0.58	6615700000	-3.15	2921521000	31.23	1637505000	-1.21
2016	15283611000	11.19	7157651000	8.19	2518637000	13.79-	1608857000	-1.75
2017	15904854000	4.06	6784128000	-5.22	2579738000	2.43	1732905000	7.71
2018	17319518000	8.89	7022651000	3.52	2718098000	5.36	1868017000	7.80
2019	19484464000	12.50	8158106000	16.17	2977159000	9.53	1674866000	-10.34
2020	20721260000	6.35	8907641000	9.19	3287119000	10.41	3272203000	95.37
2021	25716398000	24.11	9271608000	4.09	3547165000	7.91	2441368000	-25.39
المتوسط	**16967090800**		**7352330300**		**2621256500**		**1817809400**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-20) الذي يوضح تطور إيرادات وتكاليف كل من بنكي الراجحي والجزيرة خلال الفترة (2012-2021)، نلاحظ أن بنك الراجحي حقق زيادة متواصلة في إجمالي إيراداته بداية من سنة 2015 بنسب نمو موجبة تراوحت بين 0.58% و24.11% ماعدا سنتي 2013 و2014 التي عرف فيها إيرادات البنك انخفاضا طفيفا وقد بلغت

الزيادة العامة لإيرادات البنك سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2012 أكثر من 11 مليار ر. سعودي، كما حقق بنك الجزيرة متوسط إيرادات بلغ 2621256500 ر. سعودي بنسب نمو موجبة تراوحت بين 2.34% و31.23% طوال الفترة فيما حقق نسبة نمو سالبة واحدة كانت سنة 2016 بـ 13.79-% يرجع سببها لنسبة النمو المتواضعة للاقتصاد السعودي التي لم تتجاوز 01.70% مع بقاء أسعار النفط دون 50 دولار للبرميل وما صاحبه من ركود طوال السنة انعكس سلبا على تحصيل الإيرادات بالبنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية بما فيها البنك، رغم ذلك فإن تحقيق البنك لهذه النسب المرتفعة في أغلب سنوات الدراسة يدل على فعالية السياسة الاستثمارية التي انتهجها البنك النابعة من كفاءة الإدارة الاستثمارية التي يحوز عليها مثلما سبق وأشرنا إليه، في ذات الصدد عرفت تكاليف كل من البنكين تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة حيث عملا على التحكم في مختلف مصاريفهما ومحاولة التقليل منها، إلا أنها عرفت تزايدًا في معظم سنوات الدراسة محققة نسب نمو تراوحت بين 2.31%-95.37% وقدر متوسطها خلال فترة الدراسة بحوالي 7 مليار ر. سعودي بالنسبة لبنك الراجحي بينما قدر في بنك الجزيرة بحوالي 1 مليار ر. سعودي.

والشكل أدناه يبين أكثر تغيرات إيرادات وتكاليف طول فترة الدراسة:

الشكل رقم (3-11): تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

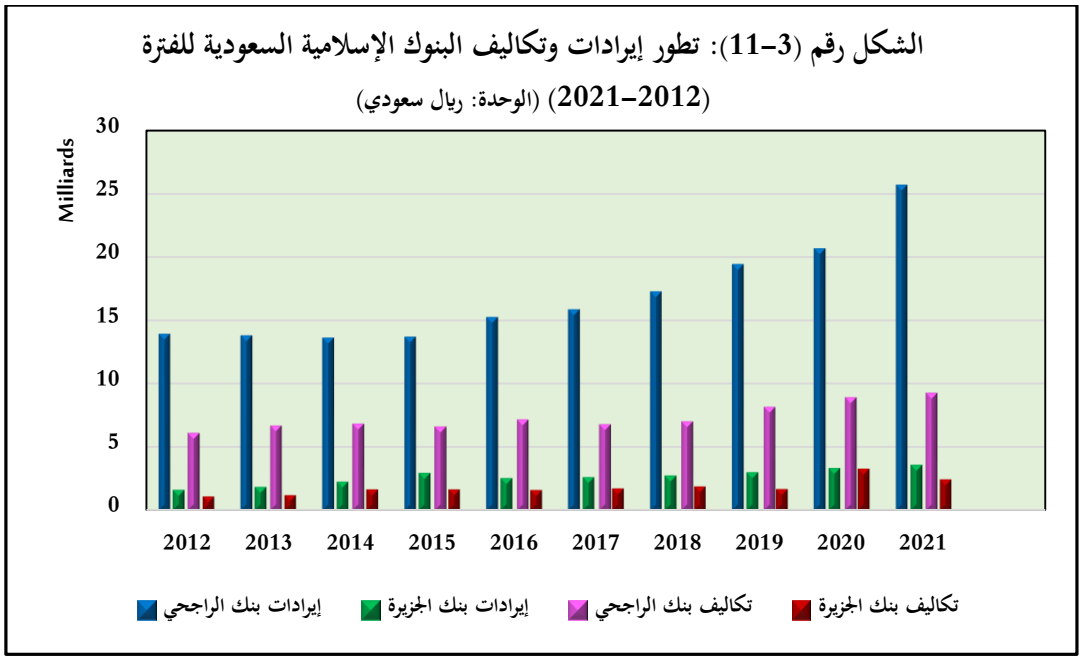

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-20).

الجدول رقم (3-21): تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

البنك / السنة	بنك الراجحي		بنك الجزيرة	
	الربح الصافي	معدل النمو%	الربح الصافي	معدل النمو%
2012	7884706000	-	500480000	-
2013	7437987000	-5.67	650636000	30.00
2014	6836172000	-8.09	572467000	-12.01
2015	7130075000	4.30	1287119000	124.84
2016	8125960000	13.97	871942000	-32.26
2017	9120726000	12.24	857514000	-1.65
2018	10296867000	12.90	1000307000	16.65
2019	10158527000	-1.34	991023000	-0.93
2020	10595548000	4.30	33754000	-96.59
2021	14746211000	39.17	1006076000	2880.61
المتوسط	**9233277900**		**777131800**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

بالنظر إلى الجدول رقم (3-21) يتضح لنا أن بنك الراجحي حقق نسب نمو سالبة وموجبة في أرباحه الصافية طيلة فترة الدراسة حيث سجل البنك انخفاضا في ربحه الصافي خلال السنوات 2013 و2014 و 2019 وهذا راجع إلى أن معدل النمو في التكاليف كان أكبر من معدل النمو في الإيرادات أما في باقي السنوات عرف الربح الصافي للمصرف نموًا إيجابيًا، كذلك هو الأمر بالنسبة لبنك الجزيرة حيث عرفت أرباحه الصافية تذبذبا بين الزيادة والنقصان حيث سجلت أعلى نسبة للنمو سنة 2021 سنة بينما في سنة 2020 انخفض الربح الصافي للبنك بنسبة كبيرة قدرت بـ 96.59-% بسبب الزيادة الكبيرة المحققة في التكاليف مقارنة بنمو الإيرادات والتي بلغت 95.37% وهذا ما أثر سلبا على أرباح البنك الصافية، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها آثار الجائحة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة أو ارتفاع المخاطر التي صاحبت استثمارات البنك المرتفعة كما سبق ورأينا في الجدول رقم (3-19) إضافة إلى الركود الذي عرفه الاقتصاد السعودي خلال سنوات 2015 و2016 بفعل انخفاض أسعار البترول الذي يعد من بين أهم محركات الاقتصاد السعودي. فالبنكين يرغبان في زيادة أرباحهما باعتبارها مصدرًا للتمويل الذاتي.

كما يمكننا إظهار أيضا تطور الأرباح الصافية للبنكين من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-12): تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال سعودي)

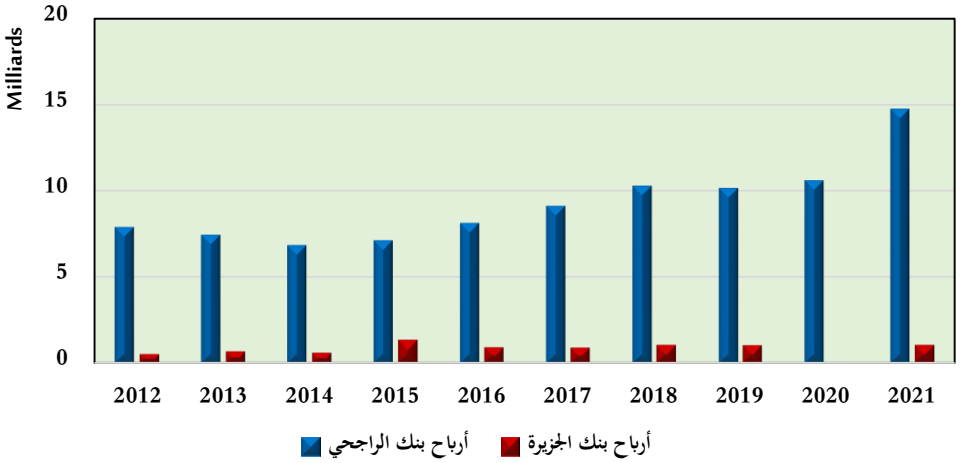

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-21).

2.مؤشرات كفاية رأس المال

كما هو معلوم أن هذه المؤشرات تستخدم لتقييم ملاءة رأس المال وتحقيق الأمان لأصحاب حقوق الملكية والمودعين، والجدول رقم (3-22) يوضح ما حققه بنك الراجحي والجزيرة لهذه المؤشرات للفترة (2012-2021):

الجدول رقم (3-22): تطور مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021)

(الوحدة: %)

البنك / السنة	بنك الراجحي			بنك الجزيرة		
	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات	نسبة كفاية رأس المال	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	نسبة كفاية رأس المال
2012	16.31	13.64	19.83	11.40	9.87	15.67
2013	16.33	13.72	19.60	10.92	9.55	15.01
2014	16.23	13.62	19.59	10.56	9.25	14.05
2015	17.78	14.78	20.83	13.77	11.72	15.83
2016	18.45	15.29	21.98	14.69	12.22	19.86
2017	20.01	16.25	23.29	15.64	12.93	20.94
2018	16.12	13.30	20.17	19.31	15.40	27.48
2019	16.27	13.33	19.87	16.33	13.39	24.62
2020	14.77	12.40	19.08	14.85	12.34	23.62
2021	12.70	10.79	17.62	16.39	13.51	24.41
المتوسط	**16.50**	**13.71**	**20.19**	**14.39**	**12.02**	**20.15**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتبين لنا أن بنك الراجحي والجزيرة حققا متوسطا في نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات قدره 13.71% و12.02% على التوالي خلال عشرة (10) سنوات، وهذا ما يدل على أن هذه البنوك تعتمد على الودائع في هيكلها المالي أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة، وأن نسبة مساهمة أموالها الذاتية في تمويل أصولها ضئيلة. أما بخصوص مؤشر ملاءة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع فقد انحصرت قيم هذا المؤشر بين 10.56% و20.01% في هذه البنوك طيلة فترة الدراسة، هذا ما معناه أن كلا البنكين قادرين على رد ما متوسطه 16.50% و14.39% من أموال مودعيهما عن طريق أموالهما المملوكة فقط، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إلى حد كبير كونها تدل على ارتفاع حجم الودائع مقارنة بالارتفاع في حقوق ملكية البنكين. وفي ذات السياق يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن جل نسب كفاية رأس المال بنك الراجحي والجزيرة خلال سنوات الدراسة أكبر من النسب المفروضة عليهما من طرف البنك المركزي السعودي ومتطلبات "لجنة بازل" والتي تفرض نسبة لا تقل عن 8%، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2017 إذ بلغت 23.29% وبمتوسط تجاوز 20% طيلة فترة الدراسة في بنك الراجحي، في حين فاقت أفضل نسبة حققها بنك الجزيرة 27% سنة 2018 وبمتوسط 20.15% خلال عشرة سنوات. مع العلم أنه في نهاية سنة 2013 أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليماتها النهائية بخصوص تطبيق مبادئ "بازل 3" وهذا التطبيق أدى إلى إجراء تعديلات جوهرية في كيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال، وعليه يمكن القول أن لهذه البنوك أموال ذاتية قادرة على تغطية ما متوسطه 20% من الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تحوزها، وهذا ما يؤكد أنه نجح في إظهار قدرته الكبيرة على الاستجابة لمتطلبات كل من البنك المركزي السعودي ومقررات لجنة بازل.

3.مؤشرات السيولة

تمثلت مؤشرات السيولة المستخدمة في تقييم الأداء المالي في مؤشري نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، ويمكن استعراض تطورهما خلال مدة الدراسة في كل من بنك الراجحي والجزيرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-23): تطور مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

البنك / السنة	بنك الراجحي				بنك الراجحي			
	الموجودات السائلة (ريال سعودي)	نسبة النمو%	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	الموجودات السائلة (ريال سعودي)	نسبة النمو%	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع
2012	47361311000	-	17.71	21.18	10221043000	-	20.13	23.25
2013	45432776000	-4.07	16.23	19.31	10379953000	1.55	17.31	19.79
2014	50101585000	10.28	16.28	19.40	11461132000	10.42	17.22	19.66
2015	53964772000	7.71	17.10	20.57	8419582000	-26.54	13.31	15.64
2016	68728430000	27.36	20.23	24.41	7461636000	-11.38	11.25	13.53
2017	58992266000	-14.17	17.19	21.18	7528027000	0.89	11.02	13.34
2018	75633803000	28.21	20.72	25.11	6262871000	-16.81	8.58	10.76
2019	71352281000	-5.66	18.58	22.68	6906691000	10.28	7.98	9.73
2020	76017364000	6.54	16.21	19.32	5674432000	-17.84	6.16	7.41
2021	66428841000	-12.61	10.65	12.53	6050373000	6.63	5.88	7.14
المتوسط	**61401342900**		**17.09**	**20.57**	**8036574000**		**11.88**	**14.03**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

بالنظر إلى الجدول رقم (3-23) يتبين أن بنك الجزيرة والراجحي حققا نسب نمو موجبة وسالبة في موجوداتهما النقدية خلال الفترة (2012-2021)، إذ سجلت أدنى نسبة سنة 2017 والتي بلغت 14.17-% بينما قدرت أعلى نسبة للنمو ب 28.21% في سنة 2018 في بنك الراجحي وبمتوسط 61 مليار ر. سعودي طيلة فترة الدراسة. في حين حقق بنك الجزيرة ما متوسطه 8 مليار ر. سعودي إذ تراوحت نسب النمو بين 26.54-% و10.42% خلال سنوات الدراسة. ويمكن القول أن هذا التذبذب الذي عرفته الموجودات النقدية لهذه البنوك ناتج عن محدودية إدارة البنوك في المحافظة على سيولة ملائمة كفيلة بتسديد التزاماتها عند الحاجة وعدم تضييع فرص استثمارية متاحة لها والتي من شأنها تحقيق عوائد مستقبلية. ومن أجل الحكم أكثر على كفاءة هذه البنوك في إدارة سيولتها لابد بتعزيزها بمؤشري نسبة الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات ونسبة الموجودات النقدية إلى إجمالي الودائع، حيث عرف مؤشر الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات في بنك الراجحي عدة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض إذ تراوحت قيمه بين 10.65% و20.72% وبمتوسط قدر ب 17.09% طوال فترة الدراسة، في حين سجل هذا المؤشر في بنك الجزيرة انخفاض مستمر طيلة سنوات الدراسة انحصرت قيمه بين 5.88% و20.13% وبمتوسط بلغ 11.88%. وعليه فإن خطر السيولة في هذه البنوك منخفض نوعا ما فهي تعمل على المواءمة بين الحفاظ على سيولة كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل وإلى عدم وجود أموال كبيرة معطلة ويتبين ذلك من خلال الزيادة المستمرة في حجم استثماراتها. أما بخصوص مؤشر الموجودات النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك الراجحي عرف تغيرات بين الارتفاع والانخفاض بسبب التغيرات التي تطرأ على موجوداته النقدية خلال الفترة (2012-2021) إذ تجاوز متوسطه 20% بقيم تراوحت بين 12.53% و25.11%، بينما في بنك الجزيرة عرفت قيم هذا المؤشر

انخفاضًا تدريجيًا خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أدنى قيمة له 7.14%، وهي نسب مقبولة نوعا ما حيث يتطلب من هذه البنوك أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية كون أن انخفاض السيولة يؤدي إلى فقدان المصرف لثقة متعامليه.

4.مؤشرات الربحية

تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة المصارف في إدارة استخداماتها ومواردها من أجل تحقيق ربحية عالية، والجدول التالي يوضح مؤشرات قياس الربحية في كل من بنك الجزيرة والراجحي خلال الفترة (2012-2021):

الجدول رقم (3-24): تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

البنك / السنة	بنك الراجحي				بنك الجزيرة			
	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الودائع	هامش الربح	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الودائع	هامش الربح
2012	2.95	21.62	3.53	56.39	0.99	9.99	1.14	31.33
2013	2.66	19.37	3.16	53.72	1.08	11.36	1.24	35.37
2014	2.22	16.32	2.65	50.02	0.86	9.30	0.98	25.71
2015	2.26	15.29	2.72	51.87	2.03	17.36	2.39	44.06
2016	2.39	15.64	2.89	53.17	1.31	10.76	1.58	34.62
2017	2.66	16.36	3.27	57.35	1.26	9.71	1.52	33.24
2018	2.82	21.21	3.42	59.45	1.37	8.90	1.72	36.80
2019	2.64	19.84	3.23	52.17	1.15	8.55	1.40	33.29
2020	2.26	18.23	2.69	51.13	0.04	0.30	0.04	1.03
2021	2.36	21.91	2.78	57.34	0.98	7.24	1.19	28.36
المتوسط	**2.52**	**18.58**	**3.03**	**54.26**	**1.11**	**9.35**	**1.49**	**30.38**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

يوضح الجدول السابق مؤشرات الربحية في كل من بنك الراجحي والجزيرة خلال الفترة (2012-2021)، إذ نلاحظ أن معدلات العائد عل الأصول في بنك الراجحي كانت متقاربة وتجاوزت 2% وبمتوسط قدر بـ 2.52% طيلة فترة الدراسة حيث سجلت أكبر قيمة له سنة 2018 والتي قدرت بـ 2.82%، في حين حقق كذلك بنك الجزيرة معدلات عائد على الأصول موجبة طول فترة الدراسة كانت أقلها سنة 2020 بـ 0.04% نتيجة الانخفاض الكبير في ربح البنك الصافي فيما بلغت أكبرها 2.03% خلال سنة 2015 بمتوسط قدره 1.11% خلال الفترة (2012-2021)، وعليه فإن كل من بنك الراجحي والجزيرة حققا على التوالي ما متوسطه 0.0252 و0.0111 ريال سعودي كربح نتيجة لاستخدام مختلف موجوداته، وهذا ما يدل على أن البنكين محل الدراسة لهما كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم أصولهما المستثمرة بالرغم من الركود الذي عرفه الاقتصاد السعودي في أكثر من مرة خلال نفس الفترة. كما عرفت معدلات العائد عل حقوق الملكية في بنك الراجحي والجزيرة تذبذبات نتيجة التغير في كل من أرباحهما الصافية وحقوق ملكيتهما خلال سنوات

الدراسة، إذ تراوحت قيم هذا المؤشر في بنك الراجحي بين 15.29% و21.91% وبمتوسط قدر بـ 18.58% طيلة فترة الدراسة، كما حقق بنك الجزيرة متوسطا في معدل العائد على حقوق ملكيته قدره 9.35% طول الفترة كانت أكبر نسبة سنة 2015 بـ 17.36% فيما حقق أقل نسبة سنة 2020 بـ 0.30% وهذا ما يبعث الاطمئنان لدى المساهمين كون أن البنك نجح إلى حد ما في تحقيق عوائد طول الفترة.

وفي ذات السياق سجلت معدلات العائد على الودائع في كل من بنك الراجحي والجزيرة تذبذبات بين الزيادة والنقصان بسبب التطورات الحاصلة في الربح الصافي وحجم الودائع في البنكين خلال الفترة (2012-2021)، إذ تراوحت قيم هذا المؤشر في بنك الراجحي بين 2.65% و3.53% وبمتوسط 3.03% طيلة فترة الدراسة، في حين تراوحت معدلات العائد على الودائع في بنك الجزيرة بين 0.04% و 2.39% بمتوسط لم يتجاوز 1.49%، وهذا الأمر يعكس نجاعة البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة في تحقيق الأرباح من الودائع التي لديها بكل أنواعها والتي تمكن من استقطابها وجذبها بسبب تعدد وتنوع مجالات الاستثمار لديه وكذلك رضا الجمهور عنه. أما بخصوص مؤشر هامش الربح فقد تجاوزت قيمه في بنك الراجحي 50% وبمتوسط قدر بـ 54.26% خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى قيمة له في سنة 2018 بـ 59.45%، بينما تراوحت نسب هامش الربح في بنك الجزيرة بين 1.03% و44.06% وبمتوسط بلغ 30.38% طية فترة الدراسة، ويرجع التطور الإيجابي في هذا المؤشر إلى سعي البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة إلى تحقيق الكفاءة في تحصيل إيراداتها وعملها على التحكم والسيطرة على تكاليفها.

4. مؤشرات التوظيف

تم الاعتماد على أربع مؤشرات لقياس أداء بنك الجزيرة والراجحي في توظيف الأموال المتاحة لهما طوال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (3-25): تطور مؤشرات التوظيف في البنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)

(الوحدة: %)

البنك / السنة	بنك الراجحي				بنك الجزيرة			
	معدل توظيف الموارد	معدل توظيف الودائع	مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	معدل توظيف الموارد	معدل توظيف الودائع	مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار
2012	81.49	94.78	2.88	6.60	79.41	88.47	2.82	4.11
2013	82.56	96.04	2.96	6.13	82.02	90.98	2.49	3.85
2014	82.65	96.06	2.75	5.51	81.76	90.39	3.15	4.22
2015	80.82	95.19	2.65	5.50	86.87	98.83	3.08	5.49
2016	77.54	91.85	2.77	5.91	92.52	106.12	2.75	4.30
2017	80.46	96.57	2.52	5.91	92.35	106.79	2.87	4.28
2018	78.01	90.59	2.57	6.35	93.69	111.78	2.87	4.18
2019	80.20	93.24	2.78	6.65	93.81	109.13	2.16	3.85
2020	82.54	94.73	2.39	5.56	95.59	109.78	3.89	3.91
2021	89.35	100.70	1.74	4.82	95.35	110.98	2.60	3.77
المتوسط	**81.49**	**94.78**	**2.60**	**5.89**	**89.34**	**92.33**	**2.87**	**4.20**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

يظهر من خلال الجدول رقم (3-25) أن نسب توظيف الموارد المتاحة في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة تراوحت بين 77.54% و95.59% إذ حقق بنك الراجحي والجزيرة ما متوسطه 81.49% و89.34% على التوالي خلال 10 سنوات، كما يتضح لنا أن بنك الراجحي قد حافظ على رتابة قيم مؤشر توظيف الودائع طول الفترة بمتوسط قارب 94.78% بحيث حقق البنك أقل قيمة سنة 2018 بنسبة 90% في حين سجلت أكبر قيمة له سنة 2021 بنسبة 100.70%، في حين فاق معدل توظيف الودائع 100% في معظم سنوات الدراسة في بنك الجزيرة أي أن البنك يستغل كل ما يجمعه من ودائع في نشاطه التمويلي والاستثماري إذ بلغ متوسط هذا المؤشر 92.33% طيلة فترة الدراسة، وبالنظر إلى قيم هذين المؤشرين طوال الفترة يمكن القول أن السياسة التمويلية والاستثمارية لهذه البنوك ناجعة سواء من حيث الكم والنوع فهي تقوم باستغلال مختلف الفرص الاستثمارية التي تعود بالنفع عليها وعلى مودعيها ومساهميها على حد سواء مما جعلها تتمتع بكفاءة عالية في توظيف مواردها.

وفي نفس السياق لم تتجاوز قيم مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار في بنك الراجحي 3% طيلة فترة الدراسة، حيث تراوحت قيمه بين 1.41% و2.96%، في حين حقق بنك الجزيرة متوسطا قدره 2.87% وهذا معناه أن البنك تحمل حوالي 2.87 ريال سعودي عن كل 100ريال سعودي مستثمر، وهي نسب طيبة تدل على نجاح سياسة هذه البنوك على صعيد التحكم في إجمالي نفقاتها وتنمية استثماراتها، كما سجل البنكين نسب حسنة في مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار إذ انحصرت قيمه بين 4.82% و6.65% بمتوسط تجاوز 5.80% طوال الفترة في بنك الراجحي،

بينما تراوحت نسبه في بنك الجزيرة بين 3.77% و5.49% وهذا يدل على أن البنكين قد نجحا في توظيف مواردهما في مشروعات ذات مردود عالي.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة

هناك العديد من الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ومن هذه الأساليب استخدام المؤشرات أو النسب المالية حيث تعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها البنوك في تحليل القوائم المالية.

1. تطور الوضع المالي في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة

يمكن دراسة تطور الوضع المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي من خلال عرض مكونات قوائمهم المالية خلال فترة الدراسة (2012-2021).

الجدول رقم (3-26): تطور الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021)

(الوحدة: دولار أمريكي)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني				البنك العربي الإسلامي			
	الموجودات	نسبة النمو%	حقوق الملكية	نسبة النمو%	الموجودات	نسبة النمو%	حقوق الملكية	نسبة النمو%
2012	423109279	-	57906492	-	375216122	-	57208245	-
2013	502251830	18.70	63463651	9.60	469814701	25.21	62321764	8.94
2014	595259913	18.52	67539672	6.42	561908064	19.60	67729769	8.68
2015	675211338	13.43	73305904	8.54	650593114	15.78	69005125	1.88
2016	809082569	19.83	95308839	30.02	791442161	21.65	75209854	8.99
2017	1010369417	24.88	109625653	15.02	1041103696	31.55	106995915	42.26
2018	1104396137	9.31	109818560	0.18	1062302827	2.04	109394827	2.24
2019	1318413322	19.38	115865563	5.51	1271928380	19.73	116563640	6.55
2020	1511331316	14.63	123334804	6.45	1557048782	22.42	120243730	3.16
2021	1656425003	9.60	138649080	12.42	1736706005	11.54	130978505	8.93
المتوسط	**960585012**		**95481821.8**		**951806385**		**91565137.4**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

ويمكن ترجمة الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-13): تطور إجمالي الموجودات وحقوق الملكية للبنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

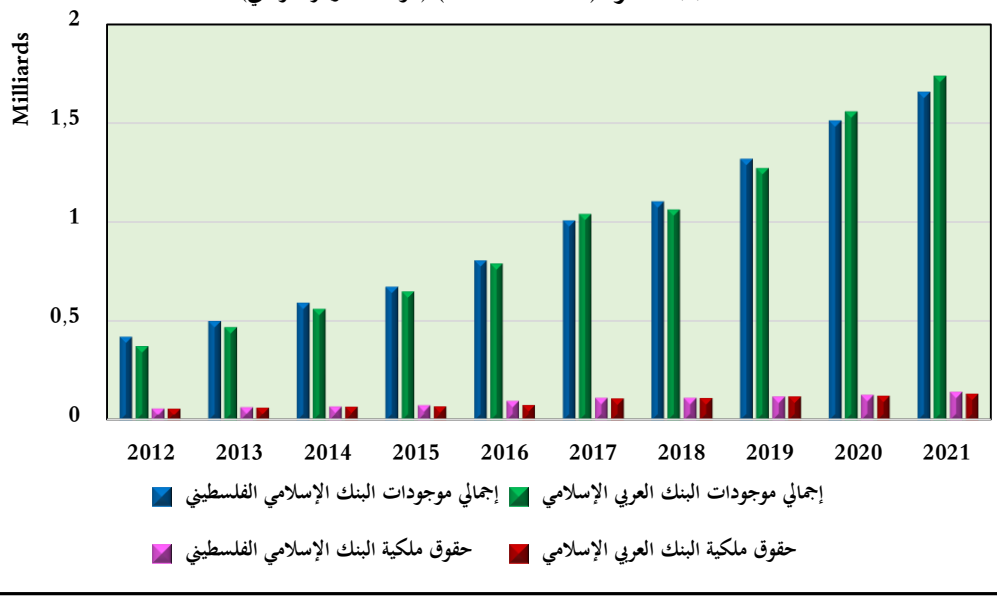

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-26).

بالنظر إلى الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة حققت زيادة في إجمالي موجوداتها خلال الفترة (2012-2021)، حيث تمكن البنك الإسلامي الفلسطيني من رفع قيمة موجوداته من 423 مليون د. أمريكي سنة 2012 إلى 1656 مليون د. أمريكي خلال سنة 2021، فقد حقق ما متوسطه 960 مليون د. أمريكي طيلة فترة الدراسة حافظ فيها على نسب نمو تراوحت بين 9.31%-24.88%، إذ سجلت أعلى نسبة للنمو في عام 2017 حيث بلغت 24.88% وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى البنوك والمؤسسات المصرفية، كما نلاحظ أن البنك العربي الإسلامي استطاع أن يرفع من إجمالي موجوداته خلال فترة الدراسة من 375 مليون د. أمريكي سنة 2012 إلى 1736مليون د. أمريكي خلال سنة 2021، بنسب نمو تراوحت بين 2.04% و31.55% 951 مليون د. أمريكي وبمتوسط قدر بـ 1973 مليون د. أردني طيلة فترة الدراسة، إذ قدرت أكبر نسبة للنمو بـ 31.55% في سنة 2017 وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة النقد في خزينة البنك بالإضافة إلى زيادة قيمة تمويلات البنك الائتمانية. فتزايد موجودات البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة طيلة فترة الدراسة تفسر بقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامها بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى بما يحقق لها نمو رأسمالي وزيادة حصتها السوقية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على القيمة السوقية للبنوك كمنشأة أعمال ويعزز من سمعتها في السوق نظرا لكفاءتها في زيادة موجوداتها.

وفي ذات الصدد ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك الإسلامية الفلسطينية نجحت في الرفع من حقوق ملكيتها ويظهر ذلك من خلال الزيادة التي حققتها خلال الفترة (2012-2021)، إذ سجل البنك الإسلامي الفلسطيني نسب نمو موجبة تراوحت بين 0.18% و30.02% وبمتوسط قدر بحوالي 95 مليون د. أمريكي طول فترة الدراسة، حيث سجل أعلى معدل للنمو سنة 2016 والذي بلغ 30.02% بسبب قيام البنك برفع رأس ماله من 50 مليون د. أمريكي

سنة 2015 إلى 62.5 مليون د. أمريكي في سنة 2016 تطبيقا للتعليمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية كما أن هناك زيادة في الاحتياطات والأرباح المدورة، في حين سجل البنك العربي الإسلامي كذلك هو معدلات نمو موجبة متباعدة خلال سنوات الدراسة تراوحت بين 1.88% و42.26% إذ قدر أكبر معدل للنمو بـ 42.26% خلال عام 2017، ويعزى هذا النمو إلى الزيادة المحققة في مختلف الاحتياطات وإلى قيام البنك برفع رأس ماله بقيمة 25 مليون د. أمريكي. حيث تعكس الزيادة المستمرة في حقوق الملكية قدرة البنكين المتنامية على تمويل جزء كبير من استثماراتها من أموالها الخاصة وأيضا تمتعه بملاءة مالية عالية.

الجدول رقم (3-27): تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني				البنك العربي الإسلامي			
	الودائع	نسبة النمو%	التمويل والاستثمار	نسبة النمو%	الودائع	نسبة النمو%	التمويل والاستثمار	نسبة النمو%
2012	352567545	-	215494811		323870220	-	239560428	
2013	420492257	19.27	282150207	30.93	415871833	28.41	294094815	22.76
2014	511119809	21.55	363630798	28.88	489901840	17.80	288037730	-2.06
2015	584084288	14.28	459530810	26.37	594038144	21.26	343242057	19.17
2016	688367926	17.85	561000716	22.08	696521850	17.25	483740634	40.93
2017	875589989	27.20	652011272	16.22	893400540	28.27	620776879	28.33
2018	963398686	10.03	720172312	10.45	934163368	4.56	748679035	20.60
2019	1166385338	21.07	819112572	13.74	1117335818	19.61	829037388	10.73
2020	1355503319	16.21	924465183	12.86	1390400952	24.44	1010874134	21.93
2021	1473597278	8.71	956525532	3.47	1555753515	11.89	1078760955	22.76
المتوسط	**839110644**		**595409421**		**841125808**		**593680406**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

ومن أجل إعطاء صورة أكثر وضوحا حول تطور ودائع وحجم التمويل والاستثمار للبنكين نجد الشكل البياني رقم (3-14):

الشكل رقم (3-14): تطور حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار للبنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

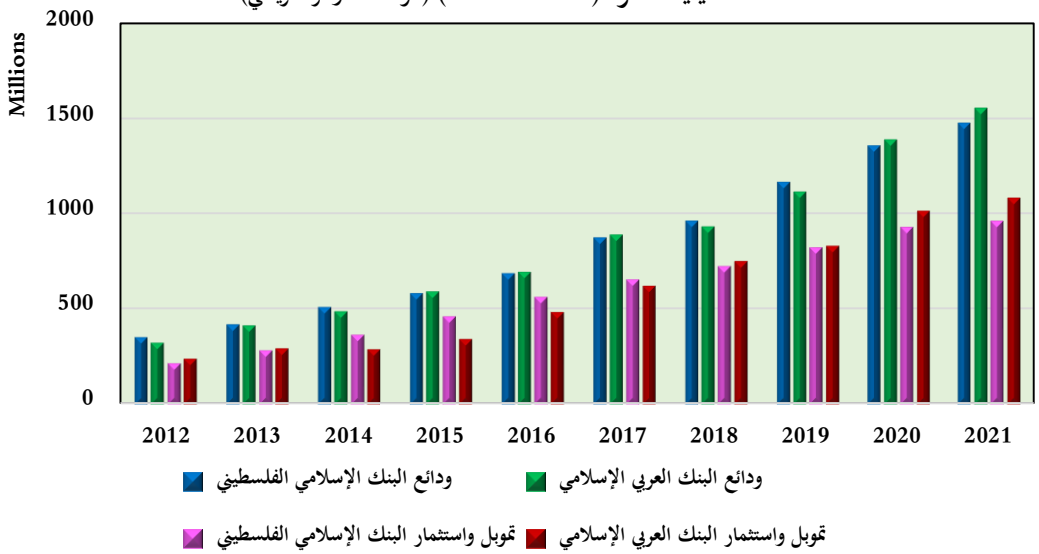

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-14).

من خلال الجدول (3-27) والشكل (3-14) نلاحظ أن إجمالي ودائع البنوك الإسلامية الفلسطينية التي شملتها الدراسة سجلت نموا كبيرا خلال الفترة (2012-2021)، فقد حقق البنك الإسلامي الفلسطيني ما متوسطه 839 مليون د. أردني بنسب نمو تراوحت بين 8.71% و27.20% طيلة فترة الدراسة حيث قدرت الزيادة العامة في حجم ودائعه من سنة 2012 إلى غاية 2021 بحوالي 1121 مليون د. أمريكي، كما استطاع البنك العربي الإسلامي من الرفع في إجمالي ودائعه بأكثر من 1231 مليون د. أمريكي خلال سنوات الدراسة، فقد حقق ما متوسطه 841 مليون د. أمريكي وسجلت أعلى نسبة للنمو في سنة 2013 والتي بلغت 28.41%. فالزيادة المتواصلة التي حققتها البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة في حجم ودائعها تبين مدى قدرتها على استيعاب وإعادة توظيف الودائع لديها وخاصة الاستثمارية التي قامت بجذبها واستقطابها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من مودعيها، والتي ستنعكس إيجابا على عوائد البنوك ومساهماتها الفعالة في دعم التنمية الاقتصادية.

كما سجلت البنوك الإسلامية الفلسطينية التي شملتها الدراسة نسب نمو متقاربة نوعا ما في حجم التمويل والاستثمار خلال الفترة (2012-2021)، حيث عرفت إجمالي تمويلات واستثمارات البنك الإسلامي الفلسطيني تزايد تدريجي طيلة فترة الدراسة فقد قدرت قيمتها في سنة 2012 حوالي 215 مليون د. أمريكي في مقابل 956 مليون د. أمريكي خلال سنة 2021، إذ بلغ متوسطها 595 مليون د. أمريكي وقد سجلت أعلى نسبة للتغير في سنة 2013 بـ 30.93% وهذا راجع إلى دخول البنك في استثمارات جديدة وإلى ارتفاع قيمة تمويلاته المباشرة وخاصة ذمم بيوع المرابحة للآمر بالشراء. وفي ذات الصدد حقق البنك العربي الإسلامي زيادة متتالية في إجمالي تمويلاته واستثماراته خلال سنوات الدراسة بنسب نمو تراوحت بين 10.73% و40.93% ماعدا انخفاض طفيف سجل خلال سنة 2014، حيث قدرت قيمتها في سنة 2012 بـ 239 مليون د. أمريكي في مقابل 1078 مليون د. أمريكي خلال سنة 2021 أي بنسبة نمو قدرت بـ 350%، فقد بلغ

متوسطها 539 مليون د. أمريكي. ويفسر هذا التطور الإيجابي في حجم التمويل والاستثمار بمدى قدرة البنكين على التوسع في منح التمويلات بصيغ مختلفة والاستثمارات وكسب ثقة المستثمرين وكذلك يعكس الدور المتنامي لها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (3-28): تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني				البنك العربي الإسلامي			
	الإيرادات	نسبة النمو%	التكاليف	نسبة النمو	الإيرادات	نسبة النمو%	التكاليف	نسبة النمو%
2012	19540182	-	12357722	-	14161553	-	13119077	-
2013	23767905	21.64	14806264	19.81	16491787	16.45	11529324	-12.12
2014	28772172	21.05	19345508	30.66	19970307	21.09	14241677	23.53
2015	36031696	25.23	23567492	21.82	22348949	11.91	15538257	9.10
2016	46424030	28.84	29660860	25.85	26769377	19.78	18307595	17.82
2017	51391387	10.70	32683155	10.19	33905595	26.66	24905765	36.04
2018	60396210	17.52	42524952	30.11	38761058	14.32	28095638	12.81
2019	59326851	-1.77	43583744	2.49	45888583	18.39	33934301	20.78
2020	56381206	- 4.97	40356999	-7.40	46926705	2.26	35962369	5.98
2021	64553233	14.49	45377142	12.44	59252876	26.27	40676047	13.11
المتوسط	**44658487.2**		**30426383.8**		**32447679**		**23631005**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

بالنظر إلى الجدول رقم (3-28) والذي يوضح تطور كل من إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021)، يتبين لنا أن إيرادات البنك الإسلامي الفلسطيني في تطور مستمر وبنسب نمو متقاربة باستثناء سنتي 2019 و2020 والذين سجل فيهما البنك معدلات نمو سالبة كانت على التوالي 1.77-% و4.97-%، أما السنوات المتبقية فقد سجل البنك نسب نمو موجبة بحيث عرفت سنة 2016 أعلى معدل لنمو إيراداته. كما عرفت إيرادات البنك العربي الإسلامي تزايد تدريجي خلال فترة الدراسة حيث بلغت الزيادة العامة في إجمالي الإيرادات بحوالي 45 مليون د. أمريكي أي بنسبة نمو قدرت بـ 318% بين سنتي 2012 و2020 وبمتوسط لم يتجاوز 33 مليون د. أمريكي طوال سنوات الدراسة. وهذا النمو الإيجابي الذي حققته البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة في مجموع إيراداتها يعكس السياسة العقلانية في تسعيرها للخدمات وزيادة عائدات الاستثمار الذي يدل بدوره على زيادة حجم الموجودات المستثمرة وتحسن نوعيتها وكل هذا يساهم في الرفع من ربحية البنوك. وهذا ما يدل على نجاعة البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة في تحقيق العدالة في عملية تسعير خدماتها ومنتجاتها الأمر الذي انعكس إيجابا على نسب نمو إيراداتها هذا من

جهة، ومن جهة أخرى يشير هذا على أن عائدات الاستثمار التي تقوم بها البنوك في زيادة مستمرة في أغلب سنوات الدراسة.

وفي المقابل يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن التكاليف عرفت هي الأخرى نمو ولكن أقل من النمو المحقق في الإيرادات في معظم سنوات الدراسة في البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة، وهذا ما يدل على أن هذه البنوك تسعى إلى تحقيق كفاءة في إدارة تكاليفها التشغيلية وتوليد الإيرادات.

كما يمكننا إظهار أيضا تطور إيرادات وتكاليف البنكين من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-15): تطور إيرادات وتكاليف البنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

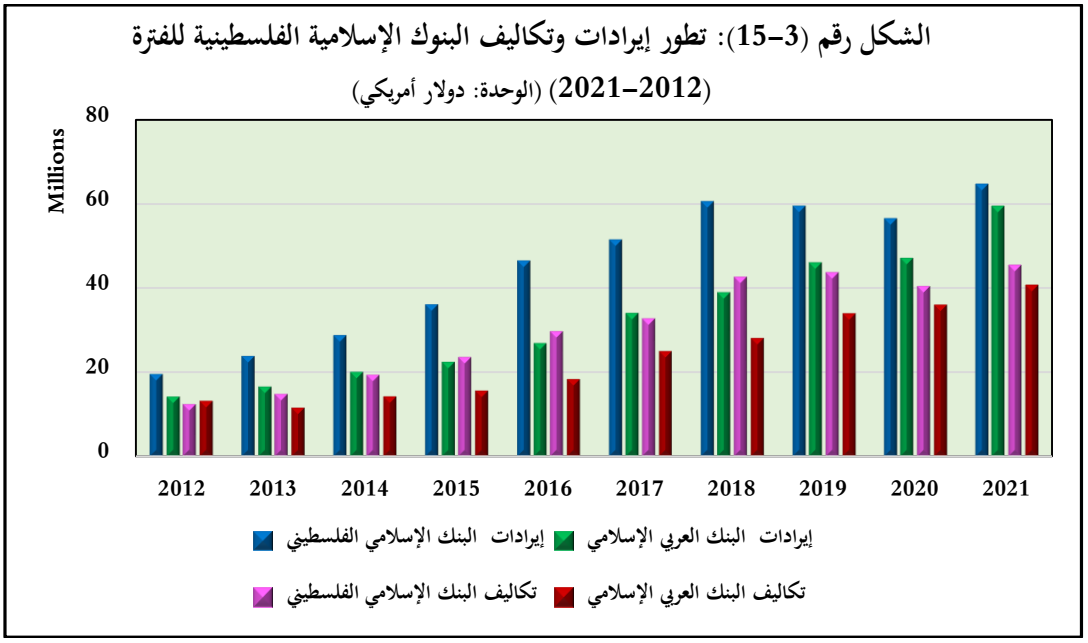

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-28).

الجدول رقم (3-29): تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني		البنك العربي الإسلامي	
	الربح الصافي	نسبة النمو %	الربح الصافي	نسبة النمو %
2012	5825988	-	648513	-
2013	6526862	12.03	3500463	439.77
2014	7537607	15.49	4129844	17.98
2015	10033817	33.12	5201692	25.95
2016	12603598	25.61	6220821	19.59
2017	14531138	15.29	6402924	2.93
2018	15131604	4.13	7103320	10.94
2019	14524068	-4.02	9010282	26.85
2020	11169723	-23.10	8014336	-11.05
2021	13685189	22.52	11689174	45.85
المتوسط	**11156959.4**		**6192136.9**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

وللتوضيح أكثر سيتم عرض التغيرات الحاصلة في أرباح البنكين الصافية في الشكل أدناه:

الشكل رقم (3-16): تطور الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية الفلسطينية للفترة (2012-2021) (الوحدة: دولار أمريكي)

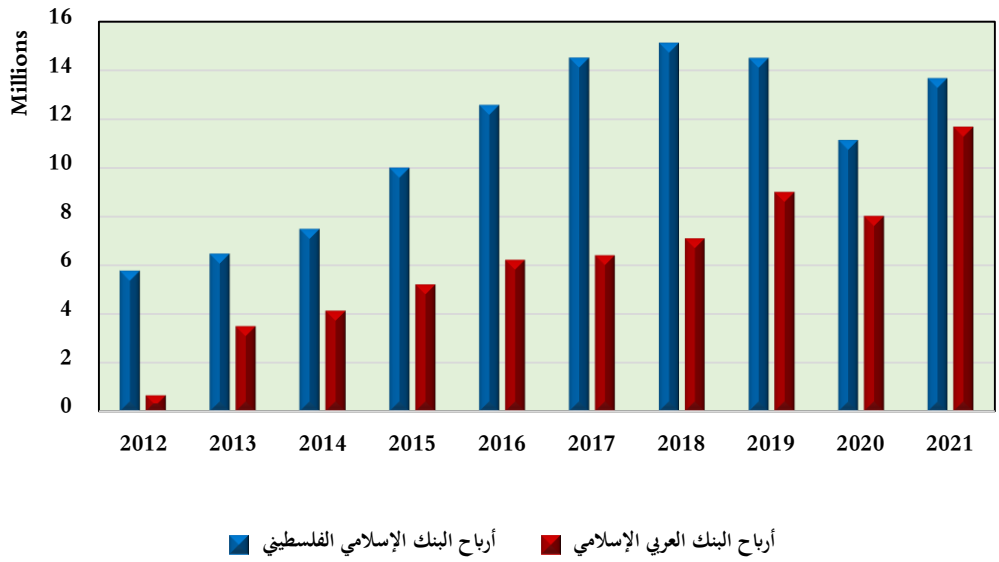

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-29).

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة قد حافظت على تحقيق الأرباح بوتيرة متزايدة في أغلب سنوات الدراسة، فبالنسبة للبنك العربي الإسلامي نلاحظ أن أرباحه الصافية عرفت انخفاضا

خلال سنتي 2019 و2020 بنسب نمو سالبة بلغت 4.02-% و23.10-% على التوالي، وهذا راجع إلى أن النمو في التكاليف كان أكبر من النمو في الإيرادات وكذلك إلى الآثار السلبية للجائحة، أما في باقي السنوات فقد عرف الربح الصافي للبنك تزايد ملحوظ يرجع إلى زيادة إيرادات البنك. كما سجل البنك العربي الإسلامي نسب نمو موجبة متفاوتة في ربحه الصافي طيلة فترة الدراسة تراوحت بين 0.18%-73.60% وبمتوسط قدر بـ 6192136.9 دولار أمريكي، فالبنوك محل الدراسة تسعى إلى رفع مستوى أرباحها كمصدر للتمويل الداخلي.

1.مؤشرات كفاية رأس المال

تم استخدام نسبتي ملاءة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وإلى إجمالي الودائع بالإضافة إلى معدل كفاية رأس المال لتقييم ملاءة رأس مال البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي، حيث يظهر الجدول رقم (3-30) تطور قيم هذه المؤشرات طوال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-30): تطور مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة:%)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني			البنك العربي الإسلامي		
	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات	نسبة كفاية رأس المال	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	نسبة كفاية رأس المال
2012	16.42	13.69	61.81	17.66	15.25	45.38
2013	15.09	12.64	45.17	14.99	13.27	38.48
2014	13.21	11.35	33.15	13.83	12.05	31.44
2015	12.55	10.86	26.17	11.62	10.61	26.84
2016	13.85	11.78	26.63	10.80	9.50	26.63
2017	12.52	10.85	25.63	11.98	10.28	30.44
2018	11.40	9.94	25.71	11.71	10.30	29.16
2019	9.93	8.79	26.01	10.43	9.16	24.46
2020	9.10	8.16	27.9	8.65	7.72	25.22
2021	9.41	8.37	27.31	8.42	7.54	25.50
المتوسط	**12.35**	**10.64**	**32.55**	**12.01**	**10.57**	**30.36**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

يتضح لنا من الجدول رقم (3-30) أن نسبة ملاءة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات سجلت انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة في البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة، إذ حققت هذه البنوك قيم متقاربة تراوحت بين 8.16% و13.69% في بنك الراجحي بينما في بنك الجزيرة بين 7.54% و15.25% طوال الفترة، وبمتوسط تجاوز 10.50% في كلا البنكين خلال عشرة سنوات مما يدل على أن حوالي 89 % من أصول هذين البنكين غير مغطاة بأموالهما الذاتية. أما بالنسبة لمؤشر كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع فقد سجلت أعلى نسبة لهذا المؤشر في كلا البنكين خلال سنة 2012

إذ لم تتجاوز هذه النسبة 16.42% في البنك الإسلامي الفلسطيني في حين قدرت في البنك العربي الفلسطيني بـ 17.66%، ومن الملاحظ أن هذه النسبة في تناقص مستمر من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة وفي حال استمرار هذا الانخفاض في السنوات اللاحقة فذلك يمكن أن يعطي مؤشرا سلبيا للمودعين. وفي ذات الصدد نلاحظ أن كل من البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي قد حافظوا على نسب كفاية رأس المال مريحة مقارنة مع النسب المفروضة عليها من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومتطلبات لجنة بازل، حيث خلال سنة 2018 أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمة بشأن تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات "بازل 3" بأنه يجب على المصارف الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال لا تقل بأي حال من الأحوال عن 13% من الأصول المرجحة بالمخاطر، إذ تراوحت قيم هذه النسبة بين 25.63% و61.81% وبمتوسط 32.55% طيلة فترة الدراسة في البنك الإسلامي الفلسطيني، بينما حقق البنك العربي الإسلامي متوسط في نسبة كفاية رأس المال قدر بـ 30.33% طيلة سنوات الدراسة، و عليه فإن النسب المرتفعة التي حققتها هذه البنوك تعني أن رأس مالها قادر تغطية جزء كبير من أصولها المرجحة بالمخاطر، فهي تعكس الكفاءة التي تتمتع بها إدارة هذه البنوك في مجال إدارة المخاطر.

2.مؤشرات السيولة

يظهر الجدول رقم (3-31) تطور مؤشرين من مؤشرات قياس السيولة في البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي خلال الفترة (2012-2021):

الجدول رقم (3-31): تطور مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني				البنك الإسلامي العربي			
	الموجودات السائلة (ريال سعودي)	نسبة النمو%	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	الموجودات السائلة (ريال سعودي)	نسبة النمو%	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع
2012	187658508	-	44.35	53.23	116605413	-	31.08	36.00
2013	195768415	4.32	38.98	46.56	148469308	27.33	31.60	35.70
2014	201099481	2.72	33.78	39.34	259736445	74.94	46.22	53.02
2015	178427844	-11.27	26.43	30.55	270783591	4.25	41.62	45.58
2016	213946146	19.91	26.44	31.08	262322518	-3.12	33.14	37.66
2017	314183246	46.85	31.10	35.88	344083263	31.17	33.05	38.51
2018	330626925	5.23	29.94	34.32	270668512	-21.34	25.48	28.97
2019	439133266	32.82	33.31	37.65	392568767	45.04	30.86	35.13
2020	518601818	18.10	34.31	38.26	489815845	24.77	31.46	35.23
2021	646987167	24.76	39.06	43.91	603293201	23.17	34.74	38.78
المتوسط	**284300589**		33.77	39.08	**315834686**		**33.93**	**38.46**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الموجودات النقدية في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة عرفت تزايدًا تدريجيًا في أغلب سنوات الدراسة، حيث حقق البنك الإسلامي الفلسطيني ما متوسطه 284 مليون د. أمريكي بنسب نمو تراوحت بين 2.72% و46.85% باستثناء سنة 2015 التي سجلت فيها انخفاض بنسبة 11.27-%، في حين حقق البنك الإسلامي العربي أكبر نسبة للنمو سنة 2014 والتي قدرت بـ 74.94% بسبب زيادة قيمة أرصدة البنك لدى البنوك والمؤسسات المصرفية بينما سجلت أقل نسبة خلال عام 2018 والتي بلغت 21.34-% وبمتوسط قدر بحوالي 315 مليون د. أمريكي طيلة فترة الدراسة، إذ أن زيادة السيولة لا تعني أكيد كفاءة البنك في إدارة السيولة فكفاءة البنك تكون في المواءمة بين مواجهة الأزمات، وهي أخطار عدم توفر السيولة أو وجود فائض كبير لم يستثمر يعرض البنك لضياع أرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف الأموال الزائدة على حد السيولة اللازم. وعليه ينبغي على هذه البنوك أن تكون لديها القدرة على إيجاد مجالات لاستخدام السيولة الفائضة تحقق لها عوائد. وفي ذات الصدد تراوحت قيم مؤشر نسبة الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة بين 25.48% و46.22% وهي نسب متقاربة حيث حقق كل من البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي ما متوسطه 33.77% و33.93% على التوالي خلال عشرة سنوات. إذ تشير النسب المحققة من قبل هذه البنوك إلى سعيها نحو تحقيق التوازن في عملية الاحتفاظ بالسيولة مع استخدام ما تبقى من الأموال السائلة في انتهاز الفرص الاستثمارية التي يصادفها. أما بالنسبة لمؤشر الموجودات النقدية إلى إجمالي الودائع عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة في كلا البنكين حيث انحصرت قيمه بين 28.97% و53.23% إذ حقق كل من البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي ما متوسطه 39.08% و38.46% على التوالي طيلة فترة الدراسة. وهذا يعني قدرة هذه البنوك على مواجهة متطلبات السحب المختلفة لعملائها خاصة قصيرة الأجل مما ينعكس حتما على زيادة قدرتها على توظيف مواردها دون التعرض لمشكلة نقص السيولة وهو ما يعبر عنه بالقدرة النقدية.

4.مؤشرات الربحية

تضمنت مؤشرات الربحية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في هذه البنوك معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع بالإضافة إلى هامش الربح، حيث يظهر الجدول رقم (3-32) تطور هذه النسب طوال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-32): تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة للفترة (2012-2021)

(الوحدة:%)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني				البنك الإسلامي العربي			
	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الودائع	هامش الربح	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الودائع	هامش الربح
2012	1.38	10.06	1.65	29.82	0.17	1.13	0.20	4.58
2013	1.30	10.28	1.55	27.46	0.75	5.62	0.84	21.23
2014	1.27	11.16	1.47	26.20	0.73	6.10	0.84	20.68
2015	1.49	13.69	1.72	27.85	0.80	7.54	0.88	23.27
2016	1.58	13.22	1.83	27.15	0.77	8.27	0.89	23.24
2017	1.44	13.25	1.66	28.28	0.62	5.98	0.72	18.88
2018	1.37	13.79	1.57	25.05	0.67	6.49	0.76	18.33
2019	1.10	12.54	1.25	24.48	0.71	7.73	0.81	19.64
2020	0.74	9.06	0.82	19.81	0.51	6.67	0.58	17.08
2021	0.83	9.87	0.93	21.20	0.67	8.92	0.75	19.73
المتوسط	**1.25**	**11.69**	**1.45**	**25.73**	**0.64**	**6.45**	**0.73**	**18.67**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-32) نلاحظ أن البنوك الإسلامية الفلسطينية التي شملتها الدراسة حققت معدلات عائد على الأصول موجبة إذ انحصرت قيم هذا المؤشر بين 0.17% و1.58% خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن كل واحد دينار أردني مستخدم من إجمالي أصولها يحقق ربحا صافيا يتراوح مابين 0.0017 و0.0158 دينار أردني، فالبنكين محل الدراسة يسعيان إلى تحقيق كفاءة في توظيف أصولهما من أجل تحقيق مستوى معين من الربحية خلال هذه السنوات. كما عرفت معدلات العائد عل حقوق الملكية في البنوك الفلسطينية الإسلامية محل الدراسة تذبذبا نتيجة التغير في أرباحها الصافية وحقوق ملكيتها خلال الفترة (2012-2021)، حيث تراوحت قيم هذا المؤشر في البنك الإسلامي الفلسطيني بين 9.06% و13.79% وبمتوسط قدر بـ 11.69% طيلة فترة الدراسة، كما حقق البنك العربي الإسلامي متوسطا في معدل العائد على حقوق ملكيته قدره 6.45% طول الفترة كانت أكبر نسبة سنة 2021 بـ 8.92% فيما حقق أقل نسبة سنة 2012 بـ 1.13%، وقد يرجع سبب الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية في البنك العربي الإسلامي إلى نقص التحكم في التكاليف ونقص في استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح بالإضافة إلى قلة الاعتماد على أموال الغير ذات التكلفة المنخفضة بأمواله الخاصة. فكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل للبنوك لأنه يمكنها من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين.

ومن خلال نفس الجدول يتضح لنا أن البنوك الإسلامية الفلسطينية حققت معدلات عائد على الودائع موجبة ولكنها متذبذبة خلال سنوات الدراسة إذ تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 0.20% و1.83%، هذا ما يشير إلى أن البنكين يسعيان إلى تحقيق الكفاءة في استثمار الودائع الموجودة لديهما في أوجه استخدام ذات ربحية. أما بخصوص مؤشر هامش

الربح فقد تجاوزت قيمه في البنك الإسلامي الفلسطيني 25% في أغلب سنوات الدراسة وبمتوسط قدر بـ 25.73% حيث سجلت أعلى قيمة له في سنة 2012 بـ 29.82%، بينما تراوحت نسب هامش الربح في البنك العربي الإسلامي بين 4.58% و23.27% وبمتوسط بلغ 18.67% طيلة فترة الدراسة، وهي نسب ضعيفة نوعا ما تدل على نقص كفاءة البنكين في الرقابة والسيطرة وتخفيض النفقات.

4. مؤشرات التوظيف

يظهر لنا الجدول رقم (3-33) النسب التي تقيس كفاءة البنكيين الفلسطينيين في توظيف أموالهما للفترة (2012-2021):

الجدول رقم (3-33): تطور مؤشرات التوظيف في البنوك الإسلامية الفلسطينية المعنية بالدراسة للفترة (2012-2021)

(الوحدة: %)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الفلسطيني				البنك العربي الإسلامي			
	معدل توظيف الموارد	معدل توظيف الودائع	مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	معدل توظيف الموارد	معدل توظيف الودائع	مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار
2012	52.50	61.12	5.73	9.07	62.86	73.97	5.48	5.91
2013	58.30	67.10	5.25	8.42	61.50	70.72	3.92	5.61
2014	62.84	71.14	5.32	7.91	51.65	58.79	4.94	6.93
2015	69.90	78.68	5.13	7.84	51.77	57.78	4.53	6.51
2016	71.59	81.50	5.29	8.28	62.68	69.45	3.78	5.53
2017	66.18	74.47	5.01	7.88	62.05	69.48	4.01	5.46
2018	67.10	74.75	5.90	8.39	71.74	80.14	3.75	5.18
2019	63.88	70.23	5.32	7.24	67.19	74.20	4.09	5.54
2020	62.51	68.20	4.37	6.10	66.92	72.70	3.56	4.64
2021	59.33	64.91	4.74	6.75	63.96	69.34	3.77	5.49
المتوسط	**63.41**	**71.21**	**5.21**	**7.79**	**62.23**	**69.66**	**4.18**	**5.68**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة حققت نسبًا متقاربة في معدل توظيف الموارد إذ تجاوز متوسطه 62% في كلا البنكين وبنسب تراوحت بين 51% و71% طيلة فترة الدراسة، ونفس الأمر يلاحظ بالنسبة لمعدل توظيف الودائع إذ حافظ كل من البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي على رتابة هذا المعدل وبمتوسط قدر بـ 71.21% و69.66% على التوالي طول الفترة إذ أن أعلى نسبة حققها البنكين تجاوزت 80%. وهي نسب جيدة تعكس قدرة كلا البنكين على إيجاد أوجه استخدام تستثمر من خلالها الموارد الموجودة لديها. وفي ذات الصدد وبالنظر إلى قيم مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار في كل من البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي خلال فترة الدراسة يتضح لنا أن كلا البنكين قد حافظا على رتابة قيم هذا المؤشر إذ تراوحت نسبه بين 3.77% و5.90% طول الفترة، وكلما كانت قيم هذا المؤشر منخفضة فإن ذلك يعبر عن كفاءة البنك في إدارة التكاليف لديه.

ونفس الأمر يلاحظ لمؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار إذ انحصرت نسب هذا المؤشر بين 4.64% و9.07% طيلة فترة الدراسة، وهذه النسب تعكس قدرة البنكين على زيادة إيراداتهما من نشاطهما التمويلي والاستثماري وهي نسب مقبولة.

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي لبنك قطر الإسلامي

شهد بنك قطر الإسلامي مجموعة من التغيرات والتطورات خلال الفترة (2012-2021)، حيث سنحاول دراسة هذه التطورات باستعمال بعض مؤشرات تقييم أداء البنوك الإسلامية.

1.تطور الوضع المالي في بنك قطر الإسلامي

سيتم عرض تطور الوضع المالي لبنك قطر الإسلامي من خلال التطرق لأهم مكونات قوائمه المالية خلال عشرة سنوات وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (3-34): تطور الموجودات وحقوق الملكية، حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021) (الوحدة: ريال قطري)

السنة	الموجودات	نسبة النمو%	حقوق الملكية	نسبة النمو%	الودائع	نسبة النمو%	التمويل والاستثمار	نسبة النمو%
2012	73192062000	-	13051005000	-	53518880000	-	57662041000	-
2013	77354244000	5.69	13672660000	4.76	56853710000	6.23	63828633000	10.69
2014	96106464000	24.24	14171666000	3.65	74709074000	31.41	77819124000	21.92
2015	127323982000	32.48	17174764000	21.19	102719341000	37.49	108165046000	39.00
2016	139834128000	9.83	19998661000	16.44	109003664000	6.12	119974097000	10.92
2017	150374876000	7.54	20880165000	4.41	119005677000	9.18	135628211000	13.05
2018	153232365000	1.90	20739377000	-0.67	117831951000	- 0.97	135483030000	-0.11
2019	163519211000	6.71	22159312000	6.85	125975628000	6.91	149745550000	10.53
2020	174356175000	6.63	23206103000	4.72	132071727000	4.84	156316756000	4.39
2021	193915910000	11.22	25411871000	9.51	180950681000	37.01	176781864000	13.09
المتوسط	**134921000000**		**1904655840**		**107264000000**		**11814000000**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-32) أن موجودات البنك في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة، حيث تمكن من رفع قيمة موجوداته من 73مليار ر. قطري سنة 2012 إلى حوالي 193 مليار ر. قطري في سنة 2021، فقد حقق ما متوسطه 134 مليار ر. قطري طيلة فترة الدراسة، حافظ فيها على نسب نمو تراوحت بين 1.90%-32.48%، وهذا دليل على كفاءة البنك محل الدراسة في الحفاظ على وضعيته المالية طوال هذه الفترة، كما أنه يشير كذلك إلى القدرة المتزايدة للمصرف في توليد المزيد من الإيرادات لأن نمو الإيرادات يرتبط بدرجة كبيرة بنمو إجمالي الموجودات، وفي نفس الوقت سجل البنك زيادة متواصلة في موارده الذاتية من سنة لأخرى حيث حقق نسب نمو متقاربة نوعا ما تراوحت بين 4.41%-21.19% وبمتوسط قدر بـ 19 مليار ر. قطري خلال فترة الدراسة، ويدل ذلك على إتباع البنك لاستراتيجية تعظيم حقوق الملكية وذلك من أجل تحقيق الأمان والاستقرار وزيادة الثقة لدى عملائه ودعم مركزه المالي.

كما حقق بنك قطر الإسلامي نسب نمو موجبة في حجم ودائعه خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2018 التي عرفت فيها انخفاض طفيف قدر بـ 0.97-% فالبنك استطاع الرفع من إجمالي ودائعه بأكثر من 127مليار ر. قطري خلال الفترة (2012-2021) وبمتوسط قدر ب 944 مليار ر. قطري، ويشير التطور الإيجابي في إجمالي الودائع والتي تعد من أهم مصادر تمويل البنوك الإسلامية إلى نجاح البنك محل الدراسة وقدرته على جذب زبائن جدد والمحافظة على متعامليه القدامى ولعل من الأسباب المساعدة على استقطاب ودائع جديدة هو نشاط إدارة الهندسة المالية وابتكار أساليب تسويقية جديدة من أجل اكتساب ميزة تنافسية. ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أن إجمالي التمويل والاستثمار للبنك شهد نموا كبيرا خلال الفترة المدروسة وبنسب تغير مختلفة، إذ حقق نسب نمو موجبة تراوحت بين 4.39% و39.00%، ويرجع ذلك إلى عمل البنك على تنويع مختلف الصيغ التمويلية والاستثمارية ومحاولة توسيعه لمجالات الاستثمار لتوظيف الأموال المتاحة لديه.

الجدول رقم (3-35): تطور الإيرادات والتكاليف والأرباح الصافية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)

(الوحدة: ريال قطري)

السنة	الإيرادات	نسبة النمو%	التكاليف	نسبة النمو%	الربح الصافي	نسبة النمو%
2012	3105070000	-	972258000	-	1125691000	-
2013	3144220000	1.26	1021573000	5.07	1325603000	17.76
2014	3633072000	15.55	1206383000	18.09	1668549000	25.87
2015	4508326000	24.09	1093401000	- 9.37	2030340000	21.68
2016	5488225000	21.74	1245501000	13.91	2110724000	3.96
2017	6199329000	12.96	1324090000	6.31	2250521000	6.62
2018	6899708000	11.30	1399511000	5.70	2640695000	17.34
2019	7738245000	12.15	1477243000	5.55	2984588000	13.02
2020	7957972000	2.84	1563892000	5.87	3024219000	1.33
2021	8129873000	2.16	1538272000	-1.64	3552915000	17.48
المتوسط	**5680404000**		**1284212400**		**2271384500**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي.

بالنظر إلى الجدول رقم (3-33) نلاحظ أن إيرادات مصرف قطر الإسلامي في تزايد تدريجي طيلة فترة الدراسة حيث بلغت قيمة الإيرادات 8129 مليون ر. قطري في سنة 2021 في مقابل 3105 مليون ر. قطري خلال سنة 2012، وحقق البنك ما متوسطه 5680 مليون ر. قطري خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بأن البنك محل الدراسة يقوم باختيار مجالات الاستثمار الفعالة لتوظيف الأموال المتوفرة والمتاحة لديه بما يحقق غايته وأهداف المودعين. وكذلك الأمر بالنسبة للتكاليف فبرغم من حرص البنك على التحكم في مختلف مصاريفه ومحاولة التقليل منها، إلا أنها عرفت تزايد فقد حققت نسب نمو تراوحت بين 5.07%-18.09% في معظم سنوات الدراسة حيث قدر متوسطها خلال فترة الدراسة بـ 1284 مليون ر. قطري، ومن الملاحظ أن الإيرادات تنمو بنسب أكبر من نمو التكاليف في معظم سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن البنك يسعى إلى التحكم في مصاريفه والسيطرة عليها، ما أدى إلى تحقيق البنك لأرباح صافية طيلة فترة

الدراسة و هذا ما يفسر قدرة المصرف على إدارة أمواله الخاصة وأموال المستثمرين وبما يحقق الربح لكليهما، مع ضمان السيولة وسلامة المركز المالي فهو يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.

كما يمكن عرض تطور أهم مؤشرات نشاط بنك قطر الإسلامي طوال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-17): تطور الموجودات وحقوق الملكية، حجم الودائع وإجمالي التمويل والاستثمار، الإيرادات والتكاليف والأرباح الصافية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021)

(الوحدة: ريال قطري)

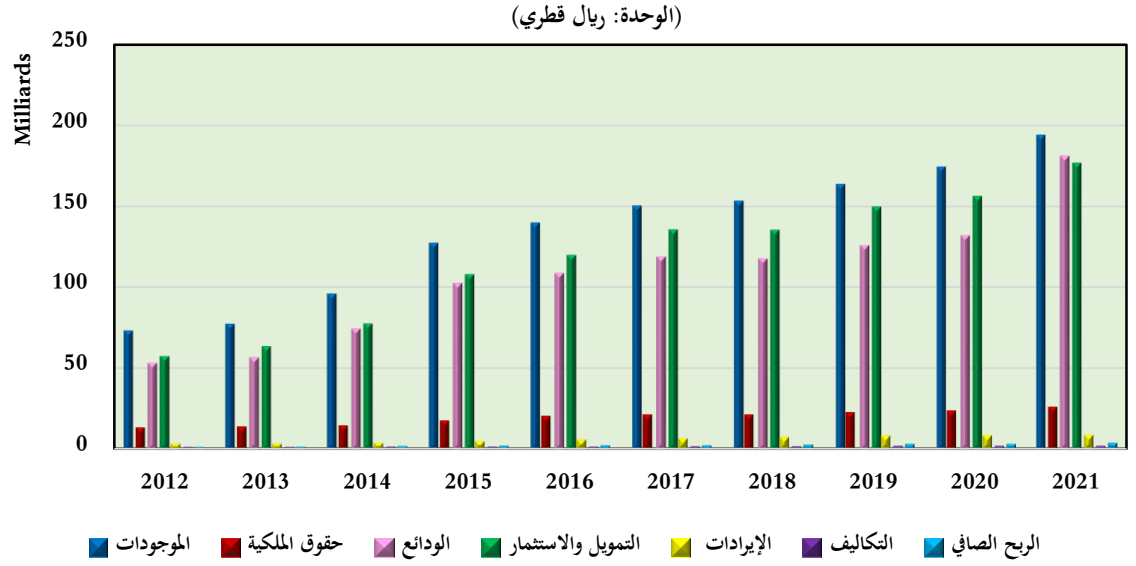

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الجداول رقم (3-28)، (3-29).

2.مؤشرات كفاية رأس المال

تضمنت مؤشرات ملاءة رأس المال المستخدمة لتقييم أداء بنك قطر الإسلامي ثلاث نسب كما في باقي البنوك والجدول الآتي يبين تطورها خلال عشرة (10) سنوات:

الجدول رقم (3-36): تطور مؤشرات كفاية رأس المال لمصرف قطر الإسلامي للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

السنة / النسب	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات	17.83	17.68	14.75	13.49	14.30	13.89	13.53	13.55	13.31	13.10	**14.54**
نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	24.39	24.05	18.97	16.72	18.35	17.55	17.60	17.59	17.57	14.04	**18.68**
نسبة كفاية رأس المال	15.41	16.51	14.60	14.10	16.70	17.30	18.80	19.50	19.40	18.90	**17.12**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح مؤشرات كفاية رأس المال في بنك قطر الإسلامي خلال عشرة (10) سنوات نلاحظ أن كل من مؤشر كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، ومؤشر كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع في بنك محل الدراسة في انخفاض تدريجي طيلة فترة الدراسة، إذ تراوحت نسب المؤشر الأول بين 13.10% و17.83% وبمتوسط بلغ 14.54% طوال الفترة فانخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى شك المودعين في قدرة البنك على تغطية الخسائر في

حالة حدوثها دون تسربها إلى أموالهم. في حين انحصرت قيم المؤشر الثاني بين 14.04% و24.39% وبمتوسط قدر ب 18.68% هذا يعني أن البنك يستطيع تغطية ما متوسطه 18.68% من حجم ودائعه بالاعتماد على حقوق ملكيته. أما بخصوص نسبة كفاية رأس المال فهي في تزايد تدريجي في أغلب سنوات الدراسة، حيث خلال سنة 2012 و2013 كان الحد الأدنى للمعدل المحدد من قبل مصرف قطر المركزي هو 10% ووفقا لمتطلبات "بازل 2" لكفاية رأس المال هو 8%، في حين تم إحتساب نسبة كفاية رأس المال في باقي سنوات الدراسة بناءا على متطلبات بازل 3 إذ بلغ الحد الأدنى للمعدل المحدد من طرف بنك قطر المركزي وفقا لمتطلبات "بازل 3" 12.5%، وبالتالي فإن المعدلات المحققة من قبل هذا البنك هي أعلى من الحد الأدنى التي تنص عليه المتطلبات الرقابية لبنك قطر المركزي ومتطلبات لجنة بازل في كل سنوات الدراسة، إذ تراوحت بين 14.10% و19.50% وبمتوسط تجاوز 17% طيلة فترة الدراسة وهو ما يظهر الملاءة المالية الجيدة التي يتمتع بها البنك.

3.مؤشرات السيولة

تضمنت مؤشرات السيولة المستخدمة لتقييم أداء بنك قطر الإسلامي مؤشرين كما في باقي البنوك والجدول الآتي يبين تطور هذين المؤشرين خلال عشرة سنوات:

الجدول رقم (3-37): تطور مؤشرات السيولة لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

السنة	الموجودات السائلة (ريال سعودي)	نسبة النمو	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع
2012	12401698000	-	16.94	23.17
2013	9340901000	-24.68	12.08	16.43
2014	13864492000	48.43	14.42	18.56
2015	14579884000	5.16	11.45	14.19
2016	15597079000	6.98	11.15	14.31
2017	10422076000	-33.18	6.93	8.76
2018	13723067000	31.67	8.96	11.65
2019	10955216000	-20.17	6.70	8.70
2020	15270540000	39.39	8.76	11.56
2021	14637203000	-4.15	7.55	8.09
المتوسط	13079215600		10.49	13.54

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي.

بالنظر إلى الجدول رقم (3-10) يتبين لنا أن الموجودات النقدية في بنك قطر الإسلامي عرفت تذبذب بين الزيادة والنقصان حيث حققت متوسط قدر ب 13 مليار ر. قطري طيلة فترة الدراسة، فقد انخفضت خلال السنوات (2013، 2017، 2019، 2021) في حين بلغ أعلى مقدار للتغير بحوالي 4523 مليون ر. قطري بنسبة نمو 48.43% وهذا راجع إلى زيادة قيمة أرصدة البنك لدى البنوك. وهذا ما يعكس مدى اهتمامه بعنصر السيولة وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وفي نفس الوقت عدم إهداره للفرص الاستثمارية المتاحة له والتي من شأنها أن تحقق له أرباح في المستقبل.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أن البنك حقق نسب يمكن وصفها بالضعيفة بخصوص مؤشر الموجودات السائلة إل إجمالي الموجودات إذ تشير قيم هذا المؤشر إلى وجود سيولة تتراوح بين 6.70% و16.94% من إجمالي أصوله طيلة فترة الدراسة. كما عرفت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لتغيرات الموجودات النقدية للبنك إذ تراوحت بين 8.09% و23.17% وبمتوسط قدر بـ 13.54% خلال عشرة سنوات، وهذا ما يجعل البنك في أمان نوعا ما من خطر السيولة وقدرته على مواجهة طلبات السحب من قبل مودعيه.

4.مؤشرات الربحية

تم تقييم ربحية مصرف قطر الإسلامي بالاعتماد على أربع نسب كما في باقي البنوك الأخرى محل الدراسة، والجدول الموالي يعرض لنا تطور هذه النسب خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-38): مؤشرات الربحية لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

السنة	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الودائع	هامش الربح
2012	1.54	8.63	2.10	36.25
2013	1.71	9.70	2.33	42.16
2014	1.74	11.77	2.23	45.93
2015	1.60	11.82	1.98	45.04
2016	1.51	10.55	1.94	38.46
2017	1.50	10.78	1.89	36.30
2018	1.72	12.73	2.24	38.27
2019	1.83	13.47	2.37	38.57
2020	1.73	13.03	2.29	38.00
2021	1.83	13.98	1.96	43.70
المتوسط	**1.67**	**11.65**	**2.13**	**40.27**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي.

يتبين من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر العائد على الأصول في بنك قطر الإسلامي طيلة فترة الدراسة يفوق النسبة المعيارية وهي 1%، حيث بلغ متوسط معدل العائد على الأصول للبنك 1.67% أي أن كل واحد ريال قطري مستخدم من إجمالي أصوله يحقق ربحا صافيا بـ 0.0167، هذا ما يدل على أن البنك قوي في استخدام موارده المتاحة (أصوله) لتوليد الأرباح. كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن معدلات العائد على حقوق الملكية للبنك في تزايد تدريجي في معظم سنوات الدراسة إذ تراوحت بين 8.63%-13.98%، ففي سنة 2021 قدرت بـ 13.98% وهي أعلى نسبة حققها البنك خلال فترة الدراسة وبمتوسط بلغ 11.65%، هذا ما يفسر بأن البنك محل الدراسة يتميز بكفاءة في

استثمار وتوظيف أموال المالكين وبالتالي تحقيق عائد أكبر، فالمصرف يعمل على زيادة هذا المؤشر بما يتناسب مع حجم الأخطار التي يتحملها مساهميه.

كما سجل البنك تذبذبات على مستوى معدل العائد على الودائع بنسب انحصرت بين 1.89% و2.37% بمتوسط لم يتجاوز الـ 2.13%، هذا ما يدل على كفاءته في استقطاب وجمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات لتحقيق الأرباح. وكذلك هو الأمر لهامش ربح حيث نلاحظ تسجيل تذبذبات على مستواه إذ تراوحت قيمه بين 36.25% و45.93% وبمتوسط قدر بـ 40.27% طيلة فترة الدراسة، أي أ ن كل واحد ريال قطري من إجمالي إيرادات البنك يحقق ما متوسطه 0.40 ربح صافي وهذا ما يبين أن البنك محل الدراسة أكثر تحكما ومراقبة وتدنية لتكاليف نشاطه.

4. مؤشرات التوظيف

تم تقييم نشاط مصرف قطر الإسلامي بالاعتماد على أربع نسب كما في باقي البنوك الأخرى محل الدراسة، والجدول الموالي يعرض لنا تطور هذه النسب خلال عشرة (10) سنوات:

الجدول رقم (3-39): مؤشرات التوظيف لبنك قطر الإسلامي للفترة (2012-2021) (الوحدة: %)

السنة	معدل توظيف الموارد	معدل توظيف الودائع	مؤشر التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات	مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات
2012	86.62	107.74	1.69	5.38
2013	90.50	112.27	1.60	4.93
2014	87.55	104.16	1.55	4.67
2015	90.22	105.30	1.01	4.17
2016	93.00	110.06	1.04	4.57
2017	96.96	113.97	0.98	4.57
2018	97.77	114.98	1.03	5.09
2019	101.09	118.87	0.99	5.17
2020	100.67	118.36	1.00	5.09
2021	85.67	97.70	0.87	4.60
المتوسط	**93.00**	**110.34**	**1.18**	**4.82**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن البنك حقق نسب مرتفعة في مؤشر توظيف الموارد إذ تجاوزت قيمة هذا المؤشر نسبة 100% خلال سنتي 2019 و2020 وبمتوسط 93% خلال الفترة (2012-2021)،وكذلك هو الأمر بالنسبة لمؤشر توظيف ودائعه إذ تجاوزت قيم هذا المعدل نسبة 100% وبمتوسط فاق 110% خلال سنوات الدراسة، وتدل النسب المحققة في هذين المؤشرين طوال الفترة على أن البنك يستغل كل موارده المتاحة في نشاطاته التمويلية والاستثمارية كما لديه قدرة على توظيف مجموع الودائع التي لديه بما فيها الودائع الجارية بشكل كبير جدا، ويمكن تفسير ذلك بوفرة الفرص الاستثمارية التي مكنته من توظيف موارده المالية بالإضافة إلى الثقة والسمعة والثقة التي يحظى بها من طرف العملاء

والمستثمرين. أما بخصوص مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار فقد حقق البنك نسب متقاربة إذ تراوحت قيمه بين 0.87% و1.69% وبمتوسط لم يتجاوز 1.18% خلال عشرة (10) سنوات، وهي نسب جيدة تشير إلى أنه يتمتع بكفاءة عالية في تسيير وإدارة مجمل مصاريفه. في حين حقق البنك ما متوسطه 4.82% في نسبة الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار طيلة فترة الدراسة حيث سجلت أقصى قيمة له خلال سنة 2012 بـ 5.38%، وهذا يعني أنه حقق ما متوسطه 4.82 ريال قطري كإيرادات عن كل 100 ريال قطري مستعمل في نشاطه التمويلي والاستثماري خلال سنوات الدراسة. وهذا راجع لارتفاع حصيلة الايرادات التي يتحصل عليها البنك من استثماراته المتنوعة.

المبحـــــث الــرابـــــع

دراسة قياسية لتأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نماذج بيانات بانل

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تقدير تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية من دول عربية مختلفة للفترة (2012-2021)، حيث سيتم قياس هذا التأثير على مؤشرات الربحية التي تعد من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها التعبير عن الأداء المالي، ولتوضيح هذا تم استخدام نماذج البيانات المقطعية بانل بالاعتماد على برنامج stata 15 .

المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة

سيتم في هذا المطلب التعريف بالنموذج القياسي المتبع وتقديم متغيرات الدراسة بالإضافة إلى الإحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات.

1. نموذج بانل الساكن Panal Data

بيانات Panal هي مشاهدات مقطعية إذ تشمل هذه المشاهدات: الدول، المؤسسات، السلع، الأسر .... إلخ، والتي تقاس على مدى فترات زمنية معينة أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية(Baltagi, 2005, p. 1). وفي هذه الدراسة تتمثل بيانات Panal في دمج مجموعة من البنوك الإسلامية العربية (البعد المقطعي) وعددها ثمانية بنوك، عبر فترة زمنية تمتد من 2012-2021 (البعد الزمني) هذا بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Stata 15، ويستخدم لتحليل البيانات المقطعية الزمنية Panal Data ثلاثة نماذج وهي(الجمال, 2012, ص ص. 273-270):

1.1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات المقطعية حيث تكون فيه جميع معاملات نموذج الانحدار ثابتة عبر الوحدات والزمن، ويفترض في هذا النموذج أنه يفي بكل الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي متعدد المتغيرات وبالتالي يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وعليه يمكن صياغة نموذج الانحدار التجميعي بالمعادلة التالية:

$$\gamma_{it} = \beta_0 + \sum k_{j=1} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2 \dots\dots, N \;\; t = 1, 2, \dots\dots\dots, T$$

حيث:

γ_{it}: المتغير التابع، X_j: المتغير المستقل، β_j:معاملات المتغيرات المستقلة، β_0:معامل الحد الثابت، ε_{it}:الخطأ (حد الخطأ العشوائي للوحدة والزمن)، N:عدد الوحدات (المؤسسات)، T :الزمن

2.1. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

في هذا النموذج يكون الحد الثابت مختلف لكل وحدة لكنه ثابت عبر الزمن إذ يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى، وعليه يمكن صياغة هذا النموذج بالمعادلة التالية:

$$\gamma_{it} = \beta_{0(i)} + \sum k_{j=1} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2 \dots\dots, N \;\; t = 1, 2, \dots\dots\dots, T$$

3.1. نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

في نموذج الآثار الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_{ε}^2، ولكي تكون معلمات هذا النموذج صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفترض بأن تباين الخطأ الثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج الآثار العشوائية نموذجا ملائما في حال وجود خلل في واحد من الفروض المذكورة أعلاه وبالنسبة لهذا النموذج، في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\boldsymbol{\beta_{0(i)}}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره $\boldsymbol{\mu}$ أي:

$$\boldsymbol{\beta_{0(i)} = \mu + v_i} \qquad \boldsymbol{, i = 1, 2 \dots N}$$

وعليه نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$\boldsymbol{\gamma_{it} = \mu + \sum k_{j=1} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}} \qquad \boldsymbol{, i = 1, 2 \dots\dots, N \;\; t = 1, 2, \dots\dots\dots, T}$$

حيث أن يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية ويطلق على هذا النموذج أحيانا نموذج مكونات الخطأ وذلك لأنه يتضمن مركبين للخطأ هما $\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$ و $\boldsymbol{v_i}$.

ويحدد النموذج الأفضل لتحليل **Panal Data** ومن خلال إجراء عدة اختبارات.

2. متغيرات الدراسة

استهدفت الدراسة مجموعة من البنوك الإسلامية العربية والتي تم التطرق لها في المبحث الأول، إذ تم اختيار هذه البنوك دون غيرها وفقا لمعيار مدى توافر البيانات حول متغيرات الدراسة خاصة البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية فهذه البنوك تقوم بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية وتولي أهمية لدورها الاجتماعي لهذا وقع عليها الاختيار، بالإضافة إلى معيار استمرارية هذه البنوك في مزاولة نشاطها حيث امتدت فترة الدراسة من 2012 إلى 2021 وقد اعتمدنا على هذه الفترة نظرا لمحدودية البيانات المتوفرة للمسؤولية الاجتماعية.

تم تجميع بيانات الدراسة من التقارير السنوية للبنوك الإسلامية العربية محل الدراسة والتي تم تحميلها من المواقع الرسمية للبنوك.

وتشتمل الدراسة على متغير مستقل ومتغيرات تابعة، إذ يتمثل المتغير المستقل في المسؤولية الاجتماعية حيث تم قياسها بحجم المبالغ التي تنفقها البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة على مسؤوليتها الاجتماعية وذلك بعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي عليها (LSC).

في حين استخدمت الدراسة أربع متغيرات تابعة لقياس الأداء المالي وهي: هامش الربح (PM) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الودائع(ROD)، فهي تمثل إحدى مؤشرات الربحية التي من خلالها سنحاول التعبير عن الأداء المالي.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-18): أنموذج الدراسة

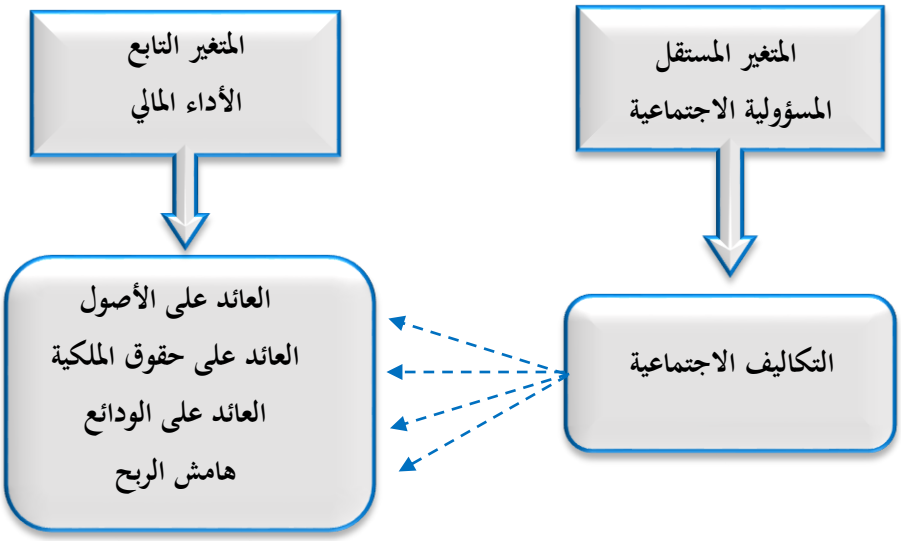

المصدر: من إعداد الباحثة

وفيما يلي سيتم عرض تطور متغيرات الدراسة في البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة وبعض الإحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات.

الشكل رقم (3-19): تطور التكاليف الاجتماعية (SC) للفترة (2012-2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة (الوحدة: الدولار الأمريكي)

	SC
Mean	49193392
Median	18363241
Maximum	327475200
Minimum	152560.6
Std. Dev.	76476890
Skewness	2.104508
Kurtosis	6.718657
Jarque-Bera	105.1474
Probability	0.000000
Sum	3.94E+09
Sum Sq. Dev.	4.62E+17
Observations	80

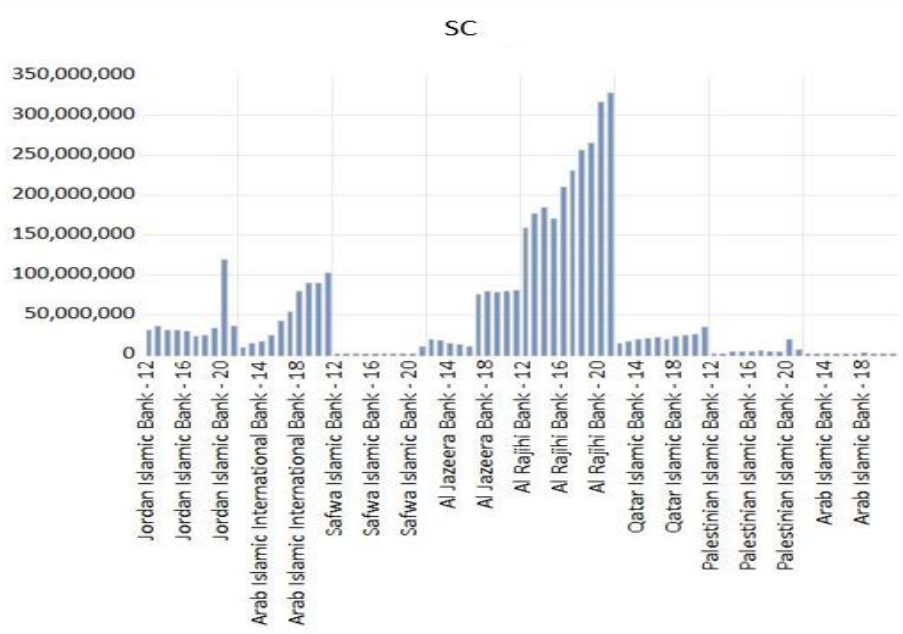

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يوضح الشكل أعلاه تطور التكاليف الاجتماعية في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال عشرة سنوات، إذ نلاحظ أن هناك تفاوت ما بين البنوك في الإنفاق على مسؤوليتها الاجتماعية، حيث يظهر بنك الراجحي كأكثر البنوك إنفاقا على أنشطته الاجتماعية والذي سجل أعلى قيمة بحوالي 327.4 مليون د. أمريكي، في حين بلغت أقل قيمة للتكاليف 152560.60 د. أمريكي والتي سجلت لدى بنك صفوة الإسلامي وبوسيط 18363241 د. أمريكي، كما بلغ متوسط التكاليف الاجتماعية 49193392 د. أمريكي وبانحراف معياري 76476890 د. أمريكي. ويرجع هذا التفاوت الكبير إلى عدة أسباب كما ذكرنا من قبل من بينها اختلاف أحجام البنوك محل الدراسة بالإضافة إلى اختلاف أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية محل الدراسة. كما بلغت قيمة معامل الالتواء 2.10 مما يدل على أن التوزيع ملتوي نحو اليمين، في حين أن معامل التفلطح قد قدر بـ 6.71 وهو أكبر من 3 وهذا يعني أن التوزيع مدبب.

الشكل رقم (3–20): تطور العائد على الأصول (ROA) للفترة (2012–2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة (الوحدة: %)

	ROA
Mean	1.267375
Median	1.235000
Maximum	2.950000
Minimum	0.040000
Std. Dev.	0.636656
Skewness	0.649351
Kurtosis	3.151777
Jarque-Bera	5.698869
Probability	0.057877
Sum	101.3900
Sum Sq. Dev.	32.02115
Observations	80

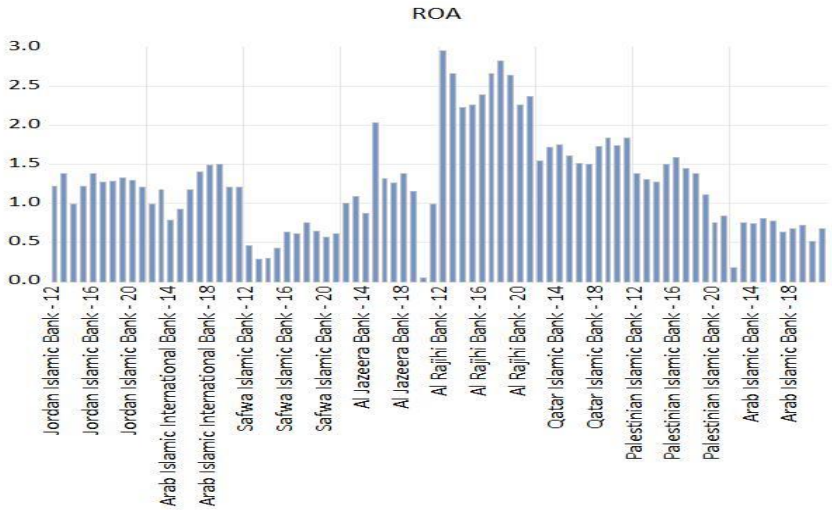

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يوضح الشكل رقم (3-19) تطور مؤشر العائد على الأصول (ROA) للبنوك محل الدراسة للفترة (2012-2021)، إذ نلاحظ أن المعدلات المحققة من طرف البنوك كانت متباينة حيث كان أعلى معدل محقق من قبل بنك الراجحي والذي بلغ 2.95، أما صاحب أدنى معدل فهو بنك الجزيرة سجله خلال سنة 2020 بنسبة 0.04، كما بلغ متوسط العائد على الأصول للمجموعة 1.26 وهي نسبة مقبولة تدل على قدرة البنوك محل الدراسة على تحقيق أرباح جراء الاستخدام الجيد لمختلف أصولها ، بوسيط 1.23 وبانحراف معياري قدره 0.63 وهو ما يشير إلى أن هناك تشتت بين القيم، وقد يعزى هذا التفاوت إلى عدة أسباب منها اختلاف أحجام البنوك محل الدراسة وبالتالي اختلاف أصول هذه البنوك والنتائج التي يمكن أن تحققها. كما نلاحظ أن قيمة معامل الالتواء قدر بـ 0.64 وهذا يدل على أن التوزيع ملتوي نحو اليمين، أما بالنسبة لمعامل التفلطح فقد بلغ 3.15 مما يدل على أن التوزيع مفلطح.

الشكل رقم (3–21): تطور العائد على حقوق الملكية (ROE) للفترة (2012–2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة (الوحدة: %)

	ROE
Mean	11.24675
Median	11.40000
Maximum	21.91000
Minimum	0.300000
Std. Dev.	4.909442
Skewness	-0.124342
Kurtosis	2.771366
Jarque-Bera	0.380391
Probability	0.826797
Sum	899.7400
Sum Sq. Dev.	1904.107
Observations	80

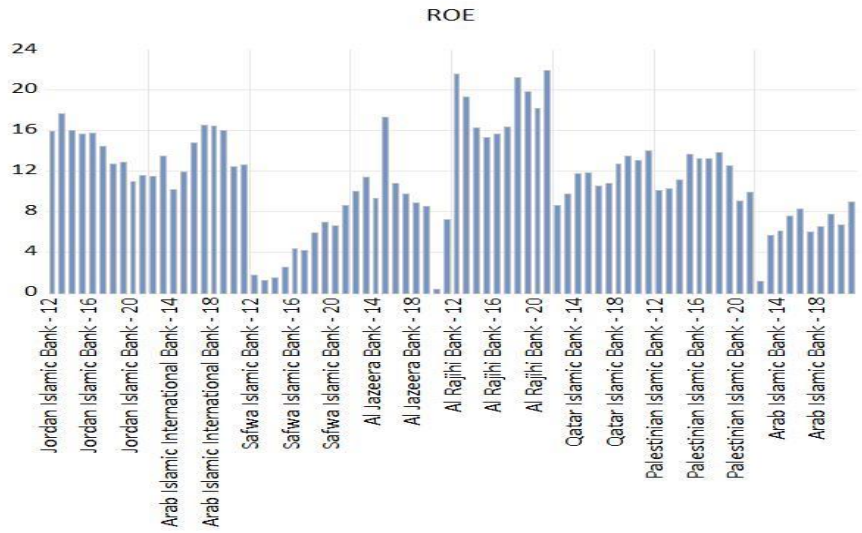

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أداء البنوك الإسلامية محل الدراسة فيما يخص العائد على حقوق الملكية (ROE) كان متفاوتا، إذ حقق أدنى معدل من طرف بنك الجزيرة والذي قدر بـ 0.30 في حين تجاوز أعلى معدل نسبة 21 والذي حقق من قبل بنك الراجحي وبوسيط 11.40، حيث بلغ متوسط العائد للمجموعة 11.25 وهو معدل مقبول يدل على نجاح البنوك في في استخدام الموارد الداخلية في تحقيق الأرباح .وبانحراف معياري قدره 4.90 وهو ما يشير إلى تشتت كبير بين قيم العائد على حقوق الملكية، في حين نلاحظ أن قيمة معامل التفلطح أقل من 3 حيث بلغت قيمته 2.77 وهذا يعني أن التوزيع مفلطح، أما بالنسبة لمعامل الالتواء كان سالبا بقيمة 0.12- وهذا يدل على أن التوزيع ملتوي نحو اليسار.

الشكل رقم (3–22): تطور العائد على الودائع (ROD) للفترة (2012–2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة (الوحدة: %)

	ROD
Mean	1.482500
Median	1.380000
Maximum	3.530000
Minimum	0.040000
Std. Dev.	0.788807
Skewness	0.766131
Kurtosis	3.042724
Jarque-Bera	7.832173
Probability	0.019919
Sum	118.6000
Sum Sq. Dev.	49.15510
Observations	80

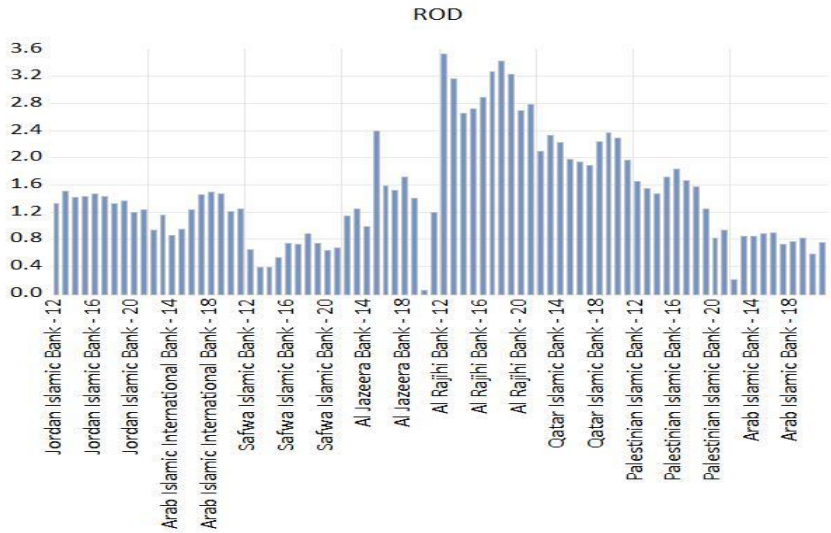

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل رقم (3–21) نلاحظ أن مؤشر العائد على الودائع قد عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة للعائد 3.53 وتعود لبنك الراجحي في سنة 2012، في حين بلغ أدنى معدل للعائد 0.04 خلال عام 2020 وبوسيط 1.38، كما قدر متوسط العائد على الودائع للبنوك محل الدراسة 1.48 وهو ما يعكس قدرة هذه البنوك على توليد الأرباح من الودائع التي تستقطبها وتنوع مجالات الاستثمار لديها، وبانحراف معياري 0.78 أي أن هناك تباعد بين قيم العائد على الودائع. كما بلغت قيمة معامل الالتواء 0.76 مما يدل على أن التوزيع ملتوي نحو اليمين، في حين أن معامل التفلطح قد قدر بـ 3.04 وهو أقل من 3 وهذا يعني أن التوزيع مفلطح.

الشكل رقم (3-23): تطور هامش الربح (PM) للفترة (2012-2021) وبعض المقاييس الإحصائية في البنوك الإسلامية محل الدراسة (الوحدة: %)

	PM
Mean	32.29338
Median	33.04000
Maximum	59.45000
Minimum	1.030000
Std. Dev.	12.42755
Skewness	0.056986
Kurtosis	2.881123
Jarque-Bera	0.090405
Probability	0.955804
Sum	2583.470
Sum Sq. Dev.	12201.07
Observations	80

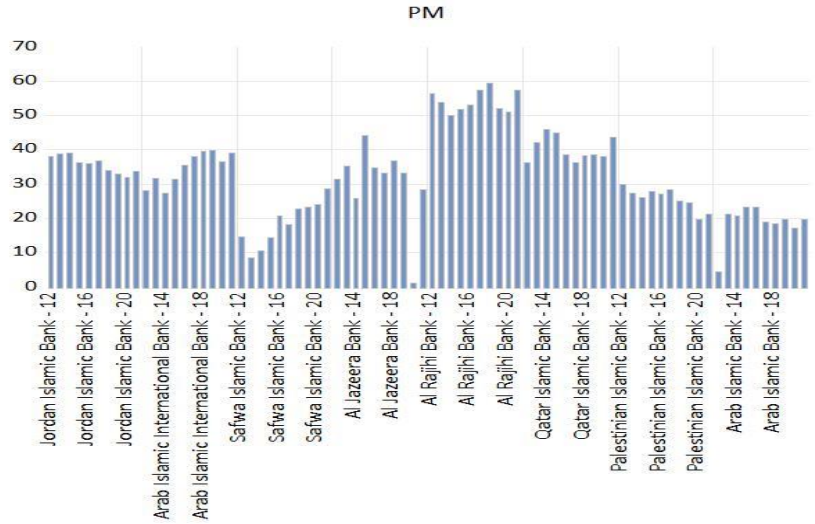

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن متوسط هامش الربح لدى البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021)، قد بلغ 32.29 وهي نسبة حسنة تشير إلى سعي هذه البنوك إلى تحقيق الكفاءة في تحصيل إيرادتها وتخفيض مصاريفها والتحكم فيها، بوسيط 33 وبانحراف معياري 12.42 وهو ما يدل على وجود تشتت كبير للبيانات بين أعلى قيمة والتي بلغت 59.45 والتي سجلها بنك الراجحي سنة 2018 وأدنى قيمة 1.03 وسجلها بنك الجزيرة سنة 2020، ويعود هذا التفاوت الكبير إلى الأسباب التي ذكرناها سالفا. كما بلغت قيمة معامل الالتواء 0.05 مما يدل على أن التوزيع ملتوي نحو اليمين، في حين أن معامل التفلطح قد قدر بـ 2.88 وهو أقل من 3 وهذا يعني أن التوزيع مفلطح.

الجدول رقم (3-40): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis:Ordinary
Date: 05/01/24 Time: 22:48
Sample: 2012 2021
Included observations: 80

Correlation Probability	ROA	ROD	ROE	PM	SC
ROA	1.000000				

ROD	0.987589	1.000000			
	0.0000	-----			
ROE	0.856582	0.799951	1.000000		
	0.0000	0.0000	-----		
PM	0.933765	0.913954	0.881070	1.000000	
	0.0000	0.0000	0.0000	-----	
SC	0.554077	0.554951	0.475285	0.531990	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-38) والذي يظهر العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة أن هناك ارتباط إيجابي بين كل من التكاليف الاجتماعية والعائد على الأصول والعائد على الودائع، العائد على حقوق الملكية وهامش الربح عند مستوى دلالة 0.05، إذ تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (SC) و(ROA، ROD، ROE،PM) بين (0.48 و0.55) وهي قيم مستقرة تنبؤ بنتائج حسنة.

3.دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تم إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص استقرارية متغيرات الدراسة، إذ أن وجود جذر الوحدة يعني أن المتغيرات غير مستقرة وأن نتائج الانحدار غير حقيقية ولا يمكن الاعتماد عليها، وقد تم تطبيق كل من اختبار (Levin-Lin-Chu, Im-Pesaran-Shin, Harris-Tzavalis) لاختبار استقرار متغيرات Panel Data، حيث أن الفرض العدم للاختبارات هو وجود جذر الوحدة والفرض البديل هو عدم وجود جذر الوحدة.

الجدول رقم (3-41): نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الاختبار / المتغيرات	LLC		IPS		HT	
	Prob	Statistic	Prob	Statistic	Prob	Statistic
LSC	0.0009	-3.1354	0.0301	-1.8792	0.0379	0.1508
ROA	0.000	-5.7040	0.0247	-1.9658	0.0232	0.1235
ROE	0.000	-5.5803	0.0108	-2.2963	0.0262	0.1300
ROD	0.000	-4.9872	0.0287	-1.9008	0.0350	0.1462
PM	0.0020	-2.8839	0.0019	-2.8943	0.000	-0.1208

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

يبين الجدول التالي نتائج اختبارات LLC, IPS, HZ الخاصة باستقرارية بيانات Panel حيث أظهرت النتائج غياب جذر الوحدة على مستوى كل المتغيرات المدروسة، مما يشير إلى استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى وبالتالي نرفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة عند مستوى دلالة 5%، وعليه يمكننا تقدير نموذج Panel.

المطلب الثاني: دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح (PM)

سنعتمد لمعرفة أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي الممثّل في هامش الربح (PM) على منهج السلاسل الزمنية المقطعية لتوافقه مع طبيعة ومعطيات الدراسة المتوفرة، وعليه سنقوم بالتقدير وفق ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي (PME)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM). وإجراء الاختبارات اللازمة للمفاضلة بين هذه النماذج والاختبارات التشخيصية للوصول إلى تقدير النموذج الأمثل.

وفيما يلي نعرض نتائج التقدير باستخدام النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه بالاستعانة ببرنامج STATA 15:

الجدول رقم (3–42): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح (PM) باستخدام النموذج التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).

النماذج / المتغيرات	نماذج التقدير		
	نموذج الانحدار التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
LSC	4.4555 (0.000)	1.6045 (0.021)	2.8573 (0.000)
Constant	- 40.4689 (0.000)	6.0891 (0.036)	14.3695 (0.129)
R (squared)	0.6390	0.6390	0.6390
F (statistic)	138.06	5.61	-
Prob- F (statistic)	0.0000	0.0205	-
Wald chi2	-	-	25.29
Prob Chi 2	-	-	0.0000
Number of obs	80	80	80
القيم التي بين قوسين تشير إلى الاحتمال المقابل للمعامل			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

تظهر نتائج التقدير المتضمنة في الجدول أعلاه أن النماذج الثلاث المقدرة ذات معنوية إحصائية وهو ما يشير إليه الاحتمال المقابل لقيمة إحصائية فيشر (F-Satistic) ووكاي مربع (Prob Chi 2) والتي هي أقل من مستوى المعنوية 5%.

1. اختبارات المفاضلة بين النماذج

من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة المقدرة نستعين بثلاثة اختبارات احصائية، يتمثل الأول في اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، والاختبار الثاني اختبار Breuch and Pagan-LM للاختيار بين نموذج (PME) و(REM)، والاختبار الثالث يتمثل في اختبارHausman للمفاضلة بين نموذج (FEM) و(REM) ويعرض الجدول التالي نتائج الاختبارات.

الجدول رقم (3-43): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

Test	Test-value	Probability-value
Fisher	10.31	**0.0000**
Breuch and Pagan-LM	34.94	**0.0000**
Hausman	11.56	**0.0007**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

يشير اختبار Fisher كما هو مبين في الجدول أعلاه إلى أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأفضل، حيث جاءت قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار أقل من مستوى المعنوية 5%. وبالاعتماد على اختبار-Breuch and Pagan LM نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-43) أن قيمة Chi-bar 34.94 و p-value = 0.0000 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل.

بعدما قمنا بالاختبارين السابقين يأتي دور اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج (FEM) و(REM) إذ يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة اختبار Hausman قدرت بـ 11.56 والقيمة الاحتمالية له قدرت بـ 0.0007 أي أقل من 0.05 ومنه يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب من بين النماذج الثلاثة وهذا بالعودة لكل من اختبارFisher واختبار Hausman.

2. تقييم الجودة النسبية لنموذج الملائم للدراسة نموذج الآثار الثابتة

يقوم نموذج بانل الساكن على جملة من الاختبارات التي تضمن صلاحية استخدام النموذج المختار في عملية تحليل الأثر وفي اختبار فرضيات الدراسة، وتتمثل هذه الاختبارات أساسا في اختباري الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى وثبات التباين للبواقي، والجدول الموالي يوضح نتائج تطبيق هذين الاختبارين على نموذج الآثار الثابتة.

الجدول رقم (3-44): الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة

Test	Test-value	Probability-value
Wooldridge	0.005	**0.9453**
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	3.16	**0.0754**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

يعتبر اختبار Wooldridge من أفضل الاختبارات لقياس وجود ارتباط ذاتي للبواقي، حيث يظهر من خلال الحديثة الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه فنتائج الاختبار غير معنوية وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بعدم وجود مشكل ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى.

كما يعتمد اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لقياس وجود ثبات للتباين للبواقي من عدمه، إذ تشير نتائج الاختبار إلى أنه لا يوجد مشكل عدم ثبات التباين للبواقي إذ قدر الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار بـ 0.0754 أي أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

بعد تقدير النماذج والمفاضلة بينها وتقييم الجودة النسبية للنموذج الملائم للدراسة، سنقوم بعرض نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وبتحليل وتفسير هذه النتائج.

الجدول رقم (3–45): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح (PM) باستخدام التأثيرات الثابتة

النموذج / المتغيرات	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)
LSC	1.6045 (0.021)
Constant	6.0891 (0.0361)
R (squared)	0.6390
F (statistic)	5.61
Prob- F (statistic)	0.0205
Number of obs	80
القيم التي بين قوسين تشير إلى الاحتمال المقابل للمعامل	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

وعليه يمكن تقدير النموذج حسب المعادلة التالية:

$$PM = 1.0645\ LSC + 6.0891$$

يتبين من خلال نتائج التقدير أن قيمة احتمال اختبار(statistic) F البالغة 0.0205 هي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوي، أي أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير معنوي على هامش الربح حيث كانت القدرة التفسيرية للنموذج عالية اعتمادا على قيمة معامل التحديد الذي أظهر أن المسؤولية الاجتماعية تفسر 63% من التغيرات الحاصلة في (PM)، أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتغير المستقل للدراسة له معنوية إحصائية لأن قيمة احتمال t-Statistic لها أقل من 0.05، بحيث يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للمسؤولية الاجتماعية على هامش الربح فكلما زادت قيمة النفقات التي تصرفها البنوك على أنشطة المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة ستزداد قيمة مؤشر هامش الربح بنسبة تفوق 1.60%.

المطلب الثالث: دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية (ROE)

نحاول في هذا المطلب معرفة مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية على مؤشر ثاني من مؤشرات الأداء المالي تم اعتماده في هذه الدراسة والمتمثل في العائد على حقوق الملكية، استنادا إلى منهج السلاسل الزمنية المقطعية وعليه سنقوم بالتقدير وفق ثلاث نماذج وهي نموذج (PME)، (FEM) و(REM). والجدول التالي يبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج STATA 15:

الجدول رقم (3–46): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية (ROE) باستخدام النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)

النماذج / المتغيرات	نماذج التقدير		
	نموذج الانحدار التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
LSC	1.5734 (0.000)	0.9206 (0.002)	1.1217 (0.000)
Constant	-14.4494 (0.000)	3.7884 (0.048)	7.0726 (0.031)
R (squared)	0.5106	0.5106	0.5106
F (statistic)	81.39	9.88	-
Prob- F (statistic)	0.0000	0.0024	-
Wald chi2	-	-	19.49
Prob Chi 2	-	-	0.0000
Number of obs	80	80	80
القيم التي بين قوسين تشير إلى الاحتمال المقابل للمعامل			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النماذج الثلاث لبيانات بانل يتضح أن (Prob- = 0.0000 F statistic) و (Prob Chi 2 = 0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أن النماذج المقدرة معنوية.

1. اختبارات المفاضلة بين النماذج

لغرض تحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة يتم استخدام ثلاثة اختبارات إحصائية للمفاضلة بين النماذج الثلاثة المقدرة وتتمثل هذه الاختبارات في: اختبار Fisher، اختبار Breuch and Pagan-LM واختبار Hausman، والجدول التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات.

الجدول رقم (3-47): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

Test	Test-value	Probability-value
Fisher	12.99	**0.0000**
Breuch and Pagan-LM	82.48	**0.0000**
Hausman	1.91	**0.1675**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

من خلال الجدول رقم (3-47) يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية لاختبار Fisher بلغت 0.0000 وهي أقل من 0.05 ومنه نختار نموذج الآثار الثابتة، وللمفاضلة بين نموذج (PME) و(REM) نستخدم اختبار Breuch and Pagan-LM حيث بلغت قيمة الاختبار 82.48 والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، تؤكد قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج العشوائي هو الملائم ورفض الفرضية البديلة. ولهذا نلجأ إلى اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج (FEM) و(REM) حيث تبين النتائج في الجدول أعلاه أن الاحتمال الحرج لإحصائية chi2 المحسوبة هو 0.1675 وهو أكبر من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة أي أن استخدام نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب من بين النماذج الثلاثة وهذا بالرجوع لكل من اختبار Fisher وHausman.

2. تقييم الجودة النسبية لنموذج الملائم للدراسة نموذج الآثار العشوائية

لتقييم الجودة النسبية لنموذج الآثار العشوائية نستعين بمجموعة من الاختبارات الإحصائية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-48): الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار العشوائية

Test	Test-value	Probability-value
Wooldridge	0.767	**0.4103**
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	1.46	**0.2266**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

يظهر من خلال الجدول رقم (3-48) أن الاحتمال الحرج لإحصائية اختبار Wooldridge أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى، إذ يعد اختبارWooldridge من أحسن الاختبارات لقياس الارتباط الذاتي للبواقي. كما تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg إلى أنه لا يوجد مشكل عدم ثبات التباين للبواقي حيث جاء الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% والمقدر بـ 0.4103.

بعد تقدير النماذج والمفاضلة بينها وإجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج الملائم للدراسة، سنقوم بعرض نتائج تقدير نموذج (REM) وبتحليل وتفسير هذه النتائج.

الجدول رقم (3–49): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية (ROE) باستخدام التأثيرات العشوائية

النموذج / المتغيرات	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
LSC	1.1217 (0.000)
Constant	7.0726 (0.031)
R (squared)	0.5106
Wald chi2	19.49
Prob Chi 2	0.0000
Number of obs	80
القيم التي بين قوسين تشير إلى الاحتمال المقابل للمعامل	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

من خلال الجدول أعلاه يمكن استخلاص نتائج تقدير النموذج وفق العلاقة التالية:

ROE = 1.1217 LSC + 7.0726

اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية كون قيمة Prob Chi 2 كانت أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن النموذج المقدر معنوي ويلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية لها معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة احتمال t-Statistic لها (0.000) وهي أقل من 0.05، وتظهر القوة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد R^2 حيث قدر ب 0.5106 أي أن 51% الحاصلة في (ROE) في البنوك سببها التغير الذي يحصل في المسؤولية الاجتماعية، والنسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تدرج ضمن النموذج. بحيث توجد علاقة طردية ومعنوية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية إذ أن زيادة التكاليف التي تنفقها البنوك الإسلامية على أنشطتها الاجتماعية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة (ROE) بنسبة 1.12%.

المطلب الرابع: دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA)

في هذا المطلب نهدف إلى الكشف عن تأثير المسؤولية الاجتماعية على المؤشر الثالث للأداء المالي المتمثل في العائد على الأصول (ROA) بالاعتماد على منهج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث سنقوم بالتقدير وفقا للنماذج الثلاثة مثلما قمنا في المطالب السابقة والمفاضلة بينها وإجراء الاختبارات التشخصية للنموذج الأفضل. وفيما يلي سيتم تلخيص نتائج التقدير في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–50): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA) باستخدام النموذج التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)

النماذج / المتغيرات	نماذج التقدير		
	نموذج الانحدار التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
LSC	0.2060 (0.000)	0.0357 (0.259)	0.0744 (0.012)
Constant	-2.0969 (0.000)	0.6829 (0.0159)	0.0510 (0.919)
R (squared)	0.5205	0.5205	0.5205
F (statistic)	84.67	8.25	-
Prob- F (statistic)	0.0000	0.0152	-
Wald chi2	-	-	6.35
Prob Chi 2	-	-	0.0117
Number of obs	80	80	80
القيم التي بين قوسين تشير إلى الاحتمال المقابل للمعامل			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

تبين نتائج التقدير المتضمنة في الجدول أعلاه أن النماذج الثلاث المقدرة ذات معنوية إحصائية وهو ما يشير إليه الاحتمال المقابل لقيمة إحصائية فيشر (F-Satistic) ووكاي مربع (Prob Chi 2) والتي هي أقل من مستوى المعنوية 0.05.

1. اختبارات المفاضلة بين النماذج

يسمح اختبار فيشر المقيد واختبار Breuch and Pagan-LM واختبارHausman بالمفاضلة بين النماذج الثلاثة المقدرة، والجدول الموالي يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول رقم (3–51): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

Test	Test-value	Probability-value
Fisher	22.98	**0.0000**
Breuch and Pagan-LM	97.00	**0.0000**
Hausman	13.16	**0.0003**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

للمفاضلة بين نموذج (PME) و(FEM) نستخدم اختبار Fisher ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت 0.0000 وهي أقل من 0.05 ومنه نختار نموذج الآثار الثابتة، وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية نستخدم اختبار Breuch and Pagan-LM، حيث بلغت قيمة الاختبار 97.00 والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 تؤكد قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج (REM) هو الملائم. وبعد إجراء الاختبارين السابقين يأتي دور اختبار هوسمان للاختيار بين نموذج (FEM) و(REM) حيث أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة اختبار Hausman قدرت بـ 13.16 والقيمة الاحتمالية له قدرت بـ 0.0003 أي أقل من 0.05 ومنه يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب من بين النماذج الثلاثة وهذا بالعودة لكل من اختبارFisher واختبار Hausman.

2. تقييم الجودة النسبية لنموذج الملائم للدراسة نموذج الآثار الثابتة

كما هو معلوم أن هناك اختبارات يجب إجراءها على النموذج المختار لضمان صلاحية استخدامه في عملية تحليل الأثر وفي اختبار فرضيات الدراسة، وتتمثل هذه الاختبارات أساسا في اختباري الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى وثبات التباين للبواقي، إذ يظهر والجدول الآتي نتائج تطبيق هذين الاختبارين على نموذج الآثار الثابتة.

الجدول رقم (3–52): الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة

Test	Test-value	Probability-value
Wooldridge	0.760	**0.4122**
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	3.61	**0.0574**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

يعتبر اختبار Wooldridge من أفضل الاختبارات الحديثة لقياس وجود ارتباط ذاتي للبواقي، إذ تشير نتائج هذا الاختبار إلى أن القيمة الاحتمالية له 0.4122 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني أن نتائج الاختبار غير معنوية وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بعدم وجود مشكل ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى. كما تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg إلى أنه لا يوجد مشكل عدم ثبات التباين للبواقي حيث جاء الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% والمقدر بـ 0.0574.

حيث بعد تقدير النماذج والمفاضلة بينها وتقييم الجودة النسبية للنموذج الملائم للدراسة، سنقوم بعرض نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وبتحليل وتفسير هذه النتائج.

الجدول رقم (3-53): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA) باستخدام التأثيرات الثابتة

النموذج / المتغيرات	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)
LSC	0.0357 (0.259)
Constant	0.6829 (0.0159)
R (squared)	0.5205
F (statistic)	8.25
Prob- F (statistic)	0.0150
Number of obs	80
القيم التي بين قوسين تشير إلى الاحتمال المقابل للمعامل	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

وعليه وفقا للنتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (3-53) يمكن تقدير النموذج وفق العلاقة التالية:

ROA = 0.0357 LSC + 0.6829

يظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة احتمال اختبار(statistic) F قدرت بـ 0.0150 هي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهو ما يشير إلى أن النموذج ككل يتوفر على المعنوية أي أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير معنوي على (ROA)، كما أن المتغير المستقل المتمثل في المسؤولية الاجتماعية ليست له دلالة إحصائية لأن قيمة احتمال t-Statistic له أكبر من 0.05. وتتضح القوة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد R^2 الذي بلغ 0.5205 أي أن 52% الحاصلة في العائد على الأصول في البنوك سببها التغير الذي يحصل في التكاليف الاجتماعية، والجزء الباقي من التفسير يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. بحيث توجد علاقة طردية موجبة ومعنوية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول إذ أن زيادة التكاليف التي تنفقها البنوك الإسلامية على مسؤوليتها الاجتماعية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة (ROA) بنسبة 0.04%.

المطلب الخامس: دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع (ROD)

سيتم اتباع منهج السلاسل الزمنية المقطعية لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير للمسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع باعتباره مؤشر من مؤشرات الأداء المالي للبنوك، ويعرض الجدول الموالي نتائج تقدير النماذج الثلاثة بالاستعانة ببرنامج STATA 15:

الجدول رقم (3-54): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع (ROD) باستخدام النموذج التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)

النماذج / المتغيرات	نماذج التقدير		
	نموذج الانحدار التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
LSC	0.2479 (0.000)	0.0239 (0.523)	0.0672 (0.060)
Constant	-2.5661 (0.000)	1.090 (0.028)	0.3838 (0.531)
R (squared)	0.4911	0.4911	0.4911
F (statistic)	75.26	8.92	-
Prob- F (statistic)	0.0000	0.0120	-
Wald chi2	-	-	3.52
Prob Chi 2	-	-	0.0605
Number of obs	80	80	80
القيم التي بين قوسين تشير إلى الاحتمال المقابل للمعامل			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3-54) أن نموذج (PME) و(FEM) يتوفران على المعنوية الكلية لأن قيمة Prob-F statistic لهما أقل من مستوى المعنوية 5%، في حين أن (REM) ليس معنوي.

1. اختبارات المفاضلة بين النماذج

ولتحديد النموذج المناسب لبيانات الدراسة تم استخدام ثلاثة اختبارات إحصائية للمفاضلة بين النماذج الثلاثة المقدرة، والجدول الموالي يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول رقم (3-55): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

Test	Test-value	Probability-value
Fisher	27.98	**0.0000**
Breuch and Pagan-LM	110.90	**0.0000**
Hausman	16.55	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15 والملحق رقم 01، 02، 03.

يشير اختبار Fisher كما هو مبين في الجدول أعلاه إلى أن (FEM) هو النموذج الأفضل، حيث جاءت قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% . وبالاعتماد على اختبارBreuch and Pagan-LM نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-55) أن قيمة Chi-bar 110.90 و p-value = 0.0000 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 أي أن نموذج (REM) هو النموذج الأفضل.

ونلجأ إلى اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والنموذج العشوائي حيث تبين النتائج في الجدول أعلاه أن الاحتمال الحرج لإحصائية chi2 المحسوبة هو 0.0000 وهو أقل من 5%، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن استخدام نموذج (FEM) هو النموذج المناسب من بين النماذج الثلاثة وهذا بالرجوع لكل من اختبار Fisher وHausman.

2. تقييم الجودة النسبية لنموذج الملائم للدراسة نموذج الآثار الثابتة

لتقييم الجودة النسبية لنموذج الآثار الثابتة نستعين بمجموعة من الاختبارات الإحصائية نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-56): الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة

Test	Test-value	Probability-value
Wooldridge	0.889	0.3771
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	3.75	0.0540

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-56) أن الاحتمال الحرج لإحصائية اختبار Wooldridge أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى، كما يلاحظ أن قيمة اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg بلغت 3.75 وأن الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار قدر بـ 0.0540 وهي أكبر من 0.05، أي ليس هناك مشكل عدم ثبات التباين للبواقي.

الجدول رقم (3–57): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع (ROD) باستخدام التأثيرات الثابتة

النموذج / المتغيرات	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)
LSC	0.0239 (0.523)
Constant	1.090 (0.028)
R (squared)	0.4911
F (statistic)	8.92
Prob- F (statistic)	0.0120
Number of obs	80
القيم التي بين قوسين تشير إلى الاحتمال المقابل للمعامل	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15.

وعليه يمكن تقدير النموذج حسب المعادلة التالية:

ROD = 0.0239 LSC + 1.090

تظهر نتائج التقدير أعلاه أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير معنوي على العائد على الودائع (ROD) كون قيمة Prob (F-statistic) أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن النموذج المقدر معنوي ككل ويلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية لها معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة احتمال t-Statistic لها (0.000) وهي أقل من 0.05، إذ كانت القدرة التفسيرية للنموذج مقبولة اعتمادا على قيمة معامل التحديد الذي أظهر أن المسؤولية الاجتماعية تفسر 49.11% من التغيرات التي تطرء على (ROD) أما الباقي فيعود إلى عوامل لم يتم إدراجها ضمن النموذج ، بحيث يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للمسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع فزيادة قيمة النفقات التي تصرفها البنوك على أنشطة المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع (ROD) بنسبة تفوق 0.02%.

❖ **تحليل النتائج**

- ✓ توجد علاقة طردية موجبة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول، وهذا معناه أن زيادة التكاليف التي تنفقها البنوك على مسؤوليتها الاجتماعية بوحدة واحدة ينجم عنها زيادة في (ROA) بنسبة 0.04%، في حين يتوقع أن يرافق انخفاض التكاليف الاجتماعية بوحدة واحدة انخفاض في (ROA) بـ 0.04%، وبذلك يمكن القول أن تطبيق البنوك للمسؤولية الاجتماعية له أثر إيجابي على رسم صورة جيدة للبنك في المجتمع إضافة إلى تحسين سلامة موقفه القانوني والأخلاقي وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق قدر أكبر من الأرباح، وتعظيم قيمة أسهم البنك سواء على المدى القريب أو البعيد، كما أن الاهتمام بالموارد البشرية يؤدي إلى تحسين رضاهم عن العمل ودفع قدراتهم على العطاء مما يؤثر إيجاباً على أداء البنك، الأمر الذي يساعد إدارات البنوك على تحقيق استثمار جيد لأصولها التي تعتمد عليها؛
- ✓ وجود علاقة طردية موجبة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية، فكلما زادت تكاليف المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة ارتفع (ROE) بـ 1.12% والعكس صحيح، وعليه يمكن القول أن تطبيق البنوك للمسؤولية الاجتماعية ينعكس بشكل إيجابي على صورة البنك في المجتمع كما أنه يساعد على تحسين سلامة موقفه القانوني والأخلاقي الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعظيم قيمة أسهم البنك وتحقيق قدر أكبر من العوائد سواء على المدى القصير أو الطويل، كما أن الاهتمام بالموارد البشرية يؤدي إلى تحسين رضاهم عن العمل ودفع قدراتهم على العطاء مما قد يؤثر إيجاباً على أداء البنك، وهو ما يساعد إدارات البنوك في تحقيق عوائد جيدة لمالكيها؛
- ✓ وجود علاقة طردية موجبة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقاسا بالعائد على الودائع، حيث أن (ROD) يرتفع بنسبة 0.02% إذا زادت قيمة تكاليف المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة، وفي حالة انخفاض التكاليف بوحدة واحدة يمكن أن يصاحبه تراجع في قيمة (ROD) بـ 0.02%. فممارسة البنوك لمسؤوليتها الاجتماعية يساهم في تعزيز سمعتها ويكسبها ميزة تنافسية مما يزيد من إقبال العملاء على التعامل معها بالإيداع والاستثمار وهو ما يؤدي إلى زيادة الأرباح من الودائع التي استطاعت جذبها واستقطابها؛
- ✓ هناك علاقة طردية موجبة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقاسا بهامش الربح، يعني ذلك أن أي تغير في قيمة التكاليف الاجتماعية يؤثر بشكل ملحوظ على (PM)، أي كلما زادت النفقات التي تصرفها البنوك على أنشطة المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة هامش الربح بنسبة 1.60%، والعكس صحيح. وبذلك فإن تطبيق البنوك للمسؤولية الاجتماعية يمكنها من تحقيق أرباح حالية من خلال تخصيص موارد لبعض الأنشطة الاجتماعية.

خلاصة

تناول هذا الفصل الجانب التطبيقي لموضوع تأثير تطبيق البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية على أداءها المالي والذي تم على مجموعة من البنوك الإسلامية العربية ببيانات سنوية لفترة 2012-2021، حيث اختلفت مساهمات البنوك محل الدراسة في أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية من بنك لأخر إلا أنها قطعت كلها أشواطا كبيرة في مجال تبني المسؤولية الاجتماعية وهناك من بينها من حصد العديد من الجوائز وتصنيفات في هذا المجال، فالمسؤولية الاجتماعية تعد إحدى أهم مجالات أنشطة البنوك الإسلامية محل الدراسة إذ أنها الجسر الذي يؤدي من خلاله البنك واجبه نحو المجتمع، إذ تسعى جاهدة لمواصلة ممارساتها لهذه المسؤولية وذلك في إطار الضوابط والقواعد التي أقرتها الشريعة الإسلامية. كما تم تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة من خلال مؤشرات الربحية والسيولة والتوظيف وكفاية رأس المال حيث تمتعت هذه البنوك بأداء مالي حسن في معظم سنوات الدراسة، ولكشف أثر ممارسة البنوك الإسلامية محل الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية على أدائها المالي تم إجراء دراسة قياسية باستخدام نماذج panel data. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، هامش الربح والعائد على الودائع.

خـــاتـمـــة

خلاصة

تعد البنوك الإسلامية في العصر الحالي عنصرا فعالا في النظام المصرفي والاقتصادي، باعتبارها أحد المساهمين في التنمية الاقتصادية إذ لم يتوقف دورها عند ذلك فقط بل امتد ليمس الجوانب الاجتماعية للمجتمع من خلال مساهمتها في ترقيته وتحقيق رفاهيته.

فالبنوك الإسلامية تنظر لأي مشروع اقتصادي من زاويتين الأولى وهي الأهمية الاقتصادية لهذا المشروع والثانية الأهمية الاجتماعية، ونعني بالأهمية الاقتصادية العائد الاقتصادي الذي يمكن أن يتحقق ضمن الضوابط الشرعية، أما الأهمية الاجتماعية فهي تتمثل في كون البنك الإسلامي ليس مؤسسة هدفها تحقيق الربح فقط، بل تسعى إلى تقديم خدمات اجتماعية من شأنها أن تعزز المناخ الاجتماعي السليم وتعمق القيم الأخلاقية والإسلامية للمجتمع. والبنوك الإسلامية بطبيعتها الخاصة والمتميزة أقرب المؤسسات من الناحية الإيديولوجية إلى استيعاب مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك انطلاقا من الأسس النظرية لإنشائها، فالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ليس ببعيد عن مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، إذ تعد واجبا أخلاقيا أصيلا في النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على مبدأ أن المال مال الله والجماعة مستخلفة فيه والفرد وكيل عن الجماعة في استخدام المال بما يحقق مصلحتها أولا ومصلحته ثانيا، وهو ما يؤكد أن المسؤولية الاجتماعية مطلب ديني أصيل.

وفي ظل تضارب الآراء حول منافع المسؤولية الاجتماعية وتحدياتها وبالرغم من الدراسات التي تناولت هذا المفهوم منذ ظهوره إلا أن موضوع المسؤولية الاجتماعية للبنوك لازال بين تأييد ومعارضة، الأمر الذي يتطلب تحليل العوائد الاجتماعية وتكاليفها، للوقوف على طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية وأدائها المالي. وهذا ما أدى إلى وجود حاجة لاكتشاف أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي من خلال إجراء دراسة تحليلية قياسية على مجموعة من البنوك الإسلامية العربية خلال الفترة (2012-2021).

1. نتائج الدراسة

بما أن الدراسة تم تناولها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فقد تم تقسيم النتائج على النحو التالي:

❖ **النتائج النظرية**

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب النظري لهذه الدراسة ما يلي:

- ✓ البنوك الإسلامية رغم حداثتها نسبيا مقارنة بالبنوك التقليدية قد حققت انتشارا سريعا وإقبالا متزايدا على خدماتها، ويرجع ذلك إلى وجود حاجات بنكية كامنة لم تستطع البنوك التقليدية إشباعها. إذ استطاعت البنوك الإسلامية خلق مكان لها في السوق البنكية عامة والإسلامية خاصة، وذلك انطلاقا من ركائز عملها المميزة والمستمدة من الشريعة الإسلامية، وأهدافها وغايات نشاطها المتفردة التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية؛
- ✓ تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مثلها مثل البنوك التقليدية كالأهداف المالية والاستثمارية والتنموية، إلا أنها تتميز عن البنوك التقليدية في أن لها أهدافا اجتماعية وتكافلية تسعى لتحقيقها؛

- ✓ تتمثل مجالات استخدام الأموال في البنوك الإسلامية في الصيغ والأساليب التمويلية والاستثمارية، والتي يمكن تقسيمها إلى صيغ قائمة على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة، وإلى صيغ قائمة على المديونية كالمرابحة والاستصناع والإجارة. وتعد هذه الصيغ العنصر الجوهري الذي يعكس فلسفة تلك البنوك ورسالتها؛
- ✓ لأجل تحقيق أهدافها تقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من الأنشطة المتكاملة والتي تتمثل في الخدمات والتسهيلات المصرفية كقبول الودائع وفتح الحسابات المصرفية، عمليات الصرف الأجنبي، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية...إلخ، بالإضافة إلى بعض الخدمات الاجتماعية كتجميع وتوزيع الزكاة وتقديم القروض الحسنة، وإدارة الممتلكات والوصايا...إلخ؛
- ✓ توجد عدة عوامل تساهم في نجاح البنوك الإسلامية من بينها العامل الشرعي والبنكي والعامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي، ويعتبر العامل الشرعي أهم ما يميز الصيرفة الإسلامية لأنه يتعلق بتحقيق البنوك الإسلامية لما تنفرد به، حيث أن العقبة الأساسية التي تواجهها اليوم هي مشكلة تراجع السلامة الشرعية في نظر المتعاملين عن بعض تعاملاتها وانحراف في التطبيق عن الجانب النظري الذي بنيت عليه المصرفية الإسلامية، وهنا يبرز الدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق معيار السلامة الشرعية ومن ثم المساهمة في نجاح البنوك الإسلامية؛
- ✓ أصبح موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية يحتل موقعا هاما وذو أهمية كبيرة، وخاصة في المرحلة الراهنة، وبعد مضي ما يقارب نصف قرن من نشأتها فإن تجربة هذه البنوك تحتاج للتقييم من جميع الجوانب، وبالأخص الجانب المالي، حيث تشغل هذه العملية حيزا واسعا من قبل الأطراف ذات المصلحة سواء كانوا مالكين أو مودعين أو عملاء، وذلك لما لها من أهمية بالغة في إبراز الوضع المالي للبنك، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال دراسة الإيرادات والتكاليف، الموجودات والمطلوبات وصافي الثروة، وذلك للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
- ✓ تتعدد الأساليب والأدوات التي تسمح بتقييم الأداء المالي للبنوك، وهذه الأدوات يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية، لكن مع مراعاة الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في البنوك الإسلامية وطبيعة الودائع والعلاقة مع المودعين وكذا باقي المعاملات الأخرى. ويعتبر تحليل القوائم المالية أحد الأساليب المساعدة على تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، إذ أن القوائم المالية يمكن أن تظهر بوضوح وتساعد على فهم مصادر قوة البنك ومكامن ضعفه؛
- ✓ تعد النسب المالية من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وذلك للوقوف على مدى سلامة المركز المالي وربحية البنك، حيث تسمح النسب المالية للإدارة والأطراف ذات المصلحة بالتعرف على وضع السيولة وموقف الأموال المتاحة للاستخدام، فضلاً عن ملاءة رأس المال وربحية البنك؛
- ✓ تحتوي طريقة CAMELS على مجموعة من المؤشرات المالية والإدارية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، كفاءة إدارة الربحية، السيولة) يمكن من خلالها تقييم أداء البنك من جميع الجوانب ومعرفة درجة تصنيفه.

- ✓ يعتبر أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس أداء البنوك، حيث يحدد وبدقة ما يقدمه البنك للملاك المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية من قيمة مضافة؛
- ✓ احتل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيزا ومكانة هامة على جميع الأصعدة والمجالات، ويحظى باهتمام منظمات الأعمال لكونه يعمل على تحسين مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، لكن بالرغم من ذلك إلا أنه حتى وقتنا الراهن فإنه لا يوجد اتفاق على تحديد تعريف واضح للمسؤولية الاجتماعية بشكل يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية؛
- ✓ يرى أغلب الباحثين على أن المسؤولية الاجتماعية هي الطريقة التي يجب أن تعمل وفقها المؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار، والاستراتيجيات والسياسات ليتم تطبيق أحسن الممارسات التي تعتبر من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ التزام البنوك الإسلامية بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية خاصية تتميز بها عن غيرها من البنوك التقليدية، فهي نابعة من تعاليم الدين الإسلامي السامية وهذا الالتزام قد يرتقي لدرجة الواجب التعبدي الأخلاقي الملزم، والهدف منه هو المساهمة في الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية متطلبات المجتمع المختلفة وتحسين رفاهيته، كما يسعى البنك لتحقيق التزامه نحو كل الأطراف المرتبطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه، ويبقى هدف البنك الإسلامي من وراء التزامه بمسؤوليته الاجتماعية هو نيل رضا الله تعالى؛
- ✓ إن الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية هو واقع ملموس قامت عليه البنوك الإسلامية نظريا، ولم تلتزم كثيرا بأدائه عمليا خاصة ما يتعلق بأنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع إلا عددا قليلا من هذه البنوك، بسبب انشغالها بتحقيق المنافع الاقتصادية لمالكيها، وإهمال المنافع الاجتماعية لفئات أخرى؛
- ✓ لم يعد تقييم أداء المؤسسات وبناء سمعتها يعتمد على الجوانب الاقتصادية والمالية فقط، بل أصبح يرتكز كذلك على الجوانب الاجتماعية، وهو ما يعكس توجه الاقتصاد التقليدي نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالأداء الاجتماعي خاصة تجاه المجتمع، ما يستدعي من البنوك الإسلامية ضرورة إحياء دورها الاجتماعي واهتمامها بأدائها الاجتماعي؛
- ✓ من أهم عوامل نجاح البنك الإسلامي في ممارسة مسؤوليته الاجتماعية هو التزامه الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، مع ضرورة أن يكون البنك مرتبطا ارتباطا جذريا ببيئته الاجتماعية انطلاقا من الصفة الشرعية والاجتماعية التي يتميز بها؛
- ✓ يمكن للبنوك الإسلامية تحسين أدائها من خلال ممارستها للأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يمكن للبنك الإسلامي من خلالها الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية والتي تفتح بدورها أمام البنوك الإسلامية فرصا حقيقية لتجعل من هذه الأخيرة منافذ حقيقية لتطوير أدائها المالي تحت مظلة أخلاقيات العمل المصرفي القائم على مبادئ الشريعة

الإسلامية، والتي أعطت لمفهوم للمسؤولية الاجتماعية بعدا مختلفا وطريقة استراتيجية مهمة للتفكير في أبعاد هذا المفهوم لتخرجه من دائرة العبء إلى دائرة المكسب.

❖ **النتائج التطبيقية**

توصلنا إلى مجموعة من النتائج في الجانب التطبيقي للدراسة يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ سجلت البنوك الإسلامية محل الدراسة زيادة كبيرة في إجمالي موجوداتها خلال الفترة المدروسة، إذ تشير هذه الزيادة إلى تحقيقها لتدفقات نقدية ساهمت في ارتفاع موجوداتها وتعزيز مركزها المالي بالإضافة إلى قدرتها على النمو والنجاح؛
- ✓ عملت البنوك الإسلامية محل الدراسة على تعظيم حقوق ملكيتها حيث عرفت نموا وتزايدا بشكل مستمر طيلة فترة الدراسة، إذ تعكس هذه الزيادة قدرة البنوك المتنامية على تمويل جزء كبير من استثماراتها من أموالها الخاصة، وهو ما يشير أيضا إلى أن هذه البنوك تتمتع بملاءة مالية عالية مما يجعل احتمال تعرضها للمخاطر الناتجة عن استخدام الأموال قليلة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المودعين والمتعاملين معها؛
- ✓ عرفت إجمالي الودائع نموا كبيرا في البنوك الإسلامية المدروسة بنسب متفاوتة خلال الفترة (2012-2021)، وهذا يعود إلى قيام البنوك بعملية جذب الودائع وتنميتها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من متعامليها، بالإضافة إلى تنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها وتعدد مجالات الاستثمار لتوظيف الأموال المتاحة لها. والتي ستنعكس إيجابا على عوائد البنوك ومساهماتها الفعالة في دعم التنمية الاقتصادية؛
- ✓ حققت البنوك الإسلامية محل الدراسة زيادة متتالية في إجمالي تمويلاها واستثماراتها في معظم سنوات الدراسة، مما يعني أن البنوك توظف أموالها في قنوات استثمارية فعالة تعود بالربح عليها وعلى المودعين، وهذا يعكس الدور المتنامي للبنوك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- ✓ شهدت إجمالي الإيرادات تزايد تدريجي في أغلب سنوات الدراسة، أما بالنسبة لإجمالي التكاليف فقد عرفت تذبذبا بين الزيادة والنقصان حيث أن معدلات النمو في الإيرادات كانت أكبر من معدلات النمو في التكاليف في معظم سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن هذه البنوك تسعى إلى تحقيق كفاءة في إدارة تكاليفها التشغيلية وتوليد الإيرادات؛
- ✓ حققت البنوك الإسلامية محل الدراسة أرباحا صافية خلال الفترة (2012-2021)، وقد حافظت على تحقيق الأرباح بوتيرة متزايدة في أغلب سنوات الدراسة، وهذا ما يفسر قدرة هذه البنوك على إدارة أموالها الخاصة وأموال المستثمرين بما يحقق الربح لكليهما، مع ضمان السيولة وسلامة المركز المالي؛
- ✓ بخصوص مؤشرات ملاءة رأس المال فقد عرفت تذبذبا في معظم البنوك وذلك راجع الى التغيرات الحاصلة في كل من حقوق الملكية والموجودات والودائع خلال فترة الدراسة، حيث حققت البنوك متوسطا في مؤشر كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات تراوحت قيمه بين 8.65% و16.50% خلال عشرة سنوات، وهذا ما يدل على أن هذه البنوك تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي (الودائع) في تمويل استخداماتها وهو ما يجعلها في حالة

خطر في حال عجزت عن سداد مستحقات الغير. كما سجلت هذه البنوك متوسطا في نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تراوحت قيمه ما بين 8.82% و19.65%، وهو ما يشير إلى انخفاض قدرة هذه البنوك على رد ودائعها من أموالها الخاصة وهذا يؤثر سلبا على أمان المودعين، وفي ذات السياق تجاوزت قيم نسبة كفاية رأس المال النسب المفروضة من قبل البنوك المركزية في جل البنوك طيلة فترة الدراسة؛

- ✓ عرفت الموجودات النقدية في هذه البنوك خلال فترة الدراسة تغيرات بين الزيادة والنقصان، ويمكن القول أن هذا التذبذب الذي عرفته السيولة النقدية ناتج عن محدودية إدارة البنوك في المحافظة على سيولة ملائمة كفيلة بتسديد التزاماتها عند الحاجة، وعدم تضييع فرص استثمارية متاحة لها والتي من شأنها تحقيق عوائد مستقبلية. وتم الحكم على مدى كفاءة البنوك في إدارتها لموجوداتها السائلة من خلال مؤشري الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات والموجودات النقدية إلى إجمالي الودائع؛
- ✓ بالنسبة لمؤشرات الربحية فقد حققت البنوك محل الدراسة معدلات عائد على الأصول موجبة طيلة فترة الدراسة إذ تجاوز متوسط هذا المؤشر النسبة المعيارية وهي 1% في معظم البنوك، وهذا ما يشير إلى قدرتها على استثمار مواردها المالية وكفاءتها في تحقيق عائد موجب من جراء استخدام الموارد المالية المتاحة وهو ما يؤثر إيجابا على الأداء المالي لها، يعكس كفاءة البنوك في توظيف أصولها من أجل تحقيق مستوى معين من الربحية خلال هذه السنوات، كما عرفت معدلات العائد على حقوق الملكية في البنوك تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بسبب التغيرات الحاصلة في حقوق ملكيتها وأرباحها الصافية طيلة فترة الدراسة إذ عملت هذه البنوك على تعظيم حقوق ملكيتها وبالتالي تحقيق أهداف ملاكها؛
- ✓ سجلت البنوك متوسطا في معدل العائد على الودائع تراوحت قيمه بين 0.63% و3.03%، وهذا ما يعكس نجاعتها في توليد الأرباح من الودائع التي استطاعت جذبها واستقطابها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من المودعين، كما أن هذه البنوك نجحت في الحفاظ على هامش ربح مقبول طيلة فترة الدراسة؛
- ✓ أشارت نسب توظيف الموارد أن الجزء الأكبر عموما من موارد هذه البنوك توجه لأنشطة التمويل والاستثمار ما يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها المتمثلة في عدم تعطيل مواردها المتاحة، كما حققت البنوك نسب حسنة فيما يخص مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار ومؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار، إذ تسعى هذه البنوك إلى التحكم في إجمالي نفقاتها وإلى توظيف مواردها في مشروعات ذات مردود عالي؛
- ✓ أبدت البنوك الأردنية محل الدراسة رغبتها في دعم الأنشطة الاجتماعية من سنة إلى أخرى، إذ عرفت إجمالي التكاليف الاجتماعية تذبذبات طيلة فترة الدراسة، فقد قامت هذه البنوك بمنح قروض حسنة للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية المعتبرة كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية، إلى جانب تقديمها كسلفيات لموظفيها المحتاجين إلى ذلك. وكذلك خدمة للمجتمع المحلي تحظى الأنشطة التي لها تأثير ملموس على حياة المجتمع ككل وتنميته بأولوية لدى البنوك الأردنية محل الدراسة من خلال تقديم الرعاية والدعم والتبرع، ومن أهم الأنشطة التي تساهم البنوك في تقديم التبرعات لها الأنشطة الدينية والجمعيات الخيرية لكفالة

الأيتام ودعم التظاهرات العلمية والمؤتمرات، كما ساهمت بشكل مباشر بالنهوض والارتقاء بالعملية التعليمية في الأردن، بالإضافة إلى حرص هذه البنوك على رفع كفاءة موظفيها من خلال إشراكهم للاستفادة من دورات تكوينية قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل في مختلف مجالات الصيرفة الإسلامية، والاهتمام بنظام الحوافز والمكافآت لموظفيها؛

- ✓ تسعى البنوك السعودية محل الدراسة إلى تفعيل دورها الاجتماعي وأن هدفها لا يقتصر فقط على تحقيق الأرباح المالية، وإنما تسعى إلى تعزيز القيم الإسلامية في التعامل وتوثيق أواصر الترابط والتراحم والتكافل في المجتمع، إذ خصص بنك الراجحي سنويا مبالغا مالية للتبرع بها لمختلف أوجه الخير، أما بنك الجزيرة فقد ساهم في برنامج خيري طيلة فترة الدراسة لتأدية مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع السعودي من خلال المشاركة في مختلف المساعي الخيرية التي تعزز المصلحة العامة للمجتمع، كما يقوم هذين البنكين بصرف مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها؛
- ✓ ساهم بنك قطر الإسلامي في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية خلال الفترة (2012-2021)، من خلال التبرعات التي يمنحها للأنشطة التي تحتاج الدعم وتحقق الشراكة المجتمعية مثل التعليم والصحة والرياضة والبيئة وكذلك أنشطة الجمعيات الخيرية، كما قدم البنك مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه الذين أحيلوا للتقاعد طيلة فترة الدراسة، فهو يضع مسؤوليته الاجتماعية في قمة أولوياته، وينعكس هذا في مساهماته الكبيرة في دعم النشاطات البشرية والصحية والتعليمية والرياضية في إطار برامجه المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ عمل كل من البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي على دعم وتنمية مختلف المجالات المجتمعية، من خلال تقديم قروض حسنة وتبرعات لمختلف فئات المجتمع الفلسطيني طيلة فترة الدراسة، كما اهتم كلا البنكين بالرفع من المستوى التعليمي لموظفيهما من خلال تشجيعهما لنيل درجات علمية عالمية وإشراكهم في دورات وبرامج تدريبية متنوعة، بالإضافة إلى صرفهما لمكافآت نهاية الخدمة لموظفيهما طوال الفترة. وبالنظر إلى قيمة المبالغ التي أنفقها البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي على مسؤوليتهما الاجتماعية نجد أنها ضئيلة وعليهما الاهتمام أكثر بدورهما الاجتماعي؛
- ✓ جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى وفقا لكل من اختبار (Levin-Lin-Chu, Im-Pesaran-Shin, Harris-Tzavalis)
- ✓ توجد علاقة معنوية طردية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة، حيث توصلنا إلى أنه كلما ارتفعت قيمة التكاليف التي تنفقها البنوك على مسؤوليتها الاجتماعية بوحدة واحدة يرتفع (ROA) بنسبة 0.04%، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ وجود علاقة معنوية طردية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة، فكلما زادت تكاليف المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة ارتفع (ROE) بنسبة 1.12%، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- ✓ العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الودائع في البنوك الإسلامية التي شملتها الدراسة هي علاقة معنوية طردية، حيث أن (ROD) يرتفع بنسبة 0.02% إذا زادت قيمة تكاليف المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- ✓ توجد علاقة معنوية طردية بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح في البنوك الإسلامية محل الدراسة، إذ توصلنا إلى أنه كلما زادت النفقات التي تصرف على المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة هامش الربح بنسبة 1.60%، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2.الاقتراحات

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج في الجانب النظري والتطبيقي خلصنا لمجموعة من الاقتراحات يمكن تلخيصها في:

- ✓ ينبغي أن ينال موضوع تقييم الأداء في العمل المصرفي الإسلامي اهتماما كبيرا، ذلك لأن مستوى يمثل معيارا أساسيا يتم من خلاله تقييم الإدارة وتحديد مدى استمراريتها وتطورها؛
- ✓ توصي الدراسة البنوك محل الدراسة بضرورة التوسع في تقديم الخدمات المالية المختلفة لضمان تحقيق الأرباح الكافية التي تعمل على ديمومتها وتمكنها من الاستمرار؛
- ✓ تشجيع البنوك الإسلامية على ضرورة إنشاء وحدات إدارية متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية، تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛
- ✓ ضرورة التزام البنوك الإسلامية بتوفير عنصري الشفافية والإفصاح عن برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية؛ ومن ثم تشخيص الأنشطة الاجتماعية التي تنوي الإنفاق عليها بشكل واضح، وتحديد الأهداف المتوخاة منها بشكل دقيق من أجل تسهيل عملية المراقبة والتقييم؛
- ✓ تفعيل آلية القرض الحسن، الذي يعد أحد أهم وسائل تفعيل المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية؛
- ✓ ضرورة تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العلمية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية بين البنوك الإسلامية، والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب في مجالات المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ زيادة الوعي حول الآثار والانعكاسات التي تتبع القيام بالأنشطة الاجتماعية لما لها من أثر على أدائها المالي؛
- ✓ إعطاء أهمية أكثر للإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية محل الدراسة، والذي يمكن أن يتم تحقيقه بتقديم تقارير خاصة منظمة من قبل البنوك إلى جانب التقارير السنوية؛
- ✓ ضرورة إيلاء المسؤولية الاجتماعية المزيد من الاهتمام من قبل إدارة البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة وأصحاب القرار لما لها من أثر إيجابي على الأداء المالي للبنوك بصفة عامة، والتأكد من قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية على أكمل وجه.

3.آفاق الدراسة

أثناء إنجازنا لهذه الدراسة صادفتنا العديد من الأفكار والمواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودارسات لاحقة من قبل الباحثين، وهذا لتكون استمرارا وإضافة علمية في هذا المجال، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المواضيع التالية:

- ✓ أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية؛
- ✓ المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية ودورها في خلق القيمة الاقتصادية؛
- ✓ دور أساليب التمويل الإسلامي في تنمية برامج المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية؛
- ✓ مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "دراسة مقارنة لعينة من البنوك الإسلامية والتجارية".

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

-القرآن الكريم.

– أبو النصر مدحت محمد، (2015)، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات: المواصفة القياسية ISO 26000 (الطبعة الأولى)، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

– إدريس وائل محمد صبحي، الغالبي طاهر محسن منصور، (2009)، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي (الطبعة الأولى)، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع .

– إرشيد محمود عبد الكريم، (2007)، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية (الطبعة الثانية)، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

– الأجنف أيمن محمد الفيتوري، (2018)، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

– الإدريسي أحمد بن محمد، (2021)، العقود والصيغ البديلة في البنوك الإسلامية (الطبعة الثانية)، المغرب: مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات مفاد.

– البريكي سالم علي سالم صبران، (2018)، أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

– الجبوري على عبودي نعمة، (2016)، إدارة البنوك الإسلامية: نظام مالي عادل (الطبعة الأولى)، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

– الجبوري محمود يعرب إبراهيم (2012)، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار (الطبعة الأولى)، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

– الجمل أيمن مصطفى مصطفى، (2016)، تأثير العولمة على أداء المصارف الإسلامية: دراسة فقهية اقتصادية مقارنة (الطبعة الأولى)، مصر: المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع .

– الحسيني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمان، (2003)، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الأردن: دار وائل للطباعة للنشر والتوزيع.

– الخطيب محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات (الطبعة الأولى)، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع .

– الخفاجي نعمة عباس، طه محسن الغالبي، (2008)، قراءات في الفكر الإداري المعاصر: تباين الأهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة (الطبعة العربية)، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر.

– الزبيدي حمزة محمود، (2011)، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (الطيعة الثانية)، الأردن مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

– الساعدي حكيم حمود فليح، المفرجي ثورة صادق حمادي وعلي محمد حسن عبد الكريم، (2019)، المصارف الإسلامية: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية (الطبعة الأولى)، العراق: دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع.

– السبعاوي مشتاق محمود خلف، (2018)، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية وآفاق تطويره: في ضوء المسؤولية الاجتماعية (الطبعة الأولى)، مصر: دار الفكر الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع

– السيد هاشم عبد الرحيم، (2008)، موسوعة المصارف الإسلامية، قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع.

– الشرع محمد جاسم، (2008)، المحاسبة في المنظمات المالية: المصارف الإسلامية، الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع

– الشمري صادق راشد، (2011)، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

– الطائي محمد عبد حسين، (2016)، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

– الطويل أكرم أحمد، الدباغ ياسمين طه عبد الرزاق، (2016)، إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية (الطبعة الأولى)،الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.

– العامري رشاد نعمان شايع، (2013)، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة في القانون والفقه الإسلامي (الطبعة الأولى)، مصر: دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

– العاني قتيبة عبد الرحمان، (2013)، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

– العجلوني محمد محمود، (2008)، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– العجلوني محمد محمود، (2008)، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– الغالبي طاهر محسن منصور، إدريس وائل محمد صبحي، (2009)، الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل (الطبعة الثانية)، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

– الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، (2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع (الطبعة الثانية)، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع .

– الغالي بن إبراهيم، (2012)، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

– الفسفوس فؤاد سليمان، (2010)، البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

– القصاص جلال جويدة، (2019)، اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية من منظور إسلامي، مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

– الكرخي مجيد، (2010)، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

– المعاني أحمد إسماعيل، عريقات أحمد يوسف، الصالح أسماء رشاد، جرادات ناصر، (2011)، قضايا إدارية معاصرة، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

– المغرب عبد الحميد عبد الفتاح، (2004)، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، السعودية البنك الإسلامي للتنمية–المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

– المغربي محمد الفاتح محمود بشير، (2017)، تمويل واستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي (الطبعة الأولى)، مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

– المكاوي محمد محمود، (2012)، البنوك الإسلامية: التحديات المواجهة (الطبعة الأولى)، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

– الموسوي حيدر يونس، (2011)، المصارف الإسلامية: أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

– النجار إخلاص باقر هشام، (2019)، المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع.

– النحلة رباب على عبد الحميد على، (2018)، دور الصيرفة الإسلامية في تجنب الأزمات الاقتصادية العالمية، مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

– الوادي حسين محمود، سمحان حسين محمد وسهيل أحمد، (2010)، النقود والمصارف (الطبعة الأولى)، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– الوادي محمود حسين، خريس محمد إبراهيم، سمحان حسين محمد، رزيق كمال محمد، لطايفة أمجد سالم (2013)، الاقتصاد الإسلامي (الطبعة الثانية)، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد، (2014)، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية (الطبعة الخامسة)، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– بن حدو فؤاد، (2018)، البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية (الطبعة الأولى)، الجزائر: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.

– بن عمارة نوال صالح، (2013)، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

– بن نهار نايف، (2020)، مقدمة في الصيرفة الإسلامية (الطبعة الأولى)، قطر: مؤسسة وعي للدارسات والأبحاث للنشر والتوزيع.

– بورقبة شوقي، (2013)، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة (الطبعة الأولى)، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

– بورقبة شوقي، زرارقي هاجر، (2015)، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

– جاد الله عبد العزيز لطفي، (2017)، التحول إلى البنك الإسلامي: بين الفقه الشرعي والسوق (الطبعة الأولى)، مصر: مكتبة الوفاء القانونية للنشر.

– جرادات ناصر, أبو الحمام عزام، (2014)، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات (الطبعة الأولى)، الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع.

– جمعة السعيد فرحات، (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع

– جميل سرمد كوكب، (2016)، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية الإسلامية نظريات وتطبيق، الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

– حماد طارق عبد العال، (2001)، تحليل العائد والمخاطرة (تقييم أداء البنوك التجارية)، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

– خبابة عبد الله، (2013)، الاقتصاد المصرفي: النقود–البنوك التجارية–البنوك الإسلامية–السياسة النقدية–الأسواق المالية–الأزمة المالية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

– خصاونة أحمد سليمان، (2008)، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل–تحديات العولمة–استراتيجية مواجهتها (الطبعة الأولى)، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع–جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

– خضيري محسن أحمد، (1999)، البنوك الإسلامية (الطبعة الثالثة)، مصر: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

– خلف فليح حسن، (2006)، البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى)، الأردن: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع–عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع .

– خلفان أحمد عيسى، (2016)، صيغ الاستثمار الإسلامي (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

– رايس حدة، (2009)، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى)، مصر: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

– ريمون يوسف فرحات، الرفاعي فادي محمد، (2004)، المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى)، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

– سفر أحمد، (2005)، المصارف الإسلامية: العمليات إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية. لبنان: اتحاد المصارف العربية.

– سليمان ناصر، (2002)، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى)، الجزائر: جمعية التراث للنشر.

– سمحان حسين محمد، (2016)، أسس العمليات المصرفية الإسلامية (الطبعة الثانية)، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– سمحان حسين محمد، العساف أحمد عارف، (2015)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي (الطبعة الأولى)، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– سمحان حسين، عطية عبد الله، الجغل محمد، (2019)، إدارة العمليات المصرفية الإسلامية المحلية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع .

– شاهين محمد عبد الله، (2014)، اقتصاديات البنوك الإسلامية وأثرها في التنمية، مصر: دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع.

– طالب علاء فرحان، (2011)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

– طايل مصطفى كمال السيد، (2012)، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي (الطبعة الأولى)، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

– عباده إبراهيم عبد الحليم، (2008)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع .

– عباس منال محمد، (2016)، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية. مصر: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

– عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، العولمة واقتصاديات البنوك، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

– عريقات حربي محمد، عقل سعيد جمعة، (2010)، إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث (الطبعة الأولى)، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع .

– علي أحمد شعبان محمد، (2010)، البنوك الإسلامية: في مواجهة الأزمات المالية (الطبعة الأولى)، مصر: دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

– علي أحمد شعبان محمد، (2013)، الصكوك البنوك الإسلامية، أدوات لتحقيق التنمية (الطبعة الأولى)، مصر: دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع

– فتاحي أيمن عبد الرحمن، (2009)، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (الطبعة الأولى)، سوريا: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.

– فرهود محمد سعدي، (2004)، الحكم الشرعي: للاستثمارات والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

– فلاق محمد، (2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال (الطبعة العربية)، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

– فهد نصر محمود مزناد، (2009)، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

– فهمي محمد سيد، (2015)، المسؤولية الاجتماعية (الطبعة الأولى)، مصر: المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع.

– قادري محمد الطاهر، جعيد البشير وكاكي عبد الكريم، (2014)، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول (الطبعة الأولى)، لبنان: مكتبة حسن العصرية.

– لبدة محمد ندا محمد، (2018)، الرهن العقاري ودوره في حدود الأزمة المالية العالمية: دراسة فقهية اقتصادية مقارنة (الطبعة الأولى)، مصر: دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع .

– لعراف فايزة، (2013)، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة، مصر: دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع.

- لعلاونة رانية زيدان شحادة، (2016)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى)، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- محارب عبد العزيز قاسم، (2011)، المصارف الإسلامية: التجربة وتحديات العولمة، مصر: دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الجديدة.
- محمد محمد عبد الله شاهين، (2018)، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- مرطان سعيد سعد، (2004)، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام (الطبعة الثانية)، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- نايف بن نهار، (2020)، مقدمة في الصيرفة الإسلامية (الطبعة الأولى)، قطر: مؤسسة وعي للدارسات والأبحاث للنشر والتوزيع.
- نجم، (2006)، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال (الطبعة الأولى)، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

❖ الرسائل والأطروحات

- التميمي إيمان عبد الناصر القاضي، (2016)، المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية في محافظة الخليل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.
- الجعافرة أحمد فلاح، (2009)، أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف في الأردن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- الحميدي محمد المطيري، (2012)، أثر دوران العاملين على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الإسلامية الكويتية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- العظامات طايل عنبر عايد، (2013)، أثر المسؤولية الاجتماعية في الصورة الذهنية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في محافظة المفرق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
- العواسا أسمهان علي، (2011)، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء التنظيمي للمصارف التجارية الأردنية: دراسة ميدانية بإقليم الجنوب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.
- المشهراوي أحمد حسين أحمد، (2007)، أثر متغيرات عناصر المركز المالي على ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة (1996-2005)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- الواحشي وردة، (2016)، محاولة بناء نظام متوازن لتعزيز الأداء المالي في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه المالية والمحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- برابح دلال، (2018)، قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية لبعض الدول الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.
- بزبز محمد غالب خليل، (2014)، أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الخدمات الخيرية في المؤسسات غير الربحية في الأردن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- بشناق زاهر صبحي، (2011)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- بلبواب نوال، (2017)، اتجاهات إدارة المخاطر الائتمانية في عمليات التمويل بالبنوك: دراسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية والمحاسبة، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- بن تاسة محمد، (2020)، المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة تحليلية على ضوء الاجتهادات الفقهية معيار المرابحة والمعايير المتعلقة به أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر.

- بن عرامة عبلة، (2018)، أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في القطاع الصحي: دراسة حالة المركز الاستشفائي الجامعي (CHU) بباتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر.

- بوجلال أنفال، (2016)، قياس الأداء المالي المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية: دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة (2003-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس-سطيف1, الجزائر.

- بوجميعة عمر، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر.

- بوريب عمران، (2021)، تطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية جدة للفترة (2015-2019)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- بوشرمة عبد الحميد، (2020)، تطويع العمل المصرفي الإسلامي مع اتفاقية بازل 3: دراسة حالة مجموعة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- بولحية الطيب، (2014)، تسويق خدمات البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- تومي إبراهيم، (2017)، تكييف معايير السلامة في المصارف الاسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

- جرودي رندة، (2020)، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل: دراسة قياسية 2008-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

- حواطي ربيحة، (2021)، دور القيادة الإدارية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر.

- خامرة الطاهر، (2007)، المسؤولية البيئية والاجتماعية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سوناطراك، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.

- خويلدات صالح، (2011)، المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- دكار جنات، (2020)، مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف 1, الجزائر.

- زايدي مريم، (2017)، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية: دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

- عاصي أمارة محمد يحي، (2010)، تقييم الأداء لمالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، سوريا.

– عباد سيدي محمد ولد، (2018)، أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية البنوك الإسلامية في موريتانيا، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر.

– علي أسماء سليمان محمد، (2019)، استراتيجية تسويق الخدمة المصرفية وأثرها في الأداء المالي في المصارف الإسلامية السودانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد،جامعة شندي، السودان.

– عيشوش عبدو، (2009)، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر– باتنة, الجزائر.

– غربية آية خالد إبراهيم، (2016)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (2010–2015) باستخدام عناصر نظام CAMEL دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الأردن.

– غلاي نسيمة، (2015)، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر.

– فضالة خالد، (2019)، دور الاقتصاد الاسلامي في ارساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التسويقية، جامعة أكلي محند اولحاج–البويرة، الجزائر.

– قرفي شافية، (2016)، دور المسؤولية الاجتماعية في ترقية الميزة التنافسية في المؤسسة: دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة أعمال المؤسسات، جامعة فرحات عباس–سطيف 1، الجزائر.

–كاظم حوراء زكي حميد، (2022)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة المصرف عبر مؤشرات الأداء المالي دراسة مقارنة لعينة من المصارف الأردنية والكندية للمدة (2005–2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق.

–كوشان رولا أحمد، (2013)، المسؤولية الاجتماعية وأثرها على استراتيجيات المنافسة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

– مصباحي سناء، (2013)، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس – سطيف 1،الجزائر.

– مقاتل حمزة، (2023)، صناديق الاستثمار كآلية لتعزيز أداء البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك الراجحي خلال الفترة (2002–2020) مع متطلبات إنشاء صناديق استثمار إسلامية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في مالية وبنوك إسلامية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله–تيبازة، الجزائر.

– مقدم وهيبة، (2014)، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

– منصوري كمال، (2018)، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية: دراسة حالة البنوك الإسلامية القطرية والأردنية خلال للفترة من 2005–2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.

– نوبلي نجلاء، (2015)، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر–بسكرة, الجزائر.

- ياسين محمد عاطف محمد، (2008)، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

❖ المقالات

- أبو جامع نسيم حسن, وافي فاطمة زكرياء، (2016)، دور البنوك في فلسطين بإثراء المسؤولية المجتمعية وانعكاسها على أدائها المالي، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد (06).

- الأقرع سعد عبد الله أحمد قاسم، (2020)، أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد(04)، العدد(01).

- التجاني إلهام، شعوبي محمود فوزي، (2015)، تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2005-2011)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (09)، العدد (01).

- الجمال زكرياء يحي، (2012)، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية،المجلد(12)، العدد(21).

- الحسيني هاشم جبار، مجيد زهراء كاظم، (2020)، نافذة بيع العملة وتأثيرها على بعض مؤشرات اداء المصارف الإسلامية في العراق، Journal of Scientific Research Warith، المجلد (02)، العدد (01).

- الحكيم منير سليمان، (2014)، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (17)، العدد(02).

- الحنيطي هناء محمد، (2012)، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد(20)، العدد(04).

- الخاقاني نوري عبد الرسول، عامر أبو هونه صلاح، (2018)، استخدام نظام CAMEL في تحليل رأس المال والربحية والسيولة لعينة من المصارف العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (15)، العدد (02).

- الزيود عبد الناصر، الخشمان تالا والخشمان ناديا، (2014)،واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية: دراسة حالة البنوك الإسلامية في الأردن، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد(10)، العدد(02).

- السرايري سمير عبد الرزاق، (2008)، قياس الأداء المالي للمصارف السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد (15)، العدد (43).

- العرابي مصطفى، (2019)، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي: دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد (08)، العدد (01).

- العمري أصيلة، مهاوات لعبيدي، (2017)، تبني المسؤولية الاجتماعية كأحد متطلبات الصيرفة الإسلامية: تجربة مجموعة البركة المصرفية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد(10)، العدد(03).

- النصراوي سلطان جاسم، حمادي مرتضى جابر، (2020)، تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي للمدة (2015-2018)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (09)، العدد (33).

- الوائلي رغد كريم قاسم، الزبيدي حمزة فائق وهيب، (2020)، تأثير متطلبات الرقابة الإشرافية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق: دراسة حالة مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار والتنمية للسنوات (2015-2018)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (15)، العدد (50).

- أوقاسي فتيحة أيت، (2013)، المسؤولية الاجتماعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد(17)، العدد(01).

- أوكيل رابح، مسعد عبد القادر، (2017)، مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة شركة الإسمنت بسور الغزلان SCSEG، مجلة معارف، المجلد(12)، العدد(23).

- بسبع عبد القادر، تشيكو عبد القادر، (2019)، ممارسة البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات: تجربة البنك الإسلامي الأردني، مجلة العلوم التجارية، المجلد(18)، العدد(02).

- بلقايد محمد جواد، نسيب أحمد, جوادي محمد الصديق، (2019)، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد(02)، العدد(02).

- بلقصور رقية، العمراوي حنان، (2021)، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نماذج CAMELS دراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2016)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد (05)، العدد (01).

- بلهاشمي جهيزة، سعدي مراد وبغدادي خديجة، (2021)، المسؤولية الاجتماعية والحوكمة المالية للبنوك الإسلامية ودورهما في تحقيق التنمية الاجتماعية: البنك الإسلامي الأردني نموذجا، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد(03)، العدد(01).

- بن زيدان فاطمة الزهرة، بودية فاطمة, عوادي عبد القادر، (2019)، واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاسلامية:حالة بنك البركة، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد(03)، العدد(02).

- بن سنة ناصر، قاشي يوسف، (2021)، دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات خلال الفترة (2014-2018)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد(11)، العدد(01).

- بن عمر محمد البشير، نصيرأحمد، (2017)، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة (2014-2015)، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد(01)، العدد(02).

- بن يسعد عذراء، (2021)، المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (32)، العدد(01).

- بوجميعة عمر، العرابي حمزة، (2020)، أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل 2009-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد (02)، العدد (01).

- بوحيضر رقية، (2020)، دور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية الماليزية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (06)، العدد(02).

- بودلة يوسف، كواديك حمزة، (2011)، الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية المؤسساتية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تجارب بعض المؤسسات العالمية، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (11)، العدد(04).

- بورقبة شوقي، (2011)، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية. المجلة الجزائرية للدراسات المصرفية، المجلد (01)، العدد (01).

- بوطورة فضيلة، سمايلي نواف وبوطورة فاطمة الزهراء، (2019)، دور تطبيق الحوكمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد (02)، العدد(04).
- بولحية الطيب، بوجميعة عمر، (2016)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (12)، العدد (14).
- بولصنام محمد، غزازي عماد، (2020)، أثر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية على ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي للفترة (2008-2018)، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد(19)، العدد(01).
- بومنجل حسين، داود معمر، (2017)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين ظروف العمل بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(23)، العدد(02).
- بيطار منى لطفي، فرحات منى خالد، (2012)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي, العدد(07).
- جامع صالح أحمد علي، عمر دلال عبد العال، (2020)، المسؤولية الاجتماعية للمصارف السودانية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للفترة (2000-2018)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد (05)، العدد (01).
- جدايني سامية، سحنون جمال الدين، (2017)، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, المجلد (08)، العدد (15).
- جوال محمد السعيد، قرميطي وردة وقهيرة فاطنة، (2019)، دور أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية: شركة أن سي أ رويبة الجزائر نموذجا، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد(02)، العدد(01).
- حابي أحمد، زبيدي البشير، (2015)، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، المجلد(02)، العدد(01).
- حمو سعدية، مقدم عبد الجليل وسليماني إلياس، (2019)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة (2010-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (05)، العدد (01).
- رابحي بوعبد الله، (2019)، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية: تجربة بنك البركة الجزائري أنموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد(13)، العدد(01).
- رملي حمزة، بوركوة عبد المالك، (2018)، تقييم أداء المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام نموذج Dupont للعائد على حقوق الملكية مجلة أوراق اقتصادية، المجلد(02)، العدد(02).
- زرقون محمد، حجاج نفيسة وحجاج صليحة، (2018)، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد(02)، العدد(01).
- زياني خولة، بوغليطة إلهام وعبد الباقي أميرة، (2020)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمدخل لإدارة المخاطر والأزمات: دراسة تقييمية لمؤسسة زين للاتصالات، مجلة ميلاف للبحوث للدراسات، المجلد(06)، العدد (02).
- سعيدي خديجة، (2016)، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية- دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد(05)، العدد(02).
- سكاك مراد، قريشي كنزة، (2019)، المسؤولية الاجتماعية من منظور الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية: تجربة مجموعة البركة المصرفية الإسلامية 2015-2020، مجلة المعيار، المجلد (23)، العدد(02).
- شالور وسام، ملياني حكيم، (2019)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف الإسلامية للفترة (2013-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد(12)، العدد(01).

- شاهين علي، مطر جهاد، (2011)، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد (25)، العدد(04).

- شخاترة محمد خير إبراهيم، (2020)، تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة(2002-2017)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد (03).

- صخر أحمد، عبد اللاوي مفيد وخزازنة وهيبة، (2020)، المسؤولية الاجتماعية كتوجه ذكي للمؤسسات الناشئة في الجزائر: مؤسسة YASSIR للنقل الحضري الجزائر نموذجا، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد (05)، العدد (02).

- عابد محمد نواف، زملط إياد، (2019)، أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد(12)، العدد(01).

- عاشوري صورية، نظام التقييم المصرفي كآلية للرقابة بالتركيز على المخاطر في البنوك التجارية: دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية ABC، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد(04)، العدد(01).

- عبد الحفيظي أحمد، (2019)، آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد(07)، العدد(01).

- عقون شراف، كافي فريدة وبوسراج زهرة، (2017)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: فلسفتها ومؤشرات قياسها، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد (07)، العدد(03).

- علالي مليكة، (2018)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (12)، العدد(02).

- عوض عزمي وصفي، (2019)، مدى التزام القطاع المصرفي الفلسطيني بمسؤولياته تجاه المجتمع المحلي: دراسة مقارنة لعينة من البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد(05)، العدد(01).

- غلاب فاتح، ختيري وهيبة، (2020)، التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد (05)، العدد (01).

- فايدي كمال، (2019)، مدى تبني وتطبيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، مجلة معارف، المجلد(14)، العدد(02).

- فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، (2021)، التسويق الداخلي ودوره في ودوره في تنمية روح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد(05)، العدد(01).

- فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، (2021)، التمويل الأصغر ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني نموذجا، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (04)، العدد (01).

- قطاف عبد القادر، زروخي فيروز وعبيد زكرياء فريد، (2019)، الأداء والاستقرار المالي للبنوك الإسلامية في ظل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 (البنك الراجحي للإستثمار السعودي كنموذج 2008-2015)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (02)، العدد (02).

- كاظم علاء عبد الحسين صالح، البطاط عدي صفاء الدين فاضل، (2012)، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2008-2010)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (08)، العدد (25).

- لطرش محمد، جعيل جمال، (2018)، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد(05)، العدد(01).

– لمسلف عبلة، (2019)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2008-2014)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(51).

– ماجن سمير، (2020)، أثر تطبيقات آليات حوكمة الشركات على ربحية البنوك الإسلامية: حالة البنوك العربية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (20)، العدد (01).

– ماموني فاطمة الزهرة، (2020)، واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومدى التزامها بالمواصفة الدولية الايزو 26000 في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد(05)، العدد(04).

– مجيدر بلال، حمر العين عبد الرزاق، (2019)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد(03) العدد(02).

– محسن ناظم خالد، ناصر عبد الفتاح ثابت، (2019)، البنوك والمصارف الإسلامية، مجلة دراسات، العدد(83).

– مزعاش هيبة، قايدي خميسي، (2021)، قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة (2011-2019)، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد(04)، العدد(01).

– مصطفي نعمة محمد السيد السيد، (2021)، نموذج مقترح لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسية في تنمية الريف المصري، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد(05)، العدد(16).

– معاش حسينة، (2021)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2018)، *Revue Maghrébine Management des Organisations*، المجلد(15)، العدد (01).

– مقاتل حمزة، بونيهي مريم، (2021)، تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج "CAMELS": دراسة حالة بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد(06)، العدد(01).

– مكي هشام، بوطيبة عبد الرحمان، (2017)، القياس المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد(03)، العدد(01).

– ميلي سمية أحمد، (2020)، انعكاسات اتفاقية بازل 2 و3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد(04)، العدد(02).

– نعاس صديقي، بن الوليد نهار خالد، (2018)، دور المسؤولية الاجتماعية في دعم أخلاقيات الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة دراسات اقتصادية, المجلد(12)، العدد(01).

– نويجي فاطمة الزهراء، (2018)، واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك: دراسة حالة البنك الأهلي السعودي، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد(06)، العدد(02).

– هزرشي طارق، دروم أحمد، (2015)، نحو تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية كمدخل لحماية البيئة: دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية الجلفة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد(04)، العدد(01).

– يحياوي نصيرة، مراد مهدي، (2019)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الإدارة البيئية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد(07)، العدد(32).

– يونسي مصطفى، عمارة لخضر، (2019)، أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق رضا الزبون: دراسة حالة شركة موبيليس ولاية الجلفة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد (05)، العدد (02).

❖ الموسوعات

– المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، (2009)، الدور الاجتماعي والرقابي في المصارف الإسلامية موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مصر: دار السلام للنشر–المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المجلد(07).

– عياش محمد صالح علي، (2010)، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية طبيعتها وأهميتها، السعودية: البنك الإسلامي للتنمية.

❖ الملتقيات

– العرابي مصطفى، طروبيا نذير، (2012)، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر.

– بن لحسن الهواري، ميلود مهدي، (2012)، المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر.

– جماعي أم كلثوم، بن عبد العزيز سمير، (2012)، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر.

– يوسف نادية جودت، (2019)، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية الأردنية دوافعها واقعها والمأمول منها، المؤتمر الدولي حول مستجدات العلوم الشرعية، الأردن.

❖ التقارير والوثائق الأخرى

– التقرير السنوي لبنك صفوة الإسلامي، (2021).

– التقرير السنوي لبنك قطر الإسلامي، (2021).

– – التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني، (2021).

– التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني، (2021).

– التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، (2021).

– التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي، (2021).

– مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (ديسمبر 2005)، معيار كفاية رأس المال (ماعدا مؤسسات التأمين التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية).

❖ المواقع الالكترونية

– الموقع الإلكتروني لبنك الجزيرة https://www. bankaljazira.com

– الموقع الإلكتروني لبنك الراجحي https://www. alrajhibank.com

– الموقع الإلكتروني لبنك قطر الإسلامي https://wwwqib.com

– الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي الأردني https://www.jordanislamicbank.com

2. المراجع باللغة الأجنبية

❖ الكتب

- Baltagi Badi H, (2005), Econometric Analysis of Panel Data(Third Edition), England: Jhon Wiley & Sons.
- Edmondson, V, (2000), International Management, USA: Prentice Hall.

- Ginena Karim, Azhar Hamid, (2015), Foundations of Shari'ah Governance of Islamic Banks, United Kingdom: Wiley.
- Hinkelman Edward G, (2003), Importers Manual USA: The Single Source Reference Encyclopedia for Importing To the United States (4edition), USA: World Trade Press USA.
- Oseni Umar, Hassan Hassan, (2010), The Emergence and Development of Islamic Banking: Islamic Finance and Instruments Markets Islamic Finance Instruments And Markets (first edition), United Kingdom: Bloomsbury Information Ltd.
- Pride William, Hughes Robert &Kapoor Jack, (2010) , Business (10 th Edition), United States of America: Macmillan Publishing Solutions and Inc.
- Thauvron Armaud, (2005), Evaluation des entreprises : Technique de gestion, France :Economica.

❖ الرسائل والأطروحات

- Harkonen Hanna, (2017), The Relationship Between Corporate Social Responsibility and Earnings Management in Finnish Listed Companies. Master Thesis, Lappeenranta University of Technology, Finland .
- Korbi Fakhri, (2018), La finance islamique : une nouvelle éthique comparaison avec la finance conventionnelle, Thèse pour le doctorat en sciences économique, Université Paris 13 Sorbonne, France .
- Moaté Michael, (2011), La création d'un droit bancaire islamique, Thèse pour le doctorat en droit, université de la Rochelle, France .

❖ المقالات

- Archie Carroll, Shabana Kareem, (2010), The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, Research and Practice, International Journal of Management Reviews .
- Benhalima Abdelkader, Aziz Salah Elyes, (2017), La Finance Islamique un modèle de Responsabilité Sociale. Revue Algérienne d'Economie et de Management, Volume (08) , Numbre (01) .
- Cetindamar Dilek, Husoy Kristoffev, (2007), Corporate social responsibility practices and environmentally responsible behavior: The case of the United Nations Global Compact, Journal of Business Ethics, Volume (76) , Numbre (02) .
- Champion Emmanuelle, Gendron Corine, (2005), De La Responsabilité Sociale A La Citoyenneté Corporative : L'entreprise Privée Et Sa Nécessaire Quete De Légimité, Nouvelles Pratiques Sociales, Volume (18) , Numbre (01) .
- Chowdhury Mohamed Ashraful Fardous, (2015), which is more important in terms of profitability of islamic banks: bank specific factors or macroeconomic factors ? European journal of islamic finance, Numbre (02) .
- Elmadhoun Ibrahim R. I., Murtaja, Mohammed H. K, (2022), Economic Value Added: Acritical Reading, International Journal for Research in Applied Science and Engineering Technology, Volume (10), Numbre (02) .
- Hanif Muhammad, Iqbal Abdullah Muhammad, (2010), Islamic Financing and Business Framework :A Survey, European Journal of Social Sciences, Volume (15), Numbre (04) .
- Husain Ashraf, Giashi Ali Alizadeh, (2011), Islamic Banking in Iran - Progress and challenges. Journal of Business and Management Review, Volume (01), Numbre (02) .
- Jablecki Juliusz, (2009), The Impact Of Basel I Capital Requirements On Bank Behavior And The Efficacy Of Monetary Policy, International Journal Of Economic Sciences And Applied Research,Volume (02), Numbre (01) .
- Jensen Michael, (2002), Value maximization stakeholder theory and corporate objective function business ethics quarterly, philosophy documentation center, Volume (12), Numbre (01) .

- Kangarloei Saeid Jbbarzadeh, Mostavassel Morteza, Arzanlu Esmaeil, Soleimani Behzad, (2012), The Investigation of the Relationship between Economic Value Added (EVA) and Return on Assets (ROA) in Tehran Stock Exchange (TSE) ,Journal of Business Management, Volume (01), Numbre (11) .
- Khan Maroof, Mazhar Hussain, (2020), Impact of Islamic Financial Products on Financial Stability in Islamic Banks, International Journal of Management and Applied Science, Volume (06), Numbre (02) .
- Lan Joe, (2012), Breaking Down ROE Using the DuPont Formula, Journal of The American Association of Individual Investors
- Low Mei Peng, (2016), Corporate Social Responsibility and the Evolution of Internal Corporate Social Responsibility in 21st Century, Asian Journal of Social Sciences and Management, Volume (03) , Numbre (01) .
- Mallinb Christin, Faraga Hisham &Kean Ow Yonga, (2014), Corporate social responsibility and financial performance in Islamic banks. Journal of Economic Behavior and Organization , Numbre (103).
- McWilliams Abagail, Siegel Donald &Wright Patrick, (2006), Corporate social responsibility: Strategic implications, Journal of management studies, Volume (43), Numbre (01) .
- Mullerat Ramon, (2013), Corporate Social Responsibility: A European Perspective, European Union Center of Excellence, Volume (13) , Numbre (06) .
- Munilla Linda, Miles Morgan, (2005), The corporate social responsibility continuum as a component of stakeholder theory, Business and society review, Volume (110), Numbre (04).
- Pattnaik Aparajita, Nayak Srimati, (2017),Corporate social responsibility: principles and practices in India, International Research Journal of Social Science, Volume (06),Numbre (01) .
- Rahat Munir, Sujatha Perera &Kevin Baird, (2011), An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector, journal Australasian Accounting Business and Finance, Volume (05), Numbre (01) .
- Rahman Shafiqur, (2011), Evaluation of Definitions: Ten Dimensions of Corporate Social Responsibility, World Review of Business Research, Volume (01) , Numbre (01).
- Raquibus Zaman, Movassaghi Hormoz ,(2001), Islamic Banking A Performance Analysis, The Journal of Global Business, Volume (12), Numbre (22) .
- Vodova Pavla, (2013), Liquidity ratios of Polish Commercial Banks. European Financial and Accounting Journal, Volume (08), Numbre (03) .

❖ الملتقيات

- Bavec Cene, (24–27 November 2010), Social Responsibility And Professional Ethics In Management: Does It Matter? Paper presented at the Management International Conference: Social Responsibility, Professional Ethics and Management, Ankara- Turkey .

❖ التقارير والوثائق الأخرى

- Archie Carroll, (1991), The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Business-Horizons.
- Commission Des Communautés Européennes, (2001), Livret Vert : Promouvoir Le Cadre Européen Pour La Responsabilité Sociale Des Entreprises, Belgique.
- Ward Halina, (2004), Public Sector Roles in Strengthing Corporate Social Responsibility: Taking Stock: The World Bank.

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

```
. regress PM  LSC
```

Source	ss	df	MS	Number of obs = 80 F(1, 78) = 81.39
Model	972.330806	1	972.330806	Prob > F = 0.0000
Residual	931.776149	78	11.9458481	R-squared = 0.5106
				Adj R-squared = 0.5044
Total	1904.10696	79	24.1026197	Root MSE = 3.4563

ROA	Coef	Std. Err.	t	P>|t|	[95 % Conf. Interval]	
LSC	4.455521	.3792009	11.75	0.000	3.700591	5.210452
_cons	-40.4689	6.249392	-6.48	0.000	-52.91049	-28.02732

الملحق رقم (02): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)

```
xterg PM  LSC , fe                    Number of obs      =        80
                                      Number of obs      =         8
Fixed-effects (within) regression
Group variable: entre                 Obs per group:
R-sq:                                           min =        10
     Within  = 0.0733                           avg =      10.0
     between = 0.8412                           max =        10
     overall = 0.6390
                                      F(1, 71)           =      5.61
corr(u_i, xb) = 0.7679                Prob > F           =    0.0205
```

PM	Coef.	Std.Err	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]	
LSC	1.604588	.6772393	2.37	0.021	.2542109	2.954965
_cons	6.089156	11.07724	2.09	0.036	-15.99823	28.17654
sigma_u	8.7934367					
sigma_u	5.5463236					
rho	.71539664	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(7, 71)=10.31 Prob> F = 0.0000

الملحق رقم (03): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على هامش الربح باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)

```
xterg PM  LSC , re                      Number of obs    =        80
                                        Number of obs    =         8
Random-effects GLS regression
Group variable: entre                   Obs per group:
R-sq:                                            min =        10
     Within  = 0.0733                            avg =      10.0
     between = 0.8412                            max =        10
     overall = 0.6390
                                        Wald chi2 (1)    =     25.29
corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Prob > chi2      =    0.0000
```

PM	Coef.	Std.Err	t	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LSC	2.857354	.5682348	5.03	0.000	1.743634	3.971074
_cons	14.36953	9.472101	1.52	0.129	4.195445	32.93451
sigma_u	4.793622					
sigma_e	5.5463236					
rho	.42758821	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (04): نتائج اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

```
F test that all u_i=0:  F(7,  71)=10.31                     Prob> F =  0.0000
```

الملحق (05): نتائج اختبار Breuch and Pagan-LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        PM[entre,t] = Xb + u[entre] + e[entre,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                      PM |     154.444        12.42755
                       e |    30.76171        5.546324
                       u |    22.97881        4.793622

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =    34.94
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم (06): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. hausman FEM REM
```

	Coefficients			
	(b) FEM	(B) REM	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LSC	1.604588	2.857354	-1.252766	.3684594

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =       11.56
            Prob>chi2 =      0.0007
```

الملحق رقم (07): نتائج اختبار Wooldridge لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى

```
. xtserial PM  LSC

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       7) =      0.005
           Prob > F =      0.9453
```

الملحق رقم (08): نتائج اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لاختبار عدم ثبات تباين البواقي

```
. hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of PM

         chi2(1)      =     3.16
         Prob > chi2  =   0.0754
```

الملحق رقم (09): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

```
. regress ROE  LSC
```

Source	ss	df	MS	Number of obs = 80 F(1, 78) = 81.39
Model	972.330806	1	972.330806	Prob > F = 0.0000
Residual	931.776149	78	11.9458481	R-squared = 0.5106
				Adj R-squared = 0.5044
Total	1904.10696	79	24.1026197	Root MSE = 3.4563

ROA	Coef	Std. Err.	t	P>|t|	[95 % Conf. Interval]	
LSC	1.573481	.1744066	9.20	0.000	1.226264	1.920698
_cons	-14.44947	2.874296	-5.03	0.000	-20.17175	-8.727188

الملحق رقم (10): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)

```
xtreg ROE  LSC , re

Fixed-effects GLS regression
Group variable: entre
R-sq:
      Within  = 0.1221
      between = 0.6603
      overall = 0.5106

corr(u_i, xb) = 0.4923
```

```
Number of obs      =        80
Number of obs      =         8

Obs per group:
              min =        10
              avg =      10.0
              max =        10

F(1, 71)           =      9.88
Prob > F           =    0.0024
```

ROE	Coef.	Std.Err	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]	
LSC	.9206675	.2929286	3.14	0.002	.3365845	1.504751
_cons	3.788497	11.07724	3.08	0.009	3.10203	5.765033
sigma_u	3.1408231					
sigma_e	2.39897					
rho	.63155436	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(7, 71)=12.99 Prob> F = 0.0000

الملحق رقم (11): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)

```
xterg ROE  LSC , re                    Number of obs    =       80
                                       Number of obs    =        8
Random-effects GLS regression
Group variable: entre                  Obs per group:
R-sq:                                          min =       10
      Within  = 0.1221                         avg =       10.0
      between = 0.6603                         max =       10
      overall = 0.5106
                                       Wald chi2 (1)    =     19.49
corr(u_i, X) = 0 (assumed)             Prob > chi2      =    0.0000
```

ROE	Coef.	Std. Err	t	P> | z |	[95% Conf.	Interval]
LSC	1.121768	.2541269	4.41	0.000	.6236882	1.619847
_cons	7.072628	4.272291	2.15	0.031	-16.44616	29.18660
sigma_u	2.7512643					
sigma_e	2.39897					
rho	.56808497	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (12): نتائج اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

```
F test that all u_i=0:  F(7,    71)=12.99                   Prob> F =  0.0000
```

الملحق رقم (13): نتائج اختبارBreuch and Pagan-LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        ROE[entre,t] = Xb + u[entre] + e[entre,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     ROE |    24.10262        4.909442
                       e |    5.755057         2.39897
                       u |    7.569455        2.751264

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =     82.48
                              Prob > chibar2 =    0.0000
```

الملحق رقم (14): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. hausman FEM REM
```

	Coefficients			
	(b) FEM	(B) REM	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LSC	.9206675	1.121768	-.2011003	.1456937

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =        1.91
            Prob>chi2 =      0.1675
```

الملحق رقم (15): نتائج اختبار Wooldridge لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى

```
. xtserial ROE LSC

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       7) =      0.767
           Prob > F =      0.4103
```

الملحق رقم (16): نتائج اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لاختبار عدم ثبات تباين البواقي

```
. hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of ROE

         chi2(1)      =     1.46
         Prob > chi2  =   0.2266
```

الملحق رقم (17): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

```
. regress ROA  LSC
```

Source	ss	df	MS	Number of obs = 80
				F(1, 78) = 84.67
Model	16.6674962	1	16.6674962	Prob > F = 0.0000
Residual	15.3536525	78	.196841699	R-squared = 0.5205
				Adj R-squared = 0.5144
Total	32.0211488	79	.405330997	Root MSE = .44367

ROA	Coef	Std. Err.	t	P>|t|	[95 % Conf. Interval]	
LSC	.2060107	.0223879	9.20	0.000	.1614398	.2505815
_cons	-2.096946	.3689619	-5.68	0.000	-2.831493	-1.362399

الملحق رقم (18): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)

```
xtereg ROA  LSC , fe                    Number of obs     =        80
                                        Number of obs     =         8
Fixed-effects (within) regression
Group variable: entre                   Obs per group:
R-sq:                                             min =        10
     Within  = 0.0179                             avg =      10.0
     between = 0.6949                             max =        10
     overall = 0.5205
                                        F(1, 71)          =      8.25
corr(u_i, xb) = 0.7187                  Prob > F          =    0.0152
```

ROA	Coef.	Std.Err	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]	
LSC	.0357896	.0314239	1.14	0.259	-.0268679	.0984471
_cons	.6829014	.5139839	2.49	0.017	-.3419533	1.707756
sigma_u	.56100371					
sigma_e	0.25734945					
rho	.82615025	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(7, 71)=22.98 Prob> F = 0.0000

الملحق رقم (19): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)

```
xterg ROA  LSC , re                    Number of obs    =        80
                                       Number of obs    =         8
Random-effects GLS regression
Group variable: entre                  Obs per group:
R-sq:                                            min =        10
     Within  = 0.0179                            avg =      10.0
     between = 0.6949                            max =        10
     overall = 0.5205
                                       Wald chi2 (1)    =      6.35
corr(u_i, X) = 0 (assumed)             Prob > chi2      =    0.0117
```

ROA	Coef.	Std. Err	t	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LSC	.074479	.0295586	2.52	0.012	.0165453	.1324128
_cons	.0510722	.5018815	0.10	0.919	-.9325974	1.034742
sigma_u	.36309883					
sigma_e	.25734945					
rho	.66562878	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (20): نتائج اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

```
F test that all u_i=0:  F(7,    71)=22.98                     Prob> F =  0.0000
```

الملحق رقم (21): نتائج اختبار Breuch and Pagan-LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        ROA[entre,t] = Xb + u[entre] + e[entre,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     ROA |    .405331       .6366561
                       e |   .0662287       .2573495
                       u |   .1318408       .3630988

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =    97.00
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم (22): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. hausman FEM REM
```

	Coefficients			
	(b) FEM	(B) REM	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LSC	.0357896	.074479	-.0386894	.0106655

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
    B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

          chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                  =       13.16
        Prob>chi2 =      0.0003
```

الملحق رقم (23): نتائج اختبار Wooldridge لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى

```
. xtserial ROA LSC

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       7) =      0.760
           Prob > F =      0.4122
```

الملحق رقم (24): نتائج اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لاختبار عدم ثبات تباين البواقي

```
. hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of ROA

         chi2(1)      =     3.61
         Prob > chi2  =   0.0574
```

الملحق رقم (25): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

```
. regress ROD  LSC
```

Source	ss	df	MS	Number of obs = 80
				F(1, 78) = 75.26
Model	24.1379001	1	24.1379001	Prob > F = 0.0000
Residual	25.0171999	78	.320733331	R-squared = 0.4911
				Adj R-squared = 0.4855
Total	49.1551	79	.622216456	Root MSE = .56633

PM	Coef	Std. Err.	t	P>|t|	[95 % Conf. Interval]	
LSC	.2479158	.0285777	8.68	0.000	.1910221	.3048096
_cons	-2.566166	.4709719	-5.45	0.000	-3.5030799	-1.628533

الملحق رقم (26): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)

```
xtreg ROD  LSC , fe                          Number of obs      =        80
                                             Number of obs      =         8
Fixed-effects (within) regression
Group variable: entre                        Obs per group:
R-sq:                                                  min =        10
     Within  = 0.0058                                  avg =      10.0
     between = 0.6631                                  max =        10
     overall = 0.4911
                                             F(1, 71)           =      8.92
corr(u_i, xb) = 0.7194                       Prob > F           =    0.0120
```

ROD	Coef.	Std.Err	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]	
LSC	.0239869	.0373859	0.64	0.523	-.0505584	.0985323
_cons	1.090774	.6115006	2.34	0.028	-.1285238	2.310071
sigma_u	.73731539					
sigma_e	.30617564					
rho	.85292308	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(7, 71)=27.98 Prob> F = 0.0000

الملحق رقم (27): نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الودائع باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)

```
xterg ROD  LSC , re                    Number of obs    =        80
                                       Number of obs    =         8
Random-effects GLS regression
Group variable: entre                  Obs per group:
R-sq:                                            min =        10
     Within  = 0.0058                            avg =      10.0
     between = 0.6631                            max =        10
     overall = 0.4911
                                       Wald chi2 (1)    =      3.52
corr(u_i, X) = 0 (assumed)             Prob > chi2      =    0.0605
```

ROD	Coef.	Std.Err	t	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LSC	.0672765	.0358392	1.88	0.060	-.0029671	.1375201
_cons	.3838199	.6125143	0.63	0.531	-.816686	1.584326
sigma_u	.47859434					
sigma_e	.30617564					
rho	.70958903	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (28): نتائج اختبار فيشر المقيد وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

```
F test that all u_i=0:  F(7,    71)=27.98                     Prob> F =  0.0000
```

الملحق رقم (29): نتائج اختبار Breuch and Pagan-LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        ROD[entre,t] = Xb + u[entre] + e[entre,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     ROD |    .6222165         .788807
                       e |    .0937435        .3061756
                       u |    .2290525        .4785943

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =   110.90
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم (30): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. hausman FEM REM
```

	Coefficients			
	(b) FEM	(B) REM	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LSC	.0239869	.0672765	-.0432896	.0106421

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =       16.55
            Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج stata 15.

الملحق رقم (31): نتائج اختبار Wooldridge لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى

```
. xtserial ROD LSC

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       7) =      0.889
           Prob > F =      0.3771
```

الملحق رقم (32): نتائج اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لاختبار عدم ثبات تباين البواقي

```
.hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

                Ho:Constant variance
            Variables:Fitted values of ROD

              Chi2(1)      =    3.75
              Prob > chi2  =    0.0540
```

الملحق (33): نتائج استقرارية متغيرات الدراسة وفقا لاختبار Levin-Lin-Chu

```
. xtunitroot llc LSC, trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for LSC
------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
```

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-7.4374	
Adjusted t*	-3.1354	0.0009

```
. xtunitroot llc ROA , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for ROA
------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
```

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-10.2460	
Adjusted t*	-5.7040	0.0000

```
. xtunitroot llc ROE , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for ROE
-----------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
-------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t         -9.9815
 Adjusted t*          -5.5803        0.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc ROD , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for ROD
-----------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
-------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t         -9.9153
 Adjusted t*          -4.9872        0.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc PM , trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for PM

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
Unadjusted t         -9.0081
Adjusted t*          -2.8838        0.0020
```

الملحق (34): نتائج استقرارية متغيرات الدراسة وفقا لاختبار Im-Pesaran-Shin

```
. xtunitroot ips LSC, trend demean

Im-Pesaran-Shin unit-root test for LSC

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =      8
Ha: Some panels are stationary               Number of periods =     10

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                    sequentially
Time trend:   Included                       Cross-sectional means removed

ADF regressions: No lags included

                                                 Fixed-N exact critical values
                     Statistic      p-value        1%      5%      10%
t-bar                -2.3130                    -3.030  -2.740  -2.590
t-tilde-bar          -1.7536
Z-t-tilde-bar        -1.8792        0.0301
```

```
. xtunitroot ips ROA , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for ROA

Ho: All panels contain unit roots        Number of panels  =      8
Ha: Some panels are stationary           Number of periods =     10

AR parameter: Panel-specific             Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                                 Fixed-N exact critical values
                     Statistic      p-value         1%       5%       10%
------------------------------------------------------------------------------
t-bar                 -2.6096                    -3.030   -2.740   -2.590
t-tilde-bar           -1.7757
Z-t-tilde-bar         -1.9658         0.0247
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ips ROE , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for ROE

Ho: All panels contain unit roots        Number of panels  =      8
Ha: Some panels are stationary           Number of periods =     10

AR parameter: Panel-specific             Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included

                                                 Fixed-N exact critical values
                     Statistic      p-value         1%       5%       10%
------------------------------------------------------------------------------
t-bar                 -2.8673                    -3.030   -2.740   -2.590
t-tilde-bar           -1.8600
Z-t-tilde-bar         -2.2963         0.0108
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ips ROD , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for ROD
------------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots          Number of panels  =      8
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =     10

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included
------------------------------------------------------------------------------
                                                 Fixed-N exact critical values
                     Statistic      p-value        1%       5%       10%
------------------------------------------------------------------------------
t-bar                  -2.7018                    -3.030   -2.740   -2.590
t-tilde-bar            -1.7591
Z-t-tilde-bar          -1.9008       0.0287
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ips PM , trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for PM
-----------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots          Number of panels  =      8
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =     10

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: No lags included
------------------------------------------------------------------------------
                                                 Fixed-N exact critical values
                     Statistic      p-value        1%       5%       10%
------------------------------------------------------------------------------
t-bar                  -3.2941                    -3.030   -2.740   -2.590
t-tilde-bar            -2.0126
Z-t-tilde-bar          -2.8943       0.0019
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق (35): نتائج استقرارية متغيرات الدراسة وفقا لاختبار Harris-Tzavalis

```
. xtunitroot ht LSC, trend

Harris-Tzavalis unit-root test for LSC

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included

                     Statistic        z        p-value
rho                    0.1508     -1.7757      0.0379
```

```
. xtunitroot ht ROA , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for ROA

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included

                     Statistic        z        p-value
rho                    0.1235     -1.9915      0.0232
```

```
. xtunitroot ht ROE , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for ROE

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Included

                     Statistic        z        p-value
rho                    0.1300     -1.9399      0.0262
```

```
. xtunitroot ht ROD , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for ROD
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots               Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                   Number of periods =     10

AR parameter: Common                        Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                   T Fixed
Time trend:   Included
```

	Statistic	z	p-value
rho	0.1462	-1.8120	0.0350

```
. xtunitroot ht PM , trend

Harris-Tzavalis unit-root test for PM
--------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots               Number of panels  =      8
Ha: Panels are stationary                   Number of periods =     10

AR parameter: Common                        Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                   T Fixed
Time trend:   Included
```

	Statistic	z	p-value
rho	-0.1208	-3.9263	0.0000